

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها

دكتور

عبد الرحمن يسرى أحمد

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

محمد عبد العزيز عجميه

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



اهداءات ٢٠٠٢

د/ سيد النشار

دار الثقافة العلمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها

دكتور
عبد الرحمن يسرى احمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور
محمد عبد العزيز عجمية
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

هدية من
دار الثقافة العلمية
د/ السيد النشار وشركاه

الحداد الجامعية
طبع - نشر - توزيع
٨٤ شارع زكريا محني - الإبراهيمية
الإسكندرية تـ ٥٩٦٧٨٨٢

احتل موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءاً من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مركزاً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية ، فالتقديرات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية ، في الدول الرأسمالية والأبشراكية وفي المنظمات الدولية والأقليمية ، في دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة - مظاهرها ، وأسبابها ، وعملياتها ، استراتيجياتها ومشاكلها - فقلدوا العديد من النظريات والسياسات ، وعرضوا مقياس تجارب العديد من الدول . كل ذلك بهدف مساعدة الدول النامية للخروج من اسار التخلف والمضى قدماً نحو التقدم والتنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل ، ولأن يتأتى التقدم إلا باتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة في ظل تضحيات جسام وعزيمة وإصرار ومثابرة من قبل شعوب الدول النامية وفي نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والأقليمية أن تقدم العون المادى والمعنوى وتتبع السياسات المواتية والمؤازرة

ويتصدى المؤلفان لهذا الموضوع العام والمتشعب - بأسلوب علمى مبسط - لتوضيح الجوانب المختلفة - النظرية والتطبيقية - موضحين مفهوم التخلف وخصائصه وأسبابه ، ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها وإساليبها ، نظريات التنمية عامة ونظريات التنمية الاجتماعية خاصة والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية وبالتجارة الخارجية والتنمية ثم التجربة اليابانية ١٩٩٧

ولا يزعم المؤلفان أنهم وهو جوانب الموضوع المتعددة حق قدرها وإن كانوا

يمتقدون أنهم قاموا بعرض وشرح وتحليل أهم جوانبها والتي تتلاءم مع طلاب الاقتصاد والتجارة والخدمة الاجتماعية أملين استكمال بعض جوانب التنمية الأخرى - وعلى الأخص في جانب التطبيق - في طبعة قادمة بإذن الله

ولقد قام الاستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى بكتابة الفصل الأول والثاني والخامس والسادس وقام الاستاذ الدكتور محمد عيد العزيز عجمية بكتابة باقى فصول الكتاب عدا الفصل الأخير الثانى عشر الذى تفضل بكتابته الاستاذ الدكتور خيرى أحمد ترك . وتتميز هذه الطبعة بإحصائياتها الحديثة من جانب والإهتمام بجانب التنمية الإجتماعية من جانب آخر .

والله سبحانه وتعالى يتفعا بعلمه ويوفقنا فى إداء رسالتنا ويهدينا سواء السبيل .

المؤلفان

الفصل الأول (*)

ظاهرة التخلف الاقتصادى وأهمية التنمية

انقسام العالم بين التخلف والتقدم الاقتصادى :

تدل وفرة من المعلومات والإحصائيات العالمية المتاحة على أن قلة قليلة من دول العالم تتمتع بمستويات معيشية عالية جداً بالمقارنة ببقية الدول الأخرى .

ويبين من الإحصائيات أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ^(١) يرتفع فوق عشرة آلاف دولار فى السنة فى عدد قليل جداً من الدول ألا وهى دول شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) وأستراليا ونيوزيلندا واليابان والدول الغربية بالإضافة الى سنغافورة وهونج كونج (من النعمور الاسيوية) والامارات العربية ، ومن الناحية الأخرى فإن البقية الباقية من سكان العالم وهم يمثلون الأغلبية الساحقة يعيشون فى مستويات أقل من ذلك حيث متوسط الدخل الحقيقى للفرد يقل عن عشرة الاف دولار فى العام . وإذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة لوجدنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى أغلبية دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وفى أغلبية دول أفريقيا وآسيا لا يقارن إطلاقاً بما هو معروف فى الدول المتقدمة .

ووفقاً للمعروف من البيانات الاحصائية الدولية أنظر جدول (١ - ١) نجد أننا إذا قمنا بتحديد الخط الفاصل بين التقدم والتخلف الاقتصادى عند مستوى عشرة آلاف دولار للفرد فى العام فسوف يتضح لنا أن حوالى ٨٥ ٪ من سكان العالم يعيشون فى حالة تخلف إقتصادى . أما إذا قمنا بتحديد الخط الفاصل عند مستوى ألفان وخمسمائة دولار للفرد فى العالم ، وهو ما جرى الاتفاق عليه فى أوائل التسعينات كدخل متوسط يفصل ما بين التقدم والتخلف لوجدنا أن حوالى ثلاثة أرباع سكان العالم (٧٥ ٪) يعيشون فى حالة من التخلف الاقتصادى . ولذلك نستطيع أن نقول إجمالاً أن غالبية سكان العالم المعاصر يعيشون فى حالة تخلف اقتصادى بالمقارنة بقلة من سكان العالم لا تزيد عن الربع أو قد تقل حقيقة الى ١٥ ٪ فقط ^(٢) .

(*) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد .

جدول (١ - ١) *

متوسطات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ومعدلات النمو المحققة

| متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي | عدد السكان | | |
|------------------------------------|------------|------------|-------------------------------|
| | دولار | بالمليون | |
| معدل للنمو السنوي % (١٩٩٢-١٩٨٠) | ١٩٩٢ | متلصف ١٩٩٢ | |
| ٣,٩ | ٣٩٠ | ٣١٩١,٣ | (١) دول ذات دخل منخفض |
| ٠,١ - | ٢,٤٩٠ | ١٤١٨,٧ | (٢) دول ذات دخل متوسط |
| * غ م | * غ م | (٩٤١) | (٢.أ) دول ذات دخل متوسط منخفض |
| (٠,٨) | (٤,٠٢٠) | (٤٧٧,٧) | (٢.ب) دول ذات دخل متوسط مرتفع |
| ٢,٣ | ٢٢,١٦٠ | ٨٢٨,١ | (٣) دول ذات دخل مرتفع |
| ١,٢ | ٤,٢٨٠ | ٥٤٣٨,٢ | للعالم |

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية ١٩٩٤ .

* غ م = غير متاحة .

* أنظر تفاصيل خاصة بالدول المختلفة - ملحق الجدول (١ - ١) في نهاية

الفصل .

وينبغي أن نستوعب في أذهاننا تماماً معنى الارتفاع أو الانخفاض في الدخل الحقيقي للفرد حتى يكون للصورة الإحصائية التي قدمناها معنى واضح . أن الارتفاع في متوسط دخل الفرد الحقيقي في دول شمال غرب أوروبا أو في شمال أمريكا مثلاً يعني أن الفرد في هذه الدول يحصل في المتوسط على مستويات راقية من الغذاء تحتوي على نسب عالية من البروتينات الحيوانية والفيتامينات وأنه يرتدى ملابس من خامات جيدة ويسكن في مسكن صحي به أغلبية المستلزمات الحديثة التي يحتاجها إنسان أواخر القرن العشرين لراحته ورفاهيته ، كما أنه مستريح عموماً في تنقلاته بسبب انتظام وكفاية المواصلات العامة أو لأنه يملك عربة خاصة به وعنده من الدخل ما يضمن له العلاج الجيد في حالة المرض ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عادة يتمكن من الترويج عن نفسه خلال راحته الأسبوعية من العمل بالخروج إلى السينما أو غير ذلك من الملهي ، كما أن بإمكانه أن ينظم لنفسه رحلة سياحية خارج مدينته في أجازته السنوية . وإذا كان الفرد رب عائلة فإنا نجد أن لديه القدرة على رعاية أطفاله من جميع النواحي وتعليمهم عند مستويات معترف بها من الكفاءة حتى يكبروا ويستقلوا . هذه صورة عامة عما يجب أن يفهم عن ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد في الدول المتقدمة في عصرنا الحالي . والصورة كما نرى وصفية وهي تختلف من دولة متقدمة إلى أخرى حسب مستوى التقدم السائد وحسب درجة العدالة في توزيع الدخل ، فكما ارتفعت درجة التقدم الاقتصادي كلما عني هذا ارتفاعاً في مستوى الدخل الحقيقي للفرد . ولكن يلاحظ أن تحقيق هذا عملياً لا يتأتى إلا بتوزيع عادل للدخل القومي . فمن الممكن أن يكون الدخل الفردي الحقيقي مرتفعاً في البيانات الإحصائية الرسمية فقط وذلك إذا ما كانت فئة قليلة من أبناء الدولة تستحوذ على غالبية الدخل القومي بينما أن الغالبية تأخذ النسبة الصغرى من هذا الدخل . ولهذا ينبغي علينا ألا نسرع الحكم على دولة ما ودرجة تقدمها الاقتصادي من واقع إحصائيات الدخل الفردي الحقيقي قبل أن نعرف درجة عدالة التوزيع في هذا البلد . فهناك على سبيل المثال بعض الدول النامية التي تظهر إحصائياتها ارتفاعاً نسبياً في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ومع ذلك تعيش غالبية سكان هذه البلاد في حالة أقرب إلى التخلف منها إلى التقدم الاقتصادي بسبب قلة العدالة في توزيع الدخل القومي .

لقد قمنا فيما سبق بإعطاء صورة وصفية عن معنى ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي ، أما عن الانخفاض فى متوسط الدخل الفردي الحقيقى فهذا يتراوح ما بين عدم وجود الغذاء الكافى أو الملابس أو الوقوع فريسة الأمراض بدون علاج حتى الموت، وذلك عند المستويات المنخفضة جداً التى يقل فيها الدخل الفردي عن ثلاثمائة دولار فى العام ، وبين الحصول على الأغذية التى تحتوى على نسب عالية من النشويات ، وارتداء الأقمشة الرخيصة الثمن أو الرديئة النوع ، والسكن فى مساكن غير صحية يتكدس فيها عدد كبير من الأفراد وغير مزودة بالمياه النقية وتخلو من الادوات الصحية اللازمة ، وعدم وجود المواصلات المريحة وعدم تيسر العلاج للكافى فى حالة المرض وعدم إمكانية تعليم كل الأطفال والإتفاق والإتفاق على مطالبهم حتى يكبروا وذلك عند المستويات الأقل تخلفاً التى يقل فيها الدخل الفردي عن سبعمائة دولار فى العام ومرة أخرى نذكر القارئ أن الصور التى نقدمها هى صورة وصفية وذلك لغرض الشرح التقريبي ، وأنها لذلك سوف تختلف باختلاف درجة التخلف الاقتصادى ، كما أننا نشير أيضاً مرة ثانية إلى أهمية العدالة فى توزيع الدخل القومى وأثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية فى المتوسط . فقد تشير الاحصاءات إلى أن متوسط الدخل الفردي الحقيقى لا يختلف بين بلدين من البلاد النامية ، ولكن قد يكون الفرد فى المتوسط أكثر من رفاهية فى أحد هذه البلاد عنه فى البلد الآخر وذلك بسبب الاقتراب من العدالة فى توزيع الدخل القومى . بعبارة أخرى أن حدة التخلف الاقتصادى بالنسبة للفرد تزيد بقدر الابتعاد عن العدالة فى توزيع الدخل القومى والعكس صحيح . وفى الواقع أن الأخذ بمتوسط الدخل الفردي والذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان فى البلد - وفى سنة معينة - يفترض ضمناً المساواة التامة بين جميع الأفراد الذين يعيشون فى هذا البلد . وبطبيعة الحال فإن هذا الافتراض الضمنى لم يتحقق بعد فى أى مكان فى العالم . وبالتالي نستطيع أن نقول أنه كلما ازدادت عدالة توزيع الدخل القومى بين الافراد كلما صار معيار متوسط الدخل الفردي أكثر دقة من حيث قياس متوسط رفاهية الفرد فى المجتمع .

أهمية التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة فى سبيلها :

إن الحقائق التى أشرنا إليها فيما سبق والتى توضح لنا الفجوة الكبيرة بين التقدم والتخلف الاقتصادى هى التى تدعونا الى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية . والأمر الذى

يزيد من ضرورة الاهتمام بالتنمية هو أن هذه الصورة التي قدمناها عن حالة الدول النامية أو المتخلفة لم تتغير كثيراً طوال النصف قرن الماضي ، بل وأن الأحوال المعيشية كانت تتدهور من سيئ إلى أسوأ في حالات عديدة . هذا بينما كانت المجموعة الصغرى من الدول المتقدمة اقتصادياً ترتقى بصفة مستمرة ، وهكذا زادت الفجوة واتسعت بين الغالبية الكبرى من دول العالم التي تمثل مجموعة الدول النامية وبين المجموعة الصغيرة التي تمثل الدول المتقدمة اقتصادياً .

ليس من الغريب أن نتجه للكثير من مجهودات الاقتصاديين في أنحاء العالم المختلفة في العصر الحاضر نحو بحث مشكلة التنمية الاقتصادية في تلك البلاد المتخلفة أو النامية والتي تمثل الأغلبية الساحقة في المجتمع العالمي . ولكن المجهودات المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية لم تقتصر على الدراسات النظرية والتطبيقية التي يقوم بها الاقتصاديون في كل دولة . فقد أخذت الحملة في سبيل التنمية الاقتصادية طابعاً عالمياً إيجابياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقدمت الكثير من الدول المتقدمة اقتصادياً المعونات إلى الدول النامية التي استقلت حديثاً وبدأت تسعى جاهدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتم ذلك بطريق مباشر بإعطاء القروض والمساعدات الاقتصادية للدول النامية بصفة ثنائية ، وبطريق غير مباشر وذلك بمساهمة الدول المتقدمة في المؤسسات الدولية التي تمنح للقروض والمساعدات الفنية بشروط مناسبة إلى الدول المتخلفة . ولقد كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD أكبر المؤسسات الدولية التي تقرض الدول النامية . فبالرغم من أن هذا البنك أنشئ بصفة أساسية لغرض مساعدة أوروبا التي أصابها الدمار في خلال الحرب الثانية إلا أنه تحول تدريجياً إلى بنك دولي لمساعدة الدول النامية التي تسعى إيجابياً نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد تفرع عن البنك الدولي مؤسستين هما منظمة التمويل الدولية IFC ومؤسسة التنمية الدولية IDA وكلاهما أنشأت خصيصاً بهدف مساعدة الدول النامية .

وبالرغم من أهمية القروض والمساعدات الاقتصادية التي تلقفها الدول النامية من الدول المتقدمة بصفة ثنائية أو عن طريق المؤسسات الدولية إلا أننا لا نستطيع أن نخفي الجانب السيئ من الصورة ، فكثير من هذه المساعدات الدولية إختلعت وما زالت تختلط بالنواحي السياسية الخاصة بعلاقة الدول المتقدمة بالدولة النامية

المدينة وهذا يقلل من أهميتها في حقل التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن هناك أمل أن يتخلص العالم مستقبلاً من هذه الشوائب السياسية . ولقد نادى الفيلسوف الاقتصادى جونار ميردال G. Myrdal - وهو سويدي الأصل - منذ أكثر من ربع قرن بأن تخصص الدول المتقدمة جزءاً طفيفاً من دخولها القومية أو من ميزانية إنفاقها الحريى لمساعدة الدول النامية ثم تقوم بتسليمه إلى صندوق دولى تشرف على إدارته هيئة دولية محايدة . ثم تقوم هذه الهيئة بتنظيم تسليم المساعدات الاقتصادية للدول النامية حسب إحتياجاتها ، وليس حسب رغبات الدول المتقدمة .

وبهذا يمكن أن تنتظم المساعدات الاقتصادية التى تتلقاها الدول النامية وتتخلص من عملية الضغوط السياسية التى ترتبط بها فى العصر الحاضر والتى تقلل كثيراً من أهميتها الاقتصادية .

كذلك كان لتجربة الاقتراض من الدول المتقدمة جانب سى آخر الا وسو تراكم المديونية الدولية على الدول النامية وتزايد أعبائها . وكان هذا نتيجة أساءة استخدام القروض من جهة الدول النامية والشروط غير المناسبة أو المجحفة للاقتراض من جهة الدول المتقدمة . وأياً كان الأمر فقد انعكست ظروف المديونية الدولية واعبائها المتزايدة بشكل صارخ ومؤلم على جهود التنمية فى كثير من الحالات .

وتقوم هيئة الامم المتحدة من جانبها بالكثير من الجهود الصادقة فى سبيل مساعدة الدول وهناك مثلاً برنامج التنمية UNDP ومنظمة التنمية الصناعية UNIDO التابعة لهيئة الأمم المتحدة وهيئة الغذاء الدولية FAO وهيئة الصحة العالمية WHO واليونسكو Unesco وبالرغم من صغر الحجم الكلى للمساعدات الإقتصادية والفنية التى تمنحها هيئة الامم المتحدة (بالمقارنة بالحجم الكلى للمساعدات الدولية) فإن أهميتها كبيرة وذلك لبعدها عن كثير من المسائل السياسية . وبالإضافة الى ذلك فإن الكثير من مساعدات الأمم المتحدة التى تأتى فى شكل تقديم النصائح والمساعدات الفنية والخبرة الإدارية والتنظيمية إلى الدول النامية لها أهمية كبيرة حيث أن فيها معاناة كبيرة لهذه الدول فى إختيار مشروعات التنمية الاقتصادية الأكثر صلاحية وفى إظهار هذه المشروعات بطريقة أكفأ . كما أنه لا يخفى أيضاً أهمية المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة فى سبيل رفع المستوى الصحى والتعليمى لأفراد الدول النامية وأثر ذلك فى رفع كفاءتهم الإنتاجية .

جدول (١ - ٢)
نصيب الفرد من الناتج القومي ومعدلات نموه

| الدولة | عدد السكان بالمليون في ١٩٩٢ | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي | |
|-------------------------------|-----------------------------------|--|---|
| | | دولار ١٩٩٢ | معدل النمو السنوي (%) (١٩٩٢، ١٩٨٠) |
| (١) اقتصاديات منخفضة الدخل | | | |
| موزامبيق | ١٦,٥ | ٦٠ | -٢,٦ |
| الحيشة | ٥٤,٨ | ١١٠ | -١,٩ |
| تنزانيا | ٢٥,٩ | ١١٠ | صفر |
| لونغند | ١٧,٥ | ١٧٠ | ٠٠٠ |
| بنغالا ديش | ١١٤,٤ | ٢٢٠ | ١,٨ |
| النيجر | ٨,٢ | ٢٨٠ | -٤,٣ |
| الهند | ٨٨٣,٦ | ٣١٠ | ٣,١ |
| كينيا | ٢٥,٧ | ٣١٠ | ٠,٢ |
| مالي | ٩,٠ | ٣١٠ | -٢,٧ |
| نيجيريا | ١٠١,٩ | ٣٢٠ | -٠,٤ |
| نيكاراجوا | ٣,٩ | ٣٤٠ | -٥,٣ |
| الباكستان | ١١٩,٣ | ٤٢٠ | ٣,١ |
| الصين | ١١٦٢,٢ | ٤٧٠ | ٧,٦ |
| تاجكستان | ٥,٦ | ٤٩٠ | ٠٠٠ |
| غينيا | ٦,١ | ٥١٠ | ٠٠٠ |
| موريتانيا | ٢,١ | ٥٣٠ | -٠,٨ |
| هندوراس | ٥,٤ | ٥٨٠ | -٠,٣ |
| مصر | ٥٤,٧ | ٦٤٠ | ١,٨ |
| اندونيسيا | ١٨٤,٣ | ٦٧٠ | ٤,٠ |

تابع جدول (١ - ٢)

| الدولة | عدد السكان بالمليون في ١٩٩٢ | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | |
|---|-----------------------------------|--|--|
| | | دولار ١٩٩٢ | معدل النمو السنوي (%) (١٩٩٢-١٩٨٠) |
| (٢) ثقتصاديات ذلت دخل متوسط أ. دخل متوسط منخفض : | | | |
| بوليفيا | ٧,٥ | ٦٨٠ | ١,٥ - |
| الفلبين | ٦٤,٣ | ٧٧٠ | ١,٠ - |
| السنگال | ٧,٨ | ٧٨٠ | ٠,١ |
| بيرو | ٢٢,٤ | ٩٥٠ | ٢,٨ - |
| المغرب | ٢٦,٢ | ١٠٣٠ | ١,٤ |
| أكوادور | ١١,٠ | ١٠٧٠ | ٠,٣ - |
| الأردن | ٣,٩ | ١١٢٠ | ٥,٤ - |
| رومانيا | ٢٢,٧ | ١١٣٠ | ١,١ - |
| لتوانيا | ٣,٨ | ١٣١٠ | ١,٠ - |
| بلغاريا | ٨,٥ | ١٣٣٠ | ١,٢ |
| تونس | ٨,٤ | ١٧٢٠ | ١,٣ |
| لوكزانيا | ٥٢,١ | ١٨٢٠ | ٠٠٠ |
| الجزائر | ٢٦,٣ | ١٨٤٠ | ٠,٥ - |
| تايلاند | ٥٨,٠ | ١٨٤٠ | ٦,٠ |
| بولنده | ٣٨,٤ | ١٩١٠ | ٠,١ |
| تركيا | ٥٨,٥ | ١٩٨٠ | ٢,٩ |
| ايران | ٥٩,٦ | ٢٢٠٠ | ١,٤ - |
| الاتحاد الروسي | ١٤٩,٠ | ٢٥١٠ | ٠٠٠ |
| شيلي | ١٣,٦ | ٢٧٣٠ | ٣,٧ |

تابع جدول (١ - ٢)

| الدولة | عدد السكان بالملايين في ١٩٩٢ | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | |
|-------------------------|------------------------------------|--|--------------------------------------|
| | | دولار ١٩٩٢ | معدل النمو السنوي (%) ١٩٩٢-١٩٨٠ |
| ب- دخل متوسط مرتفع : | | | |
| جنوب افريقيا | ٢٩,٨ | ٢٦٧٠ | ٠,١ |
| البرازيل | ١٥٣,٩ | ٢٧٧٠ | ٠,٤ |
| ماليزيا | ١٨,٦ | ٢٧٩٠ | ٣,٢ |
| فنزويلا | ٢٠,٢ | ٢٩١٠ | ٠,٨- |
| للمجر | ١٠,٣ | ٢٩٧٠ | ٠,٢ |
| أورجواي | ٣,١ | ٣٣٤٠ | ١,٠- |
| المكسيك | ٨٥,٠ | ٣٤٧٠ | ٠,٢- |
| الارجنتين | ٣٣,١ | ٦٠٥٠ | ٠,٩- |
| عمان | ١,٦ | ٦٤٨٠ | ٤,١ |
| بورتوريكو | ٣,٦ | ٦٥٩٠ | ٠,٩ |
| كوريا الجنوبية | ٤٣,٧ | ٦٧٩٠ | ٨,٥ |
| اليونان | ١٠,٣ | ٧٢٩٠ | ١,٠ |
| البرتغال | ٩,٨ | ٧٤٥٠ | ٣,١ |
| العربية السعودية | ١٦,٨ | ٧٥١٠ | ٣,٣- |

(*) مصدر البيانات للجدول (١ - ٢) تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم .
أصدر تقرير ١٩٩٤ .

تابع جدول (١ - ٢)

| الدولة | عدد السكان بالملايين في ١٩٩٢ | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | |
|--------------------------------|------------------------------------|--|--|
| | | دولار ١٩٩٢ | معدل النمو السنوي (%) (١٩٩٢/١٩٨٠) |
| (٣) اقتصاديات الدخل المرتفع | | | |
| أيرلندا | ٣,٥ | ١٢٢١٠ | ٣,٤ |
| نيوزيلاند | ٢,٤ | ١٢٣٠٠ | ٠,٦ |
| إسرائيل | ٥,١ | ١٣٢٢٠ | ١,٩ |
| إسبانيا | ٣٩,١ | ١٣٩٧٠ | ٢,٩ |
| هونغ كونج | ٥,٨ | ١٥٣٦٠ | ٥,٥ |
| سنتغرة | ٢,٨ | ١٥٧٣٠ | ٥,٣ |
| إستونيا | ١٧,٥ | ١٧٢٦٠ | ١,٦ |
| المملكة المتحدة | ٥٧,٨ | ١٧٧٩٠ | ٢,٤ |
| أيطاليا | ٥٧,٨ | ٢٠٤٦٠ | ٢,٢ |
| نيذرلاند | ١٥,٢ | ٢٠٤٨٠ | ١,٧ |
| كندا | ٢٧,٤ | ٢٠٧١٠ | ١,٨ |
| بلجيكا | ١٠,٠ | ٢٠٨٨٠ | ٢,٠ |
| فنلند | ٥,٠ | ٢١٩٧٠ | ٢,٠ |
| الإمارات العربية | ١,٧ | ٢٢٠٢٠ | ٤,٣- |
| فرنسا | ٥٧,٤ | ٢٢٢٦٠ | ١,٧ |
| النمسا | ٧,٩ | ٢٢٣٨٠ | ٢,٠ |
| ألمانيا | ٨٠,٦ | ٢٣٠٣٠ | ٢,٤ |
| الولايات المتحدة | ٢٥٥,٤ | ٢٣٢٤٠ | ١,٧ |
| النرويج | ٤,٣ | ٢٥٨٢٠ | ٢,٢ |
| الدانمارك | ٥,٢ | ٢٦٠٠٠ | ٢,١ |
| السويد | ٨,٧ | ٢٧٠١٠ | ١,٥ |
| اليابان | ١٢٤,٥ | ٢٨١٩٠ | ٣,٦ |
| سويسرا | ٦,٩ | ٣٦٠٨٠ | ١,٤ |

الفصل الثاني^(١)

الخصائص الاقتصادية الأساسية للدول النامية

أن نتحدث عن الخصائص الاقتصادية للدول النامية لا يعنى إطلاقاً وجود نوع من التجانس أو التماثل الكبير بين الدول التي تدخل تحت هذه التسمية وذلك من حيث ظروفها الاقتصادية . على العكس من ذلك أننا نستطيع أن ندرس حالة كل دولة نامية على حدة فيتبين لنا أن لها من الخصائص الاقتصادية ما يميزها عن بقية الدول الأخرى ولكننا في معرض دراستنا الاقتصادية نلجأ في بعض الأحيان إلى تجميع الحالات المتقاربة المتشابهة بفرض تكوين صورة عامة عن هذه الحالات ، ويفيدنا هذا بلا شك في معرض دراستنا الطمية من حيث أن الاحتفاظ بمعيار أو مقياس عام لا بد وأن يربطنا حينما نتطرق إلى دراسة حالة خاصة . وفي مجال موضوعنا الحالي فإن معرفتنا بما يميز الدول النامية عموماً أو بالخصائص الاقتصادية الأساسية بين الغالبية العظمى من هذه الدول لا بد وأن تكون له فائدته إذا ما تطرقنا إلى دراسة حالة خاصة لدولة معينة من بينها .

وبالتالي فحينما نذكر أن الخصائص الاقتصادية الأساسية للدول النامية هي كذا وكذا لا بد وأن نذكر في الوقت نفسه أن كل دولة من هذه الدول تختلف عن الأخرى من حيث درجة أو مدى إنطباق هذه الخصائص عليها ، ونشير إلى هذا كلما أمكن في خلال العرض التالي . وسوف نقوم ببحث الخصائص الأساسية للدول النامية من ثلاث نواحي :

(١) الدخل .

(٢) عناصر الإنتاج .

(٣) النشاط الاقتصادي .

(١) انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

نتكلمنا فيما سبق عن انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الدول النامية كما تطرقنا إلى ذكر بعض وجهات النظر فيما يختص بتحديد الخط الفاصل بين

(١) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد .

التقدم والتخلف الإقتصادى على وجه التقريب فى الوقت الحالى وذلك اعتماداً على مقياس الدخل الحقيقى للفرد فى السنة . وتختلف الدول النامية كما رأينا من حيث درجة بعدها وقربها من هذا المستوى المتوسط للدخل ففى بعضها مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا يهبط متوسط الدخل الحقيقى للفرد الى أقل من ٢٠٠ - ٣٠٠ دولار فى العام وفى بعضها الآخر مثل عديد من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط يقترب متوسط الدخل الحقيقى للفرد من ألف أو ألف وخمسمائة دولار فى العام . وكلما ارتفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد فإنه يتمكن من الارتفاع بمستوى معيشته الحقيقى من حيث كمية ونوعية السلع والخدمات المستهلكة كما أنه يتمكن من اقتطاع جزء أكبر من دخله لغرض الإذخار . وبالعكس كلما انخفض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فإن مستوى معيشته الحقيقى يتعرض للإنخفاض ، كما أن مقدرته على الإذخار تنضائل ، أو قد يتعرض عليه الإذخار كلية ويتهج معظم اتفاقه إلى النواحي الاستهلاكية الضرورية لمعيشته . وعلى ذلك فإنه نتيجة لإنخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول النامية نجد أن حجم المدخرات القومية يتسم بالضعف . والواقع أن الإحصائيات المتوفرة فى ١٩٩٢ تدل على أن معدلات الإذخار الحقيقى - أى نسبة المدخرات من الدخل القومى الحقيقى فى عشر من الدول النامية تتراوح ما بين ١٪ إلى ١٠٪ ، وفى إثنتى عشر دولة بين ١٠٪ و ٢٠٪ هذا بينما ترتفع نسبة المدخرات إلى ٢٩٪ ، ٢٧٪ ، ٤٣٪ فى نيجيريا وإندونيسيا والصين وهى من الدول ذات الدخل المنخفض وذلك على سبيل الإستثناء من جهة أخرى فإن نسبة المدخرات سجلت ارتفاعاً فى عديد من دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية وبعض دول الشرق الاوسط الى نحو ١٥٪ - ٢٥٪ فى بداية التسعينات إلا أنها انخفضت وكانت سالبة فى عدد من بلدان آسيا وأفريقيا .

وإذا كان الانخفاض النسبى الملحوظ فى مستوى الدخل الحقيقى هو الذى يظهر لنا حقيقة التخلف الإقتصادى فإن صغر معدل نمو هذا الدخل فى غالبية الدول النامية يؤكد لنا شيئاً آخر ألا وهو اتساع فجوة التخلف على مر الزمن . وتدل البيانات الإحصائية المتوفرة عن الحقبة الأخيرة أن تسعاً من الدول النامية فقط من بين نحو ١١٠ دولة قد أستطاعت أن تحقق نمواً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى حدود تتراوح بين ٣٪ - ٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ . ويلاحظ أن هذه

المعدلات المرتفعة نسبياً لا تعد كافية على الإطلاق في رأي خبراء التنمية لتمكين الدول التي حققته من اللحاق بالدول المتقدمة . أما فيما يخص الفئة الوسطى من الدول النامية فإن بعضها قد أستطاع أن يحقق نمواً في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال نص الفترة في حدود تتراوح بين ١٪ - ٣٪ . أما بالنسبة إلى الفئة السفلى من الدول النامية فإنها لم تختلف كثيراً في حالها عن عديد من دول الفئة الوسطى في أنها لم تستطع أن تحقق أى نمو على الإطلاق في متوسط للدخل الحقيقي للفرد كما أن عدداً منها قد تعرض للتدهور المطلق بمعنى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، انظر ملحق للجدول (١ - ١) في نهاية الفصل الأول .

وهناك عدد من الانتقادات التي توجه إلى متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمعيار للتخلف أو التقدم الاقتصادي . والقسم الأول من هذه الإنتقادات يتركز حول عدم دقة البيانات الإحصائية الخاصة بالدخل القومي الحقيقي . أما القسم الثاني من الانتقادات فيتركز حول عدد من المشاكل الهامة التي لا يمكن تفاديها من عقد المقارنات الدولية بين الدخول الفردية . فالحقيقة أن إحصائيات الدخل تتوافر لكل دولة بوحدة من العملة الوطنية الخاصة بها ، ولكي يمكن عقد المقارنة على المستوى الدولي لا بد من تحويلها أو التعبير عنها بعملة دولية واحدة مشتركة وهي الدولار الأمريكي وهذه مسألة ليست بسيطة أبداً كما قد يبدو للبعض من غير المتخصصين . ويمكن القول ببساطة أن أسعار الصرف السائدة لكثير من العملات في العالم لا تعبر بدقة عن الأسعار الفعلية أو الحقيقية لهذه العملات . وحتى بافتراض الطور على أسعار الصرف الحقيقية وإستخدامها فإن إنحرافاً من نوع أو آخر يظهر عند تحويل الأرقام الدولية الخاصة بالدخل إلى عملة مشتركة لأن السلع والخدمات الداخلة في التجارة الدولية ليست معاملة لمجموع السلع والخدمات التي تحتويها النواتج القومية .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مسائل أخرى يجب أخذها في الاعتبار قبل الاعتماد على متوسط الفرد من الدخل الحقيقي كمعيار لقياس التخلف الاقتصادي أو التقدم .

أولاً : أن الأرقام المشتقة الخاصة بنصيب الفرد قد تنحرف بسبب خطأ التقديرات السكانية ذلك لأن التقديرات الإحصائية للسكان في عدد من البلدان النامية

تتعرض لشك كبير بشأن صحتها . وبالرغم من أهمية هذه المشكلة أينما وجدت فإن مناقشتها وحلها يقع في نطاق اختصاص خبراء الإحصاء والسكان . ولكن يمكن القول أن وجود تعداد سكانى سليم . أو على الأقل ليس محل لشك كبير . شرط أساسى لإستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . وسوف نجد أنه من الأفضل فى بعض الحالات التى تهتز فيها الثقة كثيراً فى تعداد السكان أن نبتعد كلية عن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى كمعيار لقياس التخلف أو التقدم الاقتصادى .

ثانياً : أن هناك اسباباً عديدة تدعو الى الانحراف عن الدقة أو التقدير الصحيح للنشاط الإنتاجى الكلى منها وجود قطاع غير رسمى *Informal Sector* لا يمكن تجاهل وزنه فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة والخدمات . وتقدر منظمة العمل الدولى ILO أن القطاع غير الرسمى فى الدول النامية ساهم بنحو ٢٥% إلى ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى وذلك فى منتصف الثمانينات . ونشاط هذا القطاع لا يدخل فى احصائيات الناتج أو الدخل القومى إلا على سبيل التقدير الجزئى . وون ثم فانه كلما زاد حجم القطاع غير الرسمى كلما انحرف تقدير الناتج القومى عن الدقة . ومن جهة أخرى فإن الكثير من اصحاب الأنشطة الانتاجية فى الدول النامية لا يدلون ببيانات صحيحة عن نشاطاتهم لأسباب من أهمها التهرب الضريبى . كذلك فإن من أوجه القصور المعروفة فى تقديرات الناتج القومى فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة وجود جزء هام من النشاط الانتاجى يتم داخل القطاع المنزلى بغرض الاستهلاك العائلى أو المقايضة مع الأقارب والمعارف أو للبيع خارج قنوات السوق . وحينما تهمل الأجهزة الاحصائية الرسمية القيام بتقدير إنتاج القطاع المنزلى أو تقوم بتقديره بشكل غير دقيق فإن هذا يعكس على تقديرات غير دقيقة للناتج القومى

ثالثاً : هناك مشكلة تتبع من سوء توزيع الدخل القومى بين السكان ذلك أن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بقسمة هذا على عدد من السكان فى البلاد يفترض ضمناً المساواة المطلقة بين جميع الأفراد من المواطنين وفى جميع الأعمار . وبطبيعة الحال فإن هذا الافتراض غير واقعى فى أى مجتمع من مجتمعات العالم قديماً وحاضراً . ونستطيع أن نقول بصفة عامة أنه كلما ازدادت درجة العدالة فى توزيع الدخل القومى كلما صار مقياس متوسط نصيب الفرد

من العخل أكثر دقة ومن الناحية الأخرى فإن هذا المقياس قد يفقد صلاحيته كلياً بالنسبة لتلك الدول التي ينتج فيها نمط توزيع للدخل بعيداً عن العدالة الاجتماعية بشكل ملحوظ . ويحدث هذا في الدول التي ما زالت عملية التوزيع فيها محددة بقوى إجتماعية أو إقتصادية غير مقيدة تعمل على تركيز الثروات بصفة مستمرة في أيدي فئات قوية أو طبقات إجتماعية مميزة صغيرة العدد نسبياً . ومن الملاحظ أن مثل هذه القوى التي تدفع بعملية توزيع الدخل القومي في اتجاهات غير عادلة بالنسبة لغالبية المجتمع تنشأ في خلال مراحل إقتصادية مميزة مثل الإقطاع والرأسمالية الفجة (غير المقيدة) كما قد تنشأ في ظروف الاستعمار الأجنبي أو للفرقة العنصرية أو الدكتاتورية السياسية أو في ظل حكم القلة المستبدة مهما اتخذ له من شعارات قد تبدو براءة للبسطاء من الناس . وتشير التقارير والدراسات السياسية الى أن احتمالات وجود هذه الظروف التي تؤدي إلى الانحراف عن العدالة في توزيع الدخل القومي تزداد كثيراً في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ومن المعروف على المستوى الدولي أن بعض دول شمال غرب أوروبا وعلى رأسها الدول الاسكندنافية ثم بريطانيا تتمتع بدرجة عالية من العدالة في توزيع الدخل القومي بالمقارنة ببقية دول العالم . ومن ثم يمكن اعتبار متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في هذه الدول معياراً إلى حد كبير عن مستوى الرفاهة الفعلي للفرد في المتوسط . ومن جهة أخرى يتشكك الكثيرون ممن عالجوا موضوع مؤشرات التلخف أو التقدم الإقتصادي في إمكانية الاستفادة على الإطلاق من معيار متوسط نصيب الفرد الناتج بالنسبة للدول النشطة الغذائية حيث يشيع نمط بعيد جداً عن المساواة التي تفترض منماً في هذا المعيار .

خصائص متعلقة بعناصر الانتاج :

٢ - (أ) العمل :

بالرغم من أن بعض البلدان النامية - مثل بورما وتايلاند - يتميز بندرة عنصر العمل بالنسبة لما لديه من موارد طبيعية ، إلا أن غالبية البلدان النامية المعاصرة تعاني من وفرة ملحوظة في عنصر العمل بالنسبة إلى العناصر الإنتاجية الأخرى - وخاصة بالنسبة الى عنصر رأس المال . وهذا ما يدعونا إلى القول بأن البلدان النامية تتميز عموماً بوفرة نسبية في عنصر العمل . وإحصائيات العمل في البلدان النامية ليست دقيقة على وجه العموم ، ولهذا يجب أن تؤخذ بحذر ولا تبني عليها نتائج إلا في حدود

المقول نظرياً .

ويلاحظ من إحصائيات العمل الدولية (٤) أن نسبة النساء العاملات من مجموع السكان في عدد من البلدان النامية لا تختلف كثيراً عن النسبة المماثلة في البلدان المتقدمة ، وذلك باستثناء بعض البلدان النامية التي تعوق تقاليدها عمل المرأة . كما يلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من السكان في البلدان النامية تعمل في أعمار مبكرة من ١٠ - ١٩ عاماً ، وهو وضع غير معهود في البلدان المتقدمة .

والمقارنة الإحصائية بين الدول النامية والمتقدمة بالنسبة لهيكل قوة العمل قد تفصح لنا عن بعض أوجه التماثل ومع ذلك لا بد أن نقول أن أوجه المقارنة الحقيقي ضعيف حيث أن طبيعة الاعمال ودرجة المهارة العمالية ومميزات عنصر العمل تختلف كثيراً فيما بين البلدان النامية والمتقدمة إقتصادياً .

أما من حيث طبيعة الاعمال ، فالملاحظ في البلدان النامية عموماً أن الأفراد قد يشتغلون في أعمال ضعيفة الإنتاجية للغاية ، خاصة في نشاط الخدمات ، أو أعمال ذات طبيعة مرسمية أو عرضية في القطاع الأولي . كما يلاحظ أن العمال في عدد كبير من البلدان النامية التي تقع في المناطق الإستوائية وشبه الاستوائية يتميزون بالخمول وعدم الرغبة . وربما أيضاً عدم القدرة . في القيام بأية أعمال تتطلب بذل مجهود مستمر ، أما بالنسبة لمسألة المهارات العمالية فإنه لا يمكن الاعتماد (إلا استثناء) على إحصائيات الدول النامية بشأنها ، وحتى بافتراض درجة متوسطة من الدقة في بعض الحالات فإنه لا يمكن استخدامها لغرض المقارنات الدولية . والسبب في ذلك هو اختلاف التعاريف وبالتالي المقاييس المستخدمة لقياس المهارة العمالية بدرجاتها المتفاوتة . فمن يعرف بأن عامل ماهر في دولة (أ) قد يدخل في عداد العمال متوسطي المهارة في دولة (ب) أو ربما في عداد العمال غير المهرة في دولة (ج) . ولكن يمكن أن نتبين عموماً من الدراسات العملية والتقارير الدولية بشأن عنصر العمل في الدول النامية أن هذا يتميز عموماً بدرجة منخفضة من المهارة .

ونستطيع أن نقول إجمالاً أن الأدلة المتوفرة تؤكد أن لدى البلدان النامية وفرة نسبية من العمال ذوي المهارة المنخفضة وندرة تسببها شديدة في عنصر العمل الماهر . ونظرياً يمكننا تأكيد التقرير المذكور إذا ما قمنا بتعريف العامل الماهر بأنه : العامل الذي يمتلك القدرة والمران الكافي حتى يستطيع أن يؤدي بكفاءة الاعمال الحديثة التي

تتبع الثروة الموجودة من التقنية المتقدمة كما تتوقع إمكانية قيامه بأية أعمال أحدث تتطلبها التجديدات والتطورات للتقنية المستمرة وهذه كلها من خصائص الدول المتقدمة اقتصادياً أساساً .

وحيثما نتعرض لتقييم جودة عنصر العمل في الدول النامية فإن المسألة لن تنحصر ببساطة في ناحية للمهارة التقنية وحدها ؛ لأن هناك نواحي أخرى هامة تتمثل بالسلوكيات مثل الرغبة في العمل من أجل اكتساب الدخل ، والرغبة في العمل من أجل العمل ، والرغبة في العمل أو روح التعاون دخل المجموعات في العمل Spirit of teamwork . وتشير نتائج الدراسات في هذه الموضوعات إلى أن العمال في عدد من الدول النامية (المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض) يتميزون عموماً بضعف في هذه الرغبات بعكس العمال في الدول المتقدمة اقتصادياً (٥) ومع ذلك لا بد من القول بأنه لا يمكن وضع تقرير أجمالي وعام بشأن سلوكيات عنصر العمل في الدول النامية . حيث قد تختلف هذه السلوكيات أحياناً بدرجة كبيرة من دولة لأخرى .

٢ - (ب) الأرض :

حيثما نتحدث الاقتصاديون الكلاسيك عن الأرض فإنهم قصدوا بها الأرض الزراعية ونظروا إليها كعنصر إنتاجي ثابت الكم والكيف . فهي هبة من الطبيعة لا تتغير في مساحتها أو جودتها على مر الزمن . إلا أن التعريف الحديث للأرض يجعلها تشمل عرض المعروف من جميع الموارد الطبيعية النافعة بما فيها الأرض للزراعة . كما أننا نتكلم الآن في العصر الحديث عن إمكانية تغيير مساحتها وجودتها . وسوف نأخذ هنا بالمفهوم الحديث للأرض أي الموارد الطبيعية ، ومع ذلك فقد نتكلم أولاً وبشكل أكبر عن خصائص الأرض الزراعية في البلاد النامية لما لهذا العنصر من أهمية :

وثمة مسألة هامة ينبغي تذكرها أولاً وهي أن عدداً كبيراً من البلدان النامية تقع في داخل المنطقة الاستوائية أو بالقرب منها ، والأشجار الكثيفة والنباتات الوافرة النماء في هذه البلدان قد تقود الكثيرين إلى الاعتقاد بأن أراضيها شديدة الخصوبة . ومع ذلك فالمعكس هو الصحيح .

فالأراضي الإستوائية الحمراء معروفة بأنها تحتوي على حجر الحديد سهلة

الانسحاق، شديدة الإنحدار وتسمح بتسرب المياه بدرجة كبيرة، كما أن أراضي المناطق القريبة تتشابه معها في خاصية تسرب المياه بالإضافة إلى أن خصوبتها منخفضة جداً. والكثافة النباتية الشديدة المشاهدة في المناطق الاستوائية تقوم على طبقة سطحية رقيقة سوداء تكونت بفعل تحلل النباتات والأجسام التي تسقط على الأرض وبمساعدة الأمطار الموسمية الغزيرة. وزراعة أراضي المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية بطريقة منتظمة واقتصادية يتطلب أولاً إنتقاء عدد من المحاصيل الملائمة ثم إزالة كافة النباتات والأعشاب الأخرى والجنور. وغير أن مثل هذا العمل الذي يتم بصعوبته ويتكلفته المرتفعة لن يمثل إلا خطوة أولى في سبيل الزراعة الاقتصادية، حيث يستلزم الأمر بعد ذلك إصلاح الأراضي بالطرق المناسبة وتنظيم عمليات الري والصرف (٦).

أما بالنسبة للبلدان النامية التي تتميز بخصوبة أراضيها الزراعية - بدرجة أو بأخرى - فإن بعض المقارنات فيما بينها وبين البلدان المتقدمة لها فائدتها. وأول مقارنة نعقدتها تخص إنتاجية الأرض الزراعية والتي يمكن أن تقاس عموماً بمعدل الناتج / الفدان. ومما لا شك فيه أن إنتاجية الأراضي الزراعية تتأثر بعوامل عديدة بعضها طبيعية ملائمة أو غير ملائمة وبعضها دالة لحالة التخلف الإقتصادي. إلا أننا لن ندخل في هذه المسائل التحليلية الآن، ولهذا قد نحصر إهتمامنا في وضع تقرير عن إنتاجية وحدة الأرض الزراعية في الدول النامية. ولكن هذا يتطلب عقد مقارنة بين معدلات الناتج / للفدان بالنسبة لمحصول معين في الدول النامية أو في عدد من الدول النامية بالمعدلات المقابلة لنص المحصول في الدول المتقدمة.

ومرة أخرى وليست أخيرة - فإن قلة الإحصائيات أو عدم دقتها قد تؤدي أحياناً إلى عدم إمكانية عقد مثل هذه المقارنة أو للتقليل من أهميتها. وهناك ما يشير إلى أن إنتاجية الأرض يمكن أن تكون مرتفعة في بعض حالات البلاد النامية على سبيل المثال بورما وإرتفاع إنتاجية محصول الأرز فيها، وأيضاً إسرائيل خلال مراحل نموها الأولى في الخمسينات والستينات وإرتفاع إنتاجية الأرض الصحراوية فيها بسبب الاهتمام بتحسين طرق الري والتسميد. وتؤكد الإحصائيات أيضاً إرتفاع إنتاجية الفدان في مصر في زراعات القطن والأرز بالمقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

إلا أن الأدلة الإحصائية عن عدد من البلاد النامية وعدد من المحاصيل تشير إلى أن الصعوبة العامة تتمثل في انخفاض إنتاجية الفدان في غالبية هذه البلاد بالمقارنة بالبلاد المتقدمة .

أما المقارنة الثانية فهي تختص بكثافة العمل على الأرض الزراعية ، أو بعبارة أدق معدل العمل / الفدان ، ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع جداً بصفة عامة في البلاد النامية وذلك بالمقارنة بالبلاد المتقدمة إقتصادياً . ويقابل هذا الوضع من الناحية الأخرى انخفاض شديد في معدل رأس المال / الفدان في البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة . وتعكس هذه المعدلات المذكورة ظاهرة تخلف الفن الإنتاجي المستخدم في زراعة أراضي البلدان النامية ويلاحظ أن الارتفاع الشديد في معدل العمل / الفدان يعنى الانخفاض النسبي الشديد في متوسط نصيب العامل الزراعى من الغلة الكلية حتى في تلك الحالات التي إرتفعت فيها هذه الى حد ما الأقصى (في ظل حالة معينة من التقنىة) .

والملحوظ في معظم البلاد النامية ذات الدخل المنخفض أن المعدات والوسائل المستخدمة في الأرض الزراعية تكاد تكون في حالة جمود لم تتغير على مر عشرات السنين بل وأحياناً على مر القرون (٣) . ومع ذلك فقد شهدت البلدان متوسطة الدخل خلال ربع القرن الأخير تطورات تدريجية وهامة في وسائل إستغلال الأرض الزراعية بها . ولعل هذه الاتجاهات يرجع إلى إتجاه بعض كبار الملاك في البلدان النامية خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية . لاستخدام الوسائل الآلية في زراعة أراضيهم ، كما نجد أن الحكومات في العديد من هذه البلدان النامية قد بذلت بعض الجهود في سبيل تطوير وسائل الري والصرف ونشر استخدام الأسمدة الكيميائية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية . وأحد المظاهر الاجتماعية / الاقتصادية المرتبطة بالندرة النسبية لعنصر الأرض الزراعية في البلدان النامية هو شيوع نمط الملكية الصغيرة جداً مع وجود الإقطاعيات الزراعية للمنظمة في عديد من الحالات بجوارها . وملكية الأرض الزراعية تعتبر عموماً مصدراً كبيراً للاعتزاز والفخر في هذه البلدان ، وهذه الظاهرة في ظل الظروف السابقة المشار إليها تتسبب في وجود رغبة مهمة في إمتلاك الأرض الزراعية وهذا ما أسماه لينشتاين : جوع الأرض ، Land hunger .

أما بالنسبة للموارد الطبيعية غير الزراعية فهناك ثلاث سمات شبه عامة تشترك فيها البلدان النامية .

أولاً : أن الموارد المستغلة فعلاً هي تلك التي لم يستلزم إستغلالها قدراً كبيراً من رأس المال أو العمال المهرة أو القدرات التنظيمية المرتفعة ، وتلك التي تقع بالقرب من المدن أو الموانئ أو تلك التي تتميز بخصى طبيعى جذب إليها رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الأجنبية بل وأحياناً عنصر العمل الأجنبى أيضاً .

وثانياً : أن طرق إستغلال الموارد الطبيعية غير الزراعية المعروفة تنسم عموماً بخلفها بالمقارنة بما هو قائم فى البلدان المتقدمة ، وذلك باستثناء حالة الموارد التي تقوم على إستغلالها الشركات الكبرى لغرض إشباع الأسواق الخارجية ، وفى كثير من الحالات فإن مثل هذه الشركات مملوكة جزئياً أو كلياً لأجانب أو أسسها أصلاً أجانب برأسمالهم وخبراتهم وبعض هذه الشركات أنتقلت ملكيتها الى حكومات الدول النامية .

ثالثاً : ان معظم البلاد النامية تغتفر بشدة الى التقارير الطمية الكاملة أو الدقيقة عن ثروتها من الموارد الطبيعية غير الزراعية، وحقيقة أن بعض البلاد المتقدمة قد تعاني أيضاً من هذه المسألة إلا أن مجال المقارنة مهما كان يعتبر ضيقاً .

٢ - (ج) رأس المال :

يتكون رأس المال القومى من :

(١) رأس المال الإنتاجى ، وهذا يحتوى على تلك السلع التي تستخدم فى عمليات الإنتاج مثل الآلات والمعدات ... الخ .

(٢) رأس المال الإجتماعى ، ويطلق عليه البنية الأساسية Infra structure وهذا يتضمن الطرق والكبارى والخزانات والسدود والمستشفيات والمدارس .. الخ .

(٣) كمية المخزون من السلع والمواد الأولية .

ويثير تقييم رأس المال الموجود فى أى إقتصاد مشاكل أكثر تعقيداً من تلك التي تظهر عند تقدير عنصر العمل أو الأرض ، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الخاص برأس المال ، وأما من الناحية العملية فهناك مشكلة إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نواع واحد . ولهذا فإن تقييم رأس المال كما يتم عادة عن طريق ترجمة قيمة

الأصول الرأسمالية الحقيقية إلى قيم نقدية .

وتختلف تقديرات رأس المال في أى مجتمع وفقاً للأسلوب المستخدم في هذه العملية ؛ كما تتأثر التقديرات بعدد من العوامل الاقتصادية من أبرزها التغيرات في الأساليب الفنية للإنتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال (٨) .

وعلى ذلك لا يمكن النظر إلى أى تقديرات لرأس المال على أنها أكثر من تقديرات تقريبية . مثل هذه الإشارة إلى طبيعة رأس المال ومسألة تقديره ضرورية وهامة قبل النظر إلى الإحصائيات الخاصة به ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية . فالمقارنات الدولية في مجال رأس المال مثلها مثل المقارنات الدولية بشأن عناصر الإنتاج الأخرى لن تكون لها فائدة أكثر من إعطاء الباحث صورة تقريبية بشكل علمي معقول عن الواقع .

والملاحظ من الدراسات الاقتصادية وتقارير الأمم المتحدة أن هناك إجماع على أن الدول النامية تشترك جميعاً في المعاناة من ندرة نسبية شديدة في رأس المال بالنسبة إلى العناصر الانتاجية الأخرى خاصة العمل . ويمكن القول عموماً أن نصيب الفرد من رأس المال في البلدان النامية منخفض انخفاضاً بالغاً بالمقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً (٩) .

ولقد أُنْجِـهت بعض الأبحاث الإقتصادية إلى قياس العلاقة بين معدل تكوين رأس المال ومستوى الدخل الفردي في عدد من الدول المتقدمة والنامية المعاصرة إلا أنها لم تكشف إلا معاملاً إرتباط ضعيف في هذا الشأن . ولكن من الممكن مع ذلك إكتشاف معاملاً إرتباط موجب ما بين معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الإقتصادى ففي حالات عديدة نجد أن الدول النامية المعاصرة ذات معدلات النمو المنخفضة في الدخل تتميز عموماً بانخفاض معدلات نمو الاستثمار والتي يمكن أن تتخذ مؤشراً لمعدلات تكوين رأس المال فيها بصفة عامة (١٠) .

وحينما نتحدث عن رأس المال وخصائصه فائناً أن نتطرق إلى : التقنية ، أو الفن الانتاجى المقترن بهذا العنصر . والملاحظ أن رأس المال في البلدان النامية مرتبط بالفنون الانتاجية المختلفة بشكل ظاهر . فالمعدات والادوات المستخدمة في الزراعة وفي النشاط الحرفى في البلدان النامية تعتبر بدائية أو متخلفة من حيث مستوى الفن الانتاجى . أما فى النشاط الصناعى الحديث والذي يحترق على

مشروعات كبيرة ومتوسطة الحجم فيلاحظ أن الآلات والمعدات المستخدمة لا تختلف كثيراً من حيث مستواها الفني عن أحدث ما وصلت إليه الفنون الإنتاجية في البلدان المتقدمة اقتصادياً . ومع ذلك فالنشاط الصناعي الحديث في البلدان النامية مازال وليداً وصغير المساهمة في الناتج الصناعي الكلي (وسيأتى للكلام عن هذا فيما بعد حين نتطرق إلى خصائص النشاط الاقتصادي في البلدان النامية) . أما عن المشروعات الصناعية الصغيرة في البلدان النامية والتي تمكن معظمها من القيام في ظروف للحرب العالمية الأولى ثم الثانية ثم أستمريت بعد ذلك بفضل الحماية الجمركية فالملحوظ أنها تعتمد في معظم الأحوال على آلات ومعدات غير متطورة من الناحية الفنية .

٢ - (د) التنظيم :

التنظيم أحد عناصر الانتاج البشرية ، وعمل المنظم يتمثل في تجميع عناصر الانتاج الأخرى لاستخدامها في عملية إنتاجية معينة يتخذ هو قرارها ويتحمل مخاطرة القيام بتنفيذها . وتعريف المنظم أو مفهوم وظيفة منار جدل بين الاقتصاديين ففى رأى شومبيتر وهو أبرز من كتب فى هذا الموضوع أن المنظم رائد أو كشاف ، وظيفته الأساسية هى التجديد Innovation وهذا يشمل تقديم سلع جديدة فى الأسواق ، استخدام طرق للإنتاج ، فتح أسواق جديدة ، كشف مصادر جديدة للمواد الخام ، وكذلك إعادة تنظيم الصناعة على أسس أحدث . ولقد ميز شومبيتر بين المنظم بهذا الوصف الذى يضعه وبين المدير الذى يكلف بتحمل مسؤولية تنظيم أى مشروع من المشروعات مقابل راتب أو مكافأة معينة ، فهو يرى أن رؤساء مجالس الإدارة و المديرين المستأجرين الذين يعهد إليهم القيام بأعمال إدارة وتنفيذ العملية الإنتاجية وتنظيم شئونها المختلفة لن يقوموا بعملية التجديد التى يصفها لافتقار الرغبة أو الدافع ، أو قد ينأتى منهم قدر من التجديد ولكنه يتم بشكل روتينى ولن يرتقى أبداً الى المستوى الذى يتم فى ظل تسلط المنظمين الأفراد الذين يملكون المشروعات أو النسبة الكبرى منها و يتحركون بدافع ذاتى .

ولكن الكتاب المحدثين لم يفرقوا كثيراً بالفرقة التى يقيمها شومبيتر ، وفى عديد من الكتابات لم تكن هناك تفرقة كبيرة بين المنظم الرائد الذى رسم ملامح شخصيته وبين الشخص المستأجر الذى يعهد إليه بتحمل اعباء التنظيم أو نقص

شخصية المنظم . بل أن البعض من الكتاب المحدثين يميل إلى الاعتقاد بأن التطورات الحديثة المتمثلة في ظهور المشروعات الضخمة ونموها قد أحدثت تغييراً جذرياً في مفهوم التنظيم والإدارة يجعل من الصعب أو من الميث للتكلم عن تلك الشخصية الفردية المتميزة التي تقود عملية التقدم الاقتصادي وتحمل مخاطرة التجديد المستمر ، وأن الإدارة بمعناها الطمي قد أخذت دوراً قايدياً بديلاً .

وإزاء هذه الصعوبات النظرية فإن القياس الكمي لعنصر التنظيمي يحتوى على تعقيدات تفوق بكثير تلك التي تواجه محاولات قياس عناصر الإنتاج الثلاث التقليدية ، بل أن المسألة تبدو مستحيلة . حتى الآن - بالرغم من الجهود التي بذلت تجاهها .

إن الاتفاق على تعريف محدد للمنظم أو لمفهوم عملية التنظيم يعد مشكلة قبلًا ويدون هذا الاتفاق فإنه من العسير علينا أن ننتفع كثيرا بنتائج بعض الدراسات الخاصة بعنصر التنظيم في البلدان المختلفة ونستخدمها في المقارنات الدولية ، فهذه الدراسات لم تكن واضحة أو موحدة في تعريفها لغة للمنظمين . فبينما نجد ميلا من العديد من الكتاب إلى تأكيد قوة أعداد وقلة كفاءة المنظمين في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة نلاحظ أن عددا من البحوث الخاصة ببعض الدول ، عن الهند واليابان مثلاً ، تؤكد أن لديهم وفرة في المنظمين الأكفاء ذوي الطموح والمقدرة المرتفعة على التجديد^(١١) . ودراسة للنمو الصناعي السريع في مصر خلال حقبة الثلاثينات والحرب الثانية تؤكد أن الصناعة المصرية حينئذ لم تواجه أية مشكلة خاصة بعنصر التنظيم ، بل أن نشاط المنظمين الأفراد كان أحد العوامل الهامة التي ساعدت النشاط الصناعي في فترة كانت مناسبة لنموه^(١٢) . ويعتقد لبشتاين أن القدرات التنظيمية موجودة بالبلدان النامية ولكن ظروف التخلف الاقتصادي هي التي لا تسمح لها بالإطلاق أو أن هذه الظروف تعيقها إلى مشروعات معينة لا تتيج دفع عجلة النمو الاقتصادي بالمعدلات المرغوبة .

وعلى ضوء هذه الدراسات وغيرها نستطيع أن نلمس أن هناك بين هذه البلاد من لا يواجه أي مشكلة في هذا المجال . إلا أن التقدير السليم للأمور لا بد أن يعزى للتباين في الآراء الخاصة بعنصر التنظيم في البلدان النامية جزئياً إلى المشاكل الخاصة بمفهوم عنصر التنظيم وكيفية القياس ، ومن ثم حتمية اللجوء في هذه الدراسات - ربما أكثر مما ينبغي - إلى الحكم التقديري للباحث .

٣ - خصائص النشاط الإقتصادي :

(٣-أ) ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم على مدى الاجل الطويل :

البطالة والتضخم ظاهرتين معروفتين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .. ولكن البلدان النامية تتميز بصفة خاصة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم بصفة مستمرة أو شبه مستمرة على مدى الأجل الطويل .

والجدول (١٠٢) يبين معدلات التضخم خلال فترتين طويلتين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ - ١٩٩٢ في عدد من البلدان النامية بالمقارنة بعدد من البلدان المتقدمة . ويتضح من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوي في البلدان المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ يتراوح ما بين ١,٥ ٪ كما في حالة اليابان إلى نحو ٤ ٪ - ٥ ٪ في معظم للحالات . وكانت هناك استثناءات من القاعدة كما في حالة ايطاليا (٩,١ ٪) وأستراليا (٦,٤ ٪) اما في البلدان النامية فان متوسط معدل التضخم السنوي خلال نفس الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) ارتفع فوق ٤٤٠ ٪ كما في حالة الأرجنتين يتراوح ما بين ١٥ ٪ - ٤٠ ٪ في حالات كثيرة .. وبالطبع فان هناك استثناءات من هذه القاعدة .. ومن هذه الاستثناءات حالة البلدان النامية التي يعتمد نشاطها الاقتصادي بصفة اساسية على انتاج البترول وتصديره حيث إنخفضت الاسعار العالمية لخام البترول خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ بشكل مطرد الامر الذي انعكس في معدلات تضخم سنوية سالبة لدخل هذه البلدان . كذلك هناك عدد من البلدان النامية في شرق آسيا ومنطقة الباسيفيكي تمتعت بمعدلات تضخم سنوية منخفضة . والجدول (٢-٢) يبين متوسط معدل التضخم السنوي في البلدان المتقدمة اجمالاً مقارنة بالبلدان النامية مصنفة وفقاً للأقاليم الجغرافية وكذلك أيضاً تبعاً لأوضاعها الاقتصادية . وسوف نلاحظ من الجدول الاخير أن متوسط معدل التضخم السنوي في مجموعة البلدان النامية منخفضة للدخل متوسطة للدخل كان ٢٦,٢ ٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وارتفع إلى ٧٥,٧ ٪ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .. وسوف نلاحظ أيضاً من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوي في مجموعة البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع المديونية للخارج بلغ ٢٠٨ ٪ في ١٩٨٠ - ١٩٩٢ بينما لم يزد عن ٤٢,١ ٪ في ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، هذا بينما ان متوسط معدل للتضخم السنوي في البلدان المتقدمة (مرتفعة الدخل) انخفض من ٩,١ ٪ في ١٩٧٠ - ١٩٨٠ إلى ٤,٣ ٪ في ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .

جدول (٢ - ١)

متوسط معدل التضخم السنوى (٪) فى بعض بلدان العالم

| البلد | الفترة | الفترة |
|------------------|--------|--------|
| بنغلاديش | ٢٠,٨ | ٩,١ |
| الهند | ٨,٤ | ٨,٥ |
| نيكاراجوا | ١٢,٨ | ٦٥٦,٢ |
| غانا | ٤٥,٢ | ٢٨,٧ |
| مصر | ٩,٦ | ١٣,٢ |
| بيرو | ٣٠,١ | ٣١١,٧ |
| الجزائر | ١٤,٥ | ١١,٤ |
| تركيا | ٢٩,٤ | ٤٦,٤ |
| سوريا | ١١,٨ | ١٥,٥ |
| البرازيل | ٢٨,٦ | ٣٧٠,٢ |
| الارجنتين | ١٢٤,٢ | ٤٠٢,٣ |
| جمهورية كوريا | ٢٠,١ | ٥,٩ |
| اليونان | ١٤,٥ | ١٧,٧ |
| العربية السعودية | ٢٤,٩ | ١,٩- |
| اسرائيل | ٣٦,٦ | ٧٨,٩ |
| استراليا | ١١,٨ | ٦,٤ |
| المملكة المتحدة | ١٤,٥ | ٥,٧ |
| ايطاليا | ١٥,٦ | ٩,١ |
| فرنسا | ١٠,٢ | ٥,٤ |
| المانيا | ٥,١ | ٢,٧ |
| الولايات المتحدة | ٧,٥ | ٣,٩ |
| اليابان | ٨,٥ | ١,٥ |
| سويسرا | ٥,٠ | ٣,٨ |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

جدول (٢ - ٩)

متوسط معدلات التضخم السنوى (٪)
فى البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية

| المعدل السنوى (٪) | المعدل السنوى (٪) | |
|-------------------|-------------------|---|
| ٥٧,٧ | ٢٦,٢ | البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عموماً . |
| ١٥,٦ | ١٣,٦ | مجموعات البلدان النامية : - أفريقيا جنوب الصحراء . |
| ٦,٧ | ١٦,٦ | - شرق آسيا والباسيفيكي . - جنوب آسيا . |
| ٤٧,٥ | ١٨,٧ | - بلدان أوروبا ووسط اسيا . |
| ١٠,١ | ١٧,٠ | - الشرق الاوسط وشمال افريقيا . |
| ٢٢٩,٥ | ٤٦,٧ | - أمريكا اللاتينية والكاريبي . |
| ٢٠٨,٠ | ٤٢,١ | البلدان للنامية ثقيلة المديونية |
| ٤,٣ | ٩,١ | البلدان ذات الدخل المرتفع |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

بالنسبة للبطالة فإن من المسلم به في البلدان المتقدمة أن هناك معدلاً طبيعياً لها وهو مقبول بصفة مستمرة ويطلق عليه المعدل غير التضخمي للبطالة (Non - Accelerating Inflation Rate of Unemployment) . ويتحدد هذا المعدل بالمعدلات المعتادة للبطالتين الاحتكاكية والهيكلية وللتان تعتبران من قبيل البطالة الاختيارية . وقد يصل هذا المعدل الطبيعي أو غير التضخمي إلى ٤٪ أو ٥٪ أو أقل أو أكثر قليلاً ، ولا يؤثر هذا المعدل في اعتبار الاقتصاد متممناً بالتوظيف الكامل . أما البطالة الإجبارية فلا تبدأ في الظهور إلا مع بؤادر الانكماش ولا ترتفع معدلاتها إلا مع زيادة العوجة الانكماشية . وظهور البطالة الإجبارية أو السافرة - كما تسمى أيضاً - يعنى ارتفاع معدل البطالة فوق المعدل غير التضخمي ويعنى أن الاقتصاد لم يعد بحالة التوظيف الكامل .. ومقارنة أحوال البلدان النامية بالبلدان المتقدمة بالنسبة للبطالة سجد اختلافات كبيرة .. أولاً سجد أن البطالة الاحتكاكية والتي يفترض أنها ظاهرة طبيعية أو مؤقتة بوجود أفراد يبحثون عن وظائف ملائمة لهم بصفة خاصة تتحول في البلدان النامية إلى ظاهرة دائمة حتى أنه لا يمكن الادعاء بأنها اختيارية دائماً .. مثال ذلك الشباب الذين تخرجوا من المدارس والمعاهد العليا والجامعات ويبحثون عن أعمال مناسبة لهم لأول مرة ، ويستمررون في البحث سنة بعد أخرى ، لا يمكن الادعاء بأن هناك وظائف لهم في مكان ما أو نشاط ما في الاقتصاد .. أنهم على سبيل التأكد ، بعد عام أو عامين من البحث وعدم العثور على وظائف مناسبة ، يعانون من بطالة إجبارية ، وبالنسبة للبطالة الهيكلية الناشئة عن اختلاف ظروف هيكل الطلب على العمل عن ظروف هيكل العرض فإنها تظهر بصفة استثنائية أو مؤقتة في البلدان المتقدمة حينما نكمد إحدى للصناعات فيتعطل عمالها إلى أن يعاد تدريبهم على وظائف أخرى أو جديدة تتناسب مع ما تطلبه الصناعات أو الأنشطة سريعة النمو أو الراجعة . أما في البلدان النامية فالأمر يختلف تماماً . فمن الواضح في هذه البلدان أن اختلاف ظروف هيكل الطلب على للعمل عن ظروف عرضه ليس امراً استثنائياً أو عرضياً وإنما يكاد يكون مستمراً أو حاداً .. فهناك أعداد كبيرة متصلة تألف من أفراد غير مؤهلين إلا للعمل في الزراعة أو في بعض الأنشطة الخدمية البسيطة بينما أن هناك طلب على عمال مدربين أو مؤهلين للتعامل مع التقنيات

الحديثة فى الأنشطة الصناعية والخدمية الحديثة . وبينما يتم التخلص من البطالة الهيكلية فى البلدان المتقدمة تدريجياً عن طريق إعادة التأهيل أو التدريبات فان المشاهد فى البلدان النامية استمرار البطالة الهيكلية وتفاقمها مما يدل على قوة اسبابها من جهة والقصور الواضح فى علاجها من جهة أخرى . ولهذا أيضاً لا يمكن الادعاء بأن البطالة الهيكلية فى البلدان النامية تعتبر اختيارية كما هو الحال فى البلدان المتقدمة بل هى بطالة اجبارية غالباً كما هو مشاهد فى الواقع ..

وبالرغم من قلة الاحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للبطالة الاجبارية أو السافرة open unemployment فى البلدان النامية الا ان المتاح منها يشير الى حدة مشكلتها خصوصاً فى الفترات التى تم فيها ظروف إنكماشية .

ولجدول (٢ - ٣) يبين معدلات البطالة السافرة فى البلدان النامية خلال الثمانينات .. ويلاحظ ارتفاع هذه المعدلات فى معظم الحالات .. أما فى الحالات التى تنخفض فيها معدلات البطالة السافرة مثل كوريا الجنوبية والارجنتين والفلبين وماليزيا فهى حالات بلدان نامية تميزت بارتفاع معدلات نموها خلال الثمانينات ..

وبخلاف البطالة السافرة التى تؤكد وجود أعداد من العمال لا يجدون عملاً بالرغم من رغبتهم فى ذلك فإن هناك البطالة المقنعة وهى من أحد المظاهر المميزة للبلدان النامية بصفة عامة ..

وتتمثل البطالة المقنعة فى وجود عمال أو موظفين فى أنشطة إنتاجية ولكنهم يزدون عن احتياجات هذه الأنشطة ومن ثم يمكن الاستغناء عنهم . ولقد تركزت البطالة المقنعة فى البلدان النامية تقليدياً فى قطاع الزراعة حيث تسمح العلاقات الاجتماعية / الانتاجية السائدة فى الريف باستيعاب أعداد أكبر وأكبر على الرقعة الزراعية المحدودة بالرغم من إمكانية اداء النشاط بأعداد اقل .. ومع ذلك انتشرت البطالة المقنعة أيضاً فى عدد من البلدان النامية فى قطاع الخدمات سواء فى مكاتب الحكومة أو فى بعض الأنشطة للخدمية الخاصة التى تسمح بتوظيف أعداد أكبر من العمل على حساب انخفاض إنتاجية العامل أحيانا الى ما يقرب من الصفر ..

جدول (٢ - ٣)

معدلات البطالة المسافرة

في البلدان النامية خلال الثمانينات (٦) من قوة العمل

| | | |
|----|----------------|--------------------------|
| ٣١ | بوتسوانا | (١) أفريقيا جنوب الصحراء |
| ٢٣ | كينيا | |
| ١٠ | نيجيريا | |
| ٢٢ | تانزانيا | |
| ٣١ | زامبيا | |
| ٦ | الارجنتين | (٢) أمريكا اللاتينية |
| ٨ | البرازيل | |
| ١٧ | شيلي | |
| ١٤ | كولومبيا | |
| ١٢ | إكوادور | |
| ١٣ | فنزويلا | (٣) آسيا |
| ١٢ | بنغلاديش | |
| ٩ | ماليزيا | |
| ٧ | الفلبين | |
| ٤ | كوريا الجنوبية | |

M. Todaro : Economic Development, 1994, p. 50.

المصدر :

World Labor Report, ILO, 1989.

نقلًا عن :

(٣ - ب) الاعتماد على النشاط الأولي وصغر حجم النشاط الصناعي الحديث .

باستعراض احصائيات البلدان النامية وبياناتها الخاصة بالنتائج المحلى الاجمالى وتقسيمة من حيث مصدره بين قطاعات النشاط المختلفة ، وكذلك البيانات الخاصة بقوة العمل الكلية وتوزيعها القطاعى يتضح لنا اعتماد هذه البلدان بصفة اساسية على النشاط الأولى وصغر أو ضلالة حجم النشاط الصناعى الحديث .

ففى بداية التسعينات نجد أن حوالى ٢٠٪ - ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لدى البلدان النامية منخفضة الدخل قد تولد من قطاع الانتاج الأولى ، وفى اغلبية الحالات على وجه التحديد . وتبلغ النسبة المقارنة فى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض نحو ٢٠٪ ، بينما تنخفض الى ما بين ٥٪ - ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة البلدان النامية تلت للدخل المتوسط المرتفع . ويلاحظ ان للقطاع الزراعى لم يساهم باكثر من ٢٪ - ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى للبلدان المتقدمة فى نفس الفترة ، أنظر الجدول (٢ - ٤) .

جدول (٢ - ٤)

مساهمة القطاع الزراعى (١) فى الناتج المحلى الاجمالى - ١٩٩٢

أولا مجموعات البلدان منخفضة الدخل *

| ٢٠٪ - ٣٠٪ | ٣١٪ - ٤٠٪ | ٤١٪ - ٥٠٪ | ٥١٪ - ٦٠٪ | ٦١٪ - ٦٥٪ |
|-----------|-----------|----------------|-----------|-----------|
| ملاوى | سيراليون | اثيوبيا | نيبال | موزامبيق |
| كينيا | بنغلاديش | بولن | اوغندا | تنزانيا |
| نيكاراجوا | مدغشقر | تشاد | بورندى | الصومال |
| باكستان | النيجر | غينيا - بساو | | |
| الصين | الهند | راوندا | | |
| موريتانيا | نيجيريا | بوركينافاسو | | |
| سيريلانكا | توجو | مالى | | |
| زيمبابوى | بنين | افريقيا الوسطى | | |
| هندوراس | تاجكستان | غانا | | |
| | غينيا | | | |
| | السودان | | | |

* باستثناء مصر (١٨٪) واندونيسيا (١٩٪)

تابع جدول (٢ - ٤)

ثانياً مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط ::

| ٪٢٠ - ٪٢٦ | ٪٢٥ - ٪٢١ | ٪٢٠ - ٪١٦ | ٪١٥ - ٪١١ | ٪١٠ - ٪٥ |
|------------------|--|-------------------------------------|---|--|
| منجوليا سوريا | الفلبين الكامبيرون جواتيمالا ليتوانيا بارجواي ايران | ارمنيا السفال رومانيا تونس | المغرب الجزائر تركيا الاتحاد الروسي البرازيل* لورجواي* | الاردن جاميكا المجر* المكسيك* سلوفينيا* كوريا* العربية السعودية* |

* بلدان ذات دخل متوسط مرتفع .

ثالثاً : مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع *

| | |
|----|--|
| ٪٢ | بلجيكا - الامارات العربية - ألمانيا - السويد - اليابان |
| ٪٣ | استراليا - ايطاليا - فرنسا - النمسا - النرويج |
| ٪٤ | نيوزلاند - الدنمارك |
| ٪٥ | فنلند |

* باستثناء ايرلند (٪١٠)

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٤ .

من جهة أخرى فإن القطاع الصناعي في بداية التسمينات لم يسهم إلا بنحو ٢٠٪ - ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل . وتستثنى حالات نيجيريا والصين وباكستان وزمبابوي وليسوتو واندونيسيا وزامبيا من مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل في أن قطاعها الصناعي اسهم بنحو ٣٥٪ - ٤٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي .

ولكن يلاحظ أن النسب المابقة تتضمن النشاط الصناعي التقليدي والصناعات الاستخراجية بالإضافة للصناعية التحويلية الحديثة - Manufacturing Indury والآخرى فقط بطبيعة الحال هي التي تعبر عن القوة الديناميكية الحقيقية الدافعة لعملية النمو . وللرجوع إلى الإحصائيات الخاصة ببداية التسمينات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة لم تمثل أكثر من ٥٪ - ١٥٪ من إجمالي ناتج النشاط الصناعي في معظم حالات البلدان النامية منخفضة الدخل ، وإنها تسهم بنحو ٢٠٪ - ٣٥٪ من هذا الناتج الصناعي فقط في حالات زمبابوي واندونيسيا وزامبيا وهذه البيانات تعني أن مساهمة الصناعة التحويلية الحديثة في حالة البلدان النامية منخفضة الدخل قد تتراوح بين ١,٥٪ - ٥٪ (على الأكثر) من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الحالات .

وفي البلدان النامية متوسطة الدخل نجد أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت ما بين ٣٠٪ - ٤٥٪ في معظم الحالات في بداية التسمينات .. وتقل النسبة عن ٣٠٪ في حالات معدودة بينما تتراوح بين ٤٥٪ إلى ٥٥٪ في حالات معدودة أخرى وهي دول المعسكر الاشتراكي السابق في أوروبا وآسيا بالإضافة إلى كوريا والمملكة السعودية وعمان ويتسواتا . ولكن مرة أخرى بالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة في مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل لا تمثل في بداية التسمينات أكثر من ٢٠٪ من ناتج النشاط الصناعي في معظم الحالات وإنها تتراوح ما بين ٢٥٪ - ٤٥٪ من هذا الناتج في عدد محدود جداً من هذه الدول (وهي دول المعسكر الاشتراكي السابق في أوروبا وآسيا وفي انريجان وجورجيا اسهمت الصناعة التحويلية الحديثة بنحو ٥٣٪ - ٧٥٪ من ناتج النشاط الصناعي وهذين استثنائين نادرين في الحقيقة) . ومعنى هذا أن اسهام الصناعة التحويلية الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم حالات البلدان النامية متوسطة الدخل قد تتراوح ما بين ٦٪ - ١٠٪ في بداية حقبة التسمينات .

ونستنتج مما سبق ان نشاط الانتاج الاولى ^(١٣) يعتبر النشاط الرئيسى فى الدول النامية من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ومن هنا تأتى تسميتها احيانا بالدول الزراعية أو الدول الموجهة الأولى . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان النشاط الزراعى أو انتاج السلع الأولى ليس به فى حد ذاته صفة خاصة تجعله قريباً للتخلف الاقتصادى . فهناك كما هو معروف بلدان متقدمة اقتصادياً مثل استراليا ونيوزيلاند تعتمد اعتماداً كبيراً على الانتاج الاولى فى نشاطها الاقتصادى ..

والواقع ان مشكلة قطاع الانتاج الاولى فى البلدان النامية تتمثل فى وجود عمالة زائدة فيه - كما أشرنا من قبل - مما يعنى إنخفاض متوسط انتاجية العمل . فاذا أضفنا الى هذا ان نسبة كبيرة من قوة العمل فى البلدان النامية ربما تتراوح بين ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ فى بعض الحالات تعمل فى قطاع الانتاج الأولى استطعنا ان نضع ايدينا على ملاحظة هامة بشأن العلاقة بين هذا القطاع وقضية التخلف الاقتصادى . ومما يذكر فى هذا المجال ان نحو ٦٨٥ مليون عامل زراعى فى آسيا وإفريقيا انتجوا ما قيمته ١٩٥ مليون دولار امريكى فى اواخر الثمانينات بينما ان اقل من ١ ٪ من هذا العدد فى شمال امريكا (نحو ٤,٥ مليون عامل) انتج نحو ثلث هذا الناتج (ما قيمته ٦٠ مليون دولار) فى نفس الفترة وهذا يعنى ان انتاجية العامل الزراعى فى شمال امريكا كانت نحو خمسة وثلاثين ضعفاً انتاجية العامل الزراعى فى آسيا وإفريقيا فى أواخر الثمانينات ^(١٤) .

ومن ناحية أخرى فان المقارنة ما بين حجم لقوة العاملة بالقطاع الأولى وتلك العاملة بالقطاع الصناعى فى البلدان النامية - من جانب - ومقدار المساهمة النسبية لكل قطاع على حدة فى الناتج القومى من جانب آخر - يؤكد لنا الانخفاض النسبى فى إنتاجية العامل بالقطاع الأولى فى معظم البلاد النامية . ولذلك نستطيع أن نتبين أن الاعتماد النسبى الكبير على قطاع الانتاج الأولى فى ظروف انخفاض متوسط انتاجية العامل بهذا القطاع هو ما يدعو لإعتبار نشاط هذا القطاع مظهراً للتخلف الاقتصادى . وهذا نفسه ما يدعو إلى إضفاء صفة الاختلال الهيكلى على اقتصاديات البلاد النامية ، ونستطيع ان نقول أن هذا الاختلال يتمثل عموماً فى وجود الجزء الأكبر من عناصرها الانتاجية مستخدماً فى قطاع يتميز بانخفاض نسبى فى انتاجية هذه العناصر ..

(٣ - ج) الاعتماد الرئيسى على تصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنوعة وتدهور شروط التبادل الدولى فى غير صالح البلدان النامية .

ان استعراض احصائية التجارة الدولية يفسح عن اعتماد معظم البلدان النامية فى صادرات السلع الأولية (السلع الزراعية والمواد الخام) كما يلاحظ ان معظم هذه الصادرات تتجه إلى البلدان المتقدمة . ومن جهة أخرى فإن استيراد المصنوعات يمثل النسبة الكبرى من واردات البلدان النامية ويلاحظ ان معظم هذه المصنوعات يتدفق الى البلدان النامية من البلدان المتقدمة إقتصادياً . هذه الظواهر لا تعد غريبة أو غير طبيعية فى إطار ما سبق ذكره من اعتماد اقتصاديات معظم البلدان النامية على النشاط الأولى بصفة رئيسية . وفى البلدان النامية منخفضة الدخل نجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى الصادرات عام ١٩٩٢ يصل الى ٥١ ٪ . ولكن باستثناء الصين والهند وباكستان وبنغلاديش ومصر من مجموعة البلدان منخفضة الدخل نجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى صادرات ١٩٩٢ يصل الى ما بين ٨٠ ٪ الى ٩٠ ٪ . وبالنسبة للبلدان النامية متوسطة الدخل نجد ان نسبة صادرات السلع الأولية مثلت ٤٨ ٪ من اجمالى صادراتها فى ١٩٩٢ . ومرة أخرى فإنه باستثناء بعض الحالات التى نرى فيها النشاط الصناعى نسبياً من مجموعة البلدان النامية متوسطة الدخل ، وهى نحو عشرة بلدان فى لوريا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط بالإضافة الى كوريا وجنوب افريقيا ، نجد ان صادرات السلع الأولية تصل الى نحو ٦٠ ٪ - ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات هذه المجموعة .

من الناحية الأخرى فإن واردات السلع المصنوعة (الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى) مثلت ٧٣ ٪ من اجمالى واردات البلدان النامية منخفضة الدخل فى ١٩٩٢ ، ولم يختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للبلدان النامية متوسطة الدخل ويلاحظ ان هيكل التجارة الخارجية للبلدان النامية على هذا النحو المذكور ليس بالهيكل السليم أو المتوازن حيث يعكس اختلالات النشاط الاقتصادى بداخلها . ومن جهة أخرى فان تدهور شروط التبادل التجارى الدولى فى غير صالح البلدان النامية فيه دلالة أخرى اكيدة على عدم سلامة هذا الهيكل ..

ومعنى هذا لتدهور ان اسعار السلع الأولية قد انخفضت بالنسبة لأسعار السلع الصناعية أو انها لم تجاريها فى الارتفاع على مدى الزمن ^(١٥) .. وحيث ان السلع للصناعية تأتى أساساً من مجموعة البلدان المتقدمة فان معنى تدهور شروط التبادل الدولى هو ان البلدان النامية تخسر فى تجارتها الخارجية مع البلدان المتقدمة .. وهناك

استثناءات من هذا التقرير العام بطبيعة الحال لبعض البلدان النامية ، مثلاً حالة مجموعة البلدان النامية فى أوربا ووسط آسيا ومعظمها من المعسكر الاشتراكى السابق . وكذلك حالة البلدان النامية فى شرق آسيا ومنطقة الباسفيكى .. وسوف نجد أن معظم البلدان المتقدمة على عكس البلدان النامية ، قد استطاعت ان تحقق تحسناً فى شروط التبادل ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ ..

(٣ - د) العجز المستمر فى موازين المدفوعات ونمو المديونية للعالم الخارجى :

من الممكن بمراجعة موازين مدفوعات البلدان النامية للتأكد من ان حصيلة صادرات البلدان النامية لم تحقق نمواً بنفس المعدلات التى كانت تنمو بها واصلتها على مدى الأجل الطويل .. ويرجع هذا الى اسباب كثيرة لسنا الآن فى مجال تحليلها ولكن لا شك ان بعض الملاحظات التى تراكمت لدينا حتى الآن من ارتفاع معدلات التضخم والاختلالات الهيكلية الداخلية لها علاقة لكيدة بضعف القدرة التصديرية وزيادة الرغبة فى الاستيراد من الخارج .. وبالإضافة الى هذا فإن ما ذكرناه من تدهور شروط التبادل الدولى يؤكد أن تجارة السلع الأولية من جهة البلدان النامية لا تجرى فى صالحها .. وفى الجدول (٢ - ٥) بيان لحالة العجز فى ميزان الحساب الجارى فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٢ .. ويلاحظ تضخم قيمة العجز فى حالات كثيرة بين العامين المذكورين .. وعلينا للمقارنة ان نتذكر بان عجز الميزان الجارى يعكس عدم القدرة على تنمية موارد النقد الأجنبى من الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) بما يكفى لتغطية مدفوعات الواردات (المنظورة وغير المنظورة) ..

وقد ترتب على العجز المستمر فى ميزان الحسابات الجارى فى معظم حالات البلدان النامية نضوب الاحتياطيات الدولية International Reserves ومن ثم ضرورة تغطية جانب من قيمة الواردات عن طريق الاقتراض من الخارج .. ويلاحظ ان استمرار العجز فى الميزان الجارى يرتبط باستمرار الحاجة إلى الاقتراض من الخارج . ومن جهة أخرى فإن الكثير من للبلدان النامية لجأ الى الاقتراض من للخارج أيضاً بسبب الرغبة فى الاسراع بعملية التنمية .. وهكذا فإن المديونية الخارجية أصبحت لأكثر من سبب - مظهراً من المظاهر المميزة قطعاً للبلدان النامية .. وواضح من الاحصائيات الدولية تضخم المديونية فى حالات عديدة مما يدل على استمرار العوامل المسببة لها ويدل على عدم مقدرة البلدان النامية على تصحيح أوضاعها . والجدول (٢ - ٦) يبين موقف المديونية الخارجية للبلدان النامية .

جدول (٥-٢)
ميزان الحساب الجارى لبعض البلدان النامية
١٩٩٧، ١٩٩٢.

| مليون دولار أمريكي | | (١) بلدان نامية ذات دخل منخفض |
|--------------------|--------|-------------------------------------|
| ١٩٩٧ | ١٩٩٢ | |
| ٣٠١ - | ١١٤ - | بنغلاديش |
| ٤٨٠٩ - | ٣٨٥ - | الهند |
| ٦٩٥ - | ٤٠ - | نيكاراغوا |
| ١٠٤٩ - | ٦٦٧ - | باكستان |
| ٣٦٧٩ - | ٣١٠ - | اندونيسيا |
| | | (٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض |
| ٢٠٦٥ - | ٢٠٢ - | بوسنة |
| ٧٤١ - | ٢٠ - | الأردن |
| ١٤٧٩ - | - - | كازاخستان |
| ٦٦٨٢ - | ٧٥٠ - | تايلاند |
| ٦٥٨ - | - - | بولندا |
| ٩٤٣ - | ٤٤ - | تركيا |
| ٤٦٥١ - | ٥٠٧ - | إيران |
| ١٦٠٠ - | - - | الاتحاد الروسي |
| | | (٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع |
| ٢٢٨١١ - | ١٠٦٨ - | المكسيك |
| ٨٣٧٠ - | ١٦٣ - | الارجنتين |
| ٤٥٢٩ - | ٦٢٣ - | كوريا |
| ٢١٤٠ - | ٤٢٢ - | اليونان |
| ١٩٤٣١ - | ٧١ - | الجمهورية الصربية |

جدول (٦-٢)
إجمالي الدين الخارجى لبعض البلدان النامية

| مليون دولار أمريكي | | (١) بلدان نامية ذات دخل منخفض |
|--------------------|-------|-------------------------------------|
| ١٩٩٧ | ١٩٨٠ | |
| ٣١٨٩ | ٤٠٥٣ | بنغلاديش |
| ٧٩٩٨٣ | ٢٠٥٨٢ | الهند |
| ٣٠٩٥٩ | ٨٩٣٤ | نيكاراغوا |
| ١١١٢٦ | ٢١٩٢ | باكستان |
| ٢٤٠٧٢ | ٩٩٣٦ | اندونيسيا |
| ٤٠٠١٨ | ٢٠٩١٥ | بوسنة |
| ٨٤٣٨٥ | ٢٠٩٤٤ | الأردن |
| | | (٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض |
| ٣٢٤٩٨ | ١٧٤١٧ | كازاخستان |
| ٢٠٢٩٣ | ٩٣٨٦ | تايلاند |
| ٧٩٢٩ | ١٩٧١ | بولندا |
| ٢٥ | ٣٥٢٦ | تركيا |
| ٨٤٧٥ | ٨٢٩٧ | إيران |
| ٣٩٤٢٤ | ٨٨٩٤ | الاتحاد الروسي |
| ٤٨٥٢١ | ١٩١٢٣ | المكسيك |
| ٥٤٧٧٢ | ٤٥٠٨ | الارجنتين |
| ١٤١٦٧ | ٢٢٤٠ | كوريا |
| ٧٨٦٥٨ | ٧١٠١٢ | اليونان |
| | | (٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع |
| ١٢١١١٠ | ٥٧٣٧٨ | المكسيك |
| ١١٣٣٧٨ | ٢٧١٥٧ | الارجنتين |
| ٦٧٥٦٩ | ٢٩٤٨٠ | كوريا |

هوامش الفصلين الأول والثاني

(١) متوسط الدخل الحقيقي للفرد - الدخل القومي الحقيقي عدد السكان

وعادة ما نستخدم تقديرات الناتج القومي الإجمالي GNP كممثل للدخل القومي الحقيقي فيقال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . أما لفظة «الحقيقي» فتعني إستخدام تقديرات الناتج القومي الإجمالي وفقاً لأسعار سنة معينة تستخدم كسنة أساس وذلك حتى يتم حذف أثر التغيرات في الأسعار .

(٢) الواقع أن مستوى ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ دولار للفرد في العام يمثل في منتصف التسعينات المستوى المادي للدخل في البلدان التي تقع في قمة فئة الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، ولكنه يمثل المستوى أو المتوسط المنخفض للمعيشة داخل الدول ذات الدخل المرتفع التي بلغ متوسط نصيب الفرد في أغلبها تقدماً ١٠,٠٠٠ دولار في العام .

(٣) البيانات السابق ذكرها والخاصة بمعدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد مستمدة ومجموعة من البيانات الإحصائية التي ينشرها البنك الدولي في تقريره السنوي عن التنمية في العالم World Development Report وآخر التقارير التي استخدمت عند إعداد هذا المرفق تقرير ١٩٩٤ .

(٤) انظر إحصائيات العمل في المصادر الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة :

U,N Demographic Year Book.

وكذلك في إحصائيات منظمة العمل الدولية ILO في فترة أواخر الثمانينات وهي المتاحة إلى الآن عن الدول النامية (بدرجة من القوة) .

(٥) انظر : C. Kindleberger, Economic Development, pp. 104, 105, McGraw Hill 1965.

وما زالت الدراسات الحديثة تؤكد الحقائق المذكورة وهو أن العديد من العوامل الاجتماعية تتدخل في التأثير على إنتاجية العمل في البلدان النامية أنظر مثلاً :

M. Todaro, Economic Development, Longman, 1994, 5 th edition, pp. 46 - 48.

(٦) Stephen Enke, Economics for Development, pp. 29 - 33, (٦) فطر : London, 1963.

* B. Higgins, Economic Development, Chapter 11, pp. 267 - 273, Allahabad, reprint, 1966.

(٧) في خلال القرن التاسع عشر لم تكن البلاد النامية تخلو كلية من مظاهر التقدم الفني الزراعى . فجدد بعض الزراعات المنخمة المتخصصة في إنتاج محاصيل تصديرية للبلدان الصناعية (المتقدمة) قد اقيمت في عدد كبير من البلدان النامية بالاعتماد على رأس المال الأجنبي . وكثيراً ما كانت الطرق الفنية المستخدمة في زراعة الأرض في الحالات المذكورة تتسم بالتقدم .

(٨) يختلف الأسلوب المستخدم في تقدير رأس المال ، فهناك أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost ، وتكلفة الأحلال Replacement Cost ، والتقدير التقريبي لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية والذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الحالية والمستقبلية .. انظر بعض المناقشات المفيدة في J. Robinson, The accumulation of Capital, London, Macmillan, 1965, pp. 114 - 123.

(٩) بالرغم من ندرة الإحصائيات فإنه يمكن الاستدلال على ذلك بالبيانات المتعلقة عن قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing والذي يرتبط نسبياً بتقنيات متقدمة ومكلفة لرأس المال . وتظهر البيانات الإحصائية التي ينشرها البنك الدولي وغيره صفر حجم أو ضئالة حجم هذا القطاع في غالبية الدول النامية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط المنخفض . كذلك تشير التقارير إلى انخفاض حجم معامل رأس المال / العمل في النشاط الزراعى في معظم البلدان النامية .

(١٠) انظر تقرير البنك الدولي عن «الفقر» - تقرير التنمية في العالم عام ١٩٩٠ ص ١٩٩ ، ٢١٠ - ٢١١ . كذلك تقرير البنك عن ١٩٩١ ص ٦٢ - ٦٧ عن معدلات نمو الدخل والنسبة المئوية . لحصة الناتج التي يفرها نمو مدخلات عناصر الإنتاج .

(١١) انظر :

- B. Higgins, Economic Development, Chapter 2, pp. 47 - 48, 60 - 62, and 391 - 394.

(١٢) فنظر :

- P. O. Brian, A Revolution in Egypt's Economic System, pp. 12 -
27, Oxford University Press, 1966.

(١٣) يلاحظ أن قطاع النشاط الأولي يشمل الزراعة وبعض أنشطة أولية أخرى . ولكن يجب أن يلاحظ أن الإحصائيات الدولية في هذه المجالات ليست قابلة للمقارنة الدقيقة حيث لا تميز دائماً على نمط واحد في تعريف النشاط الزراعي والنشاط الصناعي أو في التفريق بين النشاط الأولي وغيره ولذلك فإن الأرقام المذكورة يجب أن تؤخذ كمؤشرات عامة وليس أكثر من هذا .

(١٤) فنظر : - M. Todaro, Economic Development, p. 51.

(١٥) معدل التبادل للتجارة الدولية وهو ما يطلق عليه باختصار معدل التبادل الدولي Terms of Trade يحسب بطرق مختلفة من أبسطها وأوضحها وأكثرها شيعاً في الإحصائيات الدولية ما يسمى بمعدل التبادل المصافي للتجارة الدولية . ويقاس الحركة النسبية لأسعار الصادرات تجاه أسعار الواردات . ويستخدم في هذا كل من الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات على النحو الآتي :

$$\text{معدل التبادل الدولي المصافى} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

فإذا تحسنت أسعار الصادرات للدولة تجاه أسعار وارداتها كان هذا يعنى تغير معدل التبادل الدولي لصالح الدولة وللعكس صحيح .

الفصل الثالث^(٥)

النمو الأقتصادي والتنمية الاقتصادية

ووسائل قياسها

المبحث الأول

النمو والتنمية

١ - تقسيم :

رأينا في الفصلين السابقين مفهوم التخلف الأقتصادي والخصائص الرئيسية للدول التي تعاني من هذه الظاهرة . ولا شك أن جميع دول العالم مرت بهذه المرحلة وكانت تعاني من التأخر والتخلف خلال فترة طويلة حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى فحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة وفي مجالات المعيشة عامة . ثم كان أن انتشرت في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها في العديد من دول أوروبا الغربية وأحدثت بها تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية . واعتب الثورة الصناعية الأولى ثورة ثانية وثالثة شملت العديد من الدول غربا وشرقا وحقت تقدما واضحا في المجالات المختلفة ، فزاد كم الإنتاج من السلع والخدمات وزادت جودته ، وعم التبادل بين الدول القريبة والبعيدة وتضاعفت فرص العمل . كل هذا أدى الى زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستويات المعيشة والرفاهية .

على الرغم من كل هذا فإن العديد من الدول لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغييرات التي شهدتها الساحة الدولية . ذلك أن عوامل التخلف وزيادة السكان بمعدلات عالية كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم والنمو . والمحصلة أن العديد من الدول - وعلى الأخص في قارتي إفريقيا وآسيا - ظلت تعاني من شدة الفقر وتدنى المستويات الغذائية والصحية والتعليمية .

ومن ناحية أخرى فإن الدول التي حققت تقدما واضحا - إذ زادت متوسطات الدخول الحقيقية وأرتفعت مستويات المعيشة فيها - وأصبح يطلق عليها الدول الصناعية

(٥) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

المقدمة تعانى بدورها من مشكلة أخرى - وإن كانت أقل إلحاحاً ولا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر فى الدول النامية - تتمثل فى التباين فى الدخل بين فئات المجتمع . إذ نجد فى العديد منها الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل ، على أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل .

وتلمس من زاوية ثالثة - أن التباين فى الدخل بين الدول المقدمة والدول النامية يزداد اتساعاً مع مرور الزمن . بمعنى أن فجوة الدخل تزداد تلقائياً بتتابع السنين وذلك بالرغم من الجهد الكبير الذى تبذلها الدول النامية فى عملية التنمية الاقتصادية .

نخلص من المقدمة السابقة الى نتيجة على درجة بالغة من الأهمية وهى أن دول العالم تواجهها ثلاث مشكلات رئيسية :

١ - مشكلة التخلف الإقتصادى لمجموعة من الدول يقدر عدد سكانها بحوالى ثلاث أرباع سكان العالم . هذه المجموعة من الدول يقسمها الاقتصاديون وكذلك المنظمات الدولية الى تسميات لعل أكثرها شيوعاً :

(أ) مجموع الدول النامية .

(ب) مجموع الدول النامية الأشد فقراً أو شديدة الفقر .

وتشير البيانات أن الدول ذات الدخل المنخفض والتى يبلغ عدد سكانها ٦٠ ٪ من سكان العالم لا يحصلون إلا على ٦ ٪ من الدخل العالمى والدول ذات الدخل المتوسط والتى يبلغ عدد سكانها ١٥ ٪ تحصل على ١٧ ٪ من الدخل العالمى ، على حين أن الدول الصناعية للغنية والتى يبلغ عدد سكانها ٢٥ ٪ تحصل على ٧٧ ٪ من جملة الدخل العالمى .

وقد قدر البنك الدولى عدد الفقراء فى الدول النامية بأكثر قليلاً من بليون نسمة وعدمهم فى الاقاليم الأشد فقراً بأكثر قليلاً من ٦٠٠ مليون نسمة .

وتوضح البيانات الموجودة فى الجدول ٢ - ١ سوء الأوضاع فى الاقاليم الفقيرة وتردى الأوضاع فى الاقاليم الأشد فقراً .

جدول ٣ - ١
مدى الفقر في الدول النامية وبعض مؤشراته

| اللقم | اللقم اللند قترا | | | اللقم القترا | | | الونثران الإجماعية | | |
|--------------------------------|------------------|-----------|-----------|--------------|-----------|-----------|--------------------|-------------|----------|
| | لحد | السية إلى | ليرة قترا | لحد | السية إلى | ليرة قترا | مدلات قترا | مدلات لاجية | القيون |
| | بالمليون | ل | بالمليون | ل | بالمليون | ل | ل | ل | بالمليون |
| أفريقا غنية السمورية | ١٢٠ | ٢٠ | ٤ | ١٨٠ | ٤٧ | ١١ | ١٢١ | ٥٠ | ٥٦ |
| لرني آسيا | ١٢٠ | ٩ | ٠,٤ | ١٨٠ | ٢٠ | ١ | ٩٦ | ٧٧ | ٩٦ |
| الصين | ٨٠ | ٨ | ١ | ٢١٠ | ٢٠ | ٢ | ٥٨ | ٦٩ | ١٢ |
| جنوب آسيا | ٢٠٠ | ٢٦ | ٢ | ٥٢٠ | ٥١ | ١٠ | ١٢٢ | ٥١ | ٧٤ |
| الهند | ١٥٠ | ٢٢ | ٤ | ٤٢٠ | ٥٥ | ١٢ | ١١٩ | ٥٧ | ٨١ |
| أفريقا القربية | ٢ | ٤ | ٠,٦ | ٦ | ٨ | ٠,٥ | ١٢ | ٧١ | ٩٠ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقا | ٤٠ | ٢١ | ١ | ٦٠ | ٢٦ | ٢ | ١٤٨ | ٦١ | ٧٧ |
| أمريكا اللاتينية والبحر القارص | ٥٠ | ١٢ | ١ | ٢٠ | ١٩ | ١ | ٧٥ | ٦٦ | ٩٢ |
| كل الدول لعلية | ١٢٢ | ١٨ | ١ | ١١١٦ | ١٢٢ | ٢ | ١٢١ | ٦٢ | ٨٢ |

المصدر : Thirwall A.P., lyrowth and Development, ELBS edi- tion, 1994 , P. 12

II مفهوم النمو ومفهوم التنمية :

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد أى زيادة الاستثمار المنتج فى تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقى فى المجتمع . ويميل للبعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى . أى استخدامهما كمرادفين . حيث أن كلاهما يعنى التغير الى الأحسن . ويميل عدد من الكتاب الى استخدام مصطلح للنمو الاقتصادى بشأن الدول المتقدمة إقتصاديا ، على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما . إلا أن الرأى الاعم والأصوب . والذى نتفق معه . هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين ، لهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية^(١) .

مفهوم النمو الاقتصادى :

يقصد بالنمو الاقتصادى حدوث زيادة فى اجمالى الناتج المحلى أو اجمالى الدخل القومى بما يحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى . وبالتعمق فى هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على :

(أ) أن النمو الاقتصادى لا يعنى فقط حدوث زيادة فى إجمالى الناتج المحلى بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة فى دخل الفرد الحقيقى ، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكانى . وكثيرا ما يزيد اجمالى الناتج المحلى فى بلد ما ، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد للحقيقى . فطى الرغم من زيادة الناتج المحلى فى هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصاديا . وعلى ذلك فإن معدل النمو الاقتصادى = معدل نمو الدخل القومى - معدل

(١) يمكن الرجوع الى العديد من المؤلفات التى عالجت مفهوم النمو والتنمية مثل :
د. عبد الحميد القاضى ، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥ صفحة ٨٠ وما بعدها .

(ب) د. عمرو محيى الدين ، التخلف الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، أنظر الفصل الرابع .

النمو السكاني . لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة . ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الاخص الشديدة الفقر . وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة . ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان والأفان مجهولتها لن تسفر عن تقدم ينكر .

ومراجعة معدلات النمو السكاني في اقاليم العالم المختلفة يتضح تماماً أن معدلات للزيادة في الدول النامية مازالت مرتفعة بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة كما يتضح من بيانات الجدول ٢-٣ .

جدول ٢-٣

سكان العالم ومعدلات نموها (١٩٩٠)

| الاقليم | عدد السكان بالمليون | النسبة المئوية % | معدل نمو السكان ٨٥ - ٩٠ % |
|-----------------------|------------------------|---------------------|------------------------------|
| افريقيا شبه الصحراوية | ٤٩٠ | ٩,٣ | ٣ |
| الشرق الاوسط | ٢٧٦ | ٥,٢ | ٢,٦ |
| جنوب آسيا | ١١٩٣ | ٢٢,٦ | ٢,٢ |
| الشرق الأقصى | ١٧٩٤ | ٣٣,٩ | ١,٤ |
| امريكا اللاتينية | ٤٤٠ | ٨,٣ | ٢,٠ |
| أوروبا / FSU | ٧٨٠ | ١٤,٩ | ٠,٤ |
| شمال أمريكا | ٣٠٤ | ٥,٨ | ١,١ |
| العالم | ٥٢٨٠ | ١٠٠ | ١,٧ |

المصدر : Tim Dyson, Population and Food , Rautedge, 1996 , pp. 33 , 30 .

يتضح من بيانات هذا الجدول ارتفاع معدل للنمو السكاني في الدول النامية ولعل أعلى معدل يسود في الدول الأفريقية شبه الصحراوية (٢٪) وأدنى معدل يسود في الدول المتقدمة حيث بلغ في الدول الأوروبية وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة (٠,٤) ويبلغ في شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلاند أكثر قليلا من ١٪ (يرجع جزئيا إلى الهجرة) .

(ب) أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية . فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من ١٠٠ مثلا في سنة ما إلى ١٢٠ في العام التالي أي بمعدل ٢٠٪ فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار ٢٠٪ ؟ . يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة) . فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من ٢٠٪ لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي وإن كان قد حقق زيادة بمعدل ٢٠٪ إلا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما أنخفض وعلى ذلك لا بد من استبعاد اثر التغير في قيمة النقود ، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم ، وعلى ذلك فإن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم .

(ج) أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها . فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد اثر التضخم . وعلى ذلك فإننا لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية .

ولا شك أن الحروب والتقلبات الطبيعية قد يكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو . ولتوضيح ذلك نسوق على سبيل المثال الآثار التي تولدت عن الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٢) . فقد ترتب على قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة لإقبال الدول المختلفة على شراؤها وتخزينها خوفا من تحول

الحرب الكورية الى حرب عالمية ثالثة . فعلى سبيل المثال أرتفعت أسعار القطن المصرى لارتفاعاً كبيراً مما أدى الى زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض فى الميزان المدفوعات المصرى ، أستطاعت الحكومة من خلاله تدعيم رصيدها من الذهب . ترتب على كل ذلك زيادة ملموسة فى معدلات النمو الاقتصادى . كذلك فإن ارتفاع اثمان النفط خلال السبعينات واولائل ثمانينات القرن الحالى ارتفاعاً كبيراً أحدث زيادة كبيرة فى اجمالى الناتج القومى للدول أعضاء منظمة الأوبك ، فزادت متوسطات الدخل فيها زيادة كبيرة . إلا أن هذه الاوضاع سرعان ما تغيرت . فبانتهاء الحرب الكورية عادت أسعار المنتجات الأولية ، ومنها القطن ، الى ما كانت عليه قبل تلك الحرب ، كذلك فإن اسعار البترول التى كانت بلغت سعراً خيالياً (حوالى ٤٢ دولارا للبرميل) عادت وانخفضت الى مستويات شديدة الانخفاض (حوالى عشرة دولارات للبرميل) . لكل هذا فأن هذا النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادى . وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادى يعنى :

(أ) تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

(ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

(جـ) أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

هذا ويتعين الإشارة فى نهاية هذا التحليل أن النمو الاقتصادى يركز على الكم الذى يحصل عليه الفرد من الدخل فى المتوسط ، أى على كم السلع والخدمات التى يحصل عليها ، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى . إضافة الى أن النمو الاقتصادى يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية .

مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها العملية التى بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم . هذا الانتقال يقتضى احداث العديد من التغييرات الجذرية والجزئية فى البنى والهيكليات الاقتصادى . ويعرفها آخرون بأنها العملية التى بمقتضاها دخول الاقتصاد القومى مرحلة الإنطلاق نحو النمو

الذاتى . وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هى العملية التى من خلالها تتحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى على مدار الزمن والتى تحدث من خلال تغييرات فى كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

وعلى ذلك فإن العناصر التى تنطوى عليها عملية التنمية هى :

أولاً : جميع ما أنطوت عليه عملية النمو والتى تتمثل فى :

(أ) زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

(ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

(ج) أن تكون الزيادة على المدى الطويل .

ثانياً : عوامل أخرى تتفرد بها عملية التنمية وتتمثل فى :

تغيرات فى الهيكل والبنيان الاقتصادى :

كان قطاع الإنتاج الأولى - الذى يعتمد أساساً على الطبيعة - يساثر بالعملية الاناجية وتوليد الدخل فى كل دول العالم فى الماضى .. فكانت معظم دول العالم - وما زال العديد من الدول النامية - تخصص فى إنتاج للمنتجات الأولية ، وعلى الأخص الزراعية ، وتصديرها بحالتها أو بعد اجراء اضافات قليلة اليها ولا يولى الانتاج الصناعى اهمية تذكر . ويربط الاقتصاديون فى الوقت الحالى بين حالة التخلف وبين التخصص فى الإنتاج الأولى . لذلك فإن عملية التنمية تهدف - من بين ما لها من أهداف - الى تصحيح هذا الوضع أى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك بالاهتمام بالصناعة واعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التى تتوافر مستقرات انتاجها - من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعنية - وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات . هذه القضية - قضية التصنيع - ستقوم بعرض جوانبها ومناقشتها فى فصل مستقل من هذا الكتاب .

فالتنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الاناجية . فاضافة الى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلى ويتنوع الإنتاج فى المجتمع وتزداد فرص العمل وتكحرر الدولة تبعاً من تبعيتها للعالم الخارجى .

ولا شك أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من أساليب واحوات ومعدات ومستلزمات انتاج تؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية ليس فقط في الصناعة وانما كذلك في الزراعة ، لأن هناك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما . فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة ، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بالعديد من العناصر والتي يترتب على كل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتهما .

٢ - تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة . وهذا امر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يقرب على ذلك من زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية ، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة . أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء .

وقضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة والتي تستدعي ضرورة العمل على معالجتها . وتوضح البيانات التالية سوء توزيع الدخل المتاح في الهند عام ١٩٨٣ بين شرائح السكان المختلفة :

| الشرية | أغنى ٢٠ % | الشرية | الشرية | الشرية | أفقر ٢٠ % |
|-------------------|-----------|---------|--------|--------|-----------|
| نصيبها من الدخل % | ٤١,٤ | للاربعة | ١٦,٣ | ١٢,٤ | ٨,١ |

حيث يتبين أن أغنى ٢٠ % من السكان يستأثرون بأكثر من خمس الدخل وأفقر ٢٠ % من السكان يحصلون على ٨ % من اجمالي الدخل .
وتوضح الاحصائية التالية توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول - النامية والمتقدمة - بطريقة الخميس .

جدول (٣ - ٣)
توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي
في مجموعة من الدول (١٩٨٣)

| الدولة | أفقر ٢٠ % | المجموعة للثانية | المجموعة الثالثة | المجموعة الرابعة | أغنى ٢٠ % |
|------------------|-----------|------------------|------------------|------------------|-----------|
| سيرى لانكا | ٤,٨ | ٨,٥ | ١٢,١ | ١٨,٤ | ٥٦,١ |
| كينيا | ٢,٦ | ٦,٣ | ١١,٥ | ١٩,٢ | ٦٠,٤ |
| زامبيا | ٢,٤ | ٧,٤ | ١١,٢ | ١٩,٩ | ٦١,١ |
| البرازيل | ٤,٢ | ٥,٧ | ١٠,٧ | ١٨,٦ | ٦٢,٦ |
| كوريا الجنوبية | ٥,٧ | ١١,٢ | ١٥,٤ | ٢٢,٤ | ٤٥,٣ |
| بنغل | ٤,٤ | ٨,٥ | ١٣,٧ | ٢١,٥ | ٥٨,٩ |
| المانيا الغربية | ٦,٨ | ١٢,٧ | ١٧,٨ | ٢٤,١ | ٣٨,٧ |
| المملكة المتحدة | ٥,٦ | ١١,٥ | ١٨,٢ | ٢٥,٠ | ٣٩,٥ |
| فرنسا | ٦,٣ | ١٢,١ | ١٧,٢ | ٢٣,٥ | ٤٠,٨ |
| الولايات المتحدة | ٤,٧ | ١١ | ١٧,٤ | ٢٥,٠ | ٤١,٩ |

المصدر : Hogendorn , Jam S. , Economic Development , Har-
percollins Puplicshers Inc ., p. 46 .

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول ٣-٣ سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة إلا أن الوضع في الدول النامية أكثر سوءاً ، كما أن معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان دخولها معتدلة . فعلى سبيل المثال فإن ٦٠٪ من سكان ألمانيا كانوا يحصلون على ٥٥٪ من إجمالي الدخل ونفس الوضع في المملكة المتحدة . وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن ٦٠٪ من سكان البرازيل لا يحصلون إلا على ٣٥٪ من إجمالي الدخل .

وتوجد صعوبات عديدة للتعرف على أثر عمليات التنمية على ظاهرة الفقر ونكتفي هنا الإشارة إلى مدخلين رئيسيين للتعرف على هذه الظاهرة ^(١) .

(أ) مدخل الفقر المطلق ، والذي يعتبر الفرد فقيراً إذا انخفض دخله الحقيقي عن حد معين يطلق عليه حد للفقر Poverty Line والذي يتحدد طبقاً لدراسات متخصصة تبين الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للفرد . والتي تختلف من دولة لأخرى طبقاً لعوامل اجتماعية واقتصادية وطبيعية . فليس من المعقول أن يتساوى حد الفقر في بلد مثل سويسرا مع بلد آخر مثل السودان . فحاجة المواطن السوداني من السلع والخدمات أقل كثيراً من حاجة المواطن السويسري لها . وعلى ذلك فوفقاً لحد الفقر في سويسرا قد يصبح كل سكان السودان من الفقراء . ومن الزاوية الأخرى فوفقاً لحد الفقر في السودان قد لا يوجد فقير واحد في سويسرا . كذلك لا بد من الإشارة إلى أن حد الفقر يتغير من وقت إلى آخر للبلاد الواحد تبعاً لتغير المستوى الاقتصادي من ناحية وتغير الأسعار من ناحية أخرى .

(ب) مدخل الفقر النسبي والذي يعتبر الفقر ظاهرة نسبية . فكل مجتمع يشمل أصحاب دخول عالية ومتوسطة ومتدنية ، سواء كان مجتمعاً غنياً أو مجتمعاً فقيراً ويعتبر هذا المدخل أن مجموعة لا ٤٠٪ من السكان هي طبقة الفقراء دون ما نظر إلى معدل دخلهم حتى أن كان أعلى من حد الفقر الذي سبق ورأيناه . وتمثل جهود التنمية في تخفيف حدة الفقر عن طريق السعي نحو رفع مستوى الدخل للطبقة الأشد

(١) لمزيد من التفصيل يمكن للقارئ الرجوع إلى الفصل الرابع والذي كتبه الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر في كتاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، للدكتور عبد العزيز عجمية وآخرين ص ٦٣ - ٦٩ ، طبعة ١٩٩٥ .

فقرا (٤٠ ٪ من السكان) . ولا بد من التنبيه إلى أن جهود التنمية لا تؤدي أبدا إلى القضاء على ظاهرة الفقر النسبي .

(ج) أما العنصر الثالث من عناصر التنمية الاقتصادية فيتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الإقتصادية إضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية . كل هذا يتطلب ضرورة للتدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية ومن المحليات . فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى الطلب والعرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الأقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء . إضافة إلى ذلك فإن أفراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الاقتصادي في التصرف في دخولهم . فالزيادة في الدخل - لديهم - كثيرا ما تنجس إلى الانفاق المظهرى وإلى البذخ في العديد من المناسبات كالأعياد والمواسم والأفراح والمآتم وغيرها أو في تهاطى المكيفات والمخدرات . يحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم إلى العديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان والخضر والفاكهة أو تلك التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي وعلى قدراتهم الانتاجية مثل للتعليم والمساكن الملائمة . وإن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومى بصوره المختلفة ، وسواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الأساسية أو في شكل وكم الدعم الذى تقدمه .

للمبحث الثاني

مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا في المبحث السابق مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . إضافة الى ذلك فإن بعض الكتاب كثيراً ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية إلا أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل - أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج - في سبيل تحقيق أحسن الأهداف .

وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية والتقدم ، فإنها كثيراً ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر المشاركة .

ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية . أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية :

أولاً : معايير الدخل .

ثانياً : معايير اجتماعية .

ثالثاً : معايير هيكلية .

وستتناول هذه المعايير تباعاً فيما يلي :

أولاً : معايير الدخل .

تعتبر معايير الدخل - التي سنذكرها وتناقشها - أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي .. ولا بد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة الى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي . واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل . كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات .

١ - الدخل القومي الكلى :

يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادى بالتعرف على الدخل القومي الكلى وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . إلا أن هذا المقياس لم يقابل فى الأوساط الإقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدى الى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) . فزيادة الدخل القومي لا تعنى نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا تعنى تخلفا اقتصاديا عند إنخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كذلك يتعذر الافادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة .

٢ - الدخل القومي الكلى المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادى على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلى . فقد يكون لدى الدولة موارد كاملة غنية ، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة أضافة الى ما يلفته من تقدم تقنى . فى هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ فى الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

٣ - معيار متوسط الدخل :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادى فى معظم دول العالم . إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التى تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقى للفرد . من بين هذه الصعاب أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة . كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك فى صحته ودقته نظرا لأختلاف الاسس والطرق .

وقضية أخيرة - وليست آخرة - هى هل نقسم اجمالى الدخل القومى على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين Working Force دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك ، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج ، ويعتقد الأستاذ كندلبرجير Charles Kindleberger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه الى الإنتاجية وليس الى مستوى المعيشة أى

الى الدخل المنتج وليس الى الدخل المنفق . وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذى يجب الأخذ به لأن الهدف النهائى من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

ويقاس النمو الاقتصادى مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط . ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية .

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقى فى الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة}}$$

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى بلد ما كان ٥٠٠ دولار فى عام ١٩٨٥ ارتفع الى ٦٠٠ دولار فى عام ١٩٨٦ ، فإن

$$\text{معدل النمو فى هذا البلد} = \frac{٦٠٠ - ٥٠٠}{٥٠٠} = \frac{١٠٠}{٥٠٠} = \frac{١}{٥}$$

أى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقى زاد بمعدل ٢٠٪ إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو فى الدخل بين فترتين زمنيتين متاليتين ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب . فإذا كان متوسط الدخل الحقيقى عام ١٩٨٥ = ل ، ثم بلغ فى العام العاشر (١٩٩٤) ل١ فيمكن حساب معدل النمو السنوى المركب (م) بالطريقة التالية^(١):

$$ل١ = ل (م + ١)^{١٠}$$

وبدون التقيد بفترة زمنية معينة :

$$لن = ل (م + ١)^{ن}$$

$$(م + ١)^{ن} = \frac{لن}{ل}$$

$$م + ١ = \sqrt[n]{\frac{لن}{ل}}$$

(١) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى المرجع السابق الاشارة اليه من ص ٨٠ - ص ٨٢ .

$$M = \frac{L}{1 - \frac{L}{N}}$$

٤ - معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي :

وضع الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام ١٩٥٢ ، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود / دوماز . عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل :

(أ) الادخار الصافي Net saving

(ب) إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

(ج) معدل نمو السكان Population growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي :

$$D = SP - R$$

حيث D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، S هي معدل الادخار الصافي ، P هي إنتاجية رأس المال ، R هي معدل نمو السكان السنوي .
معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي x إنتاجية الاستثمارات الجديدة - معدل نمو السكان .

وقد أورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات اذا افترض :

أن معدل الادخار الصافي (S) = ٦٪ من الدخل القومي .

وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة (P) = ٠,٢٪

وأن معدل النمو السنوي للسكان (R) = ١,٢٥٪ .

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات :

(أ) أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (٦٪) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر .

(ب) قدر الاستاذ سنجر معدل النمو السكاني بـ ١,٢٥٪ وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة في الدول النامية ، إذ يقدر بحوالي ٢,٣ في الدول النامية عامة ، ٢٪ في جمهورية مصر .

(ج) قدر الاستاذ سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بـ ٠,٢٪ وهي نسبة منخفضة وتقل كثيراً عن المحقق في معظم الدول النامية . ولقد قام أحد الباحثين - في دراسة لنيل درجة الدكتوراه - بتقديرها في مصر وتركيا بما يعادل ٠,٦٪ . وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقاً لتقدير سنجر :

$$\text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد} = (٠,٢ \times ٠,٦) - ١,٢٥ = - ٠,٥\%$$

بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلاً سلبياً للنمو (- ٠,٥٪)

أما في مصر ^(١) وطبقاً للتعديلات المقترحة فإننا نجد أن :

$$\text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد} = (٠,٤ \times ١٢) - ٢ = ٢,٨\%$$

وهذا المعدل الأخير تحقق في مصر في الفترة الأخيرة ومن المتوقع زيادته الى ضعف هذا المعدل نتيجة لزيادة الاستثمارات من ناحية وتحسن في انتاجية الاستثمارات بسبب تحسن وازدهار في البنية التحتية في مصر .

ثانياً : المعايير الاجتماعية :

بقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع ولامعترتها من تغيرات - فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب للتعليم والثقافة .

(١) بافتراض الادخار الصافي = ١٢٪ ، معدل النمو السكاني = ٢٪ ، ولأن انتاجية الاستثمارات = ٠,٤٪ .

ولا شك أن الدول النامية تعاني "من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية ومن عدم كفاية المؤسسات للتعليمية .

فتعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الاساسى لسكانها . وعلى الرغم من أن الانتاج العالمى للغذاء يزيد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتمشى مع زيادة السكان عموما ، إلا أن العامل الذى يشغل الأذهان ويدعو الى ضرورة الاهتمام هو أن معظم للزيادة - وعلى الاخص فى الآونة الأخيرة مصدرها دول شمال أمريكا . أما الوضع فى الدول النامية فإن زيادة انتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة فى عدد سكانها . ترتب على هذا الوضع زيادة اعتماد الدول النامية على الانتاج من دول شمال أمريكا ومن مجموعة الدول الأوربية EEC . ولا شك أن لهذا الأمر مخاطرة الواضحة ، فبالإضافة الى صعوبات تدبير قيمة فاتورة هذه الواردات الاساسية فإن إنتاج دول الفاتح قد يتعرض لتقلبات مما يهدد بحدوث أزمة فعلى سبيل المثال ، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية هبط انتاج الحبوب العالمى فى عام ١٩٧٢ ، واضحت كميات القمح المخزونة فى أوائل عام ١٩٧٣ توافى استهلاك العالم لمدة أربعة اسابيع . معنى هذا أن تعرض محصول القمح فى إحدى دول الإنتاج الرئيسية كاد أن يؤدى الى حدوث مجاعة ويحرم العديد من الدول النامية من الحصول على تلك السلعة الاساسية . ولولا عناية الله ورحمته اذ جاء محصول القمح وفيرا فى عام ١٩٧٣ لتعرض العالم لمجاعة . معنى هذا أن العالم مهدد فى أى وقت لمثل هذه الأزمات مما يدعو الى ضرورة العمل على زيادة انتاج السلع الغذائية الاساسية فى الدول النامية - ويرد البعض تفاقم هذه المشكلة الى عدم الاهتمام بقطاع الزراعة فى الدول النامية واهماله والاهتمام بقطاعات أخرى وعلى الاخص قطاع الصناعة التحويلية . فقد انبهرت العديد من الدول النامية منذ خمسينات القرن الحالى بالتصنيع ، معتقدة انه الوسيلة للخلاص من الفقر والتخلف . ويرى العديد من الكتاب أن مسئولية هذا الاتجاه تقع على حكومات الدول النامية التى باركت الوضع وشجعتة وفى بعض الحالات تحمست له ، وكذلك تقع المسئولية على المنظمات الدولية والتى بدورها قدمت المنح والمعونات والقروض للمشروعات الصناعية وإلى حد ما لم تسهم فى المشروعات الزراعية .

هذا الوضع أصبح يتطلب المبادرة والارادة السياسية . المحلية والعالمية . لتشجيع القطاع الزراعى فى الدول النامية حتى يتمكن من توفير الغذاء الاساسى والضرورى فيها . وذلك عن طريق القيام بالدراسات وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التى سيقرب على اقامتها زيادة إنتاج الغذاء .

نذكر هنا . على سبيل المثال - أن للقضاء على ذبابة تسمى تسي Tsetse فى دول افريقيا المدارية يحتاج الى استثمارات تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات من الدولارات . اذا تمكنت تلك الدول من تدبيره وعلى الاخص من قبل المنظمات الدولية وعن طريق المنح والمعونات من الدول المتقدمة فإنه يقرب عليه وجود سبعة ملايين كيلو مترات مربعة من الاراضى الصالحة لتربية الماشية وإنتاج العديد من الفلات . لا شك أن المنافع التى مستعود على سكان تلك الدول - ومن ثم على دول العالم الاخرى - لا تقارن باعباء هذا المشروع .

كذلك هناك شبه اجماع على اتفاق وتعاون دول العالم المختلفة لتكوين مخزون وقائى Buffer stock من السلع للغذائية الاساسية من قبل دول الشمال ، يستخدم لمقابل عجز أو نقص طارئ ويحول دون حدوث أزمة غذاء أو تقلب شديد فى الاسعار كذلك فإنه من المعلوم أن عدم توفر المقادير الكافية من الغذاء لا يؤدي فقط الى سوء الأوضاع الصحية وزيادة معدل الوفيات بين الاطفال والصغار ، وانخفاض متوسطات الحياة للكبار وإنما يؤدي الى انخفاض مستويات الانتاجية وما يقرب على ذلك من انخفاض فى الدخل .

فاذا انتقلنا الى معيار اجتماعى آخر - الصحة - فلاشك ان انخفاض مستوى الدخل له آثار مباشرة على صحة الإنسان . ولقد قررت منظمة القار FAO أنه يوجد بليون طفل على الأقل فى العالم يعانون من مشكلة سوء التغذية - (معظمهم فى الدول النامية ويمثلون ثلثى اطفال العالم) - يقرب على سوء التغذية بين الاطفال نتائج خطيرة اهمها وقف للنمو والتخلف العقلى . كذلك فان سوء التغذية يمثل سببا رئيسيا للوفيات بين الأطفال ، إذ يبلغ معدل الوفيات بين الاطفال فى الدول النامية ضعف معدله فى الدول المتقدمة وتعتبر تكلفة الوقاية من الآثار التى تنجم عن سوء التغذية متواضعة بالمقارنة بالأضرار والخسائر الناجمة عنها . فطى سبيل المثال قررت تكلفة

الوقاية من سوء التغذية في الأطفال بين سن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات. وهي أكثر الفترات خطورة. بحوالى ٥٠ دولاراً للطفل بالاسعار الجارية سنوياً. وهذه التكلفة السنوية لتفادى سوء التغذية تساوى تقريباً التكلفة اليومية لمعالجة آثارها. فنقص فيتامين (أ) كثيراً ما يترتب عليه فقدان البصر، وتبلغ التكلفة السنوية لاعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل للقيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب. وتوجد امثلة كثيرة تؤكد هذه الحقيقة. فالوقاية خير من العلاج ليس فقط من وجهة نظر الفرد وإنما من وجهة نظر المجتمع ومن وجهة نظر الرفاهه الاجتماعية.

وعلى العموم فإن العلاقة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية علاقة متبادلة: فيعتبر الدخل المنخفض سبباً لسوء التغذية ويعتبر سوء التغذية سبباً لانخفاض الدخل. فاصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافى ومن ناحية أخرى فإن سوء التغذية ونقص السعرات الحرارية يؤدي الى فقدان الوزن والسأم وقلة التركيز والضعف الذهني.

لما فيما يتعلق بالتعليم والثقافة، فعلى الرغم من زيادة المنفق على التعليم فى الدول النامية فى الآونة الأخيرة، فما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل ١/٣ من مثيله فى الدول المتقدمة. كما تشير البيانات الحديثة أن معدلات الأمية فى الدول النامية ما زالت مرتفعة. وعلى الرغم من تحسن تلك المعدلات فى العشرين عاماً الأخيرة إلا أن العدد المطلق للأميين فى واقع الأمر قد زاد.

ويؤدى التعليم الى زيادة المعرفة والى اكتساب مهارات جديدة وهذه الأمور تؤدى الى زيادة الانتاجية من ناحية، والى ترشيد الانفاق من ناحية أخرى. بمعنى أن التعليم يؤدى الى زيادة للدخل وزيادة الاستثمار وزيادة الادخار وهكذا. ومن زاوية أخرى فإن التعليم كثيراً ما يغير من القيم والآمال والمواقف ولتى تكون غير ملائمة لعملية التنمية من ذلك لحدوث تغييرات هيكلية غير ملائمة للبيئة أو لادخال انماط استهلاكية تحقق عملية الادخار أو استعارة أساليب الانتاج الحديثة والمكثفة لتعصر رأس المال. لذلك يتعين على المسؤولين الانتباه الى هذه الأمور ورسم السياسة التعليمية الملائمة ودوام متابعة المناهج الدراسية وملائمتها لأستراتيجيات التنمية. لذلك يتعين على الدول أن تتدخل فى رسم السياسة التعليمية وفى متابعتها أما بطريق مباشر أو غير مباشر.

الحاجات الأساسية Basic Needs

بدأت لوساط ودوائر التنمية في السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف وغيرها واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والإجتماعي وأطلق على ذلك بمدخل الحاجات الاساسية للتنمية الاقتصادية .

لاقى هذا المدخل قبولا متزايدا لأن تزويد المجتمع المباشر بهذه السلع والخدمات - التي تشكل الحاجات الاساسية - لا بد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق . ويفضل البعض هذا المدخل على الاستراتيجيات البديلة التي تسعى الى تعجيل النمو أو التي تعمل على زيادة دخل وإنتاجية الفقراء .

ويرى أنصار هذا المدخل ان استراتيجيات النمو كثيرا ما تفشل في إقادة الطبقات المحتاجة ، كذلك فإن زيادة الدخل يحتاج الى فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية اضافة الى ذلك فحتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخل فإذا طبقة للفقراء قلما تحسن توجبه تلك الدخول على الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة . لذلك يرون ضرورة اسهام الدولة وتدخلها بطريقة تحقق للطبقات الفقيرة الحصول على حاجتها من الضرورات من سلع وخدمات .

وعلى الرغم من وجاهة تلك الحجج والأسانيد نجد أن العديد من الدول النامية لا تنحصر لهذا المدخل ، وتضيف الى ذلك أن المساعدة الدولية لهذا المبدأ الجديد تمثل هجوما على سيادة الدول النامية وتشكل محاولة وضع صعوبات وعقبات أمام محاولاتها لتحقيق تغييرات هيكلية وبنائية تؤدي الى التعجيل بعملية التنمية . ذلك لأنها توجّه مساعداتها من منح ومعونات وخبرات فنية نحو استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية ، وبذلك تحد من المساعدات في المشروعات التي تعمل على تحول الهيكل والبنيان الاقتصادي ، أي تجعل عملية التحول الصناعي صعبة . ويضيفون الى ذلك أن توفير الحاجات الأساسية هو من صور التمويل الاستهلاكي وعلى ذلك فإن عملية النمو الاقتصادي بدورها ستأخر مما يعرض قضية توفير الحاجات الأساسية نفسها مستقبلا الى التوقف .

وفي رأينا أن قضية توفير الحاجات الأساسية من بين الأمور التي يتعين

إعطائها المزيد من الرعاية والعناية إذ أنها تعتبر لونا من ألوان الاستثمار في رأس المال البشري ، والذي يعتبر بالآجام عملاً منتجاً مثله شأن الاستثمارات في الصناعة وغيرها من ضروب الإنتاج .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فإن هناك من يرى (Singh) أمكان الجمع بين استراتيجية الحاجات الأساسية واستراتيجية التصنيع جنباً إلى جنب . وعلى الأخص وأن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية على المدى الطويل تتطلب تحويل الهيكل والبنيان الإنتاجي في صالح الصناعة . كما أن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية والتي تؤدي إلى تحس في توزيع الدخل - تعمل بدورها على دفع عملية التصنيع .

المعايير الاجتماعية : نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح :

١ - معايير صحية :

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي :

(أ) عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان [معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة - معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة)] .

فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية . وكل هذه من صفات التخلف .

(ب) معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف لاقصادي .

(ج) كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .

ويوضح الجدول ٣ - ٤ بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية في اقاليم العالم النامية .

جدول (٣ - ٤)

معدلات الوفيات ومعدلات الحياة في الدول النامية (١٩٩٠)

| معدل الحياة بالسنة | معدل الوفيات في الألف لأدول الخمس سنوات | الاقليم |
|-----------------------|--|----------------------------------|
| ٥٠ | ١٩٦ | افريقيا شبه الصحراوية |
| ٦٧ | ٩٦ | شرق آسيا |
| ٦٩ | ٥٨ | الصين |
| ٥٦ | ١٧٢ | جنوب آسيا |
| ٥٧ | ١٩٩ | الهند |
| ٧١ | ٢٣ | أوروبا الشرقية |
| ٦١ | ١٤٨ | الشرق الاوسط وشمال افريقيا |
| ٦٦ | ٧٥ | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
| ٦٢ | ١٢١ | كل الدول النامية |

المصدر : Thirlwall , Op. Cit , p. 12 .

ينصح من بيانات الجدول ٤ - ٣ ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الحياة في الاقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم النامية الأخرى فتبلغ معدلات الوفيات ١٩٦ في الألف ومعدلات الحياة ٥٠ عاما في اقليم افريقيا شبه الصحراوية على عكس الوضع في اقليم شرق آسيا حيث نجد الارقام على التوالي ٩٦ ، ٩٧ .
ويوضح للجدول ٥ - ٣ بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية لمجموعة من الدول .

جدول (٣-٥)

معدل الوفيات وتوقع الحياة

فى عدد من الدول عام ١٩٩٠

| الدولة | معدل الوفيات فى الألف لدى سنين الخمس سنوات | معدل توقع الحياة عند الميلاد |
|------------------|---|---------------------------------|
| الهند | ١٤٢ | ٥٩,١ |
| السودان | ١٧٢ | ٥٠,٨ |
| مصر | ٨٥ | ٦٠,٣ |
| الأردن | ٥٢ | ٦٦,٩ |
| كوريا الجنوبية | ٣٠ | ٧٠,١ |
| الولايات المتحدة | - | ٧٥,٩ |
| المملكة المتحدة | - | ٧٥,٧ |
| اليابان | - | ٧٨,٦ |

المصدر : Thirlwall Op. cit , p.12.

يتضح من بيانات الجدول ٥-٣ ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة فى الدول النامية عامة بالمقارنة بالدول المتقدمة . فعلى حين تبلغ معدلات الوفيات فى السودان ١٧٢ ألف ، متوسطات الحياة ٥٠,٨ عاماً نجدها تبلغ فى كوريا الجنوبية ٣٠ فى الألف ، ٧٠,١ على التوالى . وينالها فإن الصورة أوضح بالمقارنة بالدول الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة واليابان .

٢ - معايير تعليمية :

سبق أن رأينا أهمية التعليم واثره الواضح على جانبى الانتاج والاستهلاك وأكدنا على أن هناك اجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً ، وأن هذا الضرب من الاستثمار - الاستثمار البشرى - يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل .

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي :

(أ) نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع .

(ب) نسبة المسجلين في مراحل التنظيم الاساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع .

(ج) نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالي الناتج المحلي وكذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي .

ويوضح الجدول ٦ - ٣ بعض البيانات الخاصة بالمشورات التعليمية في عينة من الدول النامية والدول المتقدمة .

جدول رقم ٦ - ٣ بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول

| الدولة | نسبة المتعلمين من الكبار (١٩٩٠) | نسبة المتعلمين في التعليم الابتدائي من العدد الاجمالي في سن الابتدائي | | نسبة المتعلمين في التعليم الثانوي من العدد الاجمالي في سن الثانوي | |
|-----------------|--------------------------------------|--|-----------|--|-----------|
| | | ١٩٦٥ | ٨٩ / ١٩٨٨ | ١٩٦٥ | ٨٩ / ١٩٨٨ |
| بلجانيش | ٢٥,٣ % | ٤٩ | ٦٣ | ١٢ | ١٧ |
| تشاد | ٢٩,٨ % | ٢٤ | ٣٨ | ١ | ٧ |
| السولان | ٢٧,١ % | ٢٩ | ٥٨ | ٤ | ٢٠ |
| مصر | ٤٨,٤ % | ٧٥ | ٨٧ | ٢٦ | ٨١ |
| كوريا الجنوبية | ٩٦ | ١٠١ | ١٠٠ | ٣٥ | ٨٧ |
| اليابان | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٨٢ | ٩٦ |
| السلطنة المتحدة | ٩٩ | ٩٢ | ١٠٠ | ٦٦ | ٧٩ |

المصدر : د / عجمية وآخريين ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

ويتضح من بيانات الجدول رقم ٣ - ٦ أن نسبة المتعلمين ونسبة الفقيرين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي منخفضة نسبيا في الدول النامية بالمقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة . إلا أننا نلاحظ تحسن هذه النسب في السنوات الأخيرة مما يعنى أن معظم الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم وتولييه اهتماما كبيرا .

٣ - معايير للتغذية :

سبق ورأينا أن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها . ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها :

- (أ) متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية .
(ب) نسبة النصيب الفعلي من المعيار الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

ويبين الجدول ٣ - ٧ بعض البيانات الخاصة بالتغذية في مجموعة من الدول النامية .

جدول (٣ - ٧)

مؤشرات خاصة بالتغذية في مجموعة من البلدان

| الدولة | متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية | | النسبة من المتطلبات الضرورية | |
|----------|---|------|---------------------------------|------|
| | ١٩٨٣ | ١٩٨٨ | ١٩٨٣ | ١٩٨٨ |
| بنجلاديش | ١٨٦٤ | ١٩٢٥ | ٨١ | ٨٣ |
| اليهند | ٢١١٥ | ٢١٠٤ | ٩٦ | ٩٤ |
| السودان | ٢١٢٢ | ١٩٩٦ | ٩٠ | ٧٩ |
| نيجيريا | ١٦٢٠ | ١٨٥٢ | ٦٨ | ٧٤ |
| غانا | ١٥٦٠ | ٢٢٠٩ | ٦١ | ٩٥ |
| مصر | ٢١٦٣ | ٢٢١٣ | ١٢٦ | ١٢٧ |
| الأردن | ٢٨٨٢ | ٢٩٠٧ | ١١٧ | ١١٨ |

المصدر : المرجع السابق ص ٩٦ .

يتضح من البيانات في الجدول ٣-٧ انخفاض كل من متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والنسبة المئوية من المتطلبات الضرورية في العديد من الدول النامية مثل غانا والهند والسودان وأن نجحت بعض الدول النامية مثل كل من مصر والهند في تحقيق معدلات مرتفعة ولكن تبقى في هذين الدولتين مشكلة سوء توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من سوء توزيع الغذاء .

٤ - معيار نوعية الحياة المادية The Physical Quality of Life Index

رأينا معيار الصحة ومعيار التحطيم ومعيار التغذية وجميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتهادية بذاتها ، أما معيار نوعية الحياة العادية الذي وضعه مجلس أعلى البحار بواشنطن Overseas Development Council في عام ١٩٧٧ فهو معيار مركب ، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة . ويتكون هذا المعيار من :

(أ) توقع الحياة عند الميلاد - مؤشر صحي للكبار .

(ب) معدل الوفيات بين الاطفال - مؤشر صحي للصغار .

(ج) المعرفة بالقراءة والكتابة - مؤشر تعليمي للكبار .

وسنوضح طريقة حساب هذا المعيار في ملحق خاص في نهاية هذا الكتاب .

ويلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة ويهمل البعض الآخر ، كما أنه مهم بالفئات دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج كذلك فإنه يعطي أوزاناً متساوية للجوانب الثلاثة التي يكون منها . وكذلك فإنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء .

٥ - دليل التنمية البشرية : Human Development Index HDI

نجح برنامج الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ الى الوصول الى مقياس جديد عرف
بديل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشرى . وهو من المعايير المركبة شأنه شأن
معيار نوعية الحياة المادية . ويعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار
نوعية الحياة المادية بالنتائج القومية المعدل بالقوة الشرائية . ويركز هذا المعيار على
ثلاثة متغيرات .

(أ) توقع الحياة عند الميلاد .

(ب) معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين : معرفة القراءة والكتابة ، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية .

(ج) متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقرعة على الشراء .

وسنوضح طريقة حساب هذا المعيار في ملحق خاص في نهاية هذا الكتاب .

ترتب على استخدام هذه المؤشرات الاجتماعية المدعمة بناحية اقتصادية الوصول الى نتائج مختلفة تماماً عن نتائج المؤشرات الفردية التقليدية كما يتضح من المثال التالي . تشير الأرقام الواردة في الجدول ٣ - ٨ والخاصتين بدولتين ناميتين (موريتانيا وسري لانكا) الى أنه على حين كان متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في موريتانيا ٤٤٠ دولاراً في عام ١٩٨٧ ، وكان في نفس العام في سري لانكا مساوياً ٤٠٠ دولار ، فإننا نجد أن دليل التنمية البشرية بلغ ٠,٢٠٨ ، ٠,٧٨٩ فيهما على التوالي . فعلى الرغم من أن معيار الدخل كان في جانب موريتانيا فإن دليل التنمية البشرية جاء في جانب سري لانكا .

جدول (٣ - ٨)

| | متوسط نصيب الفرد من الدخل | توقعات الحياة | معرفة القراءة | الدخل المعدل | دليل التنمية البشرية |
|-----------|------------------------------|---------------|---------------|-----------------|-------------------------|
| | ١٩٨٧ | ١٩٨٧ | ١٩٨٥ | ١٩٨٧ | |
| موريتانيا | ٤٤٠ | ٤٧ | ١٧ | ٨٤٠ | ٠,٢٠٨ |
| سري لانكا | ٤٠٠ | ٧١ | ١٨ | ٢٠٥٣ | ٠,٧٨٩ |

المصدر : . p.40 , op. cit. , Hogendorn

كذلك فإن أرقام متوسط نصيب الفرد متقاربة في كل من للصين والهند (٣٣٠ ، ٣٤٠) على التوالي) ، إلا أن دليل التنمية البشرية لهما مختلف تماماً حيث يبلغ ٠,٧١٦ في الصين - وهو من أعلى المعدلات في الدول النامية - ويبلغ ٠,٤٣٩

فى الهند - أى أقل من المتوسط العام فى الدول النامية - ويرجع ذلك أن متوسطات الحياة فى الصين يبلغ ٧٠ عاماً ومعامل معرفة القراءة والكتابة يبلغ ٦٩ ٪ على حين نجد الأرقام فى الهند ٥٩ عاماً ، ٤٣ ٪ على التوالى .

وفى نهاية تحليلنا لمقاييس النمو المختلفة قد يكون من المفيد أن نوضح فى الجدول ٩ - ٣ مجموعة من المؤشرات من خلالها يمكننا التعرف على درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مجموعة من الدول النامية والدول المتقدمة .

جدول (٩ - ٣)

مجموعة مختاره من مقاييس النمو الاجتماعى والاقتصادى

| الدولة | نصيب الفرد من للدخل | توقعات للحياة | معدلات الرفاهات فى الألف | معرفة القراءة والكتابة ٪ | معرفة السعر للحراوية اليومية للفرد |
|------------------|------------------------|------------------|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------------------|
| | ١٩٨٩ | ١٩٨٩ | ١٩٨٩ | ١٩٨٥ | ١٩٨٨ |
| اليابان | ٢٣٨١٠ | ٧٩ | ٤ | ٩٩ | ٢٨٤٨ |
| الولايات المتحدة | ٢٠٩١٠ | ٧٦ | ١٠ | ٩٩ | ٣٦٦٦ |
| البرازيل | ٢٥٤٠ | ٦٦ | ٥٩ | ٧٨ | ٢٧٠٩ |
| موريتانيا | ٥٠٠ | ٤٦ | ١٢٣ | ١٧ | ٢٥٢٨ |
| هايتى | ٣٦٠ | ٥٥ | ٩٤ | ٥ | ١٩١١ |
| الهند | ٣٤٠ | ٥٩ | ٩٥ | ٤٣ | ٢١٠٤ |
| بنجلاديش | ١٨٠ | ٥١ | ١٠٦ | ٣٣ | ١٩٢٥ |
| لتشوبيا | ١٢٠ | ٤٨ | ١٢٣ | ٥ | ١٦٥٨ |
| موزمبيق | ٨٠ | ٤٩ | ١٣٧ | ٢٨ | ١٦٣٢ |

المصدر : Anthony R. Souza , Fredrick Stutz , the World Economy , Resources , Location, Trade and Development, Macmillan College publishing Co. ,
p. 630 , 1994 .

يتضح من بيانات الجدول ٣-٩ أن الدول المتقدمة حيث متوسطات الدخل مرتفعة أن مؤشرات التقدم الاجتماعي فيها تعكس تقدمها وعلى العكس فإن الدول النامية - وعلى الاخص المنخفضة الدخل - تعاني من انخفاض متوسطات الحياة والعمرة بالقراءة والكتابة ومعدل السعر الحرارية اليومية وارتفاع معدلات الوفيات ، وهي بدورها تعكس تخلفها الإقتصادي .

ثالثا : المعايير الهيكلية :

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى ينسئ لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقاً لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة . إلا أن هذا الوضع - وعلى الاخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية - لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية الى غير صالحها ، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي . ومن هنا اتجهت تلك الدول الى احداث تغييرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الانتاج وتنويع اضافة الى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة .

ترتب على هذا الاتجاه تغييرات واضحة في الاهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر .

كل هذه المتغيرات يمكن أخذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي .

ولعل أهم تلك المؤشرات :

١ - الاهمية النسبية للإنتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي .

٢ - الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات .

٣ - نسبة العماله فى القطاع الصناعى الى اجمالى العمالة .

ولا شك أن الاتجاه الى التصنيع لا بد وأن يؤدي الى زيادة اجمالى الناتج المحلى نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة ، ما سيؤدى الى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل . كذلك التغيرات تتضح من مراجعة بيانات الجدول حيث يوضح أمرين :

الاول : التغير الذى حدث فى بعض الدول النامية فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ .

الثانى : الفارق الواضح بين حالة بعض الدول النامية بمقارنتها بالحالة فى بعض الدول المتقدمة .

جدول (٣-١٠)

بعض المؤشرات الهيكلية في مجموعة من الدول

| الدولة | نسبة الانتاج الصناعي الى الناتج المحلي | | نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات السلعية | | نسبة العمالة في الصناعة الى جملة العمالة | |
|------------------|---|------|--|------|---|---------|
| | ١٩٦٥ | ١٩٨٦ | ١٩٦٥ | ١٩٨٦ | ١٩٦٥ | ٨٩/١٩٨٦ |
| مصر | — | ١٦,٣ | — | ١٢ | ١٥ | ١٢ |
| الهند | ١٥ | ١٩ | ٤٩ | ٦١,٦ | ١٢ | ١٠,٨ |
| المغرب | ١٦ | ١٧ | ٥ | ٤٣ | ١٥ | ٢٥ |
| نيجيريا | ٧ | ٨ | ٢ | — | ١٠ | ٤,٢ |
| تركيا | ١٦ | ٢٥ | ٢ | ٥٤,٥ | ١١ | ١٤,٦ |
| كوريا الجنوبية | ١٨ | ٢٨ | ٥٩ | ٩١ | ١٥ | ٢٦,٧ |
| السعودية | ٩ | ٩ | ٢ | ٩ | ١١ | ١٤,٤ |
| اليابان | ٣٢ | ٣٠ | ٩١ | ٩٦,٧ | ٣٢ | ٢٣,٧ |
| المانيا | ٤٠ | ٣٢ | ٨٨ | ٨٩,٤ | ٤٨ | ٢٠ |
| الولايات المتحدة | ٢٨ | ٢٠ | ٦٦ | ٧٤,٩ | ٣٥ | ١٨,٤ |

المصدر : د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. صبحي تاريس قريصة ، د. عبد القادر محمد عبد

القادر عطية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، ١٩٩٥ ، ص ١١٢ .

المبحث الثالث

تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم

أستعرضنا في المبحثين السابقين معيار الدخل والمعايير الاجتماعية المختلفة . ورأينا أن أكثر تلك المعايير استخداما هو معيار الدخل سواء من قبل الدول المختلفة أو من قبل المنظمات الدولية . ونحاول في هذا البحث عرض وشرح أوجه القصور المختلفة التي توجه الى هذا المعيار والوسائل المختلفة التي يمكن إتباعها لتلافي أو الحد من أوجه القصور تلك .

أولاً : معالجة الانتاج الاستكفائي .

تنتشر في معظم دول العالم النامية - ان لم يكن كلها - العديد من المعاملات خارج نطاق السوق ودون استخدام النقود . فتوجد العديد من السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأفراد . فالمزارعون يستهلكون قدراً من انتاجهم من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة ، كما أن ما شتتهم تستهلك قدراً من الاعلاف التي ينتجونها . كم أن سكان الريف يقومون بالعديد من الخدمات دون مقابل . ومن أمثلة تلك الخدمات طحن الغلال وصناعة الخبز ونقل المياه وأعمال البناء والتشييد والتجارة وغيرها ، إضافة الى قيام المرأة بمهام عديدة أخرى . كثيراً ما يتم للتبادل بين أفراد الاسرة والأقارب والجيران وغيرهم دون مقابل نقدي ولكن لقاء المعاملة بالمثل وكثيراً ما يتعذر أو يصعب تقدير مقابل نقدي لهذه العمليات مما يؤثر بالتبعية على مدى شمول وصدق بيانات الناتج القومي .

وهنا نتساءل عن كيفية معاملة الانتاج الاستكفائي ؟ ففي حالات عديدة وفي العديد من الدول النامية - وعلى الأخص الاشد فقراً - لا تقوم الدولة بأية محاولة لتقييم هذا النوع من الانتاج مما يعني أن إجمالي الناتج القومي في هذه الحالة يصبح مقدراً بأقل من حقيقة .

ولكن حدث في السنوات الاخيرة محاولات من العديد من الدول النامية لتقييم الانتاج الاستكفائي وهنا ننشر - فيما يثار صعوبة تقدير هذا الانتاج - فيشير أحد

الكتاب^(١) إلى صعوبة تقدير رطل من اليام Yam - وهو من السلع التي تنتج وتستهلك في دولة غانا وتعتبر من سلع الغذاء الأساسية - فقد يقدر الثمن على أساس سعر السوق، وهنا نتساءل عن أي سوق حيث السعر يختلف من مكان لآخر بسبب عدم وجود سبل المواصلات أو صعوبتها . كذلك تثار قضية اختلاف الاسعار من وقت إلى آخر خلال العام . ويزيد معدل الخطأ في حالة الملع التي تنتج للاستهلاك المحلي - حيث يستهلك الشطر الأكبر منها عند المنبع - ولا يتبادل في الأسواق إلا بكميات محددة - ومن أمثلة ذلك سلعة الموز في الدول الأفريقية حيث يستهلك معظم الانتاج من قبل المنتجين ولا يتداول منه في الأسواق إلا كميات صغيرة . وتكون مرونة منحنى الطلب على سلعة الموز - في تلك الدول - عادة شديدة القلة نظرا لصيق السوق . وعلى ذلك فإن زيادة في الانتاج بمعدل ١٠٪ يصبح أثرها واضحا على الاسعار لدرجة أن أسعار الموز نتيجة للزيادة في العرض في السوق قد تنخفض إلى النصف . ومن المعروف أنه كلما ازدادت الدولة فقرا كلما زادت أهمية قطاع الاستكفاء الذاتي ومن ثم شمول بدقة ارقام ومفردات الحسابات القومية . وعند تقدير مقابل سلع وخدمات الاستكفاء الذاتي تميل العديد من الدول النامية إلى الأخذ بالتقديرات الأقل لما في ذلك من بعض المزايا التي يمكن أن تعود عليها . ومن أمثلة ذلك الحصول على قدر كبير من المنح والمعونات من الدول الأكثر تقدما ومن المنظمات الدولية ، وكذلك فإن الدول الأشد فقرا حظيت في الآونة الأخيرة من الإعفاءات من كل أو بعض ديونها لبعض الدول الغنية مثل السويد والنرويج وفرنسا وغيرها .

بالإضافة إلى مشكلة تقدير مقابل للإستكفاء الذاتي فهناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محذورة أو غير قانونية وبالتالي لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج القومي . ومن أمثلة ذلك تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات وعمليات التهريب وما إلى ذلك . وتحاول الدول النامية في السنوات الأخيرة إضافة مقابل لبعض أو كل هذه الأنشطة : عمليات المقايضة ، المعاملات النقدية غير المسجلة ، الأنشطة الغير قانونية . بعض هذه الأنشطة كثيرا ما

يطلق عليها الاقتصاد الخفي Underground economy . اذا نجحت هذه الدول في تقدير قيمة هذا الانتاج فقد يترتب على ذلك زيادة الناتج القومى الاجمالى بمعدلات تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ % . بل نجد أن تقديرات الاقتصاد الخفي في الهند تبلغ ٣٠ % ، وتزيد عن ٥٠ % في بورما . ويلاحظ انه في مجموعة من الدول معظمها في امريكا الجنوبية - كولومبيا ، بوليفيا ، بيرو - جاميكا - ينسب الى الصادرات من المخدرات الحصول على ايرادات ضخمة يقدرها البعض بأنها تفوق أى بند آخر من بنود الصادرات .

ثانياً : مشاكل متعلقة بالناتج القومى الاجمالى كمقياس للرفاهة :
فإذا كانت مشكلة القياس تمثل مشكلة فإننا نتساءل عن مدى الصعوبات لاجاد أى ارتباط بين جملة الدخل في دولة ما - وحتى إن كان المقياس دقيقاً - ومقدار الرفاهة أو مستوى المعيشة في تلك الدولة . وتناقض مراجع مبادئ علم الاقتصاد هذه المشكلة من خلال : السكان والدخل ، السلع المنتجة ، وقت الفراغ ، السلع المعمرة ، توزيع الدخل . والتي سنقوم بمناقشتها تباعاً فيما يلى :

(أ) الدخل والسكان :

بداهة فإنه في حالة تقييم نص إجمالى الناتج القومى في دولتين حجم سكانها مختلف (اليابان والمملكة المتحدة بفرض أن سكان الأولى ١٠٠ مليون نسمة والثانية ٥٠ مليون نسمة) ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن وضع الفرد في الدولة الأقل عدداً سيكون أحسن . بمعنى أن المقاييس الإجمالية aggregate measures غير دقيقة ومن هنا ينبغي الأخذ بمتوسط نصيب الفرد من الدخل - وهذا يعنى التعرف على عدد السكان وهو بدوره كثيراً ما يمثل صعوبة في العديد من الدول النامية . فيعض الدول لا يوجد بها تعداد للسكان - فمثلاً يحسب عدد السكان في جمهورية غانا على أساس مسح Survey كان أجرى في ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . كذلك فإن ارقام السكان كثيراً ما ترتبط بعملية جمع الضرائب ونحن نعلم ما يحيط بهذا الموضوع من تحايل وتهرب ، كذلك كثيراً ما تلعب العوامل السياسية دوراً في اظهار عدد السكان بما يتفق مع مصالحها (لم يشهد لبنان تعداداً للسكان منذ ١٩٣٢) ، كذلك فإن الهجرة الموسمية

تؤدي الى عدم دقة الاعداد ، ويعلم ان يترتب على تنقلات الرعاة عبر الحدود نفس النتيجة ، كذلك فإن استخدام تعداد مشكوك فيه QUESTIONABLE CENSUS بفرض معرفة وحساب إجمالي الناتج القومي يترتب عليه اخطاء في عدد السكان وهذه بدورها تزيد من الاخطاء في إجمالي الناتج القومي .

(ب) مشكلة معالجة السلع :

يوجد عائق في عملية القياس نتيجة أن الحسابات القومية لا تميز بين السلع المنتجة . فقد يزيد إنتاج السلع العربية . تضاعف الناتج القومي الحقيقي أكثر من مرة في ألمانيا النازية بسبب التوسع لهائل في الانتاج الحربي - أو يزيد إنتاج السلع الرأسمالية كما يحدث في حالة الدول التي تحاول النمو السريع من خلال استثمارات كثيفة في الوقت الذي يوجد فيه نقص في السلع الاستهلاكية (بلغت الاستثمارات في الصين ٤٤ ٪ من إجمالي الناتج القومي في الفترة التالية العام ١٩٥٨ ، وهذا أدى الى معاناة الاقتصاد الصيني) . أو قد تتوسع الدولة في الإنتاج الصناعي المدعم بتعريفات جمركية حمائية مما يضي زيادة في اسعارها ، أو للتوسع في إنتاج سلع استهلاكية في ظل استثمارات متواضعة مما يعنى نقص الإنتاج في المستقبل . ولا شك أن كل هذه الأمور لها أكبر الأثر على حقيقة عملية التنمية . كذلك هل بعض المنتجات تؤثر على نوعية الحياة Quality of life كما في حالة التوسع في إنتاج السيارات وما يترتب على ذلك من ازحام في المواصلات وتلوث البيئة ، وزيادة في إنتاج التليفونات وما يجمع عنه من تدنى من مستويات الخدمة . كذلك يتم الإنتاج بطرق غير آمنة مما يؤدي إلى حدوث مخاطر أو تلوث (يذكر في هذا الصدد ما حدث في ولاية Bhopal في الهند عام ١٩٨٤ حيث تسبب مصنعاً مملوكاً لشركة Union Carbide Subsidiary في وفاة أكثر من ٢٠٠٠ شخص وإصابة عشرات الآلاف) ، وكذلكلقاء المخلفات النووية في غيانا - بيساو في الثمانينات مقبل مبالغ مغرية دون النظر الى ما يترتب على ذلك من خسائر في الأرواح أو أمراض خطيرة .

كذلك فإن العديد من الدول تقوم باستغلال ثرواتها المعدنية بكثافة دون النظر الى مصالح الاجيال المستقبلية وهي على علم بأن تلك الموارد معرضة للتفاد . فبإشتر عملية قطع الاشجار من الغابات دون النظر الى معدلات الاحلال ، وتسفخ مصائد

الاسماك بطريقة غير علمية ، وتقيم الصناعات التي تزيد من معدلات التلوث (الحديد والصلب ، والاسمدة ، الاسمنت ، مصافي البترول ...) كما تقوم بزراعة مساحات واسعة من الأراضي بفلات تسمح لعوامل التعرية بالانتشار . كل هذه الأنشطة - وما يترتب عليها من آثار هدم - لا يظهر لها مقابل في الحسابات القومية مما يدعو الى ضرورة أخذها في الاعتبار إذا اردنا أن نتعرف على صدق عملية التنمية وعلاقتها بالرفاهة . ولقد قام المعهد الدولي للموارد World Resources Institute يواشنطن بدراسة رائدة في هذا الشأن حيث أثبت أنه إذا أخذت الاعتبارات السابقة في الحسبان فإن أثرها على الناتج القومي الإجمالي سيكون واضحا . وطبقت تلك الدراسة على أندونيسيا خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٤ حيث بلغت معدلات النمو السنوية ٧١ ٪ . ولكن بعد الأخذ في الحسبان الاستهلاك البيئي لـ Environment depreciation على أساس ما يتبع في أهلاك الأصول الثابتة - فإن معدل النمو السنوي ينخفض الى ٤ ٪ .

كذلك هناك قضية هامة أخرى وهي عدم انتظام عرض بعض السلع الاستراتيجية ، ومن أمثلة ذلك نقص عرض الوقود أو الحبوب بسبب التكدس في الموانئ أو عدم توافر النقد الأجنبي ، ونقص عرض بعض السلع الغذائية الهامة كالسكر بسبب التأخير في إصدار اذن الاستيراد ، وكذلك انقطاع التيار الكهربائي بصفة متكررة في ساعات الذروة لأن المولدات غير قادرة على الاحمال العالية كل هذه الأمور تلمس حدوثها في العديد من الدول النامية ، ورغم آثارها الكبيرة على الرفاهة فإنها لا تنعكس على الحسابات القومية - حقيقة أن نقص تدلّول بعض السلع وانقطاع التيار الكهربائي سيؤدى الى نقص في ارقام الدخل إلا أن أثره على الرفاهة بالسالب يفوق نقص الدخل .

كذلك في حالة تساوى متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولتين ، إلا أن مواطنى الدولة الأولى يحصلون على حاجاتهم من السلع والخدمات بانتظام ودون مشقة وإن السلع بها مكسدة في مراكز التوزيع والمستودعات ، كما أن الخدمات المختلفة تعمل فيها بانتظام وذلك على عكس الوضع في الدولة الثانية حيث يلهث مواطنوها بحثاً عن السلع الأساسية وحيث يعانون من الاضطرابات التي تعترض لها

الخدمات . فى هذه الحالة على الرغم من تساوى الدخل فى الدولتين إلا أن مواطنى الدولة الأولى يتمتعون بدرجة أعلى من الرفاهة عن مواطنى الدولة الثانية .

كذلك فإن العوامل الجغرافية اثرها على الدخل والرفاهة ، فالمنطق الباردة والمعتدلة تجد نفسها فى حاجة الى ملابس معينة كما يتعين تزويد المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها بوسائل التدفئة ، ولا يستدعى الأمر هذه الأعباء فى المناطق الحارة بمعنى أنه يتعين على الدول فى المناطق الأولى تخصيص قدر ملموس من دخلها القومى لتقى نفسها شر البرد الأمر الذى لا يحدث فى الدول التى تقع فى المناطق الثانية . كذلك فإن تركيا ويبروتعانى من الزلازل وتعرض بنجلاديش للأعاصير ودول أخرى للبراكين ... وهكذا . كل هذه الأمور تؤثر بصورة واضحة على مستويات الرفاهة وليس لها تأثير يذكر على الدخل القومى .

(ج) قضايا الجودة والوقت الفراغ والسلع المعمرة :

١ - فالسيارة الإيطالية ماركة فيات وقيمتها مثلاً ألف دولار أمريكى تبدو لأول وهلة موازية لسيارة فيات رومانية بنفس القيمة إلا أن درجة جودتها تختلف اختلافاً بيناً . كذلك فإن سلعة البنزين قد تتساوى فى الثمن فى البلدين ولكن يكون هناك اختلاف واضح بين البنزين فى مصر والبنزين فى السعودية نتيجة لنسبة الأوكتين . وهكذا فى العديد من السلع الأخرى .

٢ - لا تشمل حسابات الدخل القومى مقابلاً للوقت الفراغ . وكان العديد من الدول يهدف الى تحقيق زيادة فى معدلات دخل الفرد وذلك عن طريق العمل لساعات اطول أى بخفض وقت الفراغ ، وكان هذا هدف للحراس الحمر Red guards فى الصين ولجنة المصانع فى كوريا . إلا أن هذه الصورة لم تعد مقبولة فى المجتمعات الصناعية الحديثة إذ تأكد أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول - أى يعملون ساعات أقل - يزيد الإنتاج . فزاد وقت الفراغ الولايات المتحدة بحوالى ٢٢ ٪ خلال فترة ٣٥ عاماً بعد عام ١٩٢٩ وهذا بداية لم يظهر فى الحسابات القومية لتلك الفترة ، وكانت ساعات العمل فى السنة تبلغ ١٨٦٧ فى عام ١٩٥٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الى ١٦٣٢ فى عام ١٩٨٤ . وتختلف الدول

الصناعية المتقدمة فى هذا الموضوع حيث بلغت أيام العطلات السنوية فى الولايات المتحدة ١٣٤ يوماً فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بـ ١٦١ يوماً فى بريطانيا، ٩٧ يوماً فى اليابان . ويبلغ متوسط ما يحصل عليه العامل من اجازة سنوية شهراً فى كل من فرنسا والمانيا بزيادة أسبوعين عن الوضع فى الولايات المتحدة واليابان .

٣ - كذلك هناك موضوع معالجة السلع المعمرة durable goods، إذ تظهر قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والمكينات .. فى حسابات الناتج القومى الإجمالى فى نفس سنة إنتاجها وبيعها ، إلا أن هذه السلع تستمر فى تأدية الخدمة الاقتصادية لفترة طويلة . و ظرياً فإن منفعة تلك السلع لا تقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التى تنساب منها خلال سنوات عمرها . ولا شك أن السيارة التى تعيش لفترة خمسة عشر عاماً وتقطع ١٥٠,٠٠٠ كيلو متر ينجم عنها خدمات أكثر من السيارة التى تصبح فى حالة سيلة بعد أربع أو خمس سنوات ولا تتجاوز المسافات التى قطعتها عن ٦٠ ألف كيلو . ومن وجهة نظر الرفاهة يوجد وجهان لهذا الموضوع :

(أ) لا جدال بأن الدول الصناعية المتقدمة لديها قدراً هائلاً من السلع المعمرة وعلى ذلك فإن رفاهة تلك الدول تصبح مقدرة بأقل من حقيقتها بمقتضى أرقام الناتج القومى الاجمالى الخاص بها . ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية تحتفظ بما لديها من سلع معمرة لفترة اطول مما عليه فى الدول المتقدمة ، وعلى ذلك فإن رفاهة الدول النامية تكون أقل مما عليه الوضع فى الدول المتقدمة وذلك لأن ناتجها القومى لا يعكس هذه الحقيقة (طوال حياة سلعها المعمرة) .

(ب) وجه العملة الآخر هو أن مصاعب الحياة اليومية فى الدول النامية لا حدود لها وتظهر بوضوح لزامتها وتمثل فى سوء مرافقاتها واتصالاتها وتردى معظم الخدمات فيها . فنظراً لتخلف وسائل النقل فى دولة مثل نيجيريا فإن ضحايا حوادث السيارات تبلغ ١٦ ضعفاً لكل ميل سيارة عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - العوامل المرتبطة بالولاحى النفسية Psychic concerns : حيث لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالثمن النفسى Psychic cost ، فلا يدخل فى الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضاء الوظيفى . فظروف العمل القاسية فى

غرب أفريقيا وجنوب آسيا حيث الحرارة والرطوبة المرتفعة والوسائل البدائية وذلك بالمقارنة بطروف العمل في معظم دول أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ليس لها مكان في الحسابات القومية .

ثالثاً : المشاكل المرتبطة باستخدام إجمالي الناتج القومي لعقد مقارنات عبر الزمن .

فإذا قلنا أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما في العام الحالي يزيد عما كان عليه في عام ١٩٨٠ مثلاً بمقدار ٤٠ ٪ ، فإن مثل هذه العبارة يشك في مدى صحتها . ذلك لأن أي طالب من طلاب الاقتصاد المبتدئين يستطيع أن يعلم أن التضخم يؤثر على أرقام الدخل والإنتاج الاسمية وبذلك يتعذر إجراء مقارنة صادقة بدون إدخال بعض التعديلات (يستخدم في ذلك الرقم القياسي المرجح للأسعار $Weighted\ price\ index$) . وكلما ازدادت الدولة فقراً وكلما كانت الإحصاءات أقل توفراً ، كلما توقعنا أن هذه الدولة غير قادرة على إجراء تعديلات على أسعارها القياسية . وحيث أن التنمية تؤدي إلى تغير في الأثمان - نتيجة للتحويل في الطلب - فإن هذا يؤدي إلى بروز مشكلة في الأرقام القياسية في أي محاولة لمقابلة التضخم .

وتستخدم معظم دول العالم الأرقام القياسية المرجحة للأسعار - $base - weight\ ed\ price\ index$ حيث يكون الأساس هو متوسط الأسعار في فترة سابقة . فإذا كانت سنة الأساس هي ١٩٧٦ مثلاً (١٠٠) فإن أسعار سنة المقارنة - ١٩٩٢ مثلاً تنسب إليها (١٦٥) ويطلق على هذا المقياس الرقم القياسي للاسبير نسبة إلى صاحبه Etienne Laspeyres . ويمكن استخدام رقماً قياسياً آخر بأسعار سنة المقارنة $terminal\ year\ price\ index$ - حيث تصبح السنة الأخيرة بمثابة الأساس (١٩٩٢ = ١٠٠) وعلى ذلك فإن الأرقام القياسية للسنوات السابقة تكون أقل (١٩٨٨ = ٨٨) وذلك في حالة حدوث تضخم في الأسعار . ويطلق عليه الرقم القياسي لباش نسبة إلى صاحبه Paasche ، ويستخدم البنك الدولي هذا المقياس ، وهناك كذلك رقماً قياسياً آخر يستخدم المتوسط الهندسي ويطلق عليه الرقم القياسي لفيشر والذي يعتمد على المقياسيين السابقين بعد تعديلها إلا أنه قليلاً ما يستخدم لما يحويه من تعقيد .

مثال فرضي :

قد يكون من المفيد شرح هذا الوضع من خلال مشكلة الأرقام القياسية لحالة يكون النمو فيها مختلفاً طبقاً لاختيار الرقم القياسي^(١) .

فإذا فرضنا أن دولة البرازيل لا تنتج إلا سلعتين هما السيارات والأرز :

بلغ إنتاج السيارات في البرازيل مائة سيارة عام ١٩٨٦ وكان ثمن السيارة C١٠٠٠ .

بلغ إنتاج الأرز في البرازيل ٩٠٠,٠٠٠ بوشل في عام ١٩٨٦ وكان سعر البوشل C١ .

وعلى ذلك يكون إجمالي الناتج القومي للبرازيل في عام ١٩٨٦ : C١٠٠,٠٠٠ (قيمة السيارات) + C٩٠٠,٠٠٠ (قيمة الأرز) = مليون C . وحيث أن الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ شهدت تضخماً ملموساً وفي نفس الوقت زاد إنتاج السيارات إلى ١٠٠ سيارة على حين زاد إنتاج الأرز إلى مليون بوشل فقط ، أما عن التضخم في الأثمان فكان متواضعاً في حالة السيارات إذ ارتفع سعر السيارة بمعدل ١٠٠ ٪ بينما كان كبيراً في حالة الأرز حيث ارتفع ثمن البوشل من C١ إلى C٢ . وعلى ذلك أصبحت قيمة الإنتاج على الوجه التالي :

$$١٠٠٠ سيارة \times C٢٠٠٠ = ٢ \text{ مليون } C$$

$$\text{مليون بوشل أرز} \times C٢ = ٢ \text{ مليون } C$$

$$\text{وعلى ذلك يصبح إجمالي الناتج القومي} = ٢٠٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠ = ٥ \text{ مليون } C$$

بمراجعة الأرقام السابقة يتبين أن إجمالي الناتج القومي نما خمس مرات منذ ١٩٨٦ ، إلا أن قدراً من الزيادة مرجعة للتضخم . وهنا نتساءل عن مقدار الزيادة الناجمة عن النمو - دون التضخم - وهذا يتوقف على الرقم القياسي المستخدم كما يتضح من التحليل التالي .

(1) Jan S. Hogendorn , op. cit, pp., 34, 35 .

فباستخدام الرقم القياسي للاسيير (سواء باستخدام الرقم القياسي لاسعار التجزئة أو الرقم القياسي لاسعار الجملة) فى مثالنا السابق كانت الأوزان فى سنة الأساس (١٩٨٦) هى ١٠ للسيارات ، ٩٠ للأرز .

ويمكننا الحصول على الرقم القياسي المرجح لاسعار لعام ١٩٩٢ عن طريق الوزن (W) مضروباً فى الزيادة المئوية فى الاسعار (R) والتي هى ٢٠٠ للسيارات ، ٣٠٠ للأرز .

$$R \times W \quad W \quad R$$

$$2000 = 10 \times 200$$

$$27000 = 90 \times 300$$

$$29000 \text{ (مجموع } R \times W \text{)}$$

بقسمة الرقم الأخير على ١٠٠ ($2900 = 100 + 2900$) نحصل على الرقم القياسى المرجح للأسعار Weighted price index بمعنى أن الأسعار ارتفعت بمعدل ٢,٩ مرة فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ وتكون الخطوة الأخيرة حساب الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ وذلك عن طريق قسمة الناتج القومى الإجمالى على الرقم القياسى المرجح للأسعار :

$$\frac{5 \text{ مليون } C}{2,9} = 1,72 \text{ مليون } C, \text{ بمعنى أن إجمالى الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ يساوى } 1,72 \text{ مليون .}$$

ومع ذلك فإنه يمكننا إستخدام طريقة أخرى لحساب اجمالى الناتج القومى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ (طريقة Paasche) وذلك على الوجه التالى :

إنتاج ١٩٩٢ مضروباً فى اسعار ١٩٨٦ = قيمة الإنتاج فى ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ .

$$100 \text{ سيارة} \times C1000 = \text{مليون } C$$

$$\text{مليون يوشيل ارز} \times C1 = \text{مليون } C$$

الناتج القومى الإجمالى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ = ٢ مليون C .

وعلى ذلك يتضح إنه بأستخدام هذا الاسلوب نجد أن الدخل القومي الإجمالي الحقيقي تضاعف فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢ ، وذلك بزيادة تزيد عن ١٦٪ عن الطريقة السابقة .

رابعاً : المشاكل والصعوبات بإستخدام إجمالى الناتج القومى فى المقارنة بين الدول .

إذا فرضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى سنة ما يبلغ فى الهند ثلاثة أضعافه فى بنجلاديش ، فإن هذه العبارة تثير عدة تساؤلات . فحتى تكون المقارنة صحيحة يتعين تحويل أرقام الناتج القومى فى الدولتين الى عملة واحدة (يقوم الدولار الأمريكى حالياً بهذه المهمة) . وعلى ذلك يتعين تحويل كل من أرقام الهند من الروبية الى الدولار الأمريكى وكذلك أرقام بنجلاديش من التاكا Taka إلى الدولار ، وهذا ما تقوم بإجرائه هيئة الأمم والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى حتى يمكن إجراء المقارنة . وهكذا نجد أن أسعار الصرف التى تستخدم فى معظم الدول النامية لا تعكس حقيقة القوة الشرائية لعملاتها وذلك لأن العديد من تلك العملات مثبتة إلى مستويات مفتعلة من قبل للحكومات ، بمعنى أنها لا تعكس تماماً العلاقة بين العرض والطلب لتلك العملات فى أسواق الصرف الخارجى لدرجة أنه فى العديد فى تلك الدول نجد أن عملية شراء وبيع العملات الاجنبية يكاد يكون محذوراً إلا من خلال البنوك المركزية . كذلك كثيراً ما نجد للعملة أكثر من سعر صرف واحد فهناك سعر يتحيز نحو الصادرات وضد الواردات ، بمعنى أن السعر الرسمى كثيراً يكون بعيداً عن السعر الذى يتحدد فى السوق الحرة ، ناهيك عن الأسعار التى تسود فى السوق السوداء .

وحتى فى حالة وجود سوق حرة للصرف الأجنبى فإن الأمر لا يخلو من مأخذ ففى كوريا الجنوبية - حيث تتوفر سوق حرة للصرف الأجنبى - يفرض أن الدولار الأمريكى يساوى ٧٠٠ ون Won ، فهذا السعر لا يعكس إلا قوة الدولار الشرائية فى كوريا أو قوة اللون الشرائية فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسلع والخدمات التى يتم تبادلها خارجياً . أما السلع والخدمات التى لا تدخل ضمن للتجارة الخارجية فليس لها من تأثير على سعر الصرف . هذه الحقيقة لها أهمية كبيرة عند المقارنة بين

دولة نامية وأخرى متقدمة ذلك لأن قدرأ كبيراً من السلع والخدمات لا يتم تبادلها عبر الحدود . ويشمل ذلك السلع التي تنكصف بإرتفاع نفقات نقلها كمنتجات الألبان ومواد الغذاء الطازجة والسلع التي يتعذر نقلها مثل مواد البناء ومعظم الخدمات . وإذا كانت أسعار السلع والخدمات التي لا يتم تبادلها عبر الحدود لا تختلف من ناحية تطور أسعارها مع السلع التي تتبادلها مع الدول الأخرى فإن سعر الصرف الخارجى يعتبر مؤشراً صحيحاً ، إلا أن واقع الأمر أن تطور أسعار السلع التي لا يتم تبادلها خارجياً يختلف إختلافاً واضحاً عن تطور السلع التي يتم تبادلها بين الدول . وسبب الاختلاف مرده ندرة رأس المال فى الدول الأقل تقدماً ووفرة عنصر العمل . وعلى ذلك فإن السلع المكثفة لعنصر العمل تصبح أسعارها منخفضة بالمقارنة بأسعارها فى الدول المتقدمة ، كما أن معظم الخدمات والسلع غير النمطية تشمل قدرأ أكبر من عنصر العمل ، هذه للخدمات والسلع تنتج أساساً للأستهلاك المحلى وليس للسوق الخارجى ، على ذلك يمكننا القول أن تلك السلع والخدمات - التي لا يتم تبادلها بين الدول - أرخص فى الدول النامية ، وعلى ذلك فالنتيجة هى أن الدولار الأمريكى يشتد قدرأ أكبر من تلك السلع والخدمات عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية . فطى سبيل المثال قدر أن ثمن السلع التي لا يتم تبادلها خارجياً فى الهند يبلغ حوالى ١٣ ٪ من ثمنها فى الولايات المتحدة لأمريكية . وكذلك فإن نفس غذاء الحبوب ، ايجار شقة من غرفتين، ثمن خدمات النقل العامة ، كل هذا يكلف فى شنغهاى ٩٠٠ دولاراً أمريكياً على أساس السعر الرسمى dollar - yuan . على حين أن ذلك يكلف ٤٨٠٠ دولاراً فى مدينة اربور Ann - Arbor بولاية ميشجن بالولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والذي يبلغ ٣٣٠ دولاراً فى عام ١٩٨٨ فى الصين لا بد وأن يعنى أكثر بكثيرأ من هذا بالمقارنة مع نظيره الأمريكى . هذه الظاهرة أطلق عليها أثر جليبرت وكرافس Gilbert and Kravis Effect نسبة الى صاحبيهما ملتون جليبرت وايرفنج كرافس اللذين كانا أول من قدرا كيف أن الدخل الحقيقى لبلاد ما يكون أقل من حقيقته من خلال استخدام أسعار الصرف الاجنبية . وقد وضحت دراستها المبدئية أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ثمان دول أوربية مقدرة بالدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السائدة كان

مقدراً بأقل من حقيقته بمعدل يتراوح بين ١٨٪ إلى ٧٠٪ بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية . وتشير الدراسات الحديثة الخاصة بالدول النامية أنه باستخدام أسعار الصرف لإغراض المقارنة فإنه متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي يقدر بحوالى ٢٠٠ ٪ بالنسبة للدول التى يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل ٦٠٠ دولار سنوياً ، وأكثر من ٣٠٠ ٪ بالنسبة للدول التى دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولار فى المتوسط سنوياً .

وقد ترتب - فى الآونة الأخيرة - على استخدام معدلات الصرف الأجنبى بفرض المقارنات نتائج أسوأ نظراً لما توارد على سعر صرف الدولار الأمريكى من تغيرات كبيرة . فعندما تتغير أسعار الصرف فإن إجمالى الناتج القومى سيتأثر بدرجة أكبر . فطى سبيل المثال فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى اليابان كان يزيد عن متوسط نصيب الفرد من الدخل فى المملكة المتحدة فى ١٩٧٨ بحوالى ٤٧ ٪ إلا أنه انخفض فى عام ١٩٨٠ بمعدل ٥ ٪ ولا يرد هذا التحول إلى إنخفاض معدلات النمو فى اليابان فأنخفض فجأة فيها وفى نفس الوقت زاد بمعدلات كبيرة فى المملكة المتحدة ، بل الذى حدث العكس ، أما هذا التحول فمسببه الأساسى أن سعر صرف الأسترلينى أرتفع بالنسبة للدولار على حين أنخفض سعر اللين .

وتوضح البيانات الواردة فى الجدول ٣ - ١١ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مجموعة من الدول بالدولار الأمريكى مقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل فى عام ١٩٧٠ بالدولار الأمريكى وعلى أساس الأسعار الدولية . تطبيقاً لأثر جلابيرت وكرافس والذى يتضح منه أن متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الدول النامية مقدراً بأقل من حقيقته بمعدلات كبيرة .

جدول (٣ - ١١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل وافر جلبرت وكرافس (١٩٧٠)

| الدولة | متوسط نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكي (اسعار الصرف الرسمية) | متوسط نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكي (الاسعار الدولية) |
|-------------------|--|--|
| كولومبيا | ٣٢٩ | ٧١٣ |
| فرنسا | ٢٩٠٢ | ٣٥٩٩ |
| المانيا الاتحادية | ٣٠٨٠ | ٣٥٨٥ |
| الهند | ٩٨ | ٣٤٢ |
| ايطاليا | ١٦٩٩ | ٢١٩٨ |
| اليابان | ٢٠٠٣ | ٢٩٥٢ |
| كينيا | ١٤٤ | ٢٧٥ |
| المملكة المتحدة | ٢١٤٣ | ٢٨٩٥ |
| الولايات المتحدة | ٤٨٠١ | ٤٨٠١ |

المصدر : Thirwall , op. cit., p.

خامسا : الفقر وتوزيع الدخل :

لعل من أهم المشاكل المرتبطة بقياس النمو الاقتصادى هو أن إجمالى الناتج القومى ومتوسط نصيب الفرد من الدخل لا تعنى الكثير عن توزيع الإنتاج والدخل . ومع ذلك وعلى الرغم من الأهمية النسبية لهذا المؤثر فإن التوزيع الغير متساوى للدخل يؤثر سلبيا فى عدة اتجاهات حيث توجد شريحة قليلة من السكان تتمتع بدخول عالية ونفوذ واسع وذلك على قمة شريحة عريضة ترزخ تحت الفقر وما يترتب على ذلك من توتر إجتماعى وسياسى ومفارقات اقتصادية . وحتى فى ظل عمليات التنمية وما يرتبط بها من زيادة فى الدخل فإن تلك الضغوط والتوترات لا بد وأن تستمر ، ذلك لأن الطبقة اللغنية سيكون نصيبها فى الزيادة أكبر . ويطلق الاقتصاديون لفظ « الفقر المطلق ، absolute poverty لوصف وضع ذلك القدر من السكان الذى يعيش تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول nominally acceptable standard of living ، أى ذلك القدر من الدخل الذى لا يمكن صاحبه من الحصول على الاستهلاك الضرورى . مستوى الكفاف . ومراجعة التقديرات الخاصة بحساب الفقر المطلق نجد أن هيئة الأمم قدرت أن ٥٩٪ من سكان الحضر فى الدول الأقل تقدما ، ٧٢٪ من سكان الريف يعانون من الفقر المطلق . وتوضح الاحصائية التالية نسبة السكان فى الحضر والريف ، فى بعض الدول للنامية الذين يرزحون تحت الفقر المطلق .

جدول (٣ - ١٢)
النسبية المئوية للسكان الذين يعانون من الفقر المطلق
١٩٧٧ - ١٩٨٧

| الحضر | الريف | |
|-------|-------|-----------|
| ٤٠ | ٦٥ | الأكوادور |
| ٦٦ | ٧٤ | جواتيما |
| - | ٨٠ | جاميكا |
| ٢٨ | ٤٥ | المغرب |
| ٥٠ | ٦٤ | التنسين |

المصدر : .: Hogendorn, op. cit., p. 42

ويقدر البنك الدولي أنه باستخدام مقاييس بديلة تعتمد على الاستهلاك وليس الدخل فإن حوالي ١,١ بليون نسمة في عام ١٩٨٥ يعانون من الفقر المطلق في الدول الأقل تقدماً ومن بينهم ٦٣٠ مليون نسمة أي ١٨ ٪ من سكان الدول الأقل تقدماً يمكن تصنيفهم أشد فقراً^(١) .

ويوضح الجدول التالي توزيع قطاع الفقراء طبقاً للإقليم ونسبتها إلى السكان في عام ١٩٨٥ .

(١) كان تعريف الفقر ينصب على الفرد الذي يبلغ دخله أقل من ٣٧٠ دولاراً للاستهلاك معديلاً للقرعة على الشراء أما الأشد فقراً فلاصحاب دخول تبلغ أقل من ٢٧٥ دولاراً .

جدول (٣ - ١٣)

قطاع الفقراء - طبقاً للأقاليم - وبالنسبة إلى السكان في عام

١٩٨٥

| الأقاليم | الأشد فقراً (الاستهلاك أقل من \$ ٢٧٥) | الفقراء (الاستهلاك أقل من \$ ٢٧٠) |
|---------------------------------|--|--|
| إقليم الصحارى | ٣٠ | ٤٧ |
| آسيا | ٩ | ٢٠ |
| الصين | ٨ | ٢٠ |
| جنوب آسيا | ٢٩ | ٥١ |
| الهند | ٢٣ | ٥٥ |
| الشرق الأوسط ، شمال أفريقيا | ٢١ | ٣١ |
| أمريكا اللاتينية - دول الكاريبي | ١٢ | ١٩ |
| كل الدول الأقل تقدماً | ١٨ | ٣٣ |

المصدر : . : Hogendorn, op. cit., p. 43

ومن الظواهر الهامة تركيز الفقر في بعض اجزاء الدولة الواحدة مما يؤدي إلى قيام فروق صارخة بين أبناء البلاد الواحد . ففي المملكة المتحدة نجد أن متوسط الدخل في أى من المقاطعات لا يختلف بأكثر من ٢٠٪ عن المستوى العام للدخل ، على حين يرتفع إلى ٦٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية . أما الوضع في الدول الأقل تقدماً فهو اسوأ من هذا بكثير ، فمتوسط نصيب الفرد في الولاية التي تقع فيها مدينة ريودي جنيرا يبلغ عشرة اضعاف متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات الشمالية الشرقية الفقيرة (يقطن في هذه الولايات أكثر من نصف السكان الفقراء على حين لا يتجاوز عدد سكانها ربع سكان البرازيل) . ويبلغ دخل الفرد من سكان الساحل في بيرو ١٢ ضعف الفرد من سكان ولايات الأمزون ، وهكذا في معظم الدول النامية ، حيث يوجد تركيز في مناطق معينة للفقر . ويرجع التباين في الدخل بين أجزاء من

الدول النامية إلى الأسباب الآتية

(أ) ملكية الأرض وإمكانية زيادتها، ويرجع التباين إلى أسباب تاريخية واجتماعية .

(ب) الندرة الكبيرة في بعض التخصصات والحرف : للمهندسين ، الأطباء ، المدرسين ، المحاسبين ، المعلمين .. مما يؤدي إلى ارتفاع مرتباتهم بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى .

(ج) عدم تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال ، عدم توفر المعلومات والقوة الاحتكارية المبنية على قوة النفوذ السياسي والإقتصادي .

(د) عدم المساواة نتيجة الهيكل الاجتماعي للقائم والذي يستبعد البعض على أساس الدين ، الأصل والجنس من مزولة بعض المهن أو اقتناء الأرض .

(هـ) حتى عندما تحاول الدولة لاصلاح الوضع وتقليل الفوارق عن طريق إستخدام الضرائب والنقبات التحويلية ، فإن هذه الوسائل كثيراً ما تكون قليلة الفاعلية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة بسبب تخلف الأساليب والادوات .

(و) نجد أن سياسات الحكومات السعرية ، الاعانات ، الضرائب ، الأثمان ، تخصيص النقد الأجنبي ، توزيع الأراضي وغيرها كثيراً ما تكون في جانب المؤيدين والقادرين وفي غير صالح المعارضين والمنصفاء .

(ي) للنمو السكاني وما يترتب عليه من زيادة في عدد سكان المجموعات الشابة وما يترتب على ذلك من زيادة في الأعباء الحقيقية للطبقات الفقيرة .

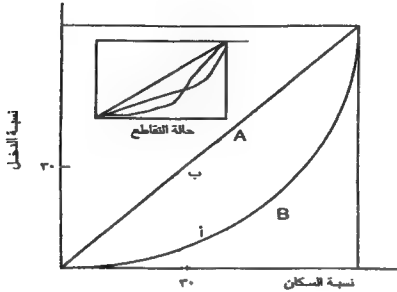
مقاييس عدم المساواة :

توجد عدة مقاييس للتعرف على التباين في توزيع الدخل تشير إلى أهمها :

(أ) منحنى لورنز : LORENZ CURVE

يمكن قياس التباين في الدخل عن طريق منحنى وضعه لورنز الاحصائي الأمريكي في عام ١٩٠٥ . حيث يوضح في شكل بياني نسبة الدخل المكتسب (على

المحور الرأسى) إلى نسبة السكان الذى يحصلون على هذا الدخل (على المحور الأفقى) .



شكل ١ منحني لورنز

فإذا كان الدخل موزعاً توزيعاً عادلاً فإن ٣٠٪ من السكان يحصلون على ٣٠٪ من الدخل المكتسب وأن ١٠٠٪ من السكان يحصلون على كل الدخل . أما إذا كان الدخل موزعاً توزيعاً غير عادل فإن أفقر ٣٠٪ من السكان مثلاً لا يحصلون إلا على ١٠٪ من الدخل (النقطة أ) وفى حالة تساوى توزيع الدخل فإن منحني لورنز يكون مثلاً ٤٥ مع نقطة الأصل . وكلما زاد الميل كلما زادت نسبة عدم المساواة وتتسأ مشكلة فى حالة المقارنة بين دولتين أو بين فترتين زمنييتين إذا تقاطع المنحنيان كما يتضح من المربع الصغير فى الشكل - ١ .

ونظراً لقصور منحني لورنز فقد لجأ البنك الدولى للإنشاء والتعمير إلى طريقة أخرى لتلخيص فى عرض البيانات المتاحة عن طريق ترتيب البيانات باستخدام طريقة الخميس . وتوضح الإحصائية التالية توزيع الدخل فى الهند باستخدام هذه الطريقة والتي يتضح أن أفقر ٢٠٪ من السكان تحصل على ٨٪ من الدخل ، وأن أغنى ٢٠٪ من السكان تحصل على ٤١٪ من الدخل .

جدول (٣ - ١٤)

توزيع الدخل المتاح في الهند على المجموعات السكانية (١٩٨٣) %
 أغنى ٢٠ % المجموعة الرابعة المجموعة الثالثة المجموعة الثانية أفقر ٢٠ %
 ٤١,٤ ٢٢ ١٦,٣ ١٢,٤ ٨,١
 كما يوضح الجدول التالي بيانات لمجموعة من الدول المتباينة في توزيع
 دخولها موزعه بطريقة الخميس .

جدول (٣ - ١٥)

توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلى فى مجموعة من الدول بطريقة الخميس

| الدولة | أغنى ٢٠ % | المجموعة الرابعة | المجموعة الثالثة | المجموعة الثانية | أغنى ٢٠ % |
|----------------------------|-----------|------------------|------------------|------------------|-----------|
| سرى لانكا | ٤,٨ | ٨,٥ | ١٢,١ | ١٨,٤ | ٥٦,١ |
| كينيا | ٢,٦ | ٦,٣ | ١١,٥ | ١٩,٢ | ٦٠,٤ |
| زامبيا | ٣,٤ | ٧,٤ | ١١,٢ | ١٩,٩ | ٦١,١ |
| البرازيل | ٢,٤ | ٥,٧ | ١٠,٧ | ١٠,٦ | ٦٢,٦ |
| يوغوسلافيا | ٦,١ | ١١,٠ | ١٦,٥ | ٢٣,٧ | ٤٢,٨ |
| كوريا الجنوبية | ٥,٧ | ١١,٢ | ١٥,٤ | ٢٢,٤ | ٤٥,٣ |
| ننزلنديا | ٥,٨ | ١٠,٢ | ١٣,٩ | ١٩,٧ | ٥٠,٤ |
| بورو | ٤,٤ | ٨,٥ | ١٣,٧ | ٢١,٥ | ٥٨,٩ |
| السعودية العربية | ٦,٨ | ١٢,٧ | ١٧,٨ | ٢٤,١ | ٣٨,٧ |
| المملكة المتحدة | ٥,٦ | ١١,٥ | ١٨,٢ | ٢٥,٠ | ٣٩,٥ |
| فرنسا | ٦,٣ | ١٢,١ | ١٧,٢ | ٢٣,٥ | ٤٠,٨ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤,٧ | ١١,٠ | ١٧,٤ | ٢٥,٠ | ٤١,٩ |

المصدر : Hogendorn , op. cit p. 46

ب- معامل جيني : Gini coefficient

طريقة أخرى للتعرف على عدم العدالة في توزيع الدخل عن طريق معامل جيني نسبة الى صاحبها الإحصائي الإيطالي جيني والتي قدمها في عام ١٩١٢ والتي تعتمد على منحني لورنز . فكما سبق وذكرنا أنه كلما زاد عنصر عدم العدالة في التوزيع كلما زاد انبعاج منحني لورنز . فإذا راجعنا الشكل السابق (رقم ١) فإننا نلاحظ إنه كلما زاد الميل كلما زادت المساحة A وقلت المساحة B ويطلق على المساحة $(B + A / A)$ معامل جيني . وعلى ذلك كلما كان التوزيع يتسم بعدم المساواة كلما زادت مساحة A ومال معامل جيني إلى الكبر . وتوضح البيانات الواردة في الجدول التالي جدول ، حسابات جيني الحديثة ، حيث يتضح إرتفاع معامل جيني لمعظم الدول النامية وإنخفاضه في الدول المتقدمة وقلة من الدول النامية .

جدول (٣ - ١٦)

معامل جيني لمجموعة مختارة من الدول

| الدولة | معامل جيني | الدولة | معامل جيني |
|-----------------|------------|----------------------------|------------|
| أوكودور | ٠,٦٦ | فنزويلا | ٠,٥٢ |
| جاميكا | ٠,٦٦ | تركيا | ٠,٥١ |
| العراق | ٠,٦١ | المكسيك | ٠,٥٠ |
| البرازيل | ٠,٥٧ | تونس | ٠,٥٠ |
| السنتال | ٠,٥٣ | الهند | ٠,٤٢ |
| كندا | ٠,٣٢ | الولايات المتحدة الأمريكية | ٠,٣١ |
| المملكة المتحدة | ٠,٣٢ | اليابان | ٠,٣١ |
| باكستان | ٠,٣٦ | كوريا الجنوبية | ٠,٣٦ |
| ماليزيا | ٠,٣٦ | أندونيسيا | ٠,٣١ |

c

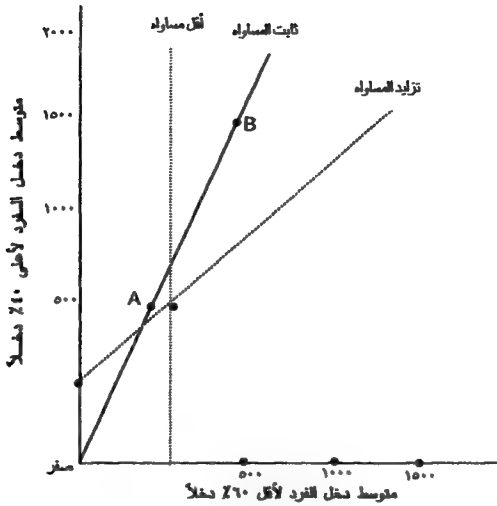
المصدر : Hgendom , op. /rit, p. 47 .

والمشكلة الرئيسية لهذا المقياس يتمثل في أن الدولة ذات التوزيع المختلف للدخل من الممكن أن يكون لها نفس معامل جيني . يحدث هذا في حالة تقاطع منحني لورنز لدولتين كما سبق وأشرنا إلى ذلك . لهذا نجد أن البنك الدولي يفضل استخدام طريقة الخميس على الرغم من أن ذلك يتطلب استخدام أكثر من رقم للدولة الواحدة . وعلى العموم فيمكن القول أن أغنى ١٠٪ من سكان الدول الأقل تقدماً يحصلون على حوالي ٣٠ - ٤٠٪ من الدخل ، على حين نجدهم في الدول المتقدمة لا يحصلون إلا على ٢٠ - ٣٠٪ من الدخل .

(ج) منحني كوزنتز لتوزيع الدخل

Kuznets Curve of Income Distribution

في مجال التساؤل عن العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل - أي هل يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة أو يقلل من سوء التوزيع - قدم الأستاذ كوزنتز - Simon Kuznets ، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية ، شكلاً يرصد فيه على المحور الرأسى متوسط نصيب الفرد من الدخل لأعلى ٤٠٪ من السكان دخلاً على حين يرصد على المحور الأفقى متوسط دخل للفرد لأقل السكان دخلاً (٦٠٪) . ويوجد خط يقطع من نقطة الأصل - يعرف بمنحني كوزنتز - يوضح التوزيع الغير متغير للدخل مع زيادته . ويوضح الشكل رقم ٢ هذا الوضع .



شكل (٢) منحنى كورننز

فعمد النقطة A يحصل ٤٠ ٪ من السكان على دخل للفرد متوسطه ٨٠٠ دولار ، على حين يحصل ٦٠ ٪ من السكان على دخل متوسطه ٢٠٠ دولار . وعند النقطة B فإن النمو الاقتصادي أدى الى حصول الفرد في الفئة ذات الدخول العليا (٤٠ ٪) على ١٦٠٠ دولار سنوياً على حين زاد نصيب الفرد في فئة الدخول الدنيا الى ٤٠٠ دولاراً . معنى ذلك أن نقطتي A ، B الواقعتين على منحنى كورننز تحقق نفس نسبة التوزيع بين المجموعتين ^(١) .

(١) لمزيد من التحليل يرجع القارئ إلى : HOGENDORN, OP. cit ., PP. 49 - 52

سادسا : إجمالي الناتج القومي مقابل إجمالي الناتج المحلي

GNP versus GDP

النقطة الأخيرة في تحليل توزيع الدخل هي احتمال أن قدراً من الدخل المكتسب داخل حدود الدولة يستحق إلى الأجانب . فكما نعلم أن إجمالي الناتج القومي يقصد به الدخل المكتسب من إنتاج السلع والخدمات في فترة زمنية معينة بواسطة مواطني دولة معينة . أي أن مجموع الناتج المحلي والأجنبي المستحق للمقيمين ، وهو يساوي كل الدخل المكتسب في الإنتاج المحلي إضافة إلى عائد الإستثمارات وتحويلات العاملين المحولة من الخارج وذلك بعد إستبعاد الدخل المكتسبة محلياً والمستحقة للأجانب . وفي مقابل ذلك فإن إجمالي الناتج المحلي يعنى الدخل المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات داخل حدود الدولة دون نظر إلى إستحقاق هذا الدخل إلى المقيمين أو الاجانب . بمعنى أن هناك إختلافاً قد يكون واضحاً بين كل من إجمالي الناتج القومي وإجمالي الناتج المحلي . فطى سبيل المثال كان إجمالي الناتج المحلي في إتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٧ أكثر من إجمالي الناتج القومي بحوالى ١٥ ٪ مما يعنى أن ١٥ ٪ من الدخل في إتحاد جنوب أفريقيا كان مستحقاً لأجانب ، ذلك أن قدراً كبيراً من المنشآت كان مملوكاً لأجانب وأن المهاجرين من العمال يحولون جزءاً من مستحقاتهم إلى نوابغهم فى بلدهم الأصلى . كذلك الوضع فى دول مثل تايلاند ، ماليزيا شيلي ، مراكش ، فنزويلا حيث أن قدراً من الدخل يحول إلى الخارج . ومن هنا فإن إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول يزيد على إجمالي الناتج القومي بـ ٧ ٪ ، ٥ ٪ ، ١٣ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٣ ٪ على التوالي .

كذلك فإن دفع الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية من الأسباب التى تزدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي الناتج القومي كما فى حالة الأرجنتين حيث يزيد الأول على الثانى بمقدار ١٠ ٪ .

ويقال العكس عن مصر حيث يزيد إجمالي الناتج القومي على إجمالي الناتج

المحلى نتيجة. أن مئات الألوف من المصريين يعملون في الخارج - وعلى الأخص في دول الخليج العربى - . وحيث يقومون بتحويل قدر كبير من مستحقاتهم إلى أهلهم وذريهم في مصر ، وكذلك الحال في الهند واليمن حيث يزيد إجمالى الناتج القومى على إجمالى الناتج المحلى بحوالى ٩ ٪ ، ٢٥ ٪ على التوالى .

وفى المملكة العربية السعودية يزيد إجمالى الناتج القومى الإجمالى على الناتج المحلى الإجمالى (وذلك قبل حرب الخليج) بحوالى ٢٧ ٪ وذلك بسبب الإستثمارات الكبيرة التى تملكها السعودية فى الخارج ويرتفع الرقم الى أكثر من ٥٠ ٪ فى الكويت قبل الغزو العراقى . وعلى العموم فإن الناتج القومى الاجمالى فى العديد من الدول النامية ككل يزيد على اجمالى الناتج المحلى بسبب ما يقوم به رعاياها الذين يعملون فى الخارج من تحويلات .

الفصل الرابع (٥)

نظريات واستراتيجية التنمية الاقتصادية

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد على أمور عدة من أهمها زيادة الاستثمار . وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الاهداف المطلوبة . وفي سبيل ذلك سنناقش في الصفحات التالية للموضوعات التالية :

- (أ) أهمية التركيز على رأس المال المادى كمحدد رئيسى لعملية التنمية .
- (ب) مبدأ الدفعة القوية أى أهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير .
- (ج) استراتيجية نمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن .

أولاً : التركيز على تكوين رأس المال المادى:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية الذى تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومى تركّز التحليل الاقتصادى حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تركيم رأس المال المادى ومعدل نمو الناتج القومى ، أى أن المتغير الاستراتيجى المهيمن فى تحقيق هدف التنمية يتمثل فى الانفاق الاستثمارى الضخم ، وأن البلاد النامية إذا نجحت فى توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها فى بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنتقل فى التقلم الاقتصادى ، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتى كانت يوماً ما دولاً زراعية ، أى على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التى مرت

(٥) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية والأستاذ الدكتور صبحى تدرس قريمة .

بها الدول الصناعة فى مسيرتها فى طريق النمو الاقتصادى ، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة فى كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة . ولم يكن هذا الاعتقاد ينفى وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأى منعقداً من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وأيضاً من جانب خبراء الأمم المتحدة فى أواخر الأربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالى هو لب التنمية الاقتصادية .

يوضح الأستاذ روستو فى نظريته عن مراحل النمو الاقتصادى أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل هى : مرحلة المجتمع التقليدى ، ومرحلة التهيؤ للانطلاق ، ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير . ويخلص روستو من تحليله إلى أنه لى فصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق Take - off Stage عليها أن تحقق ثلاثة شروط مترابطة يقف على قممتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال . فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى ١٠٪ من ناتجها القومى ، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التى تحقق معدلات نمو عالية ، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية مرافقة .

وقد أكد الأستاذ آرثر لويس A. Lewis أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة فى التراكم الرأسمالى بما فى ذلك المعرفة والكفاءات . وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذى يزيد سكانه سنوياً بمعدل ٢٪ كى يحقق ارتفاعاً فى معدل نمو نصيب الفرد قدره ٢٪ يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله القومى بمعدل ٤٪ ، ولكى يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومى سنوياً ، فعليه أن يرفع ادخاره الاختيارى إلى ١٢ - ١٥٪ ويضيف إليه ادخاراً اجبارياً إلى ما يقرب ١٠ - ١٣٪ ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة .

ولقد احتل تحليل العوامل المحددة لعرض رأس المال والطلب عليه فى البلاد

النامية مركزاً محورياً في كتاب الأستاذ نير كسة « مشاكل تكوين رأس المال في الدول المتخلفة » . Capital Formation in Underdeveloped Countries . ولكنه كان أكثر حذراً بالمقارنة مع غيره من المتحمسين لدور رأس المال إذ أنه بمفرده غير كاف لتحقيق التقدم الاقتصادى .

ولم يقتصر الحماس الشديد لدور رأس المال الهام في عملية التنمية الاقتصادية على الاقتصاديين التقليديين بل تحمس له أيضاً اقتصاديون ماركسيون جدد «بول باران» وأن اختلفوا في محتويات البرنامج الاستثمارى والذين يقومون به حيث يرون أن على الدولة وليس المشروعات الخاصة القيام به ويرى باران أن تكوين رأس المال على نطاق ضخم أمر ضرورى لتحقيق عملية التنمية التى شبهها بالطائرة التى تتطلب عملية اقلاعها أن تصل إلى سرعة عالية .

ولتوضيح كيف يترب على الاستثمار معدلات مرتفعة في تكوين الطاقات الإنتاجية العينية معدلات عالية من النمو الاقتصادى نشرح فيما يلى نموذج هارود - دومار للنمو الاقتصادى . ينطلق نموذج هارود - دومار من عدد من الافتراضات والتعاريف الأساسية :

١ - علاقة اقتصادية مباشرة وثابتة بين الحجم الكلى لرصيد رأس المال القومى ولنرمز له بالحرف (ك) والنتاج القومى ولنرمز له بالحرف (ن) وعلى سبيل المثال نفترض أن نسبة هذه العلاقة $\frac{K}{N} = 3$ ، بمعنى أنه يلزم اضافة ٣ دولار إلى رأس المال القومى - استثمار فى طاقة انتاجية - لإنتاج اضافة إلى الناتج القومى قيمتها دولار واحد ولنطلق على هذه النسبة معامل رأس المال / الإنتاج ٣ : ١ ولنرمز لها بالحرف (م) أى أن $\frac{K}{N} = م$ وحيث افترضنا ثبات هذه النسبة والتى كما أشرنا تقاس بقسمة رأس المال على الناتج القومى نحصل على للمعادلة الآتية :

$$م = \frac{\Delta K}{\Delta N} \dots \dots \dots (١)$$

٢ - يدخر الاقتصاد القومى نسبة معينة وثابتة من دخله القومى ولنرمز للدخار المحقق

بالحرف «خ» كما نرسم نسبة الادخار إلى الدخل القومي بالحرف «د» وبالتالي نحصل على المعادلة :

$$د = \frac{س}{\Delta} \dots\dots\dots (٢)$$

٣ - الاستثمار القومي ونرمز له بالحرف «ث» ويمثل مقدار الاضافة إلى رأس المال القومي .

أي أن :

$$ث = \Delta \cdot ك \dots\dots\dots (٣)$$

٤ - تعادل الاستثمار مع الادخار أى أن :

$$ث = خ \dots\dots\dots (٤)$$

من للمعادلة (١) ، (٣) نستج أن $م = \frac{ث}{\Delta} = \frac{ك \cdot \Delta}{\Delta}$ أو $ث = م \cdot \Delta$.

ومن للمعادلة (٢) ، (٤) نستج أن $ث = د \cdot \Delta$ وبالتالي تكون .

$$م \cdot \Delta = د \cdot \Delta \dots\dots\dots (٥)$$

ونقسمه طرفي للمعادلة (٥) على الناتج القومي نحصل على المعادلة الآتية :

$$\frac{د}{\Delta} = \frac{م}{\Delta}$$

$$أو \frac{د}{\Delta} = \frac{م}{\Delta} \dots\dots\dots (٦)$$

$$\frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معدل رأس المال / الإنتاج}} = \frac{\text{معدل تغير نمو الدخل القومي}}{\text{معدل رأس المال / الإنتاج}}$$

وهذا هو الشكل المبسط لنموذج هارود - دومار للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرفاً بمعدل نمو الدخل القومي الحقيقي يشترك في تحديده النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي (د) والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية ، ومعامل رأس المال / الإنتاج (م) . ومن منطق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل القومي الحقيقي طردياً وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر

وعكسياً جعامل رأس المال / الإنتاج ، أى أنه عند مستوى معين لمعامل رأس المال / الإنتاج يرتفع معدل نمو الناتج القومى كلما ارتفعت نسبة ما يدخره المجتمع ويستثمره الاقتصاد القومى والعكس ، كما أنه عند مستوى معين لنسبة الادخار إلى الدخل القومى يرتفع معدل نمو الدخل أو الناتج القومى كلما انخفض معدل رأس المال / الإنتاج أى كلما ارتفعت إنتاجية الاستثمار والتي تقاس بمقلوب رأس المال / الإنتاج ، أى أن معدل نمو الدخل أو الناتج القومى يتحدد طبقاً لهذا النموذج بمعدل الاستثمار الجديد وإنتاجيته . ولو طرحنا معدل نمو السكان ولترمز له بالحرف (س) من معدل نمو الدخل أو الناتج القومى نحصل على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى ولترمز له بالحرف (خ) وتصبح صياغة نموذج هارود - دومار كالتالى :

$$\text{خ} = \frac{\text{د}}{\text{م}} - \text{س} \dots\dots\dots (٧)$$

ولنضرب مثلاً عددياً يوضح محددات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى طبقاً لمنطق هذا النموذج . فلو افترضنا أن بلداً متخلفاً يزيد سكانه بمعدل ٢٣ سنوياً ويستهدف رفع معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدل ٢٤ يتعين عليه طبقاً لهذا النموذج أن يرتفع دخله أو ناتجه القومى بمعدل ٢٧ وعلى هذا الأساس إذا كان معامل رأس المال / الإنتاج ٣ : ١ فى المتوسط يتعين على هذا البلد أن يدخر ويستثمر ما نسبته ٢١ من دخله القومى ويمكن التأكد من صحة هذا بتطبيق لامعادلة رقم (٧) .

$$\text{خ} = ٢٣ - \frac{٢١}{٣} = ٢٤$$

وطبقاً لمنطق هذا النموذج نستج أيضاً أنه إذا استثمر هذا البلد موارده الإداخارية فى تكوين وحدات إنتاجية ذات كثافة رأسمالية خفيفة ، أى كان معامل رأس المال / الإنتاج منخفضاً وليكن ٢ : ١ بدلاً من ٣ : ١ فيمكن لهذا البلد أن يحقق النمو المنشود فى نصيب الفرد من دخله أو ناتجه القومى بإدخار واستثمار ١٤ فقط من

دخله القومي . ومرة أخرى للتوضيح :

$$\text{ض} = 23 - \frac{214}{4} = 24$$

تعرضنا فيما سبق لمسألة التركيز على تكوين رأس المال العيني كعنصر رئيسي في عملية التنمية . وهنا نعرض للمبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية ، أي إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعنى قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة . وكان الاعتقاد راسخاً لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم في البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وأنه لا بد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق إطلاقة ذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع .

ولم يكن هناك اختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي ينعين التركيز على إنشائها . فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية Infrastructure ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية ، على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة - الحديد والصلب مثلاً - وصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى « بالنموذج الروسي للتصنيع » وآخرون رأوا ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الصناعات .

ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤيدة للتصنيع فيما يلي :

١ - الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة ، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولاً صناعية ، أي لأنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية . فالملاقة

بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادى بوجه عام والتقدم الصناعى بوجه خاص .

٢ - النشاط الإنتاجى الصناعى نشاط ديناميكى بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجى الأولى والزراعى . وإن تنمية القطاع الصناعى سوف يتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذى يتخذ شكل البطالة للمقنعة فى القطاع الزراعى والذى تشكل منه معظم البلاد المتخلفة .

٣ - إن تنمية القطاع الصناعى سوف يصحح الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد القومى للبلاد المتخلفة ويؤدى إلى تنويع منتجاتها وصادرتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج . فتتوسع الإنتاج المحلى والصادرات يؤدى إلى التخلص من مخاطر التخصص فى إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات فى حصيلتها من النقد الأجنبى كما سيحول شروط التجارة Terms of Trade لصالحها أو على الأقل يوقف إتجاه تحول شروط التجارة ضدها .

ومن الأسباب الرئيسية وراء التقلبات الشديدة فيما تحققه البلاد المتخلفة من نقد أجنبى ضعف مرونة عرض صادراتها الأولية والزراعية ، مع استثناء سلعة يشتد عليها الطلب كالبنترول ، فى مواجهة تقلب الطلب الخارجى عليها . كما أنه من الأسباب الرئيسية وراء إتجاه تحول شروط التجارة ضد صالح البلاد المتخلفة المصدرة للمنتجات الأولية والزراعية ببطء نمو الطلب الخارجى عليها بسبب البدائل الصناعية للمنتجات الأولية ونمو الطلب على السلع الزراعية والغذائية بمعدل أقل من نمو الدخول فى البلاد المستوردة بفعل قانون إنجىل على عكس الحال بالنسبة للطلب على المنتجات الصناعية . وعلى ذلك فالتصنيع بتنويعه الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد المتخلفة مما يترتب عليه قدراً من الاستقرار فى حصيلتها من النقد الأجنبى ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها ويعمل على إيقاف إتجاه التحول فى شروط التجارة ضد صالحها

٤ - أخيراً فإن تنمية النشاط الإنتاجى الصناعى يلعب دوراً هاماً فى مجال تثقيف وتدريب الأيدى العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجى فى القطاعات الاقتصادية التقليدية مما يفتح آفاقاً واسعة لخلق خبرات ومهارات جديدة ويشجع روح الإنتظام والدقة وإدراك أهمية الوقت ، فالقطاع الصناعى يخلق « وفورات خارجية » تدفع عجلة التقدم الاقتصادى أكثر جدياً من القطاعات الأخرى .

ثانياً : ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير أو تطبيق ما عرف بمبدأ (الدفعة القوية Big Push) :

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية الاقتصادية هى فى حد ذاتها سلسلة من الدفقات المتقطعة . ويوصى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أى ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادى للمجتمع المتخلف ، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومى عن حد معين والا لا تتجس التنمية فى كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم فى اقتصاد البلد المتخلف . وإن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفى للتغلب على عوامل التخلف الذاتى بل لا يلبث أن يتردد الاقتصاد القومى إلى وضعه الأول من التخلف والركود . ويصدد التليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية ضرورى ولازم لإنجاح أى برنامج أو خطة تنمية يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومى بالطائرة التى تحتاج إلى دفعة قوية كى تبدأ سيرها وتلتصق من الجاذبية الأرضية وبالقياص لا بد من حد أدنى من الجهد الإنمائى يجب بذله قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف . إن تطبيق مبدأ الدفعة القوية Big Push أمر ضرورى لتحقيق إنطلاقة الاقتصاد المتخلف فى معراج التقدم .

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية فى إغراق حجم ضخم من الاستثمارات فى بناء مرافق رأس المال الاجتماعى من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة

تدريب القوى العاملة وهى مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ، والتي سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل فى توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة ، وأيضاً اغراق حجم ضخم من الاستثمار فى إنشاء جبهة عريضة من صناعات متكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً. فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تتبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلى على إنتاج المشروعات الصناعية فى مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة ، وذلك لتتبع وتكامل حاجات المستهلكين مما يؤدي إلى إتساع السوق أمام كل مشروع صناعى ، والوفورات الخارجية فى جانب عرض الإنتاج تتبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات فى مجموعها للتجزئة وذلك للتعاقد والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى أفقياً ورأسياً الأمر الذى يستدعى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات فى آن واحد كى تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لكل صناعة مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها . كما أن القيام ببرنامج استثمارى ضخم سوف يستفيد من خاصية « عدم قابلية دالة الأذخار القومى للتجزئة » حيث أن الاستثمار على نطاق واسع يقتضى النظر إلى الإذخار نظرة قومية شاملة وبالتالي العمل على تعبئة أكبر قدر منه ، كما أن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى زيادة سريعة فى الدخل القومى مما يمكن معه الارتفاع بالميل الحدى للإذخار (الزيادة الحدية فى الإذخار الناتجة عن الزيادة الحدية فى الدخل) وذلك لارتفاع المرونة الداخلية للإذخار ، الأمر الذى يمكن البلد المتخلف من الارتفاع بنسبة ما يدخره من دخله القومى مع صعوده فى مسار التقدم الاقتصادى وبالتالي زيادة اعتماده على الموارد المحلية .

وتفصيل أكثر نعرض لتحليل روزنشتين - رودان^(٥) الذى قدم فكرة الدفعة

(٥) اتصلى بنى إلى إحدى دول شرق أوروبا اشترى فى الولايات المتحدة .

القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فاعليتها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

قدم روزنشتين - رودان فكرته عن الدفعة القوية فى صدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وإن كان عدداً من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى فى العالم .

بعد أن يرفض روزنشتين - رودان الأسلوب التدريجى للتنمية ينطلق من فرض أساسى أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئياً وكلياً فى قطاعها الزراعى ، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع فى شكل دفعة قوية . ولقد فاضل روزنشتين - رودان بين أسلوبين للتصنيع ، بين النموذج الروسى للتصنيع وبين نموذجه الذى يقترحه للمناطق المتخلفة .

يتضمن النموذج الروسى للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل - صناعة ثقيلة - صناعات لإنتاج الآلات ، صناعات خفيفة ... الخ . ويستهدف الكفاءة الثنائى معتمداً كلياً على الموارد المحلية ويرفض روزنشتين - رودان هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدراً هائلاً من الموارد ، يلزم لتحقيقها الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلاً ، كما أنه بالتجاهه لعزل الاقتصاد القومى عن الاقتصاد العالمى يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولى ويبعده عن التوزيع الأمثل لموارده الاقتصادية . أما الأسلوب الذى يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فى توجيه حجماً كبيراً من الاستثمار فى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية فى إقامتها فى آن واحد فى حين أن إقامتها على إنفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى . وفى البلاد المتخلفة التى ينقصها مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعى يتعين القيام بها أيضاً لضرورتها ، لقيام الصناعات الاستهلاكية . وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية التى يتضمنها برنامج الاستثمار بل أيضاً بينها وبين

مشروعات رأس المال الاجتماعي ، هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي
 متمثلاً في إجتذاب رؤوس أموال أجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد
 المتقدمة . ويرى روزنشتين - رودان ضرورة أن يكون للدولة دوراً بارزاً في عملية
 تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية . فالسوق المحلية
 الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات
 صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة . فالمستثمر يبنى
 قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة Private benefit وليس على أساس
 الاستفادة الاجتماعية Social benefit . فقد يكون المشروع ذا جدوى اقتصادية
 اجتماعية مرفعة ولكن ذي جدوى اقتصادية خاصة منخفضة . فعلى سبيل المثال لا
 يجدد المستثمر الخاص من مصلحته تدريب وتأهيل العمال واكتسابهم المهارات التي
 تتطلبها الصناعة الحديثة لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم في مشروعه بعد حصولهم
 على التأهيل المطلوب . وعليه فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برامج استثمارية ضخمة
 لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعي ومجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية يوفر
 الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة التي يتقرر القيام بها لجعلها
 الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية
 ولاسيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها
 الاقتصادية . وفي الدفاع عن مبدأ الدفعة القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق أمام
 الاستثمار الصناعي على نطاق ضيق يسوق المثال التالي : لو فرضنا أن عدداً من العمال
 سحبوا من القطاع الزراعي للعمل في مصنع جديد وحيد للأحذية في المجتمع ، فإن
 هذا المصنع سوف يواجه مشكلة ضيق السوق في تصريف إنتاجه ولا يحل مشكلة هذا
 المصنع إلا إذا أنفق العمال كل ما يحصلون عليه من دخول على شراء إنتاج هذا
 المصنع . وهذا غير ممكن عقلاً . أما إذا تم بناء عدداً من المصانع لإنتاج العديد من
 السلع الاستهلاكية في آن واحد فهنا يتسع السوق أمام كل المصانع حيث أن كل
 مصنع يخلق طلباً على إنتاج المصانع الأخرى . فالدخول التي يحصل عليها العمال في

كل مصنع تخلق طلباً ليس فقط على إنتاج مصنعهم بل على السلع التي تنتجها المصانع الأخرى وذلك لتنوع وتكامل الحاجات إلى العديد من السلع والذي يعني أن الطلب على إنتاج المصانع في مجموعها يتميز بالتكامل وبالتالي فإن دالة الطلب لا تقبل التجزئة . وهكذا يرى روزنشتين - رودان أن إتساع السوق بهذا الشكل يخلق نوعاً خاصاً من الوفورات الخارجية يمكن أن تترجم إلى نقص في النفقات .

إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون ينبع كما ذكرنا من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وتعددتها وعدم قابليتها للتجزئة وعليه فإن إنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدي إلى إتساع السوق . أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة أي إنتاج أسلوب التدرج في التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات يواجه مشكلة تصريف إنتاجها . ويضيف رودان بأن هناك نوع آخر من الوفورات الخارجية تظهر خلال عملية التصنيع على نطاق واسع منها ما سبق أن تكلم عنه الفريد مارشال بالنسبة للمشروع القائم داخل الصناعة التي تحقق نمواً . وهذا النوع الآخر من الوفورات الخارجية هو الذي يتحقق لصالح كل صناعة نتيجة لإنشاء وتوسع صناعات أخرى ، أي كل صناعة تخلق وفورات للصناعات الأخرى المتكاملة معها أفقياً ورأسياً بسبب تكامل وعدم تجزئة دالة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي ككل ، وعلى ذلك لكي يتحقق هذا النوع من الوفورات يضمن الاستثمار في عدد من الصناعات مرة واحدة مع تكوين حجم ملائم من الاستثمار الاجتماعي . ويؤكد رودان عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة في بيئة غير صناعية ، كما يضيف أيضاً الاستفادة من تكامل دالة الإدخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية ولكن يجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض مستحق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للإدخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد التام على مولوده الذاتية في تمويل عمليات التنمية .

ثالثاً : استراتيجيات النمو :

١ - استراتيجية النمو المتوازن :

صاغ الاستاذ نيركس جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين - رودان في صحيفة حديثة متكاملة أخذت تسمية « استراتيجية النمو المتوازن » حيث يركز نيركس على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدراً من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي . ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة لتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .

واستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لفرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع للمنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة . كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقي على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات .

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن يدعو نيركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المراحل الأولى وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية . ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي . فهو يرى أنه يجب تعبئة

للمدخرات العينية المتمثلة فى البطالة المقنعة فى هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها فى بناء مرافق الاستثمار الاجماعى . وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعى نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين ، وهنا يرى فرض ضرائب زراعية ، وتخويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه ، أى شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التى يشتريها .

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى استراتيجية النمو للتوازن نجمل أهمها فيما يلى :

١ - يرى البرت هرشمان . قدم استراتيجية النمو غير المتوازن والتى ستعرض لها بعد قليل - إن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن ستنهى إلى فرض اقتصاد صناعى متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدى و أكد لا يربط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائى التى أورثها الاستثمار الأجنبى فى الماضى للبلاد المختلفة وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلاد . ولكن يرد مؤيدوا استراتيجية النمو للتوازن على أن نيركسه ومن قبله رودان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعى بصورة متوازنة مع القطاع الصناعى .

(ب) يوجه انتقاد آخر إلى استراتيجية النمو للتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجه . فيقول سنجر أن مشكلة البلاد المختلفة تتمثل فى وجود نسبة عالية من القوة العاملة فى القطاع الزراعى الذى تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن مجهودات التنمية يضمن أن تنصب على إحداث تغيير جبرى فى هيكل العمالة وذلك بخفيض نسبة القوة العاملة فى الزراعة تخفيضاً كبيراً ورفع إنتاجيتها وهذا يقتضى تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عزم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعى ، وأن أحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعنى القيام بدفعة قوية فى القطاع الزراعى إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعى . وهذا يقتضى توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المختلفة ، وإلا فى ظل الموارد الاستثمارية المحدودة سينتهى الأمر بتطبيق استراتيجية النمو للتوازن إلى

مجرد رفع الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التفسير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد المتخلف .

(جـ) انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية . ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركسه يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأنه كرودان من قبله ينصح في استراتيجيته تركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة. وتقليره الواقع للظروف المعاصرة التي تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية هو الذي دعاه إلى دعوة البلاد المتخلفة للاعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الاستثمارات الأجنبية .

(د) انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة . ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل . لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الإيداع ، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية .

(هـ) يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيجية بشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية . وهو انتقاد له وزنه أثبتت تجارب التنمية ولاسيما في بلاد أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن اعتبارها تطبق استراتيجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن ، ولكن لم يكن

نيركسه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية .

٢ - استراتيجية النمو غير المتوازن :

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان وإن كان قد سبقه بيرو Petrox في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو . وتمثلت نظرية بيرو في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي .

تطلق هيرشمان من انتقاد سنجر لاستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيته الذي دعا إلى تبنى البلاد المتخلفة استراتيجية نمو غير متوازن .

اتفق هيرشمان مع أصحاب استراتيجية النمو المتوازن في عدة نقاط هي : إن المقدرة على الاستثمار الفردي منخفضة في البلاد المتخلفة بسبب ضعف الناتج من رأس المال الإنتاجي ، كما أنه يؤيدهم في ضرورة تحليل عملية التنمية على أساس إفتراضات الحركة وليس السكون ، كذلك يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدمة .

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضاً إعطاء الأولوية للتنمية الرفيعة بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري ومحبذاً أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات ، ودعاً إلى استراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الاستثمار الذي تقتصر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يتنق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى

على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن . فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل فى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومى بعيداً عن التوازن . فكل خطوة إنمائية تخلق إختلال فى التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث إختلال فى التوازن لخطوة تالية أى أن كل خطوة إنمائية يدفع إليها إختلال فى التوازن سابق عليها وتتمخض بدورها عن إختلال فى توازن جديد يحث الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا .

فالدفعة القوية يجب أن تركز فى قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم فى تحفيز استثمارات أخرى مكاملة بدلاً من تشتيتها على جهات كثيرة متفاوتة فى درجة أهميتها . فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل . وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة وتخلق حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل . وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة تخلق حالة لا توازن لاحقة .

وتمثل المشكلة الرئيسية فى تنفيذ البرنامج الاستثمارى فى إطار استراتيجية النمو غير المتوازن فى تحديد أولوية الاستثمار فى الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات . ويوضح هيرشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين :

للمستوى الأول فى المفاضلة بين أولوية الاستثمار فى قطاع رأس المال الاجتماعى والاستثمار فى قطاع الاستثمار الإنتاجى المباشر والمستوى الثانى فى المفاضلة بين أولوية الاستثمار فى صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر .

ولتوضيح الحالة الأولى يستعين هيرشمان فى تحليله بمنحنيات التاج المتساوى الذى يعبر كل منها عن مستوى إنتاج كللى معين يمكن تحقيقه بأى نسبة مزج فنية ممكنة بين الموارد الاستثمارية التى توجه لكل من قطاع الاستثمار فى تكوين رأس المال

الاجتماعى وقطاع الاستثمار فى تكوين رأس المال الإنتاجى المباشر . ومن المعروف طبقاً لمنطق هذه الأدوات التحليلية أن متحنى الناتج المتساوى الذى يقع فى مستوى أعلى من غيره يعبر عن مستوى أعلى من الناتج الكلى .

والمستوى الثانى يكون فى المفاضلة بين أولوية الاستثمار فى صناعات أو مشروعات الاستثمار الإنتاجى المباشر ، وهنا يرى هيرشمان أن هذا يتم على أساس تركيز الاستثمار فى النشاط الإنتاجى (مشروع أو صناعة) الذى يتولد عنه أكبر قدر ممكن مما اسماء الترابطات إلى الخلف والترابطات إلى الأمام . وعلاقات الترابط إلى الأمام وإلى الخلف تنبع من علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية التى تقوم بها المشروعات الصناعية . ولناخذ مثلاً مبسطاً عن ثلاثة مشروعات صناعية يتخصص كل منها فى عملية إنتاجية . يتخصص المشروع (أ) فى إنتاج مادة أولية يستخدمها المشروع (ب) كمستلزم لإنتاج سلعة نهائية ، ولنفترض أن الاستثمار ركز فى إنشاء المشروع (ب) وهنا يذهب التحليل إلى أن الاستثمار فى مشروع الإنتاج الوسيط (ب) يخلق فائض طلب على منتجات المشروع (أ) كنتيجة لملاقة الترابط الخلفية كما أنه يخلق فائض عرض بالنسبة للمشروع الذى يتخصص فى إنتاج السلعة النهائية (ج) بسبب علاقة الترابط الأمامية . وفائض الطلب سوف يحفز الاستثمار فى إنشاء المشروع الذى ينتج المادة الأولية كما أن فائض العرض يحفز الاستثمار فى المشروع (ج) الذى يتخصص فى إنتاج السلعة النهائية . وهكذا فإن الاختلال فى التوازن الذى خلقه التركيز على الاستثمار فى المشروع (ب) سوف يحفز إلى الاستثمار فى المشروعات التى ترتبط به خلفياً وتلك التى ترتبط به أمامياً ويصحح هذا الاختلال فى التوازن ، ويبدأ إختلال جديد فى التوازن يلعب نفس الدور الذى لعبه وضع اللا توازن الأول . ويرى هيرشمان أنه يمكن التوصل إلى إكتشاف درجات الترابطات الخلفية والأمامية عن طريق جدول المنتج والمستخدم على مستوى المشروعات والصناعات ، وبالطبع فإن الحالة المثلى فى البرنامج الاستثمارى تكون فى القيام بالاستثمارات التى تحقق أقصى قدر ممكن من

الترابطات الأمامية والخلفية : وإذا تبين صعوبة تحقيق ذلك فإن هيرشمان يفضل الاستثمارات في الصناعات التي تحقق ترابطات خلفية أكثر لاعتقاده أن مثل هذه الاستثمارات لها قدرة أكبر على تحريك عملية التنمية ، كما يلاحظ أن المشروعات التي تقع في حلقة وسيطة من سلسلة العمليات الإنتاجية المتكاملة تتمتع بدرجة عالية من الترابط بالمقارنة بالمشروعات التي تقع في بداية ونهاية الخط الإنتاجي . فمشروعات الحديد والصلب لها أعلى معدل كلي للترابط للخلف وللأمام بينما مشروعات الإنتاج الأولى - الزراعية والتعدين - لها درجة ترابط منخفضة عموماً . وهذا يفسر اهتمام البلاد النامية بصناعة الحديد والصلب واستيائها من الاعتماد الكبير على النشاط الإنتاجي الأولى لضآلة آثاره الترابطية للأمام وللخلف ، كما يفسر الهجوم الشديد على الثنائية الاقتصادية لضآلة الآثار النهائية للقطاع الحديث على الناتج القومي والعمالة وأيضاً اهتمام هذه البلاد بصناعات بدائل الواردات بدلاً من الاهتمام بصناعات التصدير التي ارتبطت بالتخصص في الإنتاج الأولى والثانية الاقتصادية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن أهم انتقاد يوجه إلى استراتيجية النمو الغير المتوازن يتمثل في إغراض أن هذه الاستراتيجية تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية . ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حرض المنظمين الأفراد على إتخاذ قرارات الاستثمار . ومؤدى هذا أن التنمية الاقتصادية لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر ومعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي طبقاً لما تقرره الخطة القومية على أساس تنظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات . وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل ، وهذا لا ينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه كما لا يعني بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وينافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة .

رابعاً : تقييم عام لنظرية التنمية :

انتقد العديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادى بوجه خاص فى تحريك ودفع عجلة التنمية . ونشير فيما يلى لآراء بعض الاقتصاديين فى هذا الصدد .

١ - يشير هالبرونر إلى أنه يتربط على التركيز الشديد لأهمية التركيز الرأسمالى اهمال عوامل التأثير الإجتماعية والسياسية البالغة الأهمية فى عملية التنمية .

٢ - يضيف كيرنكروس إلى أن الدراسات الاحصائية فقدت أن مساهمة التركيب الرأسمالى لا تزيد عن ٢٥٪ من معدلات النمو التى تحققت ، وأما الثلاثة أرباع الباقية فنرد إلى عوامل أخرى منها الكفاءات التنظيمية والإدارية والافادة من الابتكارات والاساليب الإنتاجية التى لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات .

٣ - تشير الدراسة التى قام بها دينستون عن مصادر النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٧ إلى أن ١٥٪ فقط من الزيادة التى تحققت فى الدخل القومى ترجع إلى الزيادة فى حجم رأس المال المادى ، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل وعدد ساعات العمل والتقدم الفنى والتنظيمى مسئولة عن بقية الزيادة (١) .

٤ - تشير الدراسة التى قام بها رداواى Redaway عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٤ أنه يعزى إلى عنصرى رأس المال والعمل نصف الزيادة فى معدلات النمو أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات والخبرات .

٥ - يؤكد الأستاذ شولتز على أهمية الاستثمارات فى رأس المال البشرى وعن شدة حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات للاسهام فى تكوين الكوادر الفنية

(١) سمود إلى عرض دراسة دينستون بقدر من التفصيل عند الحديث عن موضوع نمول التنمية الاقتصادية .

والإدارية والتنظيمية : ونضيف أن نجاح مشروع مارشال في إعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حقق أكثر مما كان متوقفاً منه وذلك بسبب تقدم العنصر البشرى في هذه الدول ، على حين كان الأثر الانمائى للمعونات الخارجية للبلاد النامية أقل بكثير وذلك بسبب تخلف العنصر البشرى في هذه المجموعة من الدول .

٦ - يهاجم العديد من الاقتصاديين حالياً تجارب التنمية فى الدول النامية التى ركزت على التركيم الرأسمالى وفى نفس الوقت لم تول الجوانب الاجتماعية كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة فى توزيع ثمار التنمية وغيرها الأهمية المطلوبة .

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنه لا يصح الحكم على أن بلداً ما حقق تنمية حقيقية إلا إذا كان قد سار شوطاً فى مكافحة ظاهرة الفقر بين أغلبية سكانه زنى تحقيق عدالة فى توزيع دخله القومى والقضاء على البطالة بأشكالها ، ولا يمكن القول بأنه حقق تنمية حتى ولو تضاعف نصيب الفرد من دخله القومى ، وبأسف هؤلاء المنتقدون لفشل تجارب التنمية الاقتصادية فى كثير من دول العالم الثالث حيث لم يتحقق أى تقدم فى مكافحة هذه الملل الثلاثة - الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل القومى - الأمر الذى يشير إلى شىء خاطئ فى استراتيجية التنمية التى سارت عليها هذه البلاد. ومن هنا ارتفعت صيحات هؤلاء الاقتصاديين بإعادة النظر فى استراتيجية التنمية التى ركزت على الجانب الاقتصادى والثى تقيس نجاح الجهود الإنمائية بارتفاع نمو الدخل القومى ونصيب الفرد منه وطالبوا باستراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل فى عدد العاطلين عن العمل مع التقليل المستمر فى الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبنى ما يطلق عليه استراتيجية « تلبية الحاجات الأساسية » والثى من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر للعقول من مأكول ومشرب وملبس وتعليم أساسى وعناية صحية .

ويشور جدل حول طبيعة هذه الاستراتيجية وإمكانية تمويلها ويطلب الراديكاليون

بأن تكون هذه الاستراتيجية التقليدية ، يعاد في ظلها صياغة الخطط والبرامج الاستثمارية إعادة شاملة توجه فيها للموارد الاستثمارية نحو الأنشطة التي يترتب عليها تحسين في مستويات المعيشة والصحة والتعليم للجبهة العريضة من الجماهير كتمية الريف وخلق فرص عمل إضافية عن طريق إقامة صناعات صغيرة الحجم مع إعادة توزيع ثمار التنمية لصالح ذوي الدخل المنخفض من جماهير الشعب .

كما يطالبون بضرورة العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية السائدة ومنع استيراد السلع الكمالية مع تطبيق نظام توزيع للسلع والخدمات يخدم الجماهير العريضة من الشعب . ويرون فيما يتعلق بالتمويل ضرورة الاعتماد الذاتي بتعبئة الموارد المحلية وعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسيرها مصالح احتكارات الدول الرأسمالية المتقدمة كما يطالبون بزيادة تملك المواطنين وإشرافهم على مواردهم الطبيعية وتخفيض التبعية الثقافية للخارج وزيادة الطاقة التعليمية والتكنولوجية المحلية وإحداث تغييرات اجتماعية بما فيها تحقيق إصلاح زراعي مناسب وإتباع سياسة ضرورية ملائمة وخلق فرص تعليم وتدريب ملائم . ويعترف هؤلاء الاقتصاديون بأن أبحاثهم لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن القول معها أنهم حددوا استراتيجية واضحة للمعالم لتلبية الحاجات الأساسية والخطوات والوسائل العملية القادرة على تحقيق هدفها المنشود .

وعلى الطرف النقيض يقف الاقتصاديون التقليديون الليبراليون الذين لا يعترفون بإمكانية الحديث عن إمكانية وجود استراتيجية مبنية على مفهوم الحاجات الأساسية ويميلون إلى اعتبار هذه الحاجات الأساسية مرحلة إنتقالية في عملية التنمية يتوجب اجتيازها بشكل لا يعوق المراحل اللاحقة للتنمية ويرون أنه يجب تكبير « الكمكة الاقتصادية » قبل التفكير في توزيعها . ويؤكدون أنه لو طبقت استراتيجية الحاجات الأساسية فإنها لا تتوقف فقط تنمية الدخل القومي بتشتيت الاستثمارات في أنشطة تعمل على تلبية سريعة لحاجات المواطنين بل سوف يكون العبء التمويلي ضخماً يفوق طاقة الموارد المحلية ، لذلك يحسن الاستماعة بالاستثمارات والمساعدات الخارجية

على نطاق كبير .

ويقف بين هذين الفريقين من الاقتصاديين الراديكاليين والتقليديين فريق معتدل يرى ضرورة التوفيق بين أهداف التنمية كما سارت على المفاهيم التقليدية وأهداف استراتيجية الحاجات الأساسية. لدى البحث عن توفيق أمثل بين أقصى قدر من نمو الدخل القومي الحقيقي مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع / ومكافحة البطالة بأشكالها وتوفير القدر المناسب من أساسيات الحياة . ويرون أن بعض عناصر استراتيجية الحاجات الأساسية تكمل استراتيجية التنمية القائمة في شكل برنامج تنموى انتقالي يوجه لمعالجة للمشاكل التي تصاحب عملية التنمية كالبطالة وتوزيع الدخل وسوء التغذية وهبوط المستوى الصحي والسكن لشريحة مهمة من المواطنين مع تحديد دقيق لمفهوم الحاجات الأساسية .

ولا شك أن أعباء تمويل البرامج التنموية التي تتضمن برامج مواجهة تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين سوف تزداد ، مما يلقى أعباء إضافية على إمكانيات تعبئة الموارد المحلية والخارجية وترشيد استخدامها وضبط هذا الاستغلال حتى لا يهدد الأهداف الموسعة للتنمية .

الفصل الخامس *

النظريات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية

١- بويك : الثنائية الاجتماعية Sociological Dualism

نظرية الثنائية الاجتماعية هي محاولة من أحد الكتاب الهولنديين بويك Boeke لتفسير التخلف الاقتصادي بعوامل اجتماعية وكان بويك موظفاً بالحكومة الهولندية لشئون الهند الشرقية في أندونيسيا ومجموعة المستعمرات الهولندية في شبه القارة الهندية (وتأثر كثيراً بدقيقته الخاصة التي اكتسبها خلال عمله بأندونيسيا ، وأعتقد أن الخبرة التي اكتسبها من هذه التجربة يمكن أن تفيد في بحث حالات العديد من الدول المتخلفة (الدول النامية) .

ويعرف بويك الثنائية الاجتماعية بأنها ظروف التضارب ما بين نظام اجتماعي مستورد مع نظام اجتماعي تاطي من طراز آخر . هذا للنظام المستورد يمثل غالباً في الرأسمالية ، ولكنه قد يعمل في الاشتراكية أو الشيوعية أو مزيج من هذه الأنظمة . هذه الثنائية الاجتماعية تمثل شكلاً من أشكال التفتت Form of Disintegration الذي شوهه بوضوح مع ظهور الرأسمالية في المجتمعات التي تعيش في ظروف مغايرة للرأسمالية .

ويفرق بويك ما بين الرأسمالية والاستعمار ، لقد أرتبط دخول الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة غالباً بالاستعمار ، ولكن قوة الغزو الحقيقية تمثلت في الرأسمالية . فبينما ارتبط الاستعمار بالقوى السياسية والعسكرية لإرتبطت للرأسمالية بفلسفة وتنظيم يمكن أن تبقى بهما في الدول المتحررة من الاستعمار ، وفي رأيه أن هذه الدول إذا شامت أن تبدأ التقدم الاقتصادي فلا بد لها من الاعتراف بهذه الحقيقة بدلاً من القاء كل ما نعاتى في سلة المهملات المسماة بالاستعمار .

وبعد أن ينتهي بويك من تعريفه العام للثنائية الاجتماعية يذهب في بحث السبب الأصلي لها وهو في رأيه الاختلاف بين الشرق والغرب (ويستشهد بالقول المشهور بأن الشرق شرق ، والغرب غرب ، وإبدأ أن يلتقي الطرفان) . فالمجتمع

(١) كتب هذا الفصل أ . د . عبد الرحمن يسرى أحمد .

الشرقي له خصائصه المتميزة تماماً عن الغرب ، ومن ثم تنشأ الثنائية الاجتماعية نتيجة دخول تنظيمات غربية فى هذا المجتمع . وحيث ظاهرة الثنائية مرتبطة بالافتصاد الشرقى نجد أن بويك لا يفرق فى نظريته بين هذا المصطلح ومصطلح الأقتصاد للثنائى .

وللاقتصاد الثنائى عدة مميزات أساسية وإحدى هذه المميزات هى الرغبات المحدودة Limited Wants لدى المستهلك الشرقى وذلك على عكس الرغبات غير المحدودة Unlimited Wants لدى المستهلك فى المجتمع الغربى . ويرجع ذلك الى أن الإحتياجات فى المجتمع الشرقى تتحدد أساساً بعوامل إجتماعية وليس بعوامل إقتصادية ، ويترتب على هذا أن الفرد الشرقى فى نشاطه الإنتاجى يسلك سلوكاً مغايراً فهو يعمل لساعات أقل إذا ارتفع معدل أجره ، ويبدل مجهوداً أقل فى الزراعة إذا ارتفعت أسعار المحاصيل وهكذا .. وباختصار فإن بويك يفسر ظاهرة منحى عرض الجهد الملتوى للوراء على أسس سلوكية إجتماعية . ويشير أيضاً إلى حقيقة متصلة بالظاهرة السابقة إلا وهى غياب دافع الربح من المجتمع الشرقى . لقد لاحظ بويك أن الأرباح التى تجذب للشرقى هى أرباح المضاربة ، ولكن هذا النوع من الأرباح يفتقد خاصيتى الأستمرار والإنتظام اللتان تميزان فكرة الدخل . وبالإضافة يلاحظ عدم وجود أوقلة وجود التجار المحترفين . فاحتراف النشاط التجارى فى مجتمع القرية الشرقية مسألة غير معهودة كما أن رجال الصناعة الشرقيين يتميزون بعدم حبهم لاستثمار رأس المال فى المجالات التى تحتويها هذه العملية ، وبقلة عنايتهم بالعمليات للتهائية فى صناعة السلع وعدم التقيد بمستويات معينة للجودة ، وكذلك بقلة مرونة العرض ونقص المهارات التنظيمية ، والإدارية وغياب التخصص السليم . كل هذا على عكس الحال تماماً لما هو قائم فى النشاط الصناعى الغربى ، الذى يعتمد على التنظيم الرأسمالى سواء فى الدول الغربية المتقدمة أو فى بعض ثنائيا الأقتصاد الشرقى (١) .

ويسبب كل هذه الأختلافات بين الأقتصاديات الشرقية والغربية فإن بويك

(1) J.H. Boeke , Economics and Economic Poicy of Dual Societies ,
Nek Yourk , 1953 .

يستنتج أن النظرية الاقتصادية الغربية لا يمكن أن تنطبق على الدول المتخلفة .
اطلاقاً . ان النظرية الاقتصادية الغربية تقوم على أساس افتراضات منها الرغبات غير
المحدودة والإقتصاد النقدي وتنظيمات عديدة أخرى غير موجودة في
المجتمعات الشرقية .

أن النظريات الغربية تقوم على أساس تفسير سلوك المجتمع الرأسمالي ، بينما
أن القرى الشرقية تعيش في مرحلة سابقة للرأسمالية ، وعلى هذا فإن بويك ينتقد
بشدة أية محاولات لشرح مسألة توزيع عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة أو
توزيع الدخل بين هذه العناصر على أساس نظرية الانتاجية الحديثة ، وذلك لأن أحد
الافتراضات الأساسية للنظرية وهو حركية العناصر الإنتاجية ليست موجودة في
المجتمع الشرقي .

متضمنات النظرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية :

أعتقد بويك - بادئ ذي بدئ - أن خير سياسة يمكن أن يتبعها العالم الغربي أزاء
الدول المتخلفة (النامية) هو أن يتركها في حالها ، وذلك لأن أية مجهودات لتنمية
هذه الدول على أساس فكر أو تنظيم غربي يمكن أن يسبب مزيداً من التدهور
الإقتصادى . ولا بد في رأيه من التسليم بالثنائية الاجتماعية حتى يمكن تلمس السياسة
السليمة للتنمية الإقتصادية ، وذلك لأن أية محاولة للعمل على أسس مغايرة لا يمكن
أن تنجح في تغيير القوى الاجتماعية السائدة في ظل الثنائية ومن ثم تنتهي إلى تحقيق
لا شيء .

وقبول الثنائية الاجتماعية والإقتصادية يقود إلى نتيجتين هامتين بالنسبة

لسياسة التنمية :

- ١ - عدم إمكانية رسم سياسة علمة للمجتمع ككل .
- ٢ - أن ما يمكن أن يكون نافعا لأحد أجزاء المجتمع يمكن أن يضر الأجزاء
الأخرى .

فمثلاً في الزراعة يناقش بويك أن أية محاولة لتحسين الطرق المتبعة في
القرية الشرقية بالوسائل الغربية يمكن أن تقود إلى تفهقر أو لارتداد للخلف ، لأن عقلية
الفلاحين لن تتقبل الظروف الجديدة ، ولا يمكن أن تتغير بهذه الظروف لأن ثقافة

مجتمع القرية مرتبطة بطروف البيئة ، ولذلك فإن طرق الزراعة الشرقية لا يمكن أن تحسن بأستخدام طرق غربية . بعبارة أخرى أن النظام الزراعى الموجود فى القرية الشرقية هو نظام متكيف مع البيئة ومرتبطة بها ، وعلى ذلك لا يمكن أن يوصف بأنه نظام مخلف يمكن أن يستبدل بنظام متقدم .

أما بالنسبة للصناعة للشرقية فانها سوف تظهر دائماً بمظهر مختلف كلية عن الصناعة الغربية حتى إذا كانت السلعة المنتجة واحدة فى الحالتين . ويعتقد بويك أن تقدم الصناعة الشرقية على أساس الفنون الإنتاجية الغربية مسألة مستحيلة تماماً ، كما أن الأخذ بالأمثلة الغربية فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية أمراً ليس ممكناً عموماً ، ويضيف قائلاً أن أية محاولات من جانب المشروع الشرقى للأخذ بالطرق الغربية لن تؤدي إلا إلى ضياع أية ميزات تنافسية كان يتمتع بها أصلاً .

كذلك بالنسبة للحكومات لم ير بويك أى مجال لتطبيق سياسات إقتصادية مماثلة لتلك التى تطبقها للحكومات الغربية . فمثلاً بالنسبة للبطالة رأى أنه لا يمكن معالجتها بأية وسائل حكومية مثل الاعانات حيث أن نوعية المتعطلين مختلفة والموارد الاقتصادية محدودة وأية محاولة لدفعها فى مثل هذه النواحي لن تؤدي إلا إلى استنزافها فقط .

ويستنتج من مناقشة أن أية تنمية إقتصادية قائمة على أساس تنظيمات أو أفكار غربية لن تؤدي إلى أية نتائج إيجابية ، على العكس تؤدي إلى التدهور .. فمثلاً فى ظل افتراض الرغبات المحدودة نجد أن انتاج للغذاء أو أية مصنوعات استهلاكية أخرى على نطاق الإنتاج الكبير داخل المجتمع الشرقى سوف يؤدي إلى إغراق الأسواق وهبوط الأسعار .

ولقد رأى بويك أن التأثير الغربى على الطبقات القائدة فى المجتمعات المتخلفة يؤدي إلى اتجاه هذه الطبقات بعيداً عن مجتمعاتهم ومشاكلها ، وقد يضع هؤلاء القادة فى ظل هذه الظروف - برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكن الجماهير لن تستطيع أن تسير هذه البرامج بتنظيماتها الغربية .

وبهذا تنتهى البرامج للطموحة إلى لا شئ . وأكثر من هذا أن الجماهير فى خلال هذه العملية تنفذ قدرتها على التحرك الذاتى نحو النمو ، تلك القدرة المستمدة من حضارتها الأصلية .. فإذا ما حدث هذا تحقق الركود الاقتصادى .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق النمو في رأي بويك ؟

هل يقترح لنا أى سياسة ايجابية للتنمية ؟ إن فكرته الاساسية هي أن التصنيع أو أى تقدم في الزراعة هي عمليات تحدث على مهل Slow Process ولا بد من أن تكون هناك بداية مرتبطة بالحجم الصغير للمشروعات ومرتبطة بطروف الثنائية التي تحكم الإطار العام .. وأن لقادة الجدد للمنتجات الشرقية التي تعاني من الثنائية لا بد أن يكونوا رجالا عاديين من جمهرة الشعب ، ولا بد أن يكون لديهم شعور قوى بوجود المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي بين الجماهير .. ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا ، لم يعط لنا بويك اجابات ولكنه يوصى بالصبر الملائكى . إن تحقيق هذه الأهداف يأتي بطيئاً في رأيه على أساس الاعتقاد بالخير والسلام والصبر .

انتقادات نظرية بويك :

١ - تأثر بويك شخصياً بالتجربة الهولندية في اندونيسيا وفشلها ، وإن تعميمه المطلق لحالة اندونيسيا على البلدان المختلفة عموماً يتنافى مع ما نعرفه من اختلاف في ظروف هذه البلدان - حقيقى أن البلدان المختلفة تتشابه في ظروفها ولكنها لا تتساوى وعلى هذا فإن تصميم الحالة الخاصة على العامة يصح في حدود معينة ، ولا يمكن أن يكون بالطريقة التي يكاد بويك يجزم بها . بالإضافة إلى هذا فإن نظريته لا يمكن أن تكون عامة بمعنى أنه يأخذ في الحسبان المجتمعات الشرقية فقط متجاهلاً بذلك المجتمعات غير الشرقية والغربية المختلفة مثال غالبية دول أفريقيا للوسطى وجنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية .

٢ - أن فكرة الثنائية الاجتماعية إذا ما أخذت بمفهومها الواسع بمعنى التناقض بين ثقافة مستوردة وأخرى قومية يمكن أن تساهم في تفسير التخلف الإقتصادي ، ولكن ربط مفهوم الثنائية الاجتماعية بالاختلاف الأبدي بين الشرق والغرب يقلل من عموميتها .

٣ - أن محاولة تفسير الثنائية الاقتصادية بمطلها المعروف على أساس الثنائية الاجتماعية - كما حددها بويك - يعرض الإقتصادى المذكور للكثير من الانتقادات ذلك لأن الثنائية الاقتصادية ظاهرة موجودة في بعض الدول التي لا تعاني من مثل التناقض الذي يشيع في ظروف الثنائية الاجتماعية (مثال إيطاليا بها ثنائية اقتصادية : الجنوب متخلف نسبياً والشمال متقدم ، ومع ذلك فمن الناحية الاجتماعية ليس بها

ثنائية اجتماعية بالمعنى الذى يحدده بويك) .

٤ - أن تحليل بويك لبعض الجوانب الاقتصادية كان ضعيفا ، وكانت النظرية النيو كلاسيكية هي النظرية المتمثلة في ذهنه طوال الوقت ، يحكم بها أو يحتكم إليها في تحليله ثم يهاجم . أما معلوماته عن التنمية فكانت أيضا مرتبطة بما جاء في نظرية شومبيتر عن التنمية الاقتصادية . ونود أن نقول أن افتراضات النظرية النيو كلاسيكية تتعرض للإنشقاق الشديد حالياً ، ولا يعتقد أحد بصحتها المطلقة في ظروف الدول المتخلفة على الأخص ، وهناك بلا شك افتراضات أصح منها في تحليل الاقتصاديات المتخلفة (انتقاد افتراض الرشد الاقتصادى - انتقاد افتراض حركية عناصر الانتاج والتوظيف للكامل) .

٥ - يربط بويك بين ظاهرة قلة الدافع للعمل لساعات أكبر أو ضعف الحافز على المخاطرة في الأعمال من أجل الربح من جانب آخر وبين طبيعة الفرد الشرقى من جانب آخر علماً بأن مثل هذه الظواهر يمكن أن تفسر بعوامل اقتصادية عامة ليست قاصرة بأي حال على الشرق ، ولقد سبق لروبرت مالتس في القرن ١٩ ولعديد من الكتاب من بعده للتكلم عن ظاهرة عرض العمل الملتوى للخلف وتفسيرها بأسباب اقتصادية وغير اقتصادية . ومعنى هذا أن اقتصاد بويك على أخذ العوامل الاجتماعية السائدة في الشرق في تفسير هذه الظاهرة يعد خطأ تحليلياً . أضف إلى هذا عدم وجود أية دلائل مادية أكيد على صحة تحليل بويك لهذه المسألة حتى بالنسبة لحالة أندونيسيا التى أنشغل بها .

وتظهر ضعف مناقشة بويك بصورة أوضح حينما يناقش مسألة غياب دافع الربح من المجتمع الشرقى ، فهو يدلل على صحة هذا باتجاه معظم أصحاب الأموال الى المضاربة في أسواق المال حيث تحقق أرباحاً سريعة تفتقد خاصيتى الانتظام والاستمرار اللتان تميزان الدخل . كما يضيف أن رجال الأعمال الشرقيين يتميزون بعدم حبهم لاستثمار رأس المال والمخاطرة المحققة في هذه العملية ، والواقع أن هذه الأدلة التى يسوقها في حد ذاتها لا تثبت أى شئ مما يحاول إثباته ففى غياب الأسواق المنتظمة والبيئة الصناعية المتقدمة يقل الحافز على الاستثمار حيث تزداد مخاطرته ويصعب تفسير قلة الحافز هنا بعدم الرغبة في الاستثمار والدخل المنتظم ، فهناك شواهد كثيرة تدل على أن الاستثمارات الغربية قد تأثرت هي أيضاً بظروف الدول

المتخلفة حينما جاءت إليها وأُنْجِبت إلى البحث عن مصادر الأرباح السريعة والمضمونة . فى هذه الظروف لا يمكن إذا أن تُفسر تصرفات الأفراد فى المجتمعات الشرقية المتخلفة على أنها متأثرة بمسائل سلوكية ، وإنما الأصح أن تفسرها على وجهها الاقتصادى . حيث تعبر عن الرغبة القوية فى تفادى الخسائر والتحقيق السريع لأكبر قدر من الأرباح فى ظل ظروف إقتصادية معينة .

٦ - تعرض رأى بويك للخاص بالرغبات المحدودة للفرد الشرقى إلى التكثير من الإنتقادات ، فقد يقال أن الأفراد فى البلدان المتخلفة (شرقية أو غربية) قد لا يتمكنون من الحصول على كميات أكبر أو نوعيات أفضل من تلك السلع التى لديهم فى الأسواق فعلاً أو من سلع أخرى جديدة . ولكن هذه تتعلق بالدخل الحقيقى المنخفض وارتفاع هذا الدخل تنهى مثل هذا الوضع . احتمال آخر فى المناقشة .. يمكن أن يقال أن معرفة الأفراد فى البلدان المتخلفة قليلة بالذريات الراقية من السلع التى يعرفها الغربيون ، التى تولدت من خلال عمليات التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى المجتمعات الغربية المتقدمة . وقد يكون من بين هذه السلع ما يعكس احتياجات وظروف البيئة والثقافات الغربية بوجه خاص . ولكن أغلبية هذه السلع تعكس عموماً ظروف التقدم البشرى . إن عدم إلمام أوجهل التكثيرين فى البلدان المتخلفة بهذه بالنماذج الاستهلاكية الراقية المتجددة التى تعكس دائماً تَجَدُّداً وتنوعاً مستمراً وتقدماً فى الاحتياجات البشرية ولا يعنى إطلاقاً أن هؤلاء الأفراد ذوى طبيعة خاصة أو سلوك مختلف ، ولا يجيز إطلاقاً وصفهم بذوى الرغبات الإقتصادية المحدودة .

بل أن هناك التكثير من الدلائل التى يسوقها الاقتصاديون فى الوقت الحاضر ، والتى تبين تأثير النموذج الاستهلاكى للأفراد فى البلدان المتخلفة بتلك النماذج الاستهلاكية التى يعرفها الأفراد فى البلدان المتقدمة . وهذا تأكيد بوجود ظاهرة المحاكاة فى مجال الاستهلاك على المستوى الدولى وليس فقط على المستوى المحلى داخل مجتمع معين . ومما لا شك فيه أن القدرة على التقليد والمحاكاة محددة بمستويات الدخول ولكن الرغبة فى التقليد أو الرغبة فى المباهاة بين أفراد المجتمع موجودة ولكنها قد تكون كامنة أو لى غير ظاهرة ، ولكن يمكن أن تظهر مع مزيد من التقدم الاقتصادى .. ومما لا شك فيه أن الاطلاع على موزنين مدفوعات الدول

المتخلفة يؤكد صحة هذه المسألة .. فحينما تزداد حصيلة صادرات الدول النامية فى سنة ما نجد أن فى السنة التالية زيادات فى مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية الغربية .

٥ - ب - ماكلياند : دافع الإنجاز ودوره فى التنمية الإقتصادية :

قام ماكلياند^(١) D. McClelland بتحليل سلوك الأفراد المنتمين لعدد من فئات المجتمع الأمريكى بغرض تمييز واختيار دافع نفسى معين اسماء دافع الإنجاز Achievement Motivation ، وهذا الدافع يميز الأفراد الذين يمتلكونه عن غيرهم بأنهم منذ صغرهم أكثر قدرة على بذل العمل الشاق فى إتمام الواجبات التى يأخذونها ، وأنهم أسرع فى تعلم الأشياء الجديدة ، كما يستطيعون إنجاز الأعمال على وجه أكمل . ومن طبيعة هؤلاء الأفراد أيضاً كراهية أى نوع من الضغوط التى قد تقع عليهم من جانب معلمهم أو رؤسائهم أو المشرفين عليهم ، فتتأثر كفاءتهم عكسياً فى حالة ممارسة الضغط عليهم . وهم كذلك لا يتأثرون بالجوائز أو للحوافز الشائعة التى لا ترضى الفرد العادى ، فمثلاً لا يثير إهتمامهم أن يمنحوا بعض الراحة من عناء العمل أو يوعدوا ببعض الجوائز المالية ، وكرجال أعمال نجد أن هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون دافع الإنجاز لا يخضعون للضغوط الاجتماعية التى قد تفرضها القيم الاجتماعية الشائعة أو المؤسسات الاجتماعية ، ومن طبيعتهم مقاومة هذه الضغوط ، وهم ميلون لتفضيل النظرة الموضوعية فى اختيار شركائهم أو معاونيهم ، فيلجأون مثلاً للاستعانة بالأكفاء من الخبرات والمتخصصين بدلاً من الأقارب والأصدقاء .. وكذلك نجد أنهم لا يهتمون بالأعمال العادية التى تمناز بالأمان ، وكذلك لا يميلون إلى أعمال المضاربة التى قد تتضمن أرباحاً سريعة وعالية ، وإنما يهرون الأعمال التى تحتوى على مخاطرة ، وهم دائماً يضعون نصب أعينهم هدف إنجاز الأعمال بأحسن ما يمكن حتى لو تضمن هذا مجهوداً مستمراً أو مصاعب غير عادية . وبعد ذلك قام ماكلياند بوضع عدة افتراضات تلخصها كالتالى :

- ١ - إن الأفراد الذين يمتلكون دافع الإنجاز يأتون من فئات معينة تتميز بأن لها ظروف اجتماعية متميزة بشكل واضح عن بقية المجتمع .

(1) D McClelland, " Community Development and the Nature of Human motivation : Some Implication of Recent Research " . paper presented to the Conf . on Community development and National change - MIE , Dec . 1957 .

٢ - إن من الممكن إيجاد ارتباط قوى بين درجات نجاح الأفراد في أعمالهم والدرجات التي تعطى مسبقاً لدافع الإنجاز .

٣ - إن اختلاف معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع .

ولقد قام ماكلياند بأجراء تجاربه لقياس دافع الإنجاز واختبار الإفتراضات السابقة المرتبطة به ولكن النتائج التي حصل عليها بينما أضفت بعض التأييد للإفتراضات إلا أنها لم تكن من القوة والدقة بحيث يمكن الإدعاء بأنها مؤكدة لها . ولم تكن الصعوبات التي واجهها في القياس للعمل لدفع الإنجاز ^(١) - فيما يبدو بذلت أهمية كبيرة بالمقارنة بتلك التي واجهها في استنباط طبيعة الظروف الاجتماعية للخاصة بأولئك الأفراد الذين يتميزون بقوة دافع الإنجاز لديهم ولذلك نجد أن ماكلياند له أكثر من رأى في هذا الخصوص كالآتي :

١ - أن الأفراد الذين يتميزون بقوة دافع الإنجاز يأتون من عائلات تتميز بأنها عصبامية بمعنى أنها قاست في البداية ثم أستطاعت بالمجهود الذاتي أن تثبت مقدرتها وتفوقها .

" Families in which there has been a stress in early self.reliance and master" .

٢ - إن أفراد الطبقة المتوسطة عموماً يتميزون بقوة الإنجاز بالمقارنة بأفراد الطبقة العالية ، وبمال ذلك جزئياً بأن أفراد الطبقة العالية قد تمكنوا من تحقيق معظم مطالبهم المادية والاجتماعية .

٣ - اعتمد على بحوث قام بها آخرون ليؤكد وجود ارتباط ما بين العقائد الدينية ودافع الإنجاز ، فهناك طوائف دينية معينة يتميز أفرادها بقوة دافع الإنجاز ^(٢)

(١) الأبحاث في الدوافع الإنسانية وطرق قياسها كثيرة أنظر مثلاً :

B. Higgins, the Peasant Society, chapter 13 .

(٢) من أوائل وأهم من تطرقوا لهذا الموضوع ماكس ويبر Max Weber ثم كتب من بعده آخرون ، ومن البحوث التي يمكن الرجوع إليها :

The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism E. Fischeff, Social Research 1944, pp. 53 - 77 .

وبالإضافة إلى هذا واجه ماكليتلاند صعوبات قياسية على المستوى التجميعي أكثر مما واجه على المستوى الجزئي . فالنتائج التي حصل عليها بالنسبة لدافع الانجاز (من حيث درجة قوته أو ضعفه) على مستوى المجتمع ككل وكذا نتائج محاولاته لإيجاد الارتباط بين هذا من جهة ومعدل النمو الاقتصادي على مدى فترة زمنية طويلة من جهة أخرى ، لا يمكن وصفها بأكثر من أنها تخمينات علمية ، وفي بعض الحالات غير دقيقة .

٥ - ج - هاجن : نظرية للمجتمع القروي : The Peasant Society (1)

يبدأ هاجن بوضع مفهوم للتنمية الاقتصادية ومتطلباتها ، فيقول أن للتنمية الاقتصادية لا بد أن ترتبط بتكوين رأس المال ، وليس هذا لأن عملية تكوين رأس المال لها أهميتها في حد ذاتها ، ولكن لأنها تقدر بعملية التقدم التكنولوجي ، وعلى هذا الأساس فهو يبحث متطلبات التنمية على أساس الانتقال من مجتمع يتميز بمعدل منخفض للتكوين الرأسمالي مرتبط بمعدل منخفض للتقدم التكنولوجي إلى مجتمع يتميز بارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي والتقدم التكنولوجي .

وبهذا يضع هاجن تعريفاً للتنمية الاقتصادية يستخدمه كأساس لشرح نظريته في التخلف ، فهو يحاول تفسير التخلف الاقتصادي بالتساؤل عن العوامل التي تعوق المجتمع المتخلف عن الوصول إلى مرحلة التقدم التكنولوجي والاقتصادي . ويستطرد هاجن بعد هذا إلى وصف المجتمعات المتخلفة فيرى أن أغلبها يتكون من الفلاحين ، وعلى هذا يصف المجتمع المتخلف بأنه مجتمع قروي أو مجتمع فلاحين Peasant Society ويعود بعد هذا ليضع وصفاً تجريدياً للمجتمع القروي من كافة النواحي النفسية والاجتماعية بجانب النواحي الاقتصادية .

فيذكر أن المجتمع القروي يتكون من عدد كبير من القرى بالإضافة إلى عدد محدود من المدن التي تتميز بوجود بعض النشاط التجاري المتخصص بها ويلاحظ أن حركة عنصر العمل تنتم بضعفها الشديد ، فهناك أعداد قليلة جداً تخرج من القرية الأصلية إلى قرى أخرى أو إلى المدن .

(1) E. E Hagen " An Analytical Model of the Transition to Economic Growth " , J.M.I. CIS (Document C / 57 / 12) .

وبالنسبة للمهن نجد أن المهنة الأساسية هي للزراعة ومعظم الفلاحين يقوم بزراعة قطع صغيرة جداً ، فدان أو أقل . بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك بعض الصناع الحرفيين . أما العائلة فنجد أن الصور العامة هي صورة العائلة الممتدة Ex-tended Family . والعلاقات ما بين سكان القرية علاقات بسيطة تتمثل في مبادلات في إنتاج القرية وذلك في حدود ضيقة ، وخارج حدود القرية نجد للصفوة Elites ، ويعيش معظم أفراد هذه الفئة في المدينة أو في المراكز الكبيرة باستثناء عدد قليل منهم الذين يضطرون لعملهم إلى العيش في القرى ولكن هؤلاء يحاولون دائماً الهرب من القرى إلى المدن ، فهم ينظرون أساساً إلى عملهم ومعيشتهم بالقرية على أنها مسائل مؤقتة .

وفي رأي هاجن أيضاً أن المجتمع القروي لديه اتصالات قليلة جداً بالدول الأجنبية ، وقد تعرض هذا الرأي لإنتقاد كبير لأن العديد من المجتمعات المختلفة له تجارة كبيرة من السلع الأولية مع العالم الخارجي ، ومع ذلك يمكن القول أن معظم الأفراد في المجتمع القروي ليس لهم علاقات بالعالم الخارجي والواقع أن الذين يعملون في نشاط التصدير والاستيراد هم وحدهم الذين يتصلون بالدول الأجنبية وليس الفلاحون . قطاع التصدير في المجتمعات المختلفة رغم مساهمته في الدخل القومي إلا أن اتصاله بالعالم الخارجي يتم من خلال عدد محدود من مؤسسات التصدير والتي كثيراً ما كانت في يد مشروعات أجنبية .

وبعد تحديد صفات المجتمع المتخلف . للمجتمع القروي . يتجه هاجن إلى مقارنتها بصفات المجتمع المتقدم ، ويستعرض التناقض القائم بينهما لكي يخرج بنتائج معينة يفسر بها أسباب التخلف وأهم صفة للمجتمع المتقدم . كما ذكرنا . هي تمتعه بمعدل عالي للتراكم للرأسمالي والتقدم للتكنولوجي .

تفسير أسباب التخلف :

١ - بالنسبة لهيكل العلاقات الاجتماعية : من الناحية الاجتماعية والنفسية نجد أن صفوة المجتمع المتخلف من ناحية والفلاحون من ناحية أخرى يعيشون في عوالم مختلفة داخل المجتمع القروي . وهذا على عكس الموجود في المجتمع المتقدم اقتصادياً حيث تنتشر صفوة المجتمع عموماً ما بين القرى والمدن الصغيرة والكبيرة ، وهذه مسألة لها أهميتها في عملية التقدم للتكنولوجي والاقتصادي في رأي هاجن .

٢ - المجتمع القروي يتميز بوجود طرائق للإنتاج مختلفة فنياً ، ويمكن أن تكون

بدائية ، وهذا يعكس المجتمع المتقدم تكنولوجيا الذي يعمل دائما على الاستعانة بالعلم والتقدم التكنولوجي في تحسين الانتاج وزيادته .

٣ - بالنسبة لتفكير ونفسية الفرد الذي يعيش في المجتمع القروي بالمقارنة بالفرد في المجتمع المتقدم تكنولوجيا ، يلاحظ هاجن أن عددا قليلا جدا من أهل القري هو الذي يستطيع أن يتصور مدى إمكانياته البشرية خارج النشاط الزراعي التقليدي ، أما الأغلبية فلا تستطيع أن تتصور أى شئ سواء أنهم فلاحون ، فالفرد العادي ليس لديه أى نوع من التصورات ، فلا يستطيع مثلا أن يتصور أن له قدرة على التحكم في بعض الظواهر الطبيعية الخاصة بالانتاج .

وفي المجتمعات الزراعية للدول المتخلفة نجد أن الفلاح عموماً لا يستطيع أن يكون لنفسه حتى بعض التصورات المحددة عن إمكانية تنظيم الري أو الصرف أو تحسين نوعية المحصولات أو زراعة محاصيل جديدة أو استخدام طرق جديدة للانتاج .

٤ - هناك اختلاف في الدوافع الأساسية بين المجتمع القروي والمجتمع المتقدم اقتصاديا ، فالأخير يتميز بوجود أعداد كبيرة نسبيا من الأفراد لديهم دافع الإنجاز^(١) أى لديهم رغبة لكى يكونوا قادة مثلا ، أو أصحاب مشروعات ناجحة ... الخ .

أما في المجتمع القروي فنجد أن الأفراد لهم دوافع مختلفة ، ودافع الإنجاز مثلا غائب إلى حد كبير . بينما أن هناك دوافع أخرى أساسية تؤثر في تصرفات أفراد المجتمع : منها مثلا دافع إرضاء الآخرين أو دافع المجاملة .

كذلك هناك الدافع للاعتماد على الآخرين ، فيلاحظ أن الفرد العامل يبحث دائما عن رئيس له يعكس للفرد في المجتمع المتقدم ، أى أن هناك دافع لكى يكون مروسا وليس رئيسا .

هذه الدوافع تمثل الدوافع الأساسية التى يمكن أن تحكم أعمال الأفراد وتؤثر في نشاطهم الإقتصادي . ويذكر هاجن أن الفارق في الدوافع الأساسية هو المتسبب في وجود اختلاف في درجة التقدم التكنولوجي . دافع الإنجاز ودافع الرئاسة لها دور كبير في عملية التجديد الإقتصادي .

(١) دافع الإنجاز : Achievement Motivation : أنظر تمثيل ، ملكيلاند ، عن هذا الدافع النفساني الذي يعتقد أنه ضروري لنمو روح المخاطرة في الأعمال الجديدة وإنجاز هذه الأعمال .

٥ - القيم والمبادئ : يؤكد هاجن أن الصفوة والفلاحين يتصرفون بطريقة مماثلة جداً دلالة على سيادة قيم ومبادئ اجتماعية واحدة لديهم ، فمثلاً رغبة الصفوة في شغل مراكز عسكرية مرتفعة ومراكز إدارية أو امتلاك أراضي وعقارات لا تختلف عن الدوافع الموجودة لدى الفلاحين في امتلاك أراضي أو الوصول إلى بعض المراكز الاجتماعية المشرقة في القرية .

٦ - العلاقات للشخصية : يعتقد هاجن أن سلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين في المجتمع القروى لا يعتمد على احتياجه الرشيد لهؤلاء الأفراد أو قدرتهم في النواحي الإنتاجية ، ولكنه يعتمد على المركز الاجتماعي لهؤلاء الأفراد ، وبالتالي يتم اختيار المناصب على أساس المركز الاجتماعي أو العلاقة الاجتماعية .

ويقول هاجن أن الفلاح مثلاً لا يعتمد على العامل الأكثر كفاءة لمساعدته في عمل ، وإنما يختار المساعدين له من بين أهله وأصحابه بغض النظر عن مسألة الكفاءة .

هذه الخصائص الست السابقة تسبب في إعاقة التقدم التكنولوجى فى المجتمع القروى . وبعد هذا يوضح هاجن أن هناك خمس قوى يمكن أن تؤثر فى المجتمع القروى فحدد عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادى . ومن هذه القوى اثنتان من داخل الإطار العام للمجتمع - أى فى نطاق تطوره التدريجى - أما الثلاث قوى الأخرى فهى تخرج عن نطاق تحكم المجتمع ، أما بالنسبة للقوتين اللتين تنبعان من خلال التطور التاريخى للمجتمع القروى فهما :

(أ) النمر العلمى التدريجى للمعلومات التى تتكون لدى الأفراد بخصوص العوامل المتحركة فى الإنتاج وتقدم القنون الانتاجية .

(ب) التوتر الاجتماعى الذى يضر به الأفراد المنتمون للصفوة فيدفعهم للقيام بأعمال غير عادية .

أما عن القوى الثلاث الأخرى فهى :

أ - الضغط الذى يمكن أن يتسبب فى تغيير هيكل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع .

ب - التغيير فى الفرص الاقتصادية .

ج - فرض التغيير عن طريق القوة الأجنبية المسيطرة على المجتمع مثال الاستعمار .

ويرى هاجن أن التقدم الاقتصادي يتطلب أساسا تغيير نظرة الفرد في المجتمع إلى العالم الذي يعيش فيه ، فلا بد أن تنتصر القيم الصالحة الملائمة للتقدم في مجالات العمل والعلاقات الطبقية والاجتماعية والفنون الإنتاجية .

ولكن هاجن يعتقد أنه مهما كان حجم القوة المحركة للتقدم فإن أثرها بمفردها لن يكون أبداً من الكبر بحيث يغير حالة المجتمع القروى من مرحلة التقدم التكنولوجى الزاحف creeping Technological progress إلى مرحلة التقدم التكنولوجى المضطرب - الذى يمكن أن يتخطى أثر العوامل الداخلية العديدة التى تعمل على بقاء هذا المجتمع في حالة التخلف . ومن هنا فإن التخلف من التخلف الاقتصادى يتطلب فى رأى هاجن أكثر من قوة من القوى الخمس التى ذكرناها .

وتثير هذه النتيجة تساؤم هاجن حيث لا يتوقع ظهور هذه القوى في الحياة الواقعية للمجتمع القروى فى آن واحد ، بل هى تظهر منفردة ومن ثم فإن أثر أى منها لن يؤدي وحده الى تحقيق الانطلاق الاقتصادى .

ويعد أن يصل هاجن إلى هذه المرحلة فى التحليل كان طبيعياً أن يتجه إلى بحث الدور الذى يمكن أن يقوم به عنصر التنظيم فى عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع القروى . فالمنظمون فى رأيه هم الذين قادوا عملية التقدم التكنولوجى وعملية النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة فى الماضى ، وفى مقدرتهم أن يقوموا بدور هام فى سبيل الخروج بمجتمعات القرويين من دائرة التخلف فى الحاضر .

ويتحول السؤال بهذا إلى كيفية خلق طبقة قادرة من المنظمين فى ظل ظروف المجتمع القروى . وبطبيعة الحال يمكن أن نرى من التحليل السابق أن طبقة المنظمين لا يمكن أن تظهر فى مجموعة الفلاحين بأفكارها وتصوراتها وقيمها المحدودة التى تحكم واقعها ونشاطها الاقتصادى ، ولذلك يبحث هاجن عن المنظمين فى طبقة الصفوة . ويقوم هاجن بتقسيم الصفوة إلى مجموعتين : مجموعة عليا ومجموعة سفلى . والمجموعة العليا هى الصفوة من أفراد المجتمع الذين استقروا اجتماعياً . أما المجموعة السفلى فهى تلك التى تضم أولئك الذين لم يستقر وضعهم اجتماعياً فى صفوة المجتمع ، فهى مجموعة تسعى لتأكيد مركزها الاجتماعى حيث تشعر بخطر بتهديدها .

ويرى هاجن أن المجموعة العليا من صفوة المجتمع لا تستطيع أن تمارس العمل الأساسي للتنظيم حيث يفتقد أفرادها دافع الإيجاز أو الرغبة في إنشاء مشروعات جديدة تخترى على مخاطر غير عادية . وبالنسبة للمجموعة السفلى من الصفوة فان هاجن يعتقد أن بإمكانها القيام بأعمال اقتصادية غير عادية من أجل المحافظة على مركزها الاجتماعي وتأكيد . وهذا التصرفات غير العادية من جانب المجموعة الأخيرة هي التي يمكن أن تدفع عجلة النمو في المجتمع القروي .

والسؤال الآن يدور الآن في الأذهان : ما هي السياسة الملائمة للتنمية الاقتصادية في ظل هذا التحليل لهاجن ؟

بلا شك أن صورة الدائرة المفرغة التي تواجهها في المجتمع القروي تبدو واضحة ، فالمجتمع الذي يمثل النمط معين لا يتغير هو مجتمع راكد ، كما أن المجتمع الراكد هو الذي يؤكد إحترام النمط الثابت من التنظيمات والعلاقات .

ويضيف هاجن قائلاً إنه إذا أراد الناس في أي مجتمع أن يحققوا تقدماً اقتصادياً فلا بد أن يرغبوا فيه أولاً ، أي النمو الاقتصادي لا يتحقق بصورة تلقائية فهو يبدأ برغبة رشيقة مدعومة بعمل جاد ، وتحقيقاً لتحليل هاجن فان اندفاع الأفراد المنتمين للشريحة السفلى من صفوة المجتمع نحو تحقيق بعض أهداف اقتصادية غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التقدم التكنولوجي وإلى النمو الاقتصادي ، ولكن هاجن يؤكد لنا أيضاً بالإضافة أن هذه الأعمال غير العادية من جانب فئات المجتمع لا بد أن ترتبط باستجابة عامة من أفراد المجتمع للذين يتعاونون معهم .

ولكن هل هذه سياسة مفتوحة أو شرط أساسي لبدء التنمية ؟ ويجب هاجن على هذا السؤال بالنفي ، ويؤكد أن ما يقترحه لا يجب أن ينظر اليه بهذه النظرة فهو يعتقد أن القوى الحقيقية المؤثرة على تقدم المجتمعات أو تأخرها والتي سبق الإشارة إليها هي التي تحدد الطريق والسرعة التي يتحرك بها المجتمع في عملية التقدم . فالعوامل الخارجية مثلاً قد تساعد على كسر الدائرة المفرغة ، على سبيل المثال ، فان اتساع الأسواق يهيئ ظروفاً اقتصادية مواتية وهذه يمكن أن تعمل على انتقال المجتمع إلى مرحلة التقدم التكنولوجي السريع . ومن ذلك يعود هاجن ليؤكد لنا أن التوسع في الأسواق (مثلاً أسواق الصادرات) في حد ذاته لم يلعب دوراً معيناً مهما في نقل

مجتمع الفلاحين إلى مجتمع متقدم ، وهو يقصد بهذا عموماً التأكيد في الفكرة القائلة - بأنه لا بد من وجود فئة مهيمنة تقود التقدم الاقتصادي والمجتمع ، وأنه من الضروري لهذه الفئة أن تعمل في ظروف ملائمة .

ويؤكد لنا هاجن أيضاً أن المعلومات الفنية المستوردة أو الفنون الإنتاجية المستوردة قد تساعد في عملية التقدم ، ولكن حيث أن الأصل في عملية التقدم التكنولوجي أنها تعتمد على قوى ذاتية أو محلية مثل التقدم العلمي وانتماء الصناعات بتطوير وسائل الانتاجية ... الخ ، فإن استيراد الفنون الإنتاجية المتقدمة قد لا يجدي كثيراً .

إن أفراد الدول المتخلفة لا يستطيعون أن يخطموا العلوم والفنون الإنتاجية المستوردة من الدول المتقدمة بالسهولة التي يتعلمون بها اللغات الأجنبية ، فهناك فارق بين العمليتين ، والاكتشافات العلمية وتطوير الفنون الإنتاجية يحتاج إلى استعداد معين . أسلوب معين تجاه الحياة وتصور من جانب الأفراد لقدرتهم على التأثير في العالم المادي وكذلك أيضاً بالنسبة لفنون الإنتاج والعلاقات داخل قطاع الإنتاج .

فالعلاقات داخل المصنع الحديث تعتمد كثيراً على ثقافة المجتمع وعلى سلوك الأفراد الذين يعملون فيه ، وعلى هذا يستنتج هاجن أن استيراد بعض المصانع الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة قد لا يؤدي إلى النتائج المطلوبة إذا كانت علاقات الإنتاج والأفراد هذه المصانع ما زالت مرتبطة بالنمط التقليدي للسلوك والتصورات الشائعة في المجتمع القروي .

وأخيراً يرى هاجن أن الخطر الأجنبي في مواجهة المجتمع المتخلف قد يمثل قوة دافعة لها وزنها في عملية التحول . ذلك لأن الخطر الذي يهدد الأمة أو البلاد من جانب قوى معادية خارجية قد يدفعها دفعاً إلى تنظيم علاقاتها الاجتماعية والإنتاجية وأهدافها وإعادة صياغتها . ويرى هاجن أن هذا العنصر قد يكون ذو أهمية كبرى خاصة إذا ما ارتبطت عملية التخطيط داخل البلاد المتخلف في مواجهة الخطر الخارجي بهدف أحداث التغييرات الاجتماعية المطلوبة والتقدم التكنولوجي .

٥ - د - هوزلتز : دور العوامل الاجتماعية فى تحديد عرض عنصر التنظيم والتنمية الاقتصادية :

قام هوزلتز Hoselitz^(١) ببحث الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى عرض المنظمين على أساس أن نشاط هؤلاء هو الأساس فى عملية التجديد ، ومن ثم فى عملية التنمية الاقتصادية . ولقد أظهر من جانبه تأييداً كبيراً لهذه البحوث التى ربطت ما بين الشخصية التى تتمتع بدافع الانجاز من جهة وشخصية المنظم الناجح من جهة أخرى . ولذلك وافق على أن البحث فى الظروف الاجتماعية الملائمة لانجاب الأفراد الذين يمتلكون دافع الانجاز سوف يساعد بلا شك فى تكوين نظرية عن العوامل الاجتماعية التى تتحكم فى عرض فئة المنظمين ومن ثم فى عملية التجديد . ولكن هوزلتز يضيف إلى هذا التقرير السابق شيئاً آخر - سبق لشمبيتر تأكيده - وهو أن مجرد وجود دافع قوى للانجاز لدى مجموعة من الأفراد بالمجتمع لا يعد شرطاً كافياً لتوليد أعداد من المنظمين ، فلكى يقوم المنظمون بأداء أعمالهم لا بد من توافر مناخ اجتماعى ملائم لهم ، وأشار إلى أن البحوث الخاصة بالمجتمعات ترجع إلى وجود دافع انجاز قوى لدى بعض الفئات ، ومع ذلك فإن نظرة هذه المجتمعات تختلف بالنسبة إلى هدف حيازة الثروة مقارنة بالآهداف الأخرى . فحيث ينظر المجتمع المتخلف نظرة عدم إستحسان للأعمال التى تستهدف حيازة الثروة ، فمن يكون هناك مجالاً لإطلاق دافع الإنجاز الموجود لدى الأفراد والمكبٍ صحيح . ويلاحظ . أن المجتمع يضمنى احتراماً ويعطى تقديراً خاصاً للمناصب العسكرية والدينية والقائمين بالوظائف الإدارية الحكومية ، ولهذا فإن هناك أنجاساً عاماً من الأفراد لتفضيل الأعمال بالجيش والحكومة والسعى لتقلد المناصب الدينية هذا بينما أن هناك شبه استهجان للأعمال الجديدة التى تستهدف تكوين الثروة الشخصية ، وقلة احترام لها مما يثبط من هم الأفراد الذين يمتلكون القدرة على إقامة مشروعات جديدة . ويضيف هوزلتز أن زيادة عرض المنظمين وقيامهم بنشاطهم التجديدى يستلزم الأطار القانونى

(١) نشر :

B.F. Hoselitz, Non - economic Factors in Econ. Development, American Review, May 1957 .

الملائم ، مثل إنشاء أو تعديل القوانين التي تحمى وتنظم استخدام المخترعات وتلك التي تنظم قواعد عمل المشروعات التحويلية .. الخ . وإثباتا لوجهة النظر المذكورة (١) يشير هوزلتز إلى أنجاء بعض أبناء البلدان المختلفة للعمل كمستظمين العمل خارج بلادهم ونجاحهم فى مشروعاتهم بشكل ملحوظ ، بينما لو بقوا داخل بلادهم ما حققوا أى شئ يذكر . ومثال هذا هجرة بعض أهالى الصين إلى جنوب آسيا خلال القرن التاسع عشر وقيامهم بإنشاء مشروعات ناجحة حيث هاجروا ، ولو بقوا فى الصين ما هيات لهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى ذلك العصر الإمبراطورى أى نجاح يذكر ، وهناك أمثلة أخرى لمنظمين من بلدان مختلفة وناجحين فى أعمالهم خارج بلدانهم كالهنود فى دول شرق أفريقيا ، اللبنانيون فى عديد من بلاد غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان المتقدمة .

ولكن هل يمكن أن يكون دافع قوى للانجاز لدى بعض الأفراد فى المجتمعات المختلفة وكيف ؟ وتحت أى الظروف الاجتماعية يمكن أن ينطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ إن هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسات عمالية داخل كل مجتمع مختلف على حده حيث تختلف الظروف الاجتماعية من مجتمع لآخر اختلافًا شامسا فى بعض الأحوال .

ويستعين هوزلتز بالنظرية الحديثة الاجتماعية Social Marginality وتتلخص فى أن بعض أفراد المجتمع يشعرون بأن مراكزهم الاجتماعية غير مستقرة أو مهددة ، وذلك لأسباب قد تكون ثقافية أو عنصرية أو اجتماعية ، ولهذا فأنهم يندفعون لانجاز بعض الأعمال غير العادية حتى إذا ما حققوا نجاحا استطاعوا أن يغيروا من وضعهم الاجتماعى ويمكن أن توصف تصرفات هؤلاء الأفراد بأنها منحرفة Deviated بمعنى أنها خارجة عن أساطير للتصرفات العادية للمجتمع ، ومثل هذه التصرفات المنحرفة فى مجال النشاط الاقتصادى ترتبط بالتجديد وتنعكس فى قيام مشروعات جديدة ، أو إنتاج سلع جديدة أو اتباع طرق جديدة للإنتاج أو التنظيم ... الخ ، وفى حالة تحقيق النجاح

(١) وجهة النظر التى يبديها هوزلتز تجد تأييدا كبيرا على أساس أنها مستمدة من واقع التاريخ الاقتصادى للدول المتقدمة .

تتحقق التنمية الاقتصادية ، وتنتهي حصة الانحراف او الخروج عن الاطار التقليدى .
التي لصقت بنشاط التجديد ، أو بتصرفات الأفراد الذين قاموا بهذا النشاط ، وتصبح
كلها امورا عادية فى ظل الظروف الجديدة . ومن ناحية أخرى ينبغى ان نلاحظ أن
طبيعة المجتمعات المتخلفة قد لا تساعد اطلاقا على نجاح مثل هذه التصرفات
الخارجة عن الإطار التقليدى للمجتمع . مثل هذه التصرفات قد تقاوم بصورة سلبية
وذلك بعدم التعاون أو التجاوب مع اصحاب الأفكار او المشروعات الجديدة وقد تأتى
مقاومة المجتمع فى صورة ايجابية مثلا اذا مارست الحكومة ضغوطا قانونية على
أصحاب المشروعات الجديدة أو اصحاب الأفكار الجديدة .. ومثل هذه الضغوط
الرسمية من جانب الجهاز الحكومى قد تأتى عمدا فى حالة المعارضة من جانب
بعض رجال الحكومة تبعاً لمصالح ذاتية أو لجهل من جانبهم ، أو قد تحدث بصفة
عارضة ولكن قوية ومؤثرة ، مثال تدخل الروتين الحكومى والعراقيل التى يثيرها
على طريق كل تجديد فى البلاد المتخلفة .

الق فصل السادس

أثر العوامل الاجتماعية على عملية التنمية

(تحليل ومياسات مقترحة)

ناقشنا من قبل عدداً من النظريات التي تمنع فروضاً محددة من العلاقة بين العوامل الاجتماعية وحالة التخلف الاقتصادي وسوف نقوم الآن بمحاولة لتحليل أثر العوامل الاجتماعية سلباً أو إيجاباً على عملية التنمية معتمدين في هذا على النظريات التي سبق ذكرها وكذلك أيضاً على الواقع العملي للبلدان المتخلفة أو النامية كما تسمى .

وبهنا في البداية أن نتفق معاً على مجموعة العناصر الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وذلك لكي نبحث فيما بعد كيفية تأثير هذه بالأوضاع الاجتماعية والقيم والدوافع السائدة في ظروف التخلف الاقتصادي .

ودراسة ظروف التخلف الاقتصادي للدول النامية المعاصرة وكذلك دراسة الآراء المختلفة بشأن مستلزمات أو عناصر التنمية تؤكد أن هناك ثلاث عناصر أساسية لا غنى عنها في عملية التنمية الاقتصادية وهي :

Capital formation

١ - تكوين رأس المال

Innovation

٢ - التجديد

Mobility of Labor

٣ - حركية عنصر العمل

ولقد سبق أن تكلمنا عن مفهوم تكوين رأس المال والتجديد في صفحات سابقة . أما مفهوم حركية عنصر العمل Mobility of Labor فعني به انتقال العمل من مكان لآخر داخل البلد داخل نفس القطاع أو بين قطاعين مختلفين وكذلك نعني إنتقال العامل من مشروع لآخر أو من تخصص لآخر ، أو من درجة لأخرى من المهارات العمالية داخل نفس التخصص . والنقطة الأخيرة على جانب من الأهمية في ظروف التنمية الاقتصادية حيث لا يتم تقاثيراً أو تدرجياً كما يحدث في ظروف النمو

(١) كتب هذا الفصل أ . د . عبد الرحمن يسري أحمد والمراجع مقال سابق له بنفس العنوان وقد سبق نشره .

الاقتصادي المطرد في الدول المتقدمة ، بل أن هناك احتياج أكبر إلى أعداد وتدريب خاص لعامل واستعداد من جانبه لتلقي مثل هذا التدريب مقابل توقع اكتساب دخل أكبر وقبوله لقدر أكبر من المسؤولية في عمله في الوقت نفسه .

ولسنا في حاجة أن نؤكد حقيقة ارتباط هذه العناصر وكذلك ضرورة التنسيق فيما بينها في عملية التنمية الاقتصادية أما عن كيفية هذا التنسيق فهذه مسألة تترك لظروف كل دولة مختلفة أو نامية .

والخطوة التالية في بحثنا هي تحليل أثر هذه العوامل الاجتماعية المختلفة على العناصر الثلاث للتنمية والتي مبرناها .

أولاً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال :

أن تكوين رأس المال بمعدلات متزايدة سنوياً يعد عنصراً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية في رأي العديد من الكتاب . وعملية تكوين رأس المال ترتبط بالتجديد في النشاط الصناعي والزراعي على السواء وخاصة حيثما يتخذ التجديد صفة التقدم التكنولوجي . فمن جهة نجد أن الاستثمار يساهم في استيعاب التطورات التكنولوجية ومن الجهة الأخرى نجد أن هذه التطورات تنشئ فرصاً مربحة للاستثمار . وكذلك ترتبط عملية تكوين رأس المال بحركية العمل (بالمفهوم الذي أوضحناه) فلا يمكن مثلاً أن يرتفع معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي الحديث في الدولة المتخلفة دون التدفق العمالي الضروري من قطاع الإنتاج الأولي وتقبل الحرفيين التقليديين مسألة التخصص في أعمال قد لا تكون متماثلة مع تخصصاتهم الأصلية وكذلك أيضاً تقبل العمال سواء في الزراعة أو الصناعة لمسألة التدريب أو الأعداد المهني لرفع مهاراتهم أو لممارسة أعمال جديدة تتفق مع التطورات التكنولوجية التي تأخذ مجراها في سياق عملية تكوين رأس المال وهكذا ، وحينما نقوم ببحث أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال سواء من ناحية توفير التمويل اللازم أو من ناحية الاستثمار فإننا لا نتوقع أن تمتد دائرة بحثنا لتشمل كل شيء ولذلك فمن الجدير بالذكر إن نلفت النظر إلى أن الاهتمام سوف يتركز فيما يلي على تحليل أثر العوامل الاجتماعية الوثيقة الصلة بالمحددات الأساسية لعملية تكوين رأس المال .

١ - يتضح من دراسة الظروف الاقتصادية للبلدان المتخلفة أن النسبة العظمى من المدخرات يمكن تجميعها من ملاك الأراضي الكبار والمتوسطين وكذلك من التجار

، وفي بريطانيا ساهمت مخترعات التجار وكبار الملاك لأراضى فى تطوير صناعة القطنيات والحديد وذلك فى بداية الثورة الصناعية . وحدث ذلك أيضا فى عدد من البلدان الأوروبية وكذلك فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر . فما الذى يمنع الفئات المذكورة فى الدول المتخلفة المعاصرة من المساهمة بمختراتها فى عملية بناء رأس المال فى النشاط الصناعى ؟ وقد يرجع الأمر كما يؤكد بعض الاقتصاديين إلى عدم وجود المناخ الملائم للتصنيع من حيث عدم تكامل دالة العرض أو عدم تكامل دالة الطلب أو من حيث عدم توافر المهارات العمالية للملائمة أو الكفاءات التنظيمية ، أو ربما يرجع الأمر كما يؤكد البعض الآخر إلى ظروف المنافسة الشديدة التى تتعرض له الصناعات الناشئة فى الدول المتخلفة من جانب للصناعات الراسخة فى الدول المتقدمة حتى مع افتراض وجود الحماية الجمركية . وثمة سبب آخر يتكرر هو أن الحكومة فى بعض البلدان المتخلفة قد تدخلت كثيراً فى النشاط الاقتصادى حتى أصبح المناخ غير ملائم لأصحاب المشروعات للخاصة بما يقل الحافز لديهم على الاستثمار . هذا بينما أن نشاط المشروع العام فى هذه البلدان لم يكن كافياً لتعويض النقص فى الاستثمار الخاص . ولكن مع التسليم بأن هذه العوامل وغيرها تلعب دوراً هاماً فى تحديد معدل التكوين الرأسمالى إلا أنها ليست كل شئ . ذلك لأن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التى تلعب دوراً لا يقل أهمية بالنسبة لمسألة بقاء مخترعات القطاع الزراعى داخله وكذلك بالنسبة لعدم إقبال كبار التجار على الاستثمار فى الصناعة ، فهناك مسألة تفضيل الأرض - أوجوع الأرض Land hunger كما يطلق عليها لينشتاين^(١) ولقد أكد هاجن فى تحليله للمجتمع القروى Peasant Sociey أن القيم الاجتماعية السائدة فى هذا المجتمع تدفع المزارعين وغيرهم إلى امتلاك الأراضى والعقارات^(٢) . ويقول آرثر لويس أنه لا يمكن اعتبار الدخل الكبيرة التى يحصل عليها

(1) H. Leibenstein, Econ. Backwardness and Econ. Growth pp. 40 - 41

أنظر وصف خصائص النشاط الزراعى فى البلدان المتخلفة فى الصفحات المذكورة .

(2) E. Hagea, " An analytical Model of the Transition to Econ Growth" M.I.T., C.S (Document CI 57 - 12) p. 30 .

وهناك ملخص ولى نظرية هاجز فى :

B. Higgins Econ. Development . Chapter 13 .

المزارعون مصدرا من مصادر المدخرات التي يمكن تحويلها إلى استثمارات منتجة Productive Investment والسبب في هذا أن أصحاب هذه الدخول يستخدمونها في شراء مساحات جديدة من الأراضي أو الاتفاق على رجالهم الخصوصيين بالقرية أو ربما لبناء الكنائس أو دور العبادة الأخرى أو المقابر الفاخرة أو في بعض الأعمال الخيرية أو قد يؤثرون إتفاقها بصورة بخفية في أية أعمال اجتماعية تهمهم عن استثمارها في نشاط منتج^(١) . أما بالنسبة لكبار التجار في البلدان المتخلفة فقد لوحظ عموما أن كثيرا منهم يفضلون الأمان في نشاطهم التقليدي أو الاستثمار في النواحي المضمونة مثل امتلاك العقارات السكنية عن المخاطرة في إنشاء أعمال جديدة ، كما تشجع فيما بينهم الرغبة في الاحتفاظ بنسبة عالية من رؤوس الأموال في شكل نقدي سائل في خزائنتهم للخاصة وكذلك في البنوك الأجنبية ، وخاصة بالنسبة للعاملين بقطاع التجارة الخارجية ولن يعجز الباحث عن العثور على إبعاد اقتصادية لهذه التصرفات ، ولكن لا شك أن ظروف البيئة الاجتماعية في البلدان المتخلفة تسهم مباشرة في فرض قيود على الأفكار والتصورات بالنسبة لكل ما هو جديد وفي تحديد مدى ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالأعمال التقليدية للرغبة في الأمان Safety desire . وغنى عن القول بأن مثل هذه العوامل السلبية تلعب دورها في نشاط التجارة والخدمات كما في بقية نواحي النشاط الاقتصادي وبهذا - نساهم في وضع حواجز أمام تدفقات مدخرات كبار التجار خارج نشاطهم الاقتصادي .

٢ - لا بد أيضا من بحث السلوك الاستهلاكي للطبقات القادرة على الادخار داخل القطاع العائلي في المجتمعات المتخلفة ومدى تأثيره بالعوامل الاجتماعية ففي معظم هذه المجتمعات نجد أن الأفراد المنتمين إلى عائلات كبار لمزارعين والتجار وكذلك أفراد الطبقة المتوسطة يتجهون بصفة مستمرة إلى البحث عن نماذج راقية من الاستهلاك . وغنى القول أن مثل هذه السلوك الاستهلاكي له أثره المباشر في مقادير المدخرات المتاحة على مستوى الاقتصاد ككل وليس هناك شك في أن ارتفاع دخول هذه الطبقات نسبيا يتيح لها أن تنفق على الاستهلاك بصورة مغايرة للاتجاه العام في البلدان المتخلفة ، ولكن من الناحية الأخرى نجد أن هناك عوامل نفسانية واجتماعية

(1) A . Lewis, Theory of Econ . Growth , p. 227 .

متعددة تتدخل في تحديد المنفق على الاستهلاك ومن ثم في تحديد مخدرات هذه الطبقات . فالبحث عن نماذج الاستهلاك الراقى أو البنخى (يطلق عليه آرثر لويس Censpicuous consumption) مسألة تحدث بسبب اندفاع أفراد الطبقات المرتفعة الدخول في المجتمعات المتخلفة في تقليد بعضهم للبعض أو بسبب بحثهم عن وسائل تميزهم أو تظهرهم اجتماعيا على من هم دونهم من طبقات .

وحيث تختلف البلدان للمتخلفة عموماً إلى النوعيات الراقية من السلع الاستهلاكية يلاحظ عموماً ارتفاع الانفاق على الولادات من هذه السلع من البلدان المتقدمة إقتصادياً . ولهذا نجد أن قدراً مرتفعاً من مكسيات العملات الأجنبية المتاحة للبلدان المتخلفة ينفق في هذا السبيل ما لم تتدخل حكوماتها بشكل جاد ، عن طريق تحديد حصص منخفضة للاستيراد أو رفع الضرائب الجمركية بشكل كبير أو تحديد حصص ضيقة من النقد الأجنبي للأفراد عن طريق الرقابة على النقد . ولقد لاحظ بنت هانسن وج . مرزوق في دراسة لهما عن الاقتصاد المصري ارتفاع الميل للاستيراد بشكل واضح لدى كبار ملاك الأراضي في الفترة السابقة للأصلاح الزراعى وذلك بسبب رغبتهم للعيش وفقاً لنمط استهلاكى أوربى (1) .

ولا يخفى إذا أثر ارتفاع الميل لاستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية (بشكل واضح) على حصيلة النقد الأجنبى وما كان يمكن ادخاره منها لاستيراد المعدات الإنتاجية الأجنبية والتي نلزم بصفة أساسية في للتنمية الاقتصادية للمراحل الأولى .

٣ - إن تعبئة أكبر قدر من المدخرات الحقيقية وخلق الائتمان وتنظيم تدفقات المشروعات يتطلب وجود جهاز مصرفى على قدر من الكفاءة . ولكن لكي تنشأ المصارف وتستطيع ممارسة وظائفها وإداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية لا بد من توافر نوعيات معينة من المنظمين .. ولقد لاحظ هوزلتز B . F . أن افتقار البلدان المتخلفة إلى نوعيات المنظمين الذين يتوافر لديهم الدافع القوى لانشاء المصارف وإدارة أعمالها إنما يرجع إلى القيم الاجتماعية السائدة ضد التمويل بالقاعدة

(1) B . Hansen & G. Marzouk , Development and Econ . Policy in U. A. R, pp 177 - 178 .

واحتتار ممارسة مثل هذا العمل لاختلاط الأمر بمسألة الربا usury^(١) ولقد قارن الكاتب المذكور ما بين هذه الظروف وما كان سائدا في أوروبا حتى أواخر القرن الخامس عشر . وهذا التحليل على جانب كبير من الصواب خاصة في تلك البلدان التي تأثرت فيهما الاجتماعية لفترات طويلة من الزمان بالأديان السماوية أو الفلسفات الأخلاقية المشابهة . ومن الواضح من قراءة التاريخ أن تمويل المشروعات في أوروبا منذ بداية الثورة الصناعية اعتمد كثيراً على مصارف أسسها أفراد غير منتظمين اجتماعياً مثال اليهود أو بعض طوائف المهاجرين الأوروبيين داخل البلاد الأوربية الجديدة التي استقر فيها .

ومن ناحية أخرى فإن هناك مسألة اقناع الأفراد المدخرين في البلدان المتخلفة بالتعامل المنتظم مع المصارف . ولقد اقترح فريق من الاقتصاديين رفع سعر الفائدة في البلدان المتخلفة كعلاج على أساس أن هذا العمل سوف يشجع الأفراد على حفظ مدخراتهم لدى المصارف ويعودهم تدريجياً على التعامل معها والثقة بها . ولكن التساؤل الذي يمكن أن يثار هنا هو إلى أى مدى يمكن اكتساب ثقة الأفراد في مؤسسات جديدة عن طريق الحوافز المادية المحدودة - مثلا رفع سعر الفائدة بمقدار ٢ ٪ بينما أنهم غير مؤمنين بالفائدة أصلاً والواقع أن مستوى الثقافة و المعرفة والتدين لدى المدخرين من أفراد المجتمع يلعب دوراً هائلاً في تحديد الثقة بأى مؤسسات جديدة إذا كانت هذه المؤسسات مالية . وبالإضافة إلى هذا فكما أن القيم الاجتماعية المضادة لتجارة المال تلعب دوراً في تقليل دفع رجال الأعمال نحو إنشاء المصارف فإنها تلعب دوراً ربما أكبر بكثير - في تقليل أهمية سعر الفائدة كحافز للائجار .

٤ - يؤثر وضع العائلة الممتدة في البلدان المتخلفة في عملية الإستثمار والنشاط الصناعى فهذه العملية تحتوى على قدر كبير نسبياً من المخاطرة بالإضافة إلى أعبائها المالية والإدارية . وبينما يقف صاحب المشروع الصناعى ليتحمل وحده مثل هذه المخاطرة واعبائها المختلفة نجد أن أفراد العائلة الممتدة يشاركون جميعاً بصورة أو

(1) B. F. Hoselitz, Non - economic Factors in Econ Development, Amreican Econ, Review, May 1957 .

بأخرى فى أنه أرباح يحققها ويقال ان هذا يضعف الرغبة فى انشاء الاستثمارات الصناعية فى البلدان التى يشجع بها نمط العائلة الممتدة فى الحياة الاجتماعية ، وتزداد رغبة الأفراد القادرين على انشاء هذه الاستثمارات فى التصرف بأموالهم ومجهوداتهم فى أنشطة غير إقتصادية أو ربما يزداد تفضيلهم للتفرغ عموماً ومع ذلك ، قد يكون هناك سبل أخرى فى ظل الظروف المذكورة . فقلد أظهرت بعض الدراسات أن أفراد العائلة الممتدة فى المجتمعات المتخلفة قد يلجأون إلى إقامة المشروع الصناعى عن طريق المشاركة المالية والإدارية ، وفى هذا الوضع فإن الجميع سوف يشاركون فى للخسارة أو الربح . ونمط المشاركة العائلية فى النشاط الزراعى فى البلدان المتخلفة هو نمط مشاهد بكثرة خاصة بين العائلات المتيسرة الحال فيها أو للكبيرة أعداداً ويرجع أساساً إلى الرغبة فى التجمع لتثبيت أواصر العلاقات العائلية ولزيادة المكانة والمهابة الاجتماعية بين الآخرين الذين لا ينتمون للعائلة . وانتقال هذا النمط الاجتماعى / الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة أمر يستحق التسجيل .

٥ - لقد قامت الحكومات فى غالبية البلدان المتخلفة بالتدخل فى النشاط الاقتصادى بدرجة ملحوظة ، كما اتسعت دائرة المشروع العام فى عدد من البلدان المتخلفة خلال الستينات والسبعينات . ولهذا فمن الضرورى أن نبحث فى أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال التى كانت تكتمل من خلال الأجهزة الاقتصادية للدولة أو التى تمت فى المشروعات العامة . والبحث فى هذه المسألة ليس يسيراً بأى حال من الأحوال حيث لم يتطرق إليها كتاب التنمية الاقتصادية إلا استثناء أو بطريق غير مباشر .

وفى تحليل هذه المسألة فإننا نعلم أولاً بالرأى الشائع بأن الحكومات فى الدول المتخلفة أقدر على جمع التمويل اللازم للاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية التنمية .. وكذلك فإن المشروعات العامة التى تتمتع بتأييد الدولة أما عن الطريقة الحماية أو الدعم أو تسهيل الاقتراض من المصارف الخ .. تعتبر أقدر بلا شك على تمويل برامجها الاستثمارية عن المشروعات الخاصة . ولا جدال فى أن درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى وكذلك قيام المشروعات العامة هى مسائل محكومة باعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية .. ومثال الاعتبارات الاجتماعية : للقيم الاجتماعية

المائدة بخصوص الملكية الخاصة أو العامة . وبخصوص الحرية الفردية وحدودها أو مدى القيود التي يمكن أن تفرض عليها ، وكذلك أيضا المصنّف الاجتماعي الذي يقع على السلطة السياسية من جانب الطبقة العاملة أو من جهة المثقفين بخصوص ضرورة مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية .. وهذه الاعتبارات الاجتماعية التي نشير إليها هي الاعتبارات العامة . ولكننا بالإضافة إلى هذا نحتاج لبحوث اجتماعية / سياسية بخصوص تكوين سلطة الدولة والجهاز الحكومي في البلدان المتخلفة حتى نستطيع أن نتصور على صوّنها كيفية تأثير القرارات الاقتصادية عموماً . وعملية تكوين رأس المال خصوصاً . ببعض العوامل الاجتماعية ، ولا أتصور أننا نستطيع في ضوء ما لدينا من معلومات أن نعطي أكثر من أمثلة عامة في هذا الشأن ... في البلاد المتخلفة التي ينتمي حكامها إلى طبقة كبار ملاك الأراضي نلاحظ ترددا هائلا من جانب الحكومات أو امتناع عن المساهمة في الاستثمارات الصناعية الثقيلة وميلاً إلى الاستمرار في الاعتماد المتطرف عن النشاط الزراعي والصناعات الخفيفة في إكتساب الدخل القومي وبالتالي فانه من الطبيعي في هذه الحالات أن يستمر الاعتماد على كثير من المصنوعات الأجنبية إلا في أوقات الأزمات السياسية والحروب أو في الأوقات التي تنور فيها أزمات حادة في النقد أجنبي . ولا يخفى أن استمرار تدفق المنتجات الصناعية الأجنبية يضاعف من قدرة الصناعة الوطنية على القيام أو النمو حيث ترتفع تكلفتها النسبية بشكل ملحوظ في بداية نشأتها . والنتيجة إننا هي إنخفاض معدل تكوين رأس المال في الصناعة عموماً . وكذلك أيضا نجد أن حكومات هذه البلدان تعمل على توسيع حلقة التعامل المصري في النشاط الزراعي على وجه الخصوص . ويلاحظ أيضا أنه حينما يأتي التفكير الجدي في المساهمة في عملية للتنمية الاقتصادية فإن برنامج الاستثمارات الحكومية يبقى مقيدا بمشروعات إصلاح الري والصرف أو استصلاح الأراضي أو إنشاء الطرق والكباري أو غيرها من الاستثمارات الأساسية Infra - Structure . وهناك نموذج آخر من البلدان المتخلفة التي يحكمها العسكريون ولقد أصبح هذا نمودجا شائعا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أجتاحت البلدان المتخلفة موجة من الانقلابات العسكرية . ويحتاج الأمر هنا إلى تحليل سياسي / اجتماعي دقيق لمعرفة الأصول والقيم والانتماءات الفكرية للحكام العسكريين وأنعكاس هذه جميعاً على السياسة الاقتصادية لبلادهم .

ومحاولة اكتشاف مدى تأثير معدل التكوين الرأسمالى فى ظل هذه الظروف . والبت .
فى مثل هذه المسائل يحتاج الى دراسات مستقلة .

٦ - ويلاحظ أن للتغيرات فى البناء الطبقي للمجتمع لها أهميتها الكبيرة فى النشاط الاقتصادى عموماً من كافة جوانبه . وهذه التغيرات تعكس التحركات الاجتماعية داخل الطبقات المختلفة نتيجة لظروف إجتماعية وثقافية أو قد تأتى نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية داخلية وخارجية . الخ . ويترتب على هذه التغيرات الاجتماعية الهيكلية تغيرات فى شكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتغيرات قانونية وكذلك أيضاً تغيرات فى النشاط الاقتصادى قد يكون لها أحيانا آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية . ومن أسترعاض تاريخ إنجلترا الاقتصادية نجد أن قيام ثورتها الصناعية لم يكن ممكناً الا بعد ثورة الفلاحين Peasants Revolt . وأنتهاء عصر الإقطاع بعد ذلك وزرع طبقة جديدة وهى طبقة الرأسماليين . ولقد تسلمت هذه الطبقة بمفاهيم أخلاقيات جديدة للعمل والكسب المادى أستمدها من الاتجاهات الدينية المسيحية Protestant التى أنشئت على الكنيسة وفكرها التقليدى الذى ساد وسيطر على الفكر فى العصور الوسطى . ولقد قامت الطبقة الجديدة فى اطار الرأسمالية بعمليات الادخار والاستثمار على نطاق لم تعهده ولا تستطيع طبقة أخرى من المجتمع القيام به ونجد أن آرثر لويس يقترح فى كتابه Theory of Econ . Growth أن تكوين رأس المال فى المجتمعات المتخلفة إنما يتوقف على نمو الطبقة الرأسمالية وتهئية الأمان السياسى المناسب لها^(١) ولأن الأمر كذلك لكان علينا أن نبحث فى البناء الطبقي للمجتمع - من حيث الأحجام النسبية للطبقات المختلفة وطبيعة العلاقات بينها والافكار والقيم السائدة حتى نتوصل إلى تحديد العوامل الاجتماعية / الاقتصادية التى تعرقل نمو طبقة الرأسماليين ثم نعمل على إزالة هذه العوائق . ولكن الواقع أن العديد من البلدان المتخلفة فى الوقت الحاضر يرفض الامتثال للنمط التقليدى للنمو الرأسمالى الذى يعتمد على المشروع الفردى ، وهذا بطبيعة الحال يقلل جداً من أهمية اقتراح لويس . ومن الناحية الاخرى فشلت الشيوعية أيضاً فى أن تفوز سوى عدد محدود جداً من البلدان المتخلفة خلال القرن العشرين بينما ثمة تيارات اشتراكية

(1) Ibid , pp . 233 .

معتدلة أنتشرت في هذه البلدان، ولارتبطت أساسا بقضايا العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي بين أبناء الأمة وتدعو إلى مزيد من الحقوق للطبقة العاملة . والواقع أن التطورات في عدد متزايد البلدان المختلفة تتمخض عن انتصارات للطبقة العاملة على نمط مشابه جدا لما يحدث في الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا . ونعود إلى الاقتراح السابق لأرثر لويس فنجد في أساسه يهدف إلى زيادة نصيب الأرباح في الدخل القومي وذلك ليزداد الادخار ثم الاستثمار بينما أن ما يحدث الآن في العديد من البلدان المختلفة يأتي بنتائج معاكسة تماما . فالتغيرات الاجتماعية في وضع الطبقة العاملة قد انتهت إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه الطبقة وذلك عن طريق رفع معدلات الأجور وأحيانا بأعطاء العمال فرصة المشاركة في الأرباح والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية المجانية لأفراد العائلات العمالية .. هذا في نفس الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المضرتب على الشرائح العليا من الدخل وتعرض فيه السلع الكمالية^(١) لضرائب مرتفعة . وهكذا نجد أن للتغيرات في البناء الطبقي في المجتمعات المختلفة تقود إلى توزيع الدخل في صالح الطبقة ذات الميل المنخفض للأدخار وهذا على النقيض تماما مما كان يحدث في أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر حيث سادت أجور الكفاف .. ولا شك أن الوضع المذكور يقلل من قدرة البلدان المختلفة على تكوين الادخار الحقيقي وبالتالي على الاستثمار . وبينما يمكن الاستعانة بالتمويل التضخمي والقروض الأجنبية كوسائل مكملة للمدخلات القومية الحقيقية إلا أنه لا يمكن زيادة الاعتماد عليها دون تعريض برنامج التنمية الاقتصادية بأكمله للخطر .

ثانياً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على عملية التجديد :

تعتبر عملية التجديد Innovation حيوية وضرورية للغاية للتنمية الاقتصادية ولقد أوضحت هذه الحقيقة للكثير من كتاب التنمية الاقتصادية فعبروا عنها بطرق

(١) كدور من السلع التي تعتبر كمالية في البلدان المختلفة بجرى اعتبارها ضرورية في البلدان المتقدمة اقتصاديا وإننا نشأنا وضع مفهوم علمي للسلع الكمالية في البلدان المختلفة لقنا ببساطة أنها التي لا تمكن الطبقة العاملة - وهي جمهور الشعب - من شرائها .

مختلفة . ولعل شومبيتر كان اول من كتب يوضح فى التجديد فأبرز أهمية هذه العملية وحل بدقة الصلة بينها وبين عملية التنمية الاقتصادية . ولذلك لا يزال الاقتصاديون حتى الآن يستخدمون المفهوم الذى وضعه شومبيتر للتجديد والذى يؤكد على أهمية الدور الخاص الرئيسى للمنظم فى عملية التجديد . وقد يعترض البعض على هذا بأن ظروف الدول الغربية التى كان شومبيتر يجرى تحليله فى إطارها تختلف عن ظروف البلدان المتخلفة ومن ثم فإن ما ينطبق على الأولى لا ينطبق على الأخيرة .. إلا أننا نستطيع بواسطة التحليل أن نؤكد أن الدور الرئيسى الذى أفرده شومبيتر فى عملية التجديد لن يختلف فى حالة البلدان المتخلفة عن ابلدان المتقدمة حتى مع التسليم باختلاف ظروفها . فمن الممكن القول أن عملية التجديد تتحدد بثلاث محددات رئيسية :

١ - توافر الاختراعات والأفكار التى قد يؤدى تطبيقها فى النشاط الاقتصادى الى ظهور فرص غير عادية للارباح .

٢ - وجود المنظم للرائد الذى تتوافر لديه الرغبة فى تحمل مخاطرة التطبيق العملى لأحدث الاختراعات أو الافكار .

٣ - العثور على التمويل الضرورى وكذلك عناصر الانتاج الأخرى التى لا يستطيع المنظم بدونها أن يقوم فعلا بعملية التجديد .

وفى تحليل شومبيتر نجد يفترض توافر الاختراعات والأفكار وكذلك يفترض أن النظام المصرفى فى الاقتصاد الرأسمالى مرن وقادر على الوفاء بمعظم طلبات الاقتراض وذلك باستثناء الوضع فى ظروف الرّبح الشديدة . وعلى أساس هذه الافتراضات السابقة نجد أن شومبيتر يتجه الى الاعتقاد بأن أهم المحددات لعملية التجديد ومن ثم للتنمية الاقتصادية ، هو عنصر التنظيم والظروف المؤثرة فى عرضه وكفائته فإننا ما قمنا - من الناحية الأخرى - بالنظر فى ظروف البلدان المتخلفة فأننا نلاحظ تخلفها الشديد فى ميدان البحوث العلمية والتكنولوجية كما أننا نطم أيضا أن هذه البلدان تعاني من انخفاض المخدرات الحقيقية كما أن الجهاز المصرفى بها حديث النشأة بالإضافة إلى أنه لا يستطيع خلق الائتمان على نفس النمط أو النطاق القائم فى

البلدان المتقدمة اقتصادياً ، فهل يعنى هذا أننا لا نستطيع أن نفرّد إلى جنصر التنظيم نفس الدور الرئيسى الذى أعطاه له شومبيتر فى عملية التجديد ؟ كما أننا لا بد أن نبحث أيضاً فى الظروف المهيئة لدور البحث العلمى والاختراع وكذلك أيضاً فى كيفية تمويل المشروعات الجديدة كمحددات رئيسية لعملية التجديد ؟ ولكن الواقع هو أن البلدان المتخلفة لا تعاني من قصور فى ناحية الاختراعات الفنية والأفكار العلمية للصالحة فى مجالات النشاط الاقتصادى بالرغم من تخلفها التكنولوجى والعلمى لسبب بسيط وهو أنها تستطيع من الناحية الفنية والعملية أن تعتمد على حصيلة المخترعات والاكتشافات العلمية المراكمة لدى الدول المتقدمة اقتصادياً .. فالعلم فى القرن العشرين مختلف عنه فى القرنين الثامن والتاسع عشر ، فليس هناك إخفاء أو حجب على المخترعات والأفكار العلمية إلا باستثناء تلك الخاصة بالصناعات الحربية ومشروعات الفضاء . ولكن يقابل الميزة المذكورة صعوبات عملية قد تصبح بالغة أحياناً تتمثل فى أن معظم الاختراعات والأفكار العلمية التى استفادت منها الدول المتقدمة اقتصادياً تحتاج إلى رأس مال ضخم نسبياً ، حيث أن هذه الدول قطعت شوطاً كبيراً منذ بداية الثورة الصناعية فى مجال تكثيف رأس المال فى العملية الإنتاجية . وبطبيعة الحال فإن هذه الظروف تزيد من مشكلة التمويل التى تعاني منها البلدان المتخلفة . وبالرغم مما تثيره هذه الظروف الصعبة من عراقيل أمام عملية التجديد إلا أنها لا تقلل من أهمية الدور الرئيسى الذى يتعين على المنظم أن يقوم به بل أنها فى الواقع تزيد من أهمية هذا الدور . فالمهمة الرئيسية الملقاة على عاتق المنظم فى الاقتصاد المتخلف تتمثل فى عملية اختيار دقيق لكى ينفى من بين الاختراعات التى طبقتهها الدول المتقدمة بنجاح تلك الأكثر ملائمة على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج المتاحة فى بلده . وكذلك تلك التى يمكن أن يتقبّل بنجاحها فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلده .

وحيث نستطيع أن نتبين أن العنصر البشرى (التنظيم) هو الذى يقوم بالدور الرئيسى فى عملية التجديد فى البلدان المتخلفة فبالتالى نستطيع أن نتطرق بعد هذا إلى بحث العوامل الاجتماعية المتخلفة المؤثرة على عرض وكفاءة هذا العنصر داخل هذه البلدان . وبالإضافة إلى هذا سوف نهتم ببحث ظروف المناخ الاجتماعى الملائم

لإنطلاق عنصر التنظيم بما يحقق التنمية الاقتصادية . وغنى عن القول أن أثر العوامل الاجتماعية على عملية التجديد ستوضح من خلال هذا التحليل .

العوامل الاجتماعية وأثرها على عرض وكفاءة المنظمين في البلدان المتخلفة :

لقد شرح شومبيتر أن عرض المنظمين بالمجتمعات يتوقف على عاملين أساسيين :

١ - معدل الأرباح .

٢ - المناخ الاجتماعي .

والعامل الأول لا يمتنا بصفة مباشرة في التحليل الحالي . أما بالنسبة للمناخ الاجتماعي فهو في رأي شومبيتر عبارة عن مزيج مركب من مجموعة القيم الاجتماعية للبلاد والهيكل الطبقي للمجتمع Class structure والدوافع النفسية الاجتماعية وكذلك أيضا النظام التعليمي . أما بالنسبة للقيم الاجتماعية فجدد أنها تتدخل مباشرة في تقدير أهمية النجاح بالنسبة للمشروعات الجديدة وبالتالي بالنسبة لمنظميها . والأسئلة التي تثار في هذا الشأن حتى يمكن إعطاء الحكم المناسب هي مثلا : هل يعطى المجتمع أهمية كبرى لنجاح المشروعات الجديدة أم لا ؟ وهل هناك أعمال تقليدية يضعها المجتمع موضع الاحترام ؟ وهل يستطيع أن يغير من نظره تجاهها أم لا ؟ والاجابات على مثل هذه الأسئلة تعين الباحث في معرفة التقدير الاجتماعي لعملية التجديد ولعصر التنظيم .

ولقد أشرنا من قبل في الفصل الحالي الى التغيرات في الهيكل الطبقي للمجتمع وأثرها على عملية تكوين رأس المال . وبالنسبة لعملية التجديد سواء بصفتها المستقلة أو من واقع أنصالتها الوثيق بعملية تكوين رأس المال ، فإن هذه التغيرات الهيكلية الاجتماعية لها أيضا آثارها الهامة . وتلخيصا لمسائل سبق سردها فإن هذه التغيرات الهيكلية تحدث بدرجات متفاوتة من القوة في المجتمعات المختلفة كما أنها تتمكن على المناخ السياسي لهذه المجتمعات بأشكال مختلفة ثم تأتي محصلاتها في قوانين أو قرارات اقتصادية رسمية تضمن حقوقا معينة للطبقة العاملة أو تضع حدودا معينة

على تصرفات أصحاب الأعمال أو على دخولهم . وعلى سبيل التكرار مثلا صدور قوانين تؤكد حصول العمال على حد أدنى من الأجور أو معدلات للأجور مرتفعة نسبيا (وأحيانا حق المشاركة في الأرباح) وقوانين تعطي العمال الحق في مزيد من الراحة عن ذي قبل وأخرى تضع حدودا قاطعة على حق أصحاب الأعمال في فصل العمال (وأحيانا أيا كانت الأسباب لهذا الفصل) ومن الناحية الأخرى رفع سعر الضرائب على الشرائح العليا من الدخل وزيادة الضرائب غير المباشرة على بعض السلع والخدمات التي يقع عبئها على أصحاب الدخل المرتفعة دون غيرهم . وكل هذه القوانين أو القرارات التي وضعت لإرساء بعض الحقوق العمالية وحماية المزيد منها وإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقة العاملة إنما تؤثر تأثيرا سينا على ما أسماه شومبيتر بالمناخ الملائم لعنصر التنظيم الذي يمكن أن يمارس عملية التجديد . ومع ذلك فلا بد أن تشير في هذا المجال من ضرورة التفرقة ما بين المشروع الخاص والمشروع العام ... فقد كان هدف شومبيتر تحليل المناخ الاجتماعي الخاص بالمشروعات الرأسمالية لاكتشاف العراقيل التي تقف أمام تنظيمها في سعيهم للتجديد، تلك العراقيل التي تنسب بالتالي في استمرار أو خلق الركود الاقتصادي (الذي يسميه شومبيتر التدفق الدائري Circular flow) فما بال المشروعات العامة - هل تتأثر حركة التجديد فيها بنفس الأسباب المذكورة بأعلى ؟ ليس هناك من شك في اختلاف الوضع ، ومع ذلك فإن هناك بقية من تحليل شومبيتر صالحة للاستخدام في تحليل وضع المنظم والتجديد في ظروف المشروع العام . لقد ميز شومبيتر ثلاث دوافع للمنظمين في عملية التجديد منها أثنان يصلحان في ظروف المشروع للخاص أو العام وهما الرغبة في إثبات القدرة الشخصية والرغبة أو الولع بالخلق والابتكار ، أما الثالث فهو خلق المشروع الاقتصادي أو توسيع حجمه للأغراض الخاصة . والسؤال الذي قد يرد على الذهن الآن هو هل تتأثر الرغبات في إثبات القدرة الشخصية والولع بالخلق والابتكار لدى المنظم العام في الدولة المتخلفة بالقوانين والقرارات الهادفة إلى إعطاء مزيد من الحقوق للعمال أو بإعادة توزيع الدخل في صالحهم . وفيما أعتمد فإن الإجابة بالنفي إلا تحت ظروف خاصة ^(١) . ومع ذلك فإن هناك جوانب أخرى ينبغي

(١) مثال أن يكون المنظم العام منتسبا اجتماعيا أو فكريا إلى طبقة أو فئة لا تتطلف مع الحركة الصالية .

التنبية إليها وهي تؤثر في المنظم العام كما تؤثر في النظام الخاص . حقيقة أن رغبة المنظم العام Public entrepreneur في التجديد يمكن أن لا تتأثر إطلاقاً بظروف الملكية العامة ولكن قدرة هذا المنظم على إتمام عملية التجديد بنجاح كما يشق قد تتأثر للغاية . ولنفترض لإثبات هذا أن المنظم العام يرغب في التجديد باستخدام فن إنتاجي مكلف لرأس المال أو موفر للعمل .. هل يستطيع حقاً المنظم العام أن يقدم على عملية التجديد هذه في ظل الظروف التي قد تفرض عليه زيادة القوة العاملة في مشروعه العام بدلاً من ثباتها أو تقليصها ؟ وفي ظل بعض القرارات الحكومية المتميزة للطبقة العاملة والتي قد تسمح بزيادة الأجور بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية هل يستطيع المنظم العام حقاً أن يشعر بالهوية بنجاحه في عملية التجديد ؟ حقيقة أنه لن يحصل على الربح لنفسه ، ولكن لا يزال يمتدح أن الربح لوإن شئنا تسميته بالفائض (القيمة المضافة - الأجور) هو أقرب المقاييس دقة عند الحكم على كفاءة إتمام عملية التجديد ، ومن ثم فالربح أو الفائض هو المقياس الذي يمكن للمنظم العام استخدامه في إثبات كفاءة مشروعه حتى يبقى التقدير الأدبي الذي ينتظره من الدولة ... وبدون وجود الإثبات الظاهر على كفاءة عنصر التنظيم وبدون بقى التقدير الأدبي في حالة النجاح لا أخال عملية التجديد تجد من يقوم بها من تلقاء نفسه أو بالعمل الضروري لنجاحها في إطار المشروعات العامة .

وأخيراً بالنسبة للواقع الفضي / الاجتماعية التي أشار إليها شومبيتر إلى دورها في تحديد المناخ الاجتماعي الخاص بعنصر التنظيم فالتنا سوف تجد في بعض البحوث الأخيرة اهتماماً كبيراً بها وقد تفرقت إلى معظمها من قبل .

لقد كتب غور شومبيتر في موضوع التجديد عدد ليس بقليل من الكتاب . ولقد أعطى بعضهم اهتمامه الأساسي للعوامل الاقتصادية بينما أعطى آخرون اهتماماً كبيراً للعوامل الاجتماعية المؤثرة في عرض وكفاءة عنصر التنظيم الذي يعمده عملية التجديد . وفيما يلي نستعرض أهم الآراء التي تهافت في بحثها مع التعقيب عليها ولقد قمنا باستعراض أهم النظريات في هذا المجال في الفصل السابق حينما تعرضنا إلى نظرية بريك في الثلاثية الاقتصادية وماكيدلاند عن دفع الابتزاز وعاجن في تحليله المجتمع الفردي وهوزانز عن الحدية الإجتماعية .

ثالثاً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على حركية العمل :

تقوم النظرية الاقتصادية على أساس ان الحاجات لا نهائية unlimited wants وأن الفرد يسعى لتعظيم اشباعه وبناء على هذا وبافتراض الرشد الاقتصادي-Ration al economic behavior فان العامل سوف يرحب دائماً بالحصول على معدل أعلى للأجر ويسعى إلى ذلك حتى لو اقتضى الأمر الانتقال من مشروع إلى مشروع أو من مكان لآخر . ولو سئل العامل أن يعمل لعدد إضافي من الساعات فانه يتردد في هذا لأنه سيفقد جزء من وقت فراغه المخصص للراحة ومع ذلك فان قراره النهائي سوف يتحدد بمدى الاغراء المادي الذي يأتي في شكل ارتفاع معدل الأجر . وبينما تشكل النظرية الاقتصادية كثيراً في حركية عنصر العمل دولياً إلا أنها تكاد تجزم بحدوثها على مستوى الاقتصاد الواحد داخل أي بلد من البلاد . ومنذ فترة الثلاثينات في القرن الحالي بدأت بعض التعديلات الهامة تدخل في هذه النظرية . وجاءت هذه التعديلات في سياق التغيرات الاقتصادية التي انتابت النشاط الاقتصادي في معظم الدول الغربية وظهور النقابات العمالية القوية في سوق العمل وكذلك مع التغيرات الحضرية التي أتت بتغيرات واضحة في النظرية تجاه الحياة العصرية . ولقد تنبه العديد من الاقتصاديين الذي تناولوا موضوع إقتصاديات العمل إلى أن العوامل غير الاقتصادية لها دورها في الحد من حركية عنصر العمل . ولقد كتب الكثير في هذا الموضوع ونحن نحتاج في مجال بحثنا الحالي إلى تمييز العوامل الاجتماعية من بين العديد من العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في حركية العمل كما أننا نحتاج إلى التركيز على تلك العوامل الاجتماعية التي تشجع في ظروف الدول المتخلفة خاصة .

١ . بالنسبة إلى الافتراضات الأساسية لنظرية حركية العمل نشير أولاً إلى أن عدداً من الباحث المهتمين بالمجتمعات المتخلفة قالوا بأن الاحتياجات الإنسانية في هذه المجتمعات محدودة Limited wants على عكس ما تفرضه النظرية الاقتصادية الغربية ولأرجع هذا إلى أن الاحتياجات تتحدد أساساً بمسائل غير اقتصادية . ومن ضمن من كتب في هذا الموضوع بويك Boeke (وهو هولندي تأثر كثيراً بتجربة خاصة أكتسبها خلال عمله بأندونيسيا أثناء الاحتلال الهولندي لها) واعتقد أن الفرد في المجتمع المتخلف يسلك سلوكاً مغيراً لما تفرضه النظرية الاقتصادية الغربية حيث

يعمل لساعات أقل إذا ارتفع أجره وذلك لأن احتياجاته محدودة ، والسبب عنده أن هذه الاحتياجات تتحدد بعوامل اجتماعية ⁽¹⁾ .

والواقع أننا في بحثنا لأهمية الارتفاع في الأجر النقدي بالنسبة إلى بذل المزيد من الجهد في نفس الحرفة أو كدافع لتحريك العامل من النشاط الأولى إلى الصناعة يجب أن نذكر الآتي : أن أهمية الأجر المرتفع تتأكد بصورة واقعية حينما يستخدم في تحقيق رغبات العامل من حيث شراء السلع التي كان محروماً منها كلياً أو محروماً من اشباع نفسه منها ، ويتضح من بعض الدراسات أن كثير من العمال القرويين الذين أنتقلوا للصناعة استمروا في الأنفاق على نفس النمط الاستهلاكي القديم أو قاموا بالانفاق على سلع تقليدية جداً (مثل شراء المولشي في قرأهم الأصلية ⁽²⁾) . ومثل هذا السلوك في حد ذاته يؤكد عدم اندماج العامل في المجتمع الصناعي الجديد عليه ، ولكي يحدث الاندماج المطلوب لا بد أن يرى العامل السلع الصناعية الجديدة بالنسبة له وأن يفكر في شرائها ، أي أن تنور رغبته في حيازتها وأستهلكها بدون هذا لا يمكن أن نتوقع أن يتكون لدى العامل القروي ما يسمى بالرغبات غير المحدودة . ومن ثم لا يصح منا أن نتوقع منه رغبة في بذل المزيد من العمل للحصول على مزيد من الأجر ما لم يمر بطروفي استثنائية خاصة . وهكذا نلاحظ أن ظاهرة منحني عرض العمل العكسي للخلف Backward sloping supply curve ليس ضرورة نتيجة للكسل أو تفصيل الراحة أو نتيجة قيم اجتماعية خاصة منذ العمل في المجتمع المتخلف وإنما هو نتيجة طبيعية لجمود التصورات الفردية بشأن كيفية التصرف في الدخل . وبالتالي فإنه في مناقشة الرغبات المحدودة أم غير المحدودة لدى العامل في البلد المتخلف يجب أن نلاحظ أن شذويع الرغبات المحدودة قد يكون نتيجة طبيعية لجمود الاجتماعي التقليدي في نماذج الاستهلاك وعدم الإحاطة بنماذج حديثة . وشذويع منحني عرض العمل العكسي للخلف يضع بلا شك حدوداً كبيرة على طاقة

(1) J. H. Boeke. Economics and Economic Policy of Dual Societies New York 1953 . the book cited as " Boeke " Economics Sec p. 40 .

(2) A . Lewis pp. 227 - 230 .

العمل الفعلية التي تنتقل من قطاع النشاط الأولى إلى الصناعة او من صناعة الى اخرى ذات اجر مرتفع نسبياً .

أما بالنسبة لإفتراض الرشد الاقتصادى فى التصرفات فإن أحداً لا يستطيع إنكار القدر الكبير من التجريد المتضمن فيه ... ولقد هوجم افتراض الرشد الاقتصادى على يد أقتصاديين غربيين داخل المجتمعات المتقدمة على أساس أنه افتراض مثالى قائم على التجريد ويفترض أن التصرفات الإنسانية تعكس فقط العوامل الاقتصادية بينما انها قد تكون غريزية كما يقول فيلن T. Veblen أو قد تتحدد بعدد من العوامل الاجتماعية والثقافية بجوار العوامل الاقتصادية كما قال كثيرون . ولا نستطيع أن ندافع عن هذا الافتراض عند تحليل سلوك الأفراد داخل المجتمعات المتخلفة . وهناك شك عام بأن العامل فى البلاد المتخلفة يضع قراراته بالانتقال من مشروع لآخر أو من صناعة لأخرى أو من مدينة لأخرى بناء على العوامل الاقتصادية فقط بناء على عدد من العوامل من ضمنها وليس ضرورة من أهمها العوامل الاقتصادية . والمناقشة التالية تتضمن تحليلاً لأهم العوامل التى تتدخل فى تحديد حركة العمل .

٢ - إحدى المسائل الهامة التى تحد من حركة العمل من النشاط الأولى إلى النشاط الصناعى داخل الاقتصاد المتخلف هى أن النشاط الأخير ينمو عادة بضواحي المدن أو داخلها أى بعيداً عن القرية . ولهذا فإن العامل الذى يقبل على العمل بالصناعة لا بد وأن يغير موطنه الأصلى فينتقل إلى سكتى المدن أو ضواحيها . ولقد كتب للكثير فى هذا الموضوع ، وكل ما نريد هنا هو أن نبرز أهم النقاط فى المناقشة مع تحليل أهمها .

أن للفرد فى المجتمع القروى التقليدى Traditional Peasant Soc. لا يستطيع بسهولة هجران عائلته أو أملاكه والتخلى عن العلاقات الاجتماعية التى ينمو فيها منذ صغره ويشب معتاداً عليها ، ومن الجانب الآخر فإن الانتقال إلى المجتمع الجديد يتضمن عدداً من المشاكل بعضها كبير الأهمية مثل العثور على مسكن والاعتماد على جيرة أفراد غريب لا تربطه بهم أية صلات اجتماعية سابقة (صداقة أو قرابة) وليس

لديهم نحوه أية التزامات اخلاقية في حالة تعرضه لأية مشكلة . ومثل هذه الظروف الجديدة لها من الناحية النفسية أثر قطعي في شعور العامل القروي المهاجر بعدم الاطمئنان والافتقار إلى الأمان . وحينما لا يستطيع العامل القروي أن يستقر في الضواحي الصناعية فإنه سوف يعود إلى موطنه الأصلي .. وهذه المسائل لها أهميتها التي لا تنكر في الحد من هجرة العمال الزراعيين إلى الصناعة . وقد يزداد تقديرنا لأهميتها إذا ما تذكرنا أن العامل القروي قد نشأ في بيئة مكونة من أفراد ذوي تصورات محدودة وقدره ضعيفة على مواجهة المشاكل غير التقليدية ومن ثم تخوف كبير وليس بغريب مما يمكن أن يأتي به الدهر . وتأكيداً لهذا التحليل نلاحظ أن أكثر الأفراد استعداداً لهجرة القرية إلى المدن لما أن يكونوا من أبناء القرية الذين تلقوا قدرأ من الثقافة فامتست تصوراتهم ومداركهم أو من بين الأفراد المنتهين إلى عائلات صغيرة وفقيرة (فقيرة بالنسبة للمستوى السائد داخل القرية) أو من أولئك الذين يعانون من مشاكل الاضطاع الظالم أو من بين مرتكبي الجرائم الهاريين من العدالة . كما يمكن أيضاً أن نلاحظ سهولة اتخاذ قرار الهجرة من القرية إلى المدينة حيث تقوم الصناعة حينما تتم الهجرة بصورة جماعية - أي في شكل مجموعة من أبناء القرية إلى المدينة حيث يحترمون الانتقال إلى المجتمع الجديد فيستطيعون حينئذ السكنى معاً أو متجاورين ومعاونة بعضهم البعض فيما يتعرضون له من مشاكل اقتصادية واجتماعية . ولعل هذا هو ما يؤكد أن تمتع بعض الدول المتخلفة بنظم تقدمية تكفل قدرا من الضمان الاجتماعي لعمال الصناعة أو وجود نقابات عمالية منظمة يساهم في تقليل المشاكل المذكورة . كما يمكن أن نحكم في ضوء هذا العرض أن مجرد ارتفاع الأجر النقدي في النشاط الصناعي بالنسبة للزراعة لا يغطي حسابات العامل القروي للضمانات الاجتماعية التي يحصل عليها بصورة طبيعية في قريته بالإضافة إلى أنه قد لا يغطي تكلفة السكن المرتفع الإيجار والمواصلات لدخل المدينة الصناعية .

٣ - يجب أن نضيف إلى ما سبق أن تحرك العامل في المجتمع المتخلف يعتمد على نجاحه في التخلص من الأشكال التقليدية الاجتماعية التي تعليه قدر من الأمان المادى والاجتماعى وتربطه بقدر من الالتزامات التقليدية . أن العائلة الكبيرة

أو الممتدة Extended family في المجتمع المتخلف تمثل في حد ذاتها عائقا هائلا أمام الحركة العمالية لأنها توفر نظام الضمان الاجتماعي لأفرادها من جهة ولأن مساندتها من جهة أخرى غالبا ما ينقص الجاذبية الفعالة للعائد المادي الفردي .. ففي ظل نظام العائلة الممتدة نجد أنه إذا ما واجه الفرد مشكلة مالية فإن أقاربه ملتزمين عائليا بمساعدته أما إذا أنتعشت أحوال الفرد المادية فإنه لا بد أن يقاسم ، حظه السعيد ، مع بقية أقاربه خاصة المحتاجين منهم .. ولقد ناقشنا ان تعود العامل القروي على قدر من الضمان في قريته يقل من عزيمته على الهجرة إلى المدينة ومواجهة مشاكل غير معلومة بمفرده والآن نصيف إلى هذا ان الحافز على الهجرة ومواجهة المشاكل انفراديا يضعف بصورة أكبر إذ يطم العامل القروي المهاجر أنه في حالة تحقيقه نجاحا يذكر فإنه لا بد وأن يقاسم دخله المتزايد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع بقية أفراد عائلته في القرية .

٤ - هناك أيضاً مسألة عدم الاستجابة للتنظيم الإداري داخل النشاط الصناعي من جانب العامل القروي لأسباب اجتماعية وثقافية وأثرها على حركية العمل . فالعامل القروي منذ نشأته داخل إطار اجتماعي معين يحدد بصورة تقليدية المكانة الاجتماعية لكل فرد ويحافظ عليها . وهناك في جميع البلدان المتخلفة تقريبا - خاصة قديمة الحضارات - للترادات وتقاليد اجتماعية ليست فقط كفيلة بالمحافظة على مثل هذه الأوضاع وإنما أيضا تضفي عليها هالة من المهابة والاحترام . وبمقارنة هذه العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تسود داخل مجتمع القرية بشبكة العلاقات الإدارية والتنظيمية واللغوية التي تسود في المشروعات الصناعية نجد أن الأخيرة تقوم على أسس مختلفة كلية . ف نظام الرئاسات والترتيب في الدرجات لا يقوم على أساس المكانة العائلية أو إلى الحسب والأصل ولا يرتبط بالعمر أو بالأخلاق الشخصية .. وإنما يرتبط بدرجة المهارة والكفاءة في ممارسة العمل ، وللنتيجة الطبيعية هي عدم إستجابة العامل القروي للنظام الجديد وشعوره تجاهه قد يصبح عبارة عن مزيج من قلة الاحترام وللا مبالاة أو للخوف أحيانا . والواقع أن لهذا الأمر أهمية كبرى ، فالعامل القروي لكي ينتقل فعلا إلى النشاط الصناعي ويصبح جزءا منه يساهم في نموه لا بد أن يخرط في التنظيم الجديد للعلاقات داخل الصناعة ويفتتح فكريا به وبأهميته له .

ويتعبير آخر لا بد أن ترتفع مستوى تصورات العامل القروى وأفكاره حتى يقبل الوضع الجديد فى الصناعة ككل بما فيه من مزايا مادية - الارتفاع فى مستوى المعيشة المادى - ومتاعب اجتماعية - التغير فى طبيعة العلاقات والمعاملات القروية - ولقد لاحظ الباحثون المهتمون بهذه المسائل فى الدول المتخلفة أن القصور فى التصورات والتشبث النفسانى بالأوضاع والعلاقات الاجتماعية التقليدية إما أن يؤدى إلى تردد العمال القرويين فى قبول الانخراط بالنشاط الصناعى والعمل به أو يؤدى - فى حالة دخولهم للنشاط الصناعى - إلى عدم استجابتهم بسهولة لمتطلبات العمل من نحو ضرورة تلقى مزيد من التدريب والتتفيذ الدقيق لتعليمات رؤسائهم والتعاون بروح طيبة معهم ومع الآخرين من زملائهم ، وهناك مناقشة مماثلة بخصوص الصناع والحرفيين وتقبلهم الانخراط فى الصناعة الحديثة . فالانقلاب من الوضع المستقل للصانع الحرفى الى مجرد عامل فى تنظيم صناعى كبير لا يتضمن مجرد تغير مكان أو طبيعة العمل بل أيضاً فقدان الحرية الشخصية نتيجة الارتباط بالآلات الحديثة وقبول مبدأ تقسيم العمل داخل المصنع وكذلك أيضاً يتضمن فقدان المكانة الاجتماعية التى أكتسبها الصانع الحرفى هو أو عائلته من قبل فى ممارسة حرفته خلال سنوات طوال . ومثل هذه المسائل التى تتطرق بقيمة الفرد وبطريقة تقدير مكانته إجتماعياً تؤثر فى قرار قبول الانتماء إلى الصناعة الحديثة .

نتائج مستخلصة من التحليل ومقترحاته :

نستطيع الآن أن نستخلص بعض النتائج من التحليل السابق كما أننا سوف نضيف عدداً من المقترحات التى يمكن أن تفيد فى مجال رسم سياسة واقعية للتنمية الاقتصادية .

أولاً : نتائج ومقترحات خاصة بعملية تكوين رأس المال :

١ - رأينا أنه تحت ضغط مجموعة من الظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الزراعية التقليدية مثل تفصيل الأرض والميل إلى الظهور واكتساب المراكز الاجتماعية فإن معظم المدخرات التى تتكون لدى المزارعين تنجس تلقائياً نحو إستثمارات غير منتجة وأشكال أخرى من الاتفاق البذخى أو الاكتناز .. وينجس الكثيرون

الى الاعتقاد بأن الحل الملائم يكمن فى قوانين الإصلاح الزراعى ^(١) . حيث بواسطتها تفرض حدود قصوى على ملكية الأرض كما يمكن أيضا أن تساهم وسائل مختلفة فى الحث على رفع الإنتاجية فى نشاط الزراعى ، ولقد ساهمت هذه القوانين فعلا فى التهيئة للثورة الزراعية الأوربية من قبل . ولكن يجب أن نحمل فى الأذهان مسألة اختلاف ظروف الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر عن ظروف الدول الأوربية فى القرن التاسع عشر فالأخيرة كانت تشهد ظروف نمو مستمر تكنولوجى مضطرد وهجرة تلقائية لرأس المال والعمل من الزراعة إلى الصناعة . وفى العصر الحاضر قام عدد من الدول المتخلفة باستصدار تشريعات للإصلاح لزارعى ولم تكن مضمرة بالشكل المتوقع . ومن البحث يمكن أن نؤكد أن قوانين الإصلاح الزراعى وحدها لا يمكن أن تهيئ حلا كاملا لمشكلة إحتياج مدخولات المزارعين فى نواحى استثمارية غير منتجة أو لتفريق فى أنواع من الاتفاق الاجتماعى غير المثمر . يجب فى اعتقادنا أن يكون هناك اتجاه إيجابى من الحكومة فى توعية المزارعين وملاك الأراضى بشنى الطرق الممكنة وذلك لحفزهم على تغيير النمط التقليدى فى سلوكهم الاتفاقى . ويمكن لنا أن ننتبأ بأن الاستثمار فى برامج التوعية التى توجه توجيهها سليما على أساس عمل مدروس يمكن أن تشهد الطريق للاستفادة من تشريعات الإصلاح الزراعى . ومن الناحية الأخرى يجب على الحكومة أن تتفادى أية سياسات تستهدف الضغط على المزارعين من أجل استثمار مدخولاتهم خارج النشاط التقليدى . وذلك لأن المزارع يشعر أصلا بنوع من عدم الأمان عند الخروج من النشاط الزراعى التقليدى ومن الممكن أن تزداد مخاوفه فى ظروف الضغط عليه وتقدم رغبته فى استثمار مدخولاته .

٢ - وبالإضافة الى ما سبق يجب التفكير بصورة عملية فى إيجاد بديل مغفرة للاستثمار التقليدى فى الأراضى والمعارف أو للاتفاق البذخى وحيث تقل رغبة ملاك

(١) لقد كان لروبرت مالتس الفضل فى اقتراح قوانين الإصلاح الزراعى لأول مرة واستصدر هذه القوانين بأشكال أولي درجات مختلفة فى الدول الأوربية وساهمت فى حل الكثير من مشكلات قطاعها الزراعى وهبت للثورة الزراعية التى حدثت فيما بعد .

الأراضى والمزارعين والتجار في المخاطر. بمدخراتهم خارج نشاطهم التقليدي لأسباب اجتماعية - اقتصادية عديدة فإنه ينبغي على المسؤولين عن تمويل التنمية الاقتصادية التركيز على اكتشاف الوسائل والأجهزة التي يمكن أن يجمع بها أكبر قدر من المدخرات . ولا يغيب عن الأذهان أن مثل هذه الوسائل أو الأجهزة الادخارية يجب أن تتمتع أولاً وقبل أي شيء بثقة المزارع ورضاه لدرجة أن يطمأن لها أطمئناناً كاملاً . ومثال هذا استصدار سندات حكومية معنزة والترويج لها بواسطة وسائل الاعلان المختلفة مع استصدار جهاز الإصدار لسداد قيمتها نقداً أو فوراً عند المطالبة ، وكذلك يمكن التوسع في إنشاء البنوك الاستثمار بالقرى تعمل على إتاحة تمويل بالمشاركة مع إتاحة أكبر قدر من المرونة لمديري هذه البنوك في التصرف مع العملاء لإكتساب تقنهم ومع ذلك فمن جهة أخرى لا بد من تنظيم عمل هذه البنوك على مستوى الاقتصاد ككل من جهة موحدة أو بواسطة عدد قليل من البنوك الكبرى للتأكد على الاهداف الانمائية لها ويجب أيضاً تدعيم الثقة بالقدرة المالية لهذه البنوك بأكبر قدر ممكن .

ولقد تبينا من البحث أن رفع سعر الفائدة ان يكون سلاحاً مجدياً في تجميع المدخرات حينما يضعف الوعي المصرفي وتضعف الثقة في الأجهزة أو المؤسسات المصرفية نفسها التي تقوم بجمع المدخرات أو حينما تشيع قيم اجتماعية دينية أو أخلاقية ضد الفائدة . وعلى هذا يجب أن يحجم المسؤولون عن استخدام سياسة رفع سعر الفائدة في غير مكانها في سبيل محاولة تجميع المدخرات . وقد يثمر الإتفاق إنشاء مؤسسات تمويلية مميزة تسهم مباشرة في عملية الاستثمار مع على توعية المدخرين من أفراد المجتمع بهذه المؤسسات التمويلية ودورها في عملية للتنمية وإنشاعة الثقة فيها أكثر مما تلمز سياسة رفع سعر الفائدة للأسباب السابقة .

ولقد لاحظنا ان القيم الاجتماعية القائمة ضد التمويل بالفائدة واختلاط الأمر بسألة الريا يلعب دوراً هاماً في بعض البلاد المتخلفة في تقليل الدافع للأدخار لدى الافراد وللاستثمار لدى رجال الأعمال . ولا يصح في هذا المجال إلا أن نقترح ضرورة مساهمة الحكومة في إنشاء البنوك أو المؤسسات التمويلية التي لا تتعامل بالفوائد في مثل هذه الحالات وذلك بالإضافة إلى المقترحات السابقة بشأن تنمية الوعي المصرفي .

٣ - لاحظنا أن الصراع الاجتماعي بين الطبقات داخل المجتمعات المختلفة في العصر الحاضر يتمحور عن انتصارات الطبقة العاملة على نمط مشابه لما يحدث في المجتمعات المتقدمة إقتصادياً وأن مثل هذا التطور الاجتماعي في الدول المختلفة له خطورته الكبرى على عملية تكوين رأس المال كما فصلنا في تحليلنا . ولا يملك الإقتصادي أن يقف من هذه للتغيرات موقف المعارضة حيث يقع هذا خارج نطاق سلطانه . وغاية ما يمكن للإقتصادي أن يفعل هو أن ينبه رجال السياسة وكافة المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية إلى خطورة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المنخفض للإدخار في المراحل الأولية للتنمية . فينبغي أن يكون المجتمع التامى جاداً في نظرته ويرى أن مزيداً من الحقوق الاقتصادية للطبقات العاملة تحتاج إلى فترات عمل أطول وإلى رفع ملموس في معدلات التكوين الرأسمالي أولاً ، وأن مجرد اقتطاع جزء من دخل الطبقات المرتفعة الدخل وإعطاء مزيد من الراحة والدخل للطبقات العاملة في بداية للتنمية لا يمكن أن يكون أكثر من مسكن سياسي واقتصادي مؤقت لا يلبث أن ينتهي أثره أو تتضح حقيقة مساهمة في مزيد من التخلف الاقتصادي على مستوى المجتمع ككل . وإذا شئنا إكتشاف مزيد من الحقيقة فلا بد أن نبين الطبقة العاملة التي تتم بزيادة أجورها هي طبقة العمال الصناعيين بالمدن وهي صغيرة نسبياً في كافة المجتمعات المختلفة وأن الفئة الكبرى من العمال التي تعمل بقطاع الزراعة لا تحصل على مكاسب مشابهة ، ولهذا فإنها ليست مسألة عدالة إجتماعية في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة العاملة بقدر ما هي مسألة صراع للقرى الإجتماعية . بل أن الإدخول الحقيقية للعمال الزراعيين قد تتدهور في بعض المجتمعات المختلفة نتيجة لإتجاه الحكومة لترك أسعار السلع الصناعية تعكس التكلفة المتزايدة بسبب تزايد الأجور مع العمل على تحديد أسعار المنتجات الزراعية بشدة . وفي أوروبا الغربية لعبت أجور للكفاف دوراً كبيراً في استمرار عملية التكوين الرأسمالي والتقدم التكنولوجي بمعدلات عالية . وحتى في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية حينما سيطرت الفلسفة الماركسية على التطبيق الاشتراكي وهي تتنادى بدكتاتورية الطبقة العاملة نجد أن الدولة قد أنتهجت منذ البداية أسلوباً من شأنه ضغط الأجور وذلك لضغط الاستهلاك بصفة عامة لكي يتاح أكبر قدر من المدخولات لعملية الاستثمار بل وأكثر من هذا فإن اتباع أسلوب التكتيف الرأسمالي في الاتحاد السوفيتي

كان من آثاره امتداد فترة الحرمان والتعسف للطبقة العاملة حتى نهاية حقبة الخمسينات تقريباً . أن فهم هذه الحقائق على المستويات السياسية العليا فى المجتمعات المتخلفة التى تسعى للنمو مسألة فى غاية الأهمية ، ولو تم الإقتناع بها لأمكن توجيه العوامل المؤدية للتغيرات الاجتماعية بطريقة سليمة . فمن الممكن للحكومات فى الدول المتخلفة الكف عن رفع الشعارات ووضع السياسات التى تستهدف ترضية الطبقة العاملة والإنفاق بدلاً من ذلك على برامج التوعية التى تستهدف تغيير طاقاتها نحو مزيد من العمل ، وأفهام العمال أن زيادة الدخول الحقيقية وليس النقدية هو الهدف وأن هذا لا يتحقق إلا بالتدريب ورفع الإنتاجية الحقيقية وأن الأسراع لزيادة الدخول النقدية لا يمكن أن يحقق أى شئ لو من الجانب الآخر فإن مزيداً من الديمقراطية فى تكوين النقابات العمالية والبرلمانات يمكن أن يعين الطبقات العاملة على الحصول على حقوقها بصورة تدريجية تتفق مع نمو الدخول القومى الحقيقى ، ومن الممكن فى ظل هذه الظروف فقط أن تنمو المخرجات القومية خلال عملية التنمية بمعدلات تسهم إيجابياً فى تكوين رأس المال مع الإقلال من الاعتماد مع وسائل التمويل التضخمى والأجنبى التى لا تستطيع حكومات معظم الدول المتخلفة استخدامها وتوجيهها بنجاح كما يشير الواقع .

ثانياً : مقترحات بالنسبة لعملية التجديد :

لقد لاحظنا أن القيم الاجتماعية السائدة تحدد نظرة المجتمع إلى الأعمال الجديدة وتقديره لنجاحها ، كما أن القدرة الموجودة لدى بعض أفراد المجتمع على القيام بعملية التجديد تتوقف على تنمية المسئولية وروح القيادة والرغبة فى التغيير وكل هذه دوافع نفسانية يمكن تنميتها داخل ظروف اجتماعية وثقافية معينة ، ولقد ورد فى سياق التحليل عدد من الآراء بشأن طبيعة هذه الظروف . ويمكن لنا هنا أن نصنيف إلى ما سبق بعض الاقتراحات المحدودة والتى تستلزم دراسة تفصيلية بالنسبة لكل مجتمع مختلف على حده إننا ما شئنا الاستفادة بها .

١ - أن أول هذه الاقتراحات هى ضرورة الأنفاق من جانب الحكومة على تهيئة المناخ الاجتماعى اللائق لعملية التجديد وذلك بالبرامج المدروسة التى تستهدف تغيير نظرة المجتمع إلى الأعمال الجديدة وإلى هدف حيازة الثروة مقارناً بالأهداف الأخرى .

٢- تشجيع رجال الأعمال على الدخول في بعض الصناعات الجديدة التي يتضح بالبحث العلمي أن بها ميزات نسبية وتقرير جوائز تشجيعية من جانب الدولة للناجحين في كافة المجالات الجديدة .

٣- بالإضافة إلى السابق يلزم تهيئة الأطار القانوني لتنظيم الاستفادة بالمخترعات وإعفاء المنظمين المجددين من الضرائب لفترة معينة من السنوات أو إعانتهم مالياً إذا تبين ضرورة ذلك . وليس المقصود هنا هو التخلص من عبء الضرائب أو منح الإعانة المالية في حد ذاته وإنما المقصود هو إظهار تقدير الدولة للأعمال وتشجيعها لما لهذا من أثر هام على الرغبة في التجديد بالنسبة لمن هم في حلبة الإنتاج وكذلك بالنسبة لمن يدخلوا بعد هذه الحلبة ولديهم ملكات تنظيمية كامنة .

٤- يجب الاهتمام ببرامج التطعيم لخلق قيم قوية وتنمية الشعور بالمسؤولية منذ الصغر وعمل دراسات عملية إختبار دافع الإنجاز وتوجيهه من يمتلكون هذا الدافع للترجيح السليم في للتعليم والأعمال .

٥- أما بالنسبة للقطاع العام فينبغي وضع نظم دقيقة لأختيار المنظمين الأكفاء دون التأثر بمسائل القرابة أو الصداقة أو الرغبة في خدمة الآخرين وإرضائهم وهي مسائل شائعة بين المسؤولين في الدول المتخلفة كما ينبغي أن تضع الإدارة الاقتصادية مقياساً علمياً سليماً للربح للتجديد الذي ينشأ عن التجديد أو الابتكار^(١) حتى يمكن تشجيع المنظم المجدد بما يتلائم مع كفاءته عن طريق الجوائز التقديرية أو المكافآت المالية للسخية أو الاعفاء من الضرائب .

ثالثاً : مقترحات بالنسبة لحركة العمل :

١- أن شيوع الرغبات المحددة لدى العامل في المجتمع المتخلف قد يكون نتيجة طبيعية للجمود الاجتماعي التقليدي في ضاآج الاستهلاك وعدم الاطاعة بنماآج جديدة . وهذه النتيجة لها ما يؤكدھا في عدد من الدراسات الاجتماعية / الاقتصادية

(١) راجع مفهوم الربح الأبتكارى في : اقتصاديات الأعمال ، تأليف د . جميل توفيق ، د . صبحى قريشة . حيث من الممكن الإنتفاع بهذا المفهوم عملياً في مثل هذه الحالات .

التي إهتمت ببحث السلوك الاستهلاكي لطبقة العمال القرويين الذين ينتقلون للصناعة وعلاجها يتمثل في القيام بحملة إعلامية على مستوى المشروع . أوريا على مستوى المجتمع ككل تستهدف تغيير تصورات العامل وأفكاره التقليدية وذلك من أجل وضع أهداف استهلاكية جديدة نصب عينيه يسعى إليها وبالتالي يسعى لزيادة دخله من أجلها عن طريق مزيد من العمل . وينتظر بالتالي أن يساهم هذا مساهمة فعالة في إصلاح شكل منحى عرض العمل الملغى للخلف .

٢ - حيث لا يستطيع الفرد في المجتمع القروي هجران عائلته بسهولة والتخلي عن البنية الاجتماعية التي نشأ فيها منذ صغره فإنه من الطبيعي أن تصنف رغبته في الانتقال من القرية إلى المدينة حيث تقوم الصناعة الحديثة . ويمكن لنا بالتالي أن ندرك أن مجرد ارتفاع الأجر التقدي في للصناعة قليلاً فوق مستوى الكفاف السائد في الزراعة قد لا يكفي إطلاقاً لجذب العامل القروي إلى المدينة (كما يفترض آرثر لويس في نموذج النمو الاقتصادي بفرض غير محدد للعمل) وفي نفس الوقت لا يمكن مطالبة الصناعة الجديدة في الدول المتخلفة أن تتحمل عبء رفع معدلات الأجور بالنسبة للعامل القرويين الجدد إلى الدرجة التي تكفي لاجتذابهم أي الدرجة التي تكفي لإعطاء العامل القروي المهاجر شعوراً بالأطمئنان وأن لديه قدرة مالية لمواجهة الحياة الجديدة التي لم يعتادها . فمما لا شك فيه أن انخفاض إنتاجية العامل القروي المهاجر واحتياجاته إلى التدريب يقف حائلاً أمام إمكانية رفع أجره كثيراً فوق المستوى الذي اعتاده في قريته . وبالإضافة إلى هذا فإن الصناعات الجديدة في الدول المتخلفة تتحمل تكلفة رأسمالية ضخمة لإحطار لها للاستثمار في بعض النواحي الخارجية عن نشاطها الأصلي وذلك لعدم تكامل دالة المرض ... وفي ظل هذه الظروف لا يمكن مطالبة الصناعة بتحمل أعباء إضافية بشأن رعاية العمال اجتماعياً ورفع أجورهم بشكل غير مناسب مع إنتاجيتهم . فإذا ما تفهمنا هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن الحل الواقعي يتمثل في قيام الحكومة برعاية المهاجرين من أبناء القري إلى المدن الصناعية وذلك بإقامة مؤسسات متخصصة تستهدف تقديم خدمات لهم تسهم في حل مشاكل السكن والواصلات والمرض والبطالة وكذلك تقديم نصائح لهم بخصوص مشاكلهم الاجتماعية وإقامة نوادي لهم يلتقون فيها لإشاعة روح الجماعة

بينهم ولكي يتم تثقيفهم فيها بطريقة أو بأخرى ... واستطيع أن أقول أنه فقط بالانفاق الحكومي على مثل هذه الشئون الاجتماعية الخاصة بالعمال المهاجرين المدن يمكن فقط جذب أعداد وفيرة من العمال القرويين الى الصناعة بأجور تزيد قليلاً عن مستويات الكفاف التي يحصلون عليها في الزراعة ، كما يمكن رفع كفاءتهم الإنتاجية . وهناك حل آخر لنقص المشكلة التي نتعرض إليها وتمثل في إقامة الصناعات الحديثة كلما أمكن بالقرب من القرى ... ونقول كلما أمكن لأن هناك مسائل اقتصادية ، عديدة تحكم قرار توطن الصناعة ، فيجب الموازنة بينها من جهة وبين الفائدة التي يكون تعود بجذب العمال القرويين دون الحاجة الى إعداد مساكن لهم أو التكفل بإقامة مواصلات خاصة بنقلهم أو العديد من الخدمات الاجتماعية التي يلزم توافرها لإشاعة مناخ اجتماعي سليم يعين على اسغلال طاقاتهم للعمل وزيادتها تدريجياً .. ومع ذلك يلاحظ أن قرار توطن الصناعة الحديثة في المدن الكبرى في البلاد المتخلفة قد ارتبط أحياناً عديدة برغبة المشرفين على سياسة التصنيع أو المخططين أن لا يبتعدوا عن المدن لما تتميز به من تقدم نسبي لا يتوافر في بقية المجتمع ... ولقد لاحظ هاجن عموماً أن صفوة المجتمع المتخلف تميل إلى المعيشة في المدن الكبرى وإلى العزلة عن القرويين الذين يمثلون غالبية المجتمع ، وهذا على عكس الموجود في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً حيث تنتشر صفوة المجتمع ما بين القرى والمدن وأعتقد أن هذه مسألة لها أهميتها في عملية التقدم التكنولوجي والاقتصادي .

٣ - لقد لاحظنا أيضاً أن وجود الالتزامات والمنافع التبادلية داخل العائلة الممتدة ينقص من جاذبية الدخل المرتفع الذي قد يكون ممكناً إكتسابه بالعمل لساعات أطول وبتغيير نوع أو مكان العمل . فالارتفاع في دخل أحد أفراد الأسرة لا يبقى له وحده بأي حال ومثل هذا الوضع العالي المستقر في المجتمعات المتخلفة ليس سهل التعديل إلا أنه يمكن تقديم بعض المقترحات التي تعين على تغييره بمرور الزمن . فمثلاً يمكن إنشاء نظم داخل المصانع تستهدف حفز العمال على إظهار نمية دخولهم مقابل إفادتهم بمزايا عينية لا يسهل تحويلها للأقارب مثل السكن ومثل العلاج المجاني وتعليم العامل مجاناً أو إقامة أنواع من النشاط الترفيهي لعائلة العامل الصغيرة . ومثل هذه الخدمات لا يمكن توسيع دائرتها والتي يدفع العامل مقابلها النقدي من دخله إنما

تستهدف خلق الدافع لدى العامل للإستهلاك وإنتفاعه هو وعائلته الصغيرة بأكبر جزء ممكن من دخله حتى تزداد الرغبة فى تنميته عن ذريق التدريب والعمل لساعات أطول وعدم التردد فى الانتقال للأعمال التى تدفع معدلات أعلى للأجور إذا ما وجد فرصة سانحة أمامه . من جهة أخرى فإن من الممكن الاستفادة علمياً من وضع العائلة الممتدة باقامة المشروعات الاستثمارية العائلية على أساس المشاركة الكاملة فى التمويل وفى الربح والخسارة مع توجيه هذه المشروعات من قبل الدولة ومساعدتها .

٤ - لكى يندمج العامل القروى الذى يدخل الصناعة فى النشاط الجديد ويصبح جزءاً منه يساهم فى نموه لا بد له من أن يقتنع به فكرياً وأن يحترم بفهم شبكة العلاقات الادارية والتنظيمية والفنية التى تسود داخله والتى تختلف جذرياً عن شكل العلاقات الإجتماعية / الاقتصادية السائدة داخل النشاط الزراعى . ولكى يحدث هذا الاندماج الاجتماعى والفكرى للعامل القروى الحديث بالصناعة لا بد من إقامة برامج تثقيفية مدروسة لازالة القصور فى تصوراتهِ وتشبثه النفسانى بالأوضاع الاجتماعية التقليدية التى تسود للقرية وينبغى أن يراعى المسؤولين ضرورة إنباء الصلات الاجتماعية ما بين كافة العاملين بالمشروع الصناعى . ومن ثم فإن الحفلات أو الدورية التى تضم أسرة المشروع الصناعى لمناقشة بعض المشاكل الخاصة بمشروعهم أو بالعاملين سوف يكون لها أهميتها الكبرى فى تنمية روح العمل داخل المجموعة team work spirit وزيادة شعور العامل بالمسئولية ومن ثم استعداده للتدريب والعمل لساعات أطول كلما لزم الأمر .

الفصل السابع

تمويل التنمية الإقتصادية

١ - تمهيد

يعتقد بعض الإقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية هي إفتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال . يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الإستثمار والذي يتحدد أساساً بسعة السوق ، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الإدخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الإدخار كذلك منخفضة .

لذلك فإن التنمية الإقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الإقتصادى .

وقبل أن نتطرق إلى شرح وتحليل مصادر التمويل المختلفة - سواء الداخلية أو الخارجية - نرى أنه من المفيد عرض وشرح بعض الأمور المتعلقة بالمدخرات والإستثمارات :

٢ - المدخرات والإستثمارات ائحية :

قد يكون من المفيد أن نستهل دراسة تمويل التنمية بشرح المقصود برأس المال في الدول النامية . يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من المولد المادية التى تساهم بمرور الزمن فى زيادة التدفق من السلع والخدمات وكثيراً ما نلمس إختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد للمادية التى تتمشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى . فنجد أن بعض أوجه الإئفاق الإستهلاكى فى الدول المتقدمة تمثل إئفاقاً رأسمالياً

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

فى الدول النامية . ^١على حين نعتبو بعض الأدوات المنزلية فى حضر وريف الدول المتقدمة مثل المظرة وغيرها من الأدوات التجارية والدراجة البخارية من السلع الاستهلاكية بينما تعمل الأدوات إنتاج فى بعض الدول النامية . فالملاحون فى الدول النامية يستخدمون مثل هذه الأدوات يومياً فى مجالات الإنتاج المختلفة ، فعلى سبيل المثال تستخدم الدراجة البخارية كوسيلة نقل هامة فى العديد من الدول النامية . فتستخدم فى نقل الكاكاو والفول السوداني وبالات القطن والواح المطاط وغيرها . كذلك فإن العديد من الخدمات اليومية يتعين إعتبارها استثماراً وليس استهلاكاً ، ولعل أهمها خدمات التعليم والخدمات الصحية والتي أصبح يطلق عليها « رأس المال الإجماعى » . فإذا أخذنا بهذا المفهوم - أى إعتبار الانفاق على التعليم بمثابة تكوين لرأس المال - فإنه فى هذه الحالة يمثل من ثلث إلى نصف تكوين رأس المال فى الدول النامية . ويضيف الأستاذ ميردال Gunnar Myrdal صعوبة أخرى فى التفرقة بين الإدخار والاستثمار إذ يدعى أن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية فى الدول النامية يؤدى إلى زيادة مباشرة فى الإنتاج أى أن الاستهلاك فى هذه الحالة يمكن إعتباره استثماراً . وتشير البيانات إلى أن زيادة الاستهلاك وتحسين نوعيته تؤدى إلى زيادة فى الإنتاجية ومن ثم زيادة فى الإنتاج ، وعلى العكس فإن نقص الاستهلاك الغذائى فى الدول النامية تؤدى إلى نقص الإنتاج .

هنا وقد كان مفهوماً لفترة طويلة الأهمية الحيوية لتكوين رأس المال فى عملية التنمية الاقتصادية . ويستند هنا الإعتقاد على ندرة رأس المال فى الدول النامية ووفرتة فى الدول المتقدمة . إلا أن هذا الإعتقاد بدأ يتراجع أمام كتابات عدد من الاقتصاديين ومنهم كيرنكروس Cairncross وسولو Solo وماسل Benton Masselli وآخرون وهم بصدد شرح الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد إتفقت آراؤهم على نتيجة هامة تلخص فى أن كم رأس المال المادى أقل أهمية من عنصر إنتاجية وكفاءة مدخلات inputs العملية الإنتاجية . وبدأ الاقتصاديون الذين يتعاملون مع حسابات النمو التركيز على مجموع إنتاجية العامل Total Factor Productivity (TEP) وحقيقة أن الزيادة فى الإنتاج ليست كلها ناجمة عن الزيادة فى كم المدخلات .

وتحدثوا عن المتبقى Residual أى عن النمو الناجم عن التغير فى النوع وليس فى الكم . وعلى ذلك فإذا كانت الزيادة فى كم رأس المال المادى ليست بالضرورة هى السبب فى النمو فما هى الأسباب الحقيقية التى تؤدى إلى الزيادة فى إنتاجية العامل ومن ثم فى دخله ؟ كان الاعتقاد السائد أن الزيادة فى دخل العامل يمكن ردها أساساً إلى التقدم الفنى . إلا أنه بالتمعق فى دراسة هذا الموضوع تبين أن الأسباب الرئيسية وراء معظم الزيادة فى الإنتاج ترد إلى :

(أ) التحسن فى نوعية عنصر العمل نتيجة للتعليم والتدريب والخبرة ، والزيادة فى إنتاجية كل ساعة عمل الناجمة عن نقص ساعات العمل .

(ب) إعادة تخصيص المولود وذلك بالتحويل من إستخدامات تسم بإنخفاض الإنتاجية إلى إستخدامات تسم بارتفاع الإنتاجية بما فى ذلك إستخدام موارد جديدة لم تكن تستخدم من قبل .

(ج) إقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات .

د - تحسين سبل الإنتاج نتيجة للتقدم التكنولوجى .

ومن الإقتصاديين الذين أولوا موضوع المتبقى وعناصر مكوناته أهمية خاصة أدوارد دينسون Edward Denison حيث أجرى عمليات لحساب إسهام العوامل المختلفة فى نمو الدخل الحقيقى للعامل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٩٠٩ - ١٩٧٣ مستعيناً بنموذج كوب - دوجلاس Cobb - Douglas Production function^(١) .

وقد تبين من دراسته أن ١٩١ من الزيادة الحقيقية فى دخل العامل فى الفترة ١٩٢٩ / ٥٧ كانت ناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادة فى كم رأس المال وأن ٢٩ فقط كانت ناجمة عن زيادة رأس المال . أما الأرقام فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣ فكانت ١٥ ، ٢٨٥ على التوالى .

ويتضح من البيانات الواردة فى الجدول التالى نتائج الدراسة التى قام بها دينسون .

(1) Hogendorn, op. cit., p. 90.

جدول (٦ - ١)

العوامل المسؤولة عن الزيادة في دخل العامل الحقيقي في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٠٩ - ١٩٧٣ (١)

| البيان | ١٩٢٩ - ١٩٠٩ | ١٩٥٧ - ١٩٢٩ | ١٩٧٣ - ١٩٤٨ |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|
| حجم رأس المال | ٢٩ | ٩ | ١٥ |
| نقص عدد ساعات العمل | ١٩- | ٢٣- | ٨- |
| التعليم | ٢٩ | ٤٢ | ١٩ |
| زيادة إنتاجية العامل نتيجة | ١٩ | ٢١ | - |
| نقص عدد ساعات العمل | | | |
| التقدم الفنى | ٢٠ | ٣٦ | ٥٤ |
| إقتصادية الحجم | ٢٣ | ٢١ | ١٥ |

وبدراسة النتائج التى توصل لها دينسون يمكن أن نخلص إلى ما يلى :

- ١ - وضحت الدراسة أهمية كم رأس المال المادى فى الفترة الأولى (١٩٠٩ - ١٩٢٩) فى إحراز قدر ملموس من النمو ، إلا أنها كانت أقل من مجموعة عوامل أخرى (التعليم ، المتقدم الفنى ، إقتصاديات الحجم) .
- ٢ - قلت الأهمية النسبية لرأس المال فى الفترات التالية وتحقق التقدم نتيجة لمجموعة العوامل الأخرى (التعليم - التقدم الفنى - إقتصاديات الحجم - زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص ساعات العمل) .
- ٣ - ترتبط الدراسة أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية وإقتصادها متقدم ، إلا أن هذا لا ينفى أهمية العوامل الأخرى غير رأس المال المادى فى الدول الأخرى ومنها مجموعة الدول النامية .

وتسود في الدول النامية - بطبيعة الحال - المشروعات للكثفة لعنصر العمل نظراً لوفرتة ولذلك يصبح هناك أهمية خاصة لعنصر رأس المال المادى . إلا أن الدراسات خلصت إلى وجود معامل لارتباط ضعيف وإن كان ملحوظاً بين الدول النامية ذات معدل النمو الأعلى والتي لديها معدل مرتفع لتركيم رأس المال . فظهرت دراسة للبنك الدولي شملت معظم الدول النامية - خارج الدول النفعلية - خلال الفترة ١٩٦٣ / ٨٧ أن زيادة في المتوسط بمعدل ١٪ في معامل الإستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى ترتب عليها زيادة متواضعة في معامل النمو مقدارها ١,٢٪ .

كما تشير بعض الدراسات في الدول النامية المستخدمة لمنط دينسون أن الزيادة في إنتاج العامل نتيجة للزيادة في الإستثمار فاقت الوضع في الدول المتقدمة وأنها مسئولة عن نصف الزيادة في حالة بعض الدول النامية .

وعلى ذلك خلص بعض الإقتصاديين إلى أن الزيادة في رأس المال في الدول النامية عامة تسهم بحوالى ٢٥٪ من معدل النمو . ومن هنا فإن النظرة التقليدية التي كانت تعمل على إسهام رأس المال المادى في إحداث النمو إعتراها قدر كبير من التغير . وهذا يقتضى ضرورة الإهتمام بموضوع الإنتاجية وزيادة كفاءة الإستثمارات . ومن هنا يتعين على الدول النامية أن تولى إهتماماً أكبر إلى العوامل المؤدية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية مثل التعليم واقتصاديات الحجم والإدارة السليمة وحسن تخصيص الموارد .

بالرغم من كل ذلك يثار التساؤل عن أسباب زيادة كفاءة الإستثمارات في بعض الدول عنها في البعض الآخر ؟ تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في إختلاف سياسات الإستثمار بين الدول المختلفة ، إضافة إلى التباين في مناخ الإستثمار ومدى ملائمة أو عدم ملائمة الأوضاع الإجتماعية السائدة من عادات وتقاليده وأعراف . فكانت كفاءة الإستثمارات في كوريا الجنوبية أعلى منها في العديد من الدول النامية الأخرى (أى كان معدل النمو الذى يمثل العلاقة بين الزيادة في الدخل الناجمة عن الزيادة في معدل الإستثمار مرتفعاً نسبياً) . فكانت الزيادة السنوية في الدخل في الفترة ٨٠ / ٨٧ حوالى ٢٧٪ وكان معدل الإستثمار ٢٣١٪ ، بمعنى أن كفاءة الإستثمار كانت ٢٢٣٪ - في نفس الوقت كان الرقم بالنسبة للدول النامية عامة ١٦٪ . هذا وقد

تصل الكفاءة فى بعض الدول أربعة أمثالها فى دولة أو دول أخرى .

ولقد ترتب على نقص الإستثمار فى الدول النامية نقص فى معدلات النمو ، وبصورة أكبر فى الدول النامية التى تعاني بشدة من المديونية الخارجية . ولقد أعطت تلك الدول بدعم الإستهلاك - أى عدم الإلتجاء إلى تخفيضات - على حساب الإستثمار فى الوقت الذى كان يتعين عليها أن تتبع سياسة الشد على البطن . فى تلك المجموعة من الدول إنخفضت كفاءة الإستثمارات من ٢٢ فى الفترة ١٩٧٨ / ٨٠ إلى ١٦ فى الفترة ١٩٨٣ / ٨٦ . فإذا مجتحت تلك الدول فى زيادة كفاءة رأس المال المحلى بمعدل ١٠ فى المئة تكون فى موقف أحسن بكثير من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من الدول الغنية - بما فى ذلك من معونات وإستثمارات .

٣ - توزيع الإستثمارات :

لعل من الموضوعات التى لا تال إهتماماً يذكر هو موضوع توزيع الإستثمارات على قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة . فمن الملاحظ أن معظم الإستثمارات تنجى إلى الصناعة وإلى تطوير وميكنة الزراعة - هذا الإلتجاه من المؤكد أن يؤدى إلى تشر عمليات النمو . ففى ظل إقتصاديات السوق يترتب على ندرة رأس المال فى أحد القطاعات لارتفاع معدل عائد هذا القطاع طبقاً لمبدأ الكفاءة الحدية للإستثمار مما يؤدى تلقائياً إلى تدفق الإستثمارات نحو هذا القطاع . إلا أن هذا التسلسل لا يتحقق فى حالة عدم كمال الأسواق أو فى حالة التدخل الحكومى مما يؤدى إلى نفسى مشاكل سوء توزيع وتخصيص الإستثمارات . وهنا تتساءل عن تلك القطاعات التى عادة لا تال حقها من الإستثمارات ! ولماذا نجد أن ٤٠ فقط من الإستثمارات فى الدول الصناعية المتقدمة تنجى إلى العدد والآلات ! وإلى أى القطاعات تنجى باقى الإستثمارات فى تلك الدول ؟ هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الإستثمارات فى الدول الصناعية المتقدمة ويعزى إليها استمرار النمو والتقدم .

(أ) الإسكان :

بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه ٢٠ من إستثماراتها نحو قطاع

الإسكان ، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعاني من الضغط السكاني ومن حركة التزوح من الريف إلى المدن ، ناهيك عن تلك التي تعاني من سوء وضع مساكنها - في هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدرأ أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع وإلا فأنها ستواجه بمشاكل إجتماعية خطيرة في المستقبل . ولعلنا نشهد في الوقت الحاضر ما تعانيه معظم الدول النامية نتيجة ندرة المساكن من ناحية وسوء حالها من ناحية أخرى - يؤكد هذا إنتشار الأحياء الفقيرة في معظم مدنها ففى كلكتا تنتشر الأحياء الفقيرة ويطلق عليها (bustees) ويطلق عليها في إستانبول (Gese Kondus) وفي مدينة مكسيكو (Colonias Proictaries) وهكذا .

لدرجة أن هذه المساكن والأحياء الفقيرة أصبحت تمثل ٢٤٣٪ من سكان الحضر في الدول النامية كما يتضح من الإحصائية الآتية (١) .

جدول (٦ - ٢)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة

| | | | |
|-----|---------------------------|-----|------------------------|
| ٢٦٠ | مدينة المكسيك (المكسيك) | ٢٤٦ | بوجتا (كولومبيا) |
| ٢٦٧ | نيروى (كينيا) | ٢٧٠ | كلكتا (الهند) |
| ٢٤٤ | ريسيف (البرازيل) | ٢٥٠ | كولومبو (سرى لانكا) |
| ٢٦٠ | تونس (تونس) | ٢٤٣ | فاكار (السنغال) |
| ٢٥٠ | | | دار السلام (تنزانيا) |

ولعل ما نشهده ، في مدن جمهورية مصر العربية وعلى الأخص القاهرة أثر زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ من آثار مدمرة لأكبر دليل على سوء وضع المساكن في العديد من أحياء مدينة القاهرة .

(ب) المشروعات العامة :

تشمل المشروعات العامة شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها والتي كثيراً ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية حيث

(١) Hogendorn, John S., op. cit., P. 95 .

تحتل بحوالي ٢٤٠٪ من جملة التركيب الرأسمالي في الدول المتقدمة .

ولذلك يهتم الاقتصاديون الدول النامية بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية والتي لا يمكن أن تنهض اقتصادياتها دون أن تتوفر . إلا أن قدرة الدول النامية المالية لا تقوى على تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة الى تلك المشروعات مما يؤدي الى ضعف وعدم كفاءة ادائها الاقتصادي . فالكهرباء لا تصل الى كل أرجاء الدولة وكثيراً ما تنقطع وعلى الأخص في فترات الذروة ، والطرق الجيدة قليلة والمواصلات السلكية واللاسلكية كثيراً ما لا تعمل .. وهكذا . ولقد شهدت مصر هذا الوضع خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الحالي مما كان له أسوأ الأثر على الانتاج والانتاجية .

وقد ربت حكومة الهند أنه ترتب على إنقطاع التيار الكهربائي وعدم انتظامه انخفاض معدل النمو في الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٢٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٥/٨٠ . هذا وتشير البيانات الى أن أربعة أخماس سكان الدول النامية محرومون من التيار الكهربائي وأن استهلاك الفرد من الكهرباء يقدر بعشر استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويضيف البنك الدولي الى ذلك أن نصف التليفونات في الدولة النامية لا تعمل وأن من بين كل عشر مكالمات خارجية تسعة لا تستجيب وأن من ربع الى ثلث سكان المدن في الدول النامية محرومون من المياه النظيفة ومن الصرف الصحي .

(ج) المخزون السلمي Inventories :

يتألف المخزون السلمي من مستلزمات الانتاج المختلفة سواء أكانت منتجات أولية، وفود ، قطع غيار ومنتج نهائي والتي تشكل من ١٠-١٢٪ من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة . ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلمي نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحاً وعلى الأخص وأن معظم الدول النامية تعاني من ندرة رؤوس الأموال المادية المحلية من ناحية كما أنها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي من ناحية

أخرى . يترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص فى عرض بعض مستلزمات الانتاج من المنتجات الأولية وشخة المخزون من قطع الغيار وفى حالات نقص المخزون النهائى عن حد الأمان : لذلك كثيراً ما نشاهد فى الدول النامية اضطولا من الشاحنات أو وحدات من المصانع لا تعمل لعدم توفر قطع الغيار والتي قد تكون رخيصة نسبياً .

وعلى سبيل المثال نذكر أن مصانع النحاس فى زامبيا توقفت عن العمل بسبب عدم وجود قطع غيار معينة ، كذلك قد تتوقف مصانع المياه الغازية عن العمل لعدم وجود سدادات الزجاجات ، كذلك قد يتعثر شحن الدقيق بسبب نقص الأكياس وهكذا .

(د) التشييد :

تتركز الاستثمارات فى قطاع الصناعة أساساً فى شراء المعدات والأدوات والآلات . إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من نصف الى ثلثى رأس المال الثابت فى الصناعة يتجه الى الاستثمار فى التشييد . لذا فإن أى نقص فى الاستثمارات الخاصة بالتشييد إنما تمثل نقط اختناق فى عملية النمو ، وعلى ذلك فإن ما يواجهه قطاع التشييد من ناحية تدنى كفاءه الشركات التى تقوم بهذه المهمة والتدثرة النسبية فى مواد البناء - من حديد واسمنت - وكذلك فى المماريين وغيرهم من الفنيين . كل هذه الأمور تمثل نقط اختناق للنمو الاقتصادى . وبما لاخلاف عليه فى الوقت الحاضر أن ارتفاع نفقات التشييد وطول فترة البناء كثيراً ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالى للمشروع بما يؤدى الى الانحراف عن جدواه الاقتصادية - هذا الوضع نشهده بوضوح فى العديد من المشروعات الصناعية فى مصر .

٤ - تمويل عملية تكوين رأس المال :

من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية ؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال ؟

لاشك أن الدول النامية تحصل على حاجتها إلى الأموال من مصدرين رئيسيين

هما الموارد المحلية والموارد الأجنبية - أى المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية - ويمكن - على سبيل التكرار والمراجعة - تتبع تسلسل تكوين رأس المال من العرض التالي :

$$(١) \quad Y = C + I + (X - M)$$

حيث (Y) تمثل الناتج القومى الاجمالى، (C) تمثل الانفاق ، (I) الاستثمار ، (X) الصادرات ، (M) الواردات ، ومن المعلوم أن الانفاق والاستثمار الحكومى تدرجان ضمن الاستثمار والاستهلاك .

$$(٢) \quad Y = C + S \quad \text{وحيث أن}$$

أى الناتج القومى الاجمالى = الاستهلاك + الادخار

وبالتعويض بين المعادلتين ٢، ١ نحصل على

$$(٣) \quad C + I + (X - M) = C + S$$

وبالتعويض وتحويل (X - M) إلى الطرف الآخر فى المعادلة (٣) نحصل على

$$(٤) \quad I = S + (M - X)$$

بمعنى أن فرص الاستثمار فى دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلى اضافة الى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وفى حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات مما يدعو الدولة الى الاقتراض من الخارج ، بمعنى أن زيادة الواردات عن الصادرات تسبب تدفق رؤوس الأموال من الخارج والتي تنشأ نتيجة لفائض مدخرات الأجانب .

وستتناول بالعرض والشرح والتحليل فى باقى هذا الفصل دراسة الموارد المحلية والموارد الأجنبية . فنخصص المبحث الأول لشرح وتحليل الموارد المحلية ، والمبحث الثانى لشرح وتحليل الموارد الأجنبية ، والمبحث الثالث والأخير لمناقشة ازمة المديونية العالمية .

المبحث الأول الموارد المحلية

تكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الأذخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياراً وبمحض رغبتهم والأذخار الاجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية عن إرادتهم. ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما باتباع سياسة معينة .

وتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وكما يمكن اقراضها الى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة أما بطريق مباشر أو بطريق وسيل مثل المصارف ، ومن مدخرات قطاع الأعمال والتي تشمل الاحتياطيّات والأرباح غير الموزعة ، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار .

وستتناول بالعرض والمناقشة والتحليل على التوالي تلك المصادر في الصفحات التالية.

أولاً : مدخرات القطاع العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح - أي الدخل بعد تسديد الضرائب - وبين الانفاق على أوجة الاستهلاك المختلفة . وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الأذخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة . فعلى حين تمثل مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠٪ من جملة المدخرات (في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي ٢٥٠٪) كانت أنصبة القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ موزعة بينها على التوالي على الوجه التالي :

٢٧٨،٤، ١٩،٩، ١،٧ أى أن مدخرات القطاع العائلى كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسى وقس على ذلك الوضع فى معظم الدول النامية .

وتتمثل مصادر الإدخار فى القطاع العائلى فى :

١ - المدخرات التعاقدية كالتأمين والمعاشات وحصولية الصناديق المختلفة التى تنشعها الهيئات والمؤسسات - تتفق هذه الأوعية فى طبيعتها الإلزامية وإتصافها بقدر من الاستقرار .

ب - الزيادة فى الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها فى صورة نقود أو أصول أخرى كالحلى والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع فى صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم فى شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة .

ج - الإستثمار المباشر فى إقتناء الأراضى والمزارع والمتاجر والمساكن التى تنتشر أكثر ما تنتشر فى البيئات الريفية حيث يصابح الإستثمار الإدخار . فالمدخر هو نفسه المستثمر .

د - سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .

وتزداد أهمية المصدرين الأولين (المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية)، فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية التى حققت شوطاً من التقدم حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية ويقبل الأفراد على التعامل معها والتعرف والتكلف مع الأوعية الإدخارية المختلفة . وفى هذه الحالة تصبح المدخرات فى متناول المستثمرين وأرباب الأعمال حيث تزداد الأرباح المتوقعة عادة عن أسعار الفائدة السائدة .

وفى حالة تساوى حجم جملة المدخرات فى مجتمعين فإن الأمر يختلف تبعاً للأهمية النسبية لبنود الإدخار السابق بيانها . ففى حالة تزايد أهمية البندين الأولين فإن الصناعات الجديدة والتوسعات فى المشروعات القائمة تجد حاجتها من الأموال وذلك على عكس الوضع إن كانت الأهمية النسبية كبيرة فى البندين الآخرين حيث تتجه المدخرات إلى الإكتناز .

وهنا تتساءل عن العوامل المحددة لمذخرات القطاع العائلى :

توجد مجموعة من العوامل لها أكبر الأثر على حجم مذخرات القطاع العائلى
نوجز أهمها فيما يلى :

أ- حجم الدخل : نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان فى الدول النامية
تندرج ضمن أصحاب الدخل المنخفضة ، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه
الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكول وملبس ومسكن . وعادة يكون للميل
المتوسط للإستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بمفاضل للإدخار .

وتشير الإحصاءات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للإدخار فى
كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء . فقد ترتب على زيادة الدخل
فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة فى كل من
الإستهلاك والإدخار . كما تشير البيانات فى الهند Delhi Survey إلى أن الزيادة فى
الدخل صاحبها زيادة فى الإدخار بمعنى أن الميل الحدى للإدخار يزيد مع زيادة الدخل
. والأكثر أهمية من مقدار الدخل المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغير فى حجمه إذ
يوجد عادة فجوة بين التغير فى الدخل ومستوى الإستهلاك . فتكون هذه الفجوة أكبر
عندما يكون التغير فى الدخل فى الاتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغير فى الاتجاه
الأعلى . فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الإدخار ، وعلى العكس عندما
ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الإستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت
وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدى فى النهاية إلى إنخفاض الإدخار . نقصد
بذلك التأكيد على أن الإستهلاك يعتمد أساساً على الدخل الدائم للأسرة أو الفرد ولا
يستجيب للمتغيرات المؤقتة .

ب - درجة تركيز وتوزيع الدخل .

من المعلوم أنه فى ظل توزيع سىء للدخل يزيد حجم الإدخار عنه لو أن الدخل
كان موزعاً توزيعاً عادلاً . وعلى ذلك فإن توزيعاً للدخل فى دولة ما فى صالح
الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدى إلى زيادة الإدخار والعكس صحيح .

كذلك لا يتحدد الميل إلى الإذخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضاً بمركزه الوظيفي في المجتمع . فمن المعلوم أن للزارعين أكثر قدرة على الأدخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل . ومن هنا فإن الهجرة من الريف والإقامة في المدن - وهو ما تلمسه بوضوح في كافة دول العالم - يؤدي إلى نقص عدد المدخرين . ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الإذخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة ولكن المستوى النسبي . ذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة ، ولذلك فإن الأمر الممول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعاً أو منخفضاً ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين . ولقد صاغ الأستاذ جيمس دوزنبري James Duesenberry نظرية متعلقة باستهلاك الأفراد تطبق على الصعيدين المحلي والأجنبي . مؤدى تلك النظرية أن دوال استهلاك الأفراد تعتمد على بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض كما أنها ليست مستقلة بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد الواضحة في الظهور والتميز والتي تعتبر من أقوى غرائز الإنسان والتي يطلق عليها دوزنبري بحب التقليد أو أثر المحاكاة Demonstrations effect . ذلك أن الفرد عندما يلمس ويتعرف على السلع الجديدة وأنماط الاستهلاك الراقية والوسائل المستحدثة يشعر برغبة ملحة في إقتناء واستخدام تلك السلع والخدمات ، وحينذاك تمتد معارف الأفراد وتخيلاتهم وتنشط رغباتهم ، بمعنى أن ميلهم نحو الاستهلاك تزداد إلى أعلى . ومن دراسته لميزانية الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلص إلى مجموعة من النتائج على درجة بالغة من الأهمية . فلقد تبين أن ٢٧٥ من السكان لم يدخروا شيئاً وأن بقى السكان (٢٢٥) يعزى إليهم كل المدخرات . كذلك تكشف الإحصاءات أن الأسرة التي بلغ متوسط دخلها ١٥٠٠ دولاراً بأسعار ١٩١٩ إذخرت ١٢٠ دولاراً بمعدل ٢٨ من دخلها على حين أن الأسرة التي حصلت على نفس الدخل في عام ١٩٤١ لم تدخر شيئاً . وتشرح نظرية سلوك المستهلك - التي نحن بصددنا - الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة . فعلى الرغم من أن الدخل المطلق بقي على حالة إلا أن متوسط الدخل في عام ١٩٤١ أصبح يمثل مرتبه أقل ضمن مراتب الدخول عنه في عام ١٩١٩ . إذ أن متوسط دخول

الأفراد لا بد وأنّها زادت بين الفترتين وأن العديد من العائلات الأخرى المحيطة والمتصلة بتلك الأسرة أصبحت أحسن حالاً مما كانت عليه في عام ١٩١٩ وأصبحوا يستهلكون العديد من السلع والخدمات الجديدة مما أدى إلى زيادة أغراض الإنفاق أمام تلك الأسرة والذي أدى في النهاية إلى انخفاض مدخراتها حتى بلغت الصفر .

وتطبيقاً للنظرية السابقة إذ افترضنا فرداً كان دخله ١٥٠٠ دولاراً في ١٩١٩ ثم ارتفع إلى ٢٠٠٠ دولاراً في ١٩٤١ ويفترض أن الأسعار ظلت على حالها ولم تتغير فإننا نجد أن هذا الشخص تمكن من إدخار ١٢٠ دولاراً في ١٩١٩ ، أى أدخر ٨٪ من دخله ، ولكن نتيجة للقوى والدوافع التي أشرنا إليها فإن نفس هذا الفرد لم يدخر سوى مائه دولار في عام ١٩٤١ . فعلى الرغم من زيادة دخله الحقيقي بمقدار الثلث فإن مدخراته هبطت إلى ٢٥٪ من دخله . لا شك أن السبب في ذلك يرد إلى أن السلع الجديدة قد أصبحت مألوفة إليه كما أن أنماط استهلاك الآخرين قد ولدت الرغبة لديه مما أدى إلى زيادة واضحة في استهلاكه وبالتالي نقص في إدخاره النسبي والحقيقي .

هذا السلوك الذي رأيناه ظهر جلياً على الصعيد العالمي . ذلك أن السلوك الإنساني سواء على المستوى المحلي أو الدولي يتأثر بنفس المؤثرات . فالسلع الجديدة ، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة أصبحت تكون جزء من مستويات المعيشة : المستوى الأول يتمثل في الأمن والرغبات أى ما يحمناه الأفراد والمستوى الثاني يتمثل في مقدرة الدولة النامية على توفير السلع الجديدة والمطلوب فيها من مواردها الحقيقية . فعلى حين نجد أن بعض السلع الجديدة تنطوي تحت المستوى الأول نجد أن العديد منها يندرج تحت المستوى الثاني . ذلك أن من المشكلات الواضحة التي تعيشها الدول النامية في الوقت الحاضر إزجاءها نحو المحاكاة وتقليد أنماط الإستهلاك في الدول الأكثر تقدماً - وعلى الأخص الأنماط الأمريكية - والتي يمكن ردها جزئياً إلى وسائل الإعلام المختلفة . فلا شك أن الأزياء الحديثة تنتشر بسرعة تفوق انتشار الفن الإنتاجي . كما أنه أصبح ينظر إلى السلع الأمريكية على أنها ممتازة على الرغم من أن بعضها لا يتمتع بتلك الصفة . هذا الأمر أصبح يشكل خطورة على الدول النامية بما يتمحضر

عنه من زيادة ملحوظة فى الميل الحدى إلى الإستهلاك والإستيراد والرغبة المستمرة والملمحة فى تقليد أنماط الإستهلاك الغربية - وعلى الأخص الأمريكية .

ويمكن توضيح هذه الخطورة من جانبين :

الجانب الأول : يتمثل فى عدم التوافق بين الدخول الحقيقية ومستويات الإستهلاك .

الجانب الثانى : يتمثل فى مدى وعى وإدراك المواطنين فى الدول النامية إلى تلك للمشكلة .

ففيما يتعلق بالجانب الأول فإن القضية واضحة تماماً . فعلى الرغم مما حققته الدول النامية من نمو وما حقته من زيادة فى الدخل والإستهلاك فى السنوات القليلة الماضية فإن فجوة الدخل بينها وبين الدول المتقدمة فى زيادة مستمرة كما سبق ووضحنا فى مستهل هذا المؤلف .

وفيما يتعلق بالجانب الثانى للمشكلة فإننا نلمس قصور فى السياسات الاقتصادية وعجز فى الأدوات التى تتبعها للمحد من الإفراط فى الإستهلاك من ناحية وفى الإقتراض والإستيراد من العالم الخارجى من ناحية أخرى .

وقد أوضح الأستاذ بريتش Raul Prebisch أن السبب الأساسى فى إنخفاض معدلات الإنتاج فى دول أمريكا اللاتينية ليس فقط ندرة رؤوس الأموال والتى ترد إلى إنخفاض هامش الإدخار الذى يرجع إلى إنخفاض الدخل الناتج عن إنخفاض الإنتاجية وإنما كذلك إلى قوى الجذب التى تسببها أنماط الإستهلاك فى الدول المتقدمة ما يؤدى إلى زيادة فى الإستهلاك .

فكان معدلات الإدخار المنخفضة فى الدول النامية لا ترجع فقط إلى إنخفاض مستويات الدخول وإنما ترد كذلك إلى لارتفاع الميل إلى الإستهلاك . وعلى ذلك فبالرغم من الزيادة المطلقة فى الدخول الحقيقية للأفراد فى معظم الدول النامية فى السنوات الأخيرة فإن معظم هذه الدول تجد صعوبة أكبر فى تدبير زيادة مدخراتها من دخولها المتزايدة وذلك بسبب إنخفاض المراكز النسبية لمستويات دخولها .

ج - مجموعة عوامل اقتصادية أخرى :

توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الإدخار وإن اختلفت من دول إلى أخرى . فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل يارتفاعها أو إستقرارها أو إنخفاضها ومدى إنتشار البنوك والمؤسسات الإدخارية ، ووفرة وتنوع الأوعية الإدخارية والإجاهات العامة للأفراد لحياة الثروات ، والرغبة فى حياة أموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة فى بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا . كل هذه الأمور لها كبير الأثر على عملية الإدخار . كما يتأثر الإدخار بالتضخم ودرجته والذي يمثل مشكلة خاصة فى الدول النامية تتمثل فى أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع (مثل الذهب) ولتقاء الأراضى والعقارات وما شاكلها ، كل هذا بهدف تجنب آثار التضخم .

د - عوامل ديمغرافية واجتماعية :

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها أكبر الأثر على إدخار الأفراد . فتركيب المجتمع عمرياً له أثره على الإدخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من ٣٥ - ٦٠ سنة ، أما الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ وأقل من ٣٥ أو تزيد عن ستين عاماً فلا يقومون بالإدخار . وحيث أن الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً فى زيادة مضطردة فى الدول المتقدمة فإننا نتوقع أثر ذلك على مدخولات تلك الدول وإن كان يقابل هذا الوضع زيادة فى عدد أفراد المجموعات العمرية من ٣٥ سنة إلى أقل من ستين سنة وتقص فى عدد السكان فى المجموعات العمرية الدنيا . وتشير البيانات فى الهند كمثال للدول النامية - إلى أن زيادة الإدخار عادة تصاحب الزيادة فى المجموعة العمرية العليا ، ذلك لأن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً قليلة المقارنة مع الوضع فى الدول المتقدمة وأن غالبية السكان فى هذه المجموعة يتألفون من المجموعات من ٣٥ - ٦٠ عاماً ، أى من الطبقة المنتجة وهى فى نفس الوقت التى يعزى إليها معظم الإدخار .

كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الإدخار وحجم الأسرة . فلا شك أن

حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففى ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدننى مستويات للدخول فى الدول النامية يقل الإدخار إذا لم يخفف .

كذلك تختلف معدلات الإدخار بين قاطنى الريف وساكنى المدن حيث تريد فى الأولى عنها فى الثانية . ولما كانت مستويات الدخل تقل فى البيئات الريفية عنها فى المجتمعات الحضرية فإننا نشهد بصفة شبه مستمرة تدفق السكان من الريف إلى المدن، حدث هذا فى الماضى فى العديد من الدول التى أصبحت فى الوقت الحاضر من الدول الصناعية الغنية . فلقد هيئت نسبة سكان الريف فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى سكان المدن من ٢,٨٩ فى عام ١٨٧٣ إلى ١,٩ فى عام ١٩١٠ ثم إلى ٩٥, فى ١٩٢٠ وأخيراً إلى ٥٧, فى عام ١٩٥٠ أى أن سكان الريف فى الولايات المتحدة الذين كانوا ثلاثة أضعاف سكان المدن أصبحوا فى عام ١٩٥٠ لا يمثلون إلا نصف سكان المدن .

ومن العوامل الاجتماعية الهامة التى تؤثر على الإدخار شيوع ما يعرف بنظام الأسرة الممتدة فى المناطق والبيئات الريفية فى الدول النامية، ويقصد بالأسرة الممتدة ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب الآخرين لارتباطاً وثيقاً للدرجة تصل فى بعض الأحيان إلى المعيشة الجماعية . فى ظل هذا النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا كثيراً ما يؤثر على الإدخار بشكل مباشر وغير مباشر . فى ظل نظام الأسرة الممتدة - والتى تمثل مظلة إجتماعية للجميع - يرعى القادر غير القادرين من الصغار والكبار . لذلك فإن الحاجة إلى الإدخار للإتفاق منه عند التقاعد لم تعد له نفس الأهمية فى ظل ظروف أخرى . كذلك فإن أفراد هذا المجتمع الصغير يفترضون أن لهم نصيب فى ثروة أحد الأفراد الذى نجح فى جمع ثروة - بمعنى أن نظام الأسرة الممتدة لا يخرج عن كونه تأميناً إجتماعياً . كذلك فإن هذا المجتمع الطبقي stratified society كثيراً ما يهمل الإدخار لأن الأعضاء الغير قادرين فى استطاعتهم تأمين بعض حاجاتهم من القادرين .

ومن زاوية أخرى فإن نظام الأسرة الممتدة كثيراً ما يشجع على الإدخار عن طريق

جميع المدخرات من أفراد ذلك المجتمع وإقامة مشروع يدور عائلاً وبضيف إلى التناخ القومي الخلى الإجمالى ، وكذلك فى حالة توفير الموارد المالية لتعليم بعض أفراد الأسرة المرموقين . كذلك فإن أفراد الأسرة المحتاجين لموارد مالية يمكنهم الحصول عليها عن طريق الإقراض حيث أن المقرض على معرفة كافية بهم وهم بدورهم يجدون أنفسهم مجبرين على الوفاء بتلك الإلتزامات على الأقل من الزاوية الأدبية .

كذلك فإن للديانات والمعتقدات علاقة كبيرة بالإدخار . فلقد أوضح R. Tawney and Max Weber أن الديانة البروتستانتية أسهمت فى ظهور ونجاح النظام الرأسمالى عن طريق التأكيد على فضيلة الإدخار ونفس الشيء حدث فى اليابان نتيجة للتعاليم الدينية . وحث الديانة الإسلامية على الاعتدال فى الإنفاق وتنتهى عن التبذير وحث على العمل وتؤكد على فريضة الزكاة وكلها تودى فى النهاية إلى الإدخار .

وفى نهاية هذا العرض يثار سؤال على جانب كبير من الأهمية وهو ما هى الوسائل التى يتعين على الدول النامية سلوكها لتنمية مدخرات القطاع العائلى ؟

يعتقد معظم الإقتصاديين أن فى متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو أن حكوماتها إتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي القومى بين السكان ونلخص فيما يلى أهم الوسائل المقترحة فى هذا الصدد .

١ - التوسع فى إقامة المؤسسات الإدخارية كصناديق الإدخار البريدية وشركات الإئتمان الزراعية والمصارف التى تمتد فروعها ومندوبياتها إلى كافة الإنحاء . كذلك نشر البنوك الإسلامية وشركات التأمين وشركات البناء التعاونية .

٢ - تعدد الأوعية الإدخارية التى تعمل على جذب للمدخرات . ولقد تعددت هذه الأوعية فى مصر فى السنوات الأخيرة وحقت نجاحاً ملموساً فى زيادة المدخرات منها على سبيل المثال شهادات الإستثمار وشهادات الإدخار وإذون الخزنة وستندات التنمية بالعملة الوطنية وبعض العملات الأجنبية ولأجل مختلفة . وعلى أن يراعى منح أصحاب تلك الإستثمارات بعض المزايا التى تودى إلى الإقبال عليها . من تلك المزايا :

- أ - أن تكون ضئيلة القيمة حتى يتمكن أصحاب الدخول الدنيا من إقتنائها .
 ب - أن تتمتع بدرجة عالية من السيولة .
 ج - أن يكون بعض تلك الأوراق قابلاً للوفاء بالضرائب .
 د - أن يكون بعضها قابلاً للدفع عند الطلب - دون خسارة - وأخرى قابلة للدفع في بعض المناسبات كالزواج والوفاة والمرض .
 هـ - أن يعود بعضها على أصحابها بعائد شهري أو دوري ويكون بعضها مترابطة القيمة .

٣ - يتعين على الحكومات الإسهام في إيجاد حل إلى ما يتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة . فالبنوك عادة لا تهتم ولا تشجع فتح وإدارة الحسابات الصغيرة لما يترتب على ذلك من أعباء ونفقات . فقد قدر أحد البنوك في فرنسا أن الإقراض لغير الشركات يقصد بذلك حسابات الأفراد الصغيرة - يتطلب فتح ٢٥٠٠ حساب تغطية أجر موظف واحد في العام مما يؤدي عادة إلى عدم تشجيع صغار المدخرين على فتح حسابات بالبنوك . ولقد أدى هذا الوضع إلى إنشاء مؤسسات جديدة مثل التعاونيات الائتمانية credit cooperation في غانا ونيجيريا والصين . في هذه المؤسسات تجمع الأموال من مجموعة من صغار المدخرين وتقرض إلى واحد منهم تباعاً - كذلك نجحت مصر في إنشاء مؤسسات التأمين والإدخار . كذلك يتعين تشجيع البنوك الكبيرة على فتح فروع صغيرة في الأماكن التي لا تجذب المؤسسات المالية .

٤ - أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات إلى قطاعات معينة .

٥ - العمل على مكافحة وضبط التضخم الذي يؤدي إلى إتهيار القيمة الحقيقية للمدخرات .

٦ - رفع أسعار الفائدة والذي يؤدي عادة إلى زيادة المدخرات . إلا أن ذلك كثيراً ما يؤدي إلى خفض حجم الإستثمار . لذا يتعين أن يصاحب رفع أسعار الفائدة

قيام الحكومة بإعانة بعض المشروعات أو تقديم قروض مدعمة لبعض الأنشطة .

ثانياً : مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أى ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بإدخاره .
وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار جميعاً فى الدول المتقدمة إقتصادياً
كما فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان . ويتوقف إدخار قطاع
الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح . فكلما كانت الأرباح
كبيرة كلما زادت المدخرات . كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة
ومتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة إدخار المنشآت فى فترات الرواج والرخاء بينما
تميل إلى الانخفاض أو الإختفاء فى فترات الكساد والركود . كذلك فإن إدخار قطاع
الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه فى المستقبل . فتحاج صناعة البترول
بطبيعتها إلى التوسع المستمر فى الإنفاق على البحوث والدراسات وعلى عمليات
الإستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها وإلا ستواجه بنضوب حقولها
وندى إنتاجها وما يترتب على ذلك من لارتفاع فى التكلفة . مثل هذه المنشآت يصحتم
عليها توجيه قدر كبير من أرباحها إلى ضروب البحث والإستكشاف وهذا ما يطلق
عليه « التمويل الذاتى » .

ويحدثنا التاريخ الإقتصادى أن معدلات الإدخار - وبالتبعية الإستثمارات -
حققت زيادة كبيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٧٥٠ - ١٨٢٠ وهى
فترة ظهور ونمو لإزدهار الصناعة . وكان المصدر الأساسى لتلك المدخرات الأرباح
الكبيرة التى حققها قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة وكذلك الأرباح العائدة التى
نجمت عن لارتفاع الأسعار . كذلك فإن التطور الصناعى وإتساع التجارة الخارجية فى
المملكة المتحدة فى القرن الماضى وأوائل القرن الحالى وما نجم عن ذلك من أرباح
طائلة ، كل هذا أدى إلى زيادة المدخرات وما ترتب على ذلك من زيادة فى الإستثمار
والإنتاج . ولا شك أنه فى متناول الدول النامية أن تحقق مدخرات وفيرة من أرباح
قطاع الأعمال وذلك إذا نجحت السلطات المختلفة فى توفير مناخ الأمن والإستقرار

وإختارت التشريعات والقرارات الملزمة وأزالت القيود وفرضت الضرائب الملزمة . ولا شك أن قطاع التصدير والإستيراد - أى قطاع التجارة الخارجية - يعود على القائمين به بأرباح طائلة ولذلك كثيراً ما تتدخل الحكومة وتحتكر بعض قطاعاته بهدف الحصول على أرباح لدعم وضعها المالى وتحقيق مصادر دخل كبيرة ومن أمثلة ذلك بورما وإحتكار حكوماتها لتصدير الأرز - وهو سلعة الإنتاج الرئيسية ، ومصر وإحتكار الحكومة لشراء وحلج وتصدير القطن . وحين يكون قطاع التصدير كبيراً ومتركزاً فى قلة من المؤسسات فإن الظروف تكون أكثر ملاءمة لتحقيق معدلات أرباح مرتفعة . بينما لو كان صغيراً وموزعاً بين كثرة من صغار المتعاملين فإن معدلات الأرباح ومن ثم معدلات الإدخار تميل إلى الإنخفاض .

وتمثل الدخل الصافى لقطاع الأعمال الخاص فى الفرق بين الإيرادات الكلية التى يحصل عليها المشروع - حصيلة المبيعات السلمية والخدمية - وبين مجموع نفقاته والتى تتمثل فى :

- أ - قيمة مستلزمات الإنتاج (المواد الأولية المختلفة ومواد الوقود ...) .
- ب - مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات ولإيجار وفوائد .
- ج - أقساط إهلاك الأصول المختلفة من أراضى ومباني وعدد وآلات .
- د - صافى الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية .
- هـ - الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال .

وليس هناك خلاف بين الإقتصاديين على أهمية أرباح المنشآت كمصدر رئيسى لتكوين المدخرات . فقد تجمعت فى الماضى والحاضر فى بناء صرح سامخ فى الدول المتقدمة إقتصادياً يشمل فيما يمتلكه من رأس مال إنتاجى وإجتماعى إضافة إلى ثروة بشرية متميزة .

ومع ذلك فإن هذا المصدر توجه إليه بعض المأخذ والسلبات فى الدول النامية لعل أهمها :

أ - من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الإقتصادي أو التواحي المرتبطة (رأسيا وافقيا وجانبيا) بينما قد يكون المجتمع في حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى - هذا الوضع كثيراً ما يؤدي إلى ما يطلق عليه النمو غير المتوازن .

ب - ومن زاوية أخرى فإن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيراً ما يعرقل فاعليته ويضعف من كميته إذ أن كم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات التي يتعامل بها سوق رأس المال .

ج - وأخيراً فإن التنمية الإقتصادية إن اعتمدت أساساً على تلك المدخرات فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

ومن المعلوم أن قطاع الأعمال الخاص يقترض من المؤسسات المالية لتمويل استثماراته أكثر مما ينجح إليها في صورة مدخرات . وفي الدول النامية - ذات الدخل المتوسط - فإن مدخرات قطاع الأعمال الخاص في شكل التمويل الذاتي Retained Earnings يعتبر على درجة بالغة من الأهمية - كما كان الوضع في بريطانيا في الماضي - إضافة إلى ذلك فإن التمويل الذاتي يجذب ويشجع قيام الشركات ذات الجنسيات المتعددة أما الدول الأقل دخلاً فإن الأرباح المعاد استثمارها عادة غير كافية مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى وعلى الأخص الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك لأن السوق المالية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً .

وهنا تتساعل عن أسباب ضيق أسواق الأوراق المالية Stock Market في الدول النامية ؟ فمن المعلوم أن بيع الأسهم وحقوق الملكية الأخرى والسندات محدود ولا تتوفر مقوماته في معظم الدول النامية . فالسوق المالية إن وجدت فهي محدودة وتكاد عملياتها لا تذكر . وقدر عدد الدول النامية التي لديها أسواق مالية بخمسة وثلاثين دولة إلا أن مجموع المعاملات فيها على درجة شديدة من التواضع . فعلى الرغم من أن ٤٩٦ شركة قد سجلت أوراقها المالية في البورصة في تركيا فإن التداول خلال

ثمانية أشهر لم يتعد أوراق مالية لسته وثلاثين شركة ، كذلك فإن قيمة جملة العمليات في بورصة كينيا المالية لم يتعد عشرة ملايين دولار خلال عام كامل .

يرجع السبب في عدم قيام أسواق مالية لوضعها إلى مجموعة من الأسباب أهمها:
أ - بعض الأسواق المالية مغلقة أمام الأجانب كما في تركيا ونيجيريا ، وبعضها محذور على الشركات المشتركة كما في كوريا الجنوبية والهند والبرازيل وتايوان والمكسيك .

ب - تكون ملكية الأسهم وباقى أشكال حقوق الملكية في معظم الدول النامية قاصرة على الأسر المنشئة للمشروعات ، وعادة لا يوجد رغبة لديهم للتنازل عنها . هذا ما نشاهده في بعض البورصات النشطة مثل هونغ كونج وسنغافورة حيث تميل أسعار الأوراق المالية فيها إلى الارتفاع لأن قسراً ضئيلاً منها يتم تداوله .

ج - ندرة المعلومات عن الشركات ولوائحها مما يحول دون تكوين فكرة صحيحة عن أوجه الاستثمار .

د - نجد أن عدداً من الأوراق المالية في العديد من الدول النامية ممنوع تداولها في البورصة .

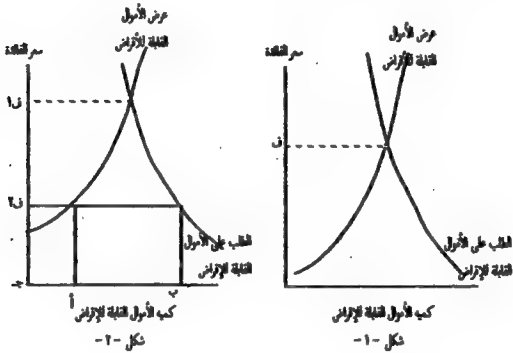
وتوجد أكبر البورصات في البلاد النامية في البرازيل ، هونغ كونج ، الهند ، ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، وتايوان . ولقد بلغ عدد الشركات المسجلة في تلك البورصات ٤٢٠٠ شركة من أصل ٧٠٠٠ شركة في كل الدول النامية إلا أن حجم التعامل فيها كان ضئيلاً بمقارنته بحجم التعامل في الدول الصناعية^(١) . وتعتقد أوساط الأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار من الدول الغنية إلى الأسواق المالية للدول النامية يمكن أن تزيد عن معدل البليون دولار في ١٩٨٩ إلى خمسة أو عشرة أضعاف هذا الرقم خلال التسعينات لو زاد الإهتمام بالأسواق المالية .

(١) بلغ حجم التعامل في بورصات أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان أكثر من ٧,٥ ترليون دولار في ١٩٩٠ .

هذا الوضع لابد وأن يؤدي إلى الإعتماد على القروض ، وهنا يلتزم المقرض بدفع الفوائد إضافة إلى أصل الدين - وفي ظل لارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات عالية في أوائل الثمانينات (حيث بلغت في بعض السنوات أكثر من ٢٢٠) - فإن المقرض حمل بأعباء جسيمة إضافة إلى ما أسهمت به هذه الفترة من ركود شديد .

ومن هنا ظهرت أهمية مؤسسات الأقرض - وأهمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة - في الدول النامية حيث أصبحت تلعب دوراً هاماً في مجال الاستثمار - إلا أن المخاطر العديدة التي تحيط بالإئتمان المصرفي في الدول النامية كثيراً ما تحد من نموه . فعدم وجود مكاتب للإئتمان ونشرة للشورات وخطابات الأبناء لا بد وأن يؤدي إلى زيادة المخاطر - وكثيراً ما يقضى على صفار للمقرضين ، كما أن بعض كبار المقرضين كثيراً ما يتوقعون عن الدفع مستغلين مراكزهم السياسية والاجتماعية . كذلك كثيراً ما تجد البنوك نفسها مضطرة إلى إقراض الحكومة لتمويل بعض مشروعاتها ، أو إقراض شركات القطاع العام وهي تعلم بعدم جدوى بعض مشروعاتها . كذلك كثيراً ما تقدم الدولة أسعار فائدة مميزة لبعض قطاعات الاقتصاد القومي أو لبعض المناطق الإدارية . كل هذا يتطلب من البنوك تكوين معدلات عالية من المخصصات لمقابلة عجز المقرضين أو تأخرهم في السداد . لذلك تجد أن نصف أصول البنوك في الهند يقابلها مخصصات وإحتياطيات وسندات حكومية كذلك كثيراً ما تفرض الحكومات على البنوك قدراً معيناً من القروض يخصص لقطاعات أو صناعات معينة . وكثيراً ما تجبر الحكومة البنوك على تنفيذ مطالبها عن طريق فرض رسوم على القروض التي توجه إلى قطاعات أخرى غير تلك التي حددتها . وتشتترط حكومة تايلاند على بنوك الأرياف تخصيص ٦٠٪ من جملة قروضها للزراعة والأنشطة المرتبطة بها . ولا شك أن إختيار قطاعات أو صناعات معينة واستثمارها بنسبة كبيرة من القروض يجعل محفظة الاستثمار أقل تنوعاً فيزيد من مخاطر الإئتمان ويقلل من الأرباح مما يدعو البنوك في النهاية إلى رفع أسعار الفائدة . كل هذه الأمور - زيادة المخاطر ، رفع أسعار الفائدة ، نقص الأرباح - تؤدي في النهاية إلى الحد من فتح المصارف وكذلك التأثير على حجم الإئتمان . وترتب على ذلك أن يتخذ منحنى

عرض الأموال القابلة للاقراض الموضح في الشكل التالي . فالقصور في عرض رؤوس الأموال في ظل تهاافت الطلب عليه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة . وكان المفروض أن يترتب على ذلك زيادة في عرض الأموال من مصادر خارجية إلا أن مجموعة من العوامل أهمها - قلة المعلومات ووجود المخاطر وتوقع انخفاض القيمة الخارجية للعملة والقيود التي تفرضها الحكومات على حركات رؤوس الأموال والتعدد في أسعار الفائدة - تحول دون ذلك .



يتضح من الشكل ١ - ١ أن العرض المحدود والطلب الكبير على الأموال القابلة للاقراض لا بد وأن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة السوقي إلى المستوى ف .

يتضح من الشكل ٢ - ٢ أن أسعار الفائدة كثيراً ما تكون أقل في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وذلك نتيجة للتدخل الحكومي في جانبتي الإذخار والاستثمار عن طريق وسائل الرقابة - ويظهر هذا في مجال الإئتمان المختار - فمن الشكل السابق يتضح أن تحديد سعر الفائدة عند المستوى ف١ - ٢ إلى أسفل سعر التعادل ف١ - ١ فإنه

يتمتع تقنين القروض أى توزيع المقدار جـ أ من القروض بين المقترضين بطريقة ما فى الوقت الذى يرغبون فيه فى الحصول على جـ ب .

ثالثاً: مدخرات قطاع الأعمال العام :

كان دور الدولة فى التدخل فى الشؤون الاقتصادية محدوداً ، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الإقتصادى للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع فى تحقيق التقدم الإقتصادى والإجتماعى من ناحية ، إضافة إلى قيام الحكومات فى العديد من الدول الرأسمالية بإشياء للمشروعات التى لا يقوى الأفراد على إقامتها .

هذا الوضع تغير فى الآونة الأخيرة وعلى الأخص فى الدول النامية نتيجة لجموعة من الأسباب نكتفى بالإشارة إلى أهمها والتى تلخص فى :

أ - حصول معظم الدول النامية على إستقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من إسار التبعية .

ب - التغير فى دور الدولة فى النشاط الإقتصادى نتيجة ذبوع وإنتشار المفاهيم الاشتراكية خلال فترة طوبله (١٩٤٥ - ١٩٨٥) .

جـ - رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية وفشل القطاع الخاص وإقتصاديات السوق فى تحقيق هذه الغاية .

د - عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الإستثمارات الطموحة التى ترغب الدول النامية فى تحقيقها ومن ثم كان من المنطقى لريادة الحكومات هذا الميلان .

هذا ولقد أصبح لدى معظم الدول النامية فى الوقت الحاضر قطاعاً عاماً يقوم بشطر كبير من النشاط الإقتصادى ويقع على عاتق تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية . هذا وقد صاحب التحولات الاقتصادية فى مصر أمر قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إقامة مشروع الثلاث سنوات للتصنيع (١٩٥٦ - ١٩٥٩) ولتأميمات وفرض الحرسات ، بروز القطاع العام وتزايد دوره وإستثاره ببعض القطاعات الاقتصادية

بأكملها مثل قطاع المصارف والتأمين وسيطرته على قطاعي التجارة الخارجية والصناعة .

ويمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال العام بنفس الطريقة التي ذكرناها لحساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف لأيلولته إلى الدولة .

وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في :

أ - السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيراً ما لا تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق ، فكثيراً ما تتحدد الأسعار طبقاً لإعتبارات إجتماعية أو سياسية وفي حالات أخرى تحوى أرباحاً احتكارية .

ب - السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيراً ما لا تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيراً ما تحوى قدرأ من الدعم .

ج - سياسة التوظيف والأجور إذ كثيراً ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة وعلى الأخص في ظل إلترزام العديد من الدول النامية - كما كان الوضع في مصر إلى وقت قريب - بتشغيل خريجي المعاهد والجامعات والإسهام في حل مشكلة البطالة . هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون نظر إلى نتائج الأعمال .

د - مستوى الكفاءة الإنتاجية . فتشير البيانات إلى إنخفاض مستويات الأداء في شركات القطاع العام عنها في المشروعات الخاصة ويرجع ذلك أساساً إلى إختفاء عنصر الدافع للخاص من ناحية وإلى تمتع مشروعات القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار ومن ثم صعوبة الإهتمام إلى معدلات الأداء الصحيحة . ونلمس في الأونة الأخيرة - في مصر وغيرها - إرتفاع أصوات المطالبين بتصفية شركات القطاع العام إلى جانب آخرين يرون الإبقاء عليه مع تعديل مساره وإدارته بطريقة لا تختلف عن إدارة المشروعات الخاصة .

رابعاً : الأذخار الحكومي :

يتحقق الإذخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية . فإذا كان هناك فائضاً إتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسيّد أقساط الديون (في حالة ملبونية الحكومة) . أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أى في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة . وتعمل الحكومات دائماً إلى تنمية مواردها وإلى ضبط نفقاتها بنية تحقيق فائض توجّهه إلى ضروب ومجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة .

وتتمثل أهم إيرادات الدول الجارية في حصيلّة الضرائب ، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الإذخار الأجارى وتمثل إقتطاعاً نهائياً من جانب الدولة من دخول الأفراد . وكثيراً ما تجد الدولة صعوبة للإحتذاء إلى الضرائب التى تعود عليها بأكبر حصيلّة ممكنة ولا تؤدى إلى إعاقه النشاط الإقتصادى أو محاولة التهرب منها .

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين أولهما الضرائب المباشرة والثى يتحمل بعضها من يقوم بدفعها وثانيها الضرائب غير المباشرة والثى يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين . وتلائم الضرائب الغير مباشرة إقتصاديات الدول النامية بينما تلائم الضرائب المباشرة إقتصاديات الدول المتقدمة - وسوف نناقش جوانب هذين الشكلين من الضرائب بادئين بالضرائب غير المباشرة لأهميتها فى الدول النامية وهنا يتعين أن نميز بين الضرائب على الصادرات والضرائب على الواردات .

فيما يتعلق بالضرائب على الصادرات - وهى الأقل أهمية كما سنرى بعد قليل - فإن البلاد النامية طالما تخصصت فى إنتاج وتصدير قلة من المنتجات كما فى حالة الهند (القطن - الشاى - الجوت) والبرازيل (البن والسكر والقطن) ، وهكذا بالنسبة لمعظم الدول النامية . فإذا كانت الدولة تتمتع بمركز إحتكارى فى السوق الدولية لسلمة ما فإن أنسب أشكال الضرائب هى رسوم الصادرات والثى يتحمل المستوردون الأجانب بها أو بمعظمها ، بمعنى أن الأجانب فى هذه الحالة يتحملون

يقدر من تكاليف التنمية في البلد المصدر ، أما في حالة عدم تمتع الدولة بمركز احتكاري فإن أنواع الضرائب هي الضرائب على رقم الأعمال شأنها شأن الدول التي تستهلك القدر الأكبر من إنتاجها ، وتشير تجارب الدول إلى انتشار الضرائب على الصادرات في الماضي ، فعلى سبيل المثال لجأت شيلي وهي التي تتمتع بإحتكار إنتاج وتصدير الأسمدة المعروفة « تترات شيلي » إلى فرض رسوم صادرات بنسبة ٢٥٪ من قيمتها ، كما لجأت حكومة سرى لانكا إلى فرض رسوم صادر على صادراتها من الشاي ، كذلك كانت حكومة مصر تفرض ضرائب على صادراتها من الأقطان العلوية الثيلة .

ونجاح تلك السياسة يتوقف على من الذي يتحمل عبء الضريبة ، فإن تحمل بها قطاع الإنتاج المحلي فإن رسوم الصادرات لا تؤدي إلى أية زيادة في عرض رؤوس الأموال والأمر حينذاك لا يمدو غير تحويل في الدخل . أما إن تحمل بها المستوردون الأجانب فإن هذا يعني مساهمة القطاع الخارجي في عرض الأموال والمخدرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية . وتعتبر الضرائب على الصادرات في الكثير من الحالات مخففة للتضخم النقدي إذ أنها تمتص قدرأ من التضخم الوافد من الخارج ، إضافة إلى إمكان الإفادة من الفارق بين التكاليف المحلية والأسعار في الأسواق الأجنبية وذلك بإمتصاص فائض الربح . فإذا لم تعتمد رسوم الصادر هذا الحد فإن الصادرات لا يخشى عليها من نقصان ويمكن أن تساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك فلا يجب أن نبالغ في أهمية وإستمرارية هذا المصدر من مصادر الإدخل . فاعتماد خطة التنمية الاقتصادية إلى حد كبير على تلك الضرائب غير المباشرة - كالضريبة على رقم الأعمال ورسوم الصادرات - قد يكون من الخطورة بمكان حيث أن تلك الإيرادات عرضة للتقلبات تبعاً للأوضاع الاقتصادية الخارجية فإذا ساءت الظروف الطبيعية أو تدهورت الأحوال الاقتصادية في الدول المستوردة فإن حصيلة صادرات الدول النامية لا بد وأن تتأثر بالتبعية وبالتالي تتأثر خطة التنمية وتصبح الدولة غير قادرة على تنفيذ العديد من المشروعات والأعمال . وفي ختام هذا العرض للموجز للضرائب على الصادرات نشير إلى تناقص أهميتها في السنوات الأخيرة حيث

أصبح هم الدول العمل على زيادة صادراتها لمقابلة أعباء التنمية الإقتصادية من ناحية ولتفادي تفاقم عجز موازينها التجارية من ناحية أخرى . ومن هنا إقلاع العديد من الدول عن فرض ضرائب على الصادرات بل تجدها على العكس تلجأ إلى أساليب السياسات التجارية والتجديفة لدفع عجلة الصادرات منها دفع إعانات ظاهرة أو مستترة للمصدرين ومنها إعادة ما سبق ودفعه المصدر من ضرائب على مدخلات إنتاج السلعة (الدروياك) ، ومنها تزويد المصدرين بقروض مدعمة .

أما القسم الأهم من الضرائب غير المباشرة فيتمثل في الضرائب على الواردات والتي تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية في الدول النامية . إلى جانب الأهداف المالية للضرائب على الواردات فإنها كثيراً ما تفرض لأغراض أخرى لعل أهمها :

أ - كثيراً ما يكون الهدف من فرض الضرائب على الواردات تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية وذلك دعماً للصناعة المحلية والتوسع في سياسة الإحلال محل الواردات الأجنبية .

ب - تفرض الدولة في بعض الحالات والظروف ضرائب على الواردات بقصد تحديد المستورد من السلع الاستهلاكية وذلك حتى يتسنى لها توجيه النقد الأجنبي المحدود نحو إستيراد سلع أكثر أهمية للإقتصاد القومي مثل العدد والآلات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار .

ج - كثيراً ما تفرض الدولة ضرائب على الواردات - ضرائب حامية - بهدف عدم إستيرادها من ناحية أو تحمل الفئات القادرة على دفع الضرائب المرتفعة بها من ناحية أخرى .

إضافة إلى الضرائب على الواردات والصادرات توجد صور أخرى للضرائب تلائم طبيعة الدول النامية بعضها ينطوي تحت الضرائب المباشرة وبعضها تحت الضرائب غير المباشرة ، فتحصل العديد من الدول النامية على إتاوات مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود لإستغلال مواردها الطبيعية توجه حصيلتها إلى موارد لدولة . ومنذ

الخمسينات شهد هذا المورد تغييرات هائلة حيث قامت معظم الدول النامية باستغلال معادنها بالوسيلة التي تعود عليها بأكبر دخل ممكن ، ومن أمثلة ذلك التطورات التي شهدتها عقود النفط في الدول العربية ومنها مصر من تغيرات عادت عليها بأكبر كثير مما كانت تحصل عليه من عقودها التقليدية .

كذلك فإن العديد من الدول النامية أصبحت تشارك أصحاب الثروات - العقارية وغير العقارية - في الزيادة التي تحققت للمكيانهم نتيجة أعمال التنمية . فلا شك أن حفر الترع والمصارف ووصف الطرق والتوسع في تخطيط المدن وغير ذلك من الأعمال يزيد من قيم الثروات وحيث أن من حق الدول أن تحصل على كل الزيادة أو معظمها من أصحاب تلك الثروات إذ ليس لهم من فضل في ذلك .

كذلك يتعين أن تشارك الدول الأفراد والشركات والهيئات فيما يحصلون عليه من أرباح إضافية تربت عن مشروعات التنمية ، إذ كثيرا ما يتطلب الوضع حظر الواردات أو تخفيضها أو تقديم الحكومات من دعم ومساعدات للمنتجين مما يؤدي إلى زيادة أرباح تلك المشروعات . حينذاك يصبح من حق الدولة المشاركة في تلك الأرباح . إلى جانب ذلك فيجب على الدول النامية أن لا تهمل الضرائب المباشرة كالضرائب على الأرباح والقيم المنقولة والتركات وغيرها . فلا شك أن أهمية الضرائب المباشرة تزيد بنمو الاقتصاد القومي وتزايد التشابك بين قطاعاته . كذلك يتعين على الحكومة أن تزيد من الوعي الضريبي بالوسائل المختلفة وعلى الأخص أن الهدف من هذه الضرائب ليس فقط هدفا لإيراديا بل أن الجانب الاجتماعي والعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يقل أهمية .

أما عن النفقات الحكومية الجارية فتتمثل في الإنفاق العام أي اتفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الأخرى . وكذلك ما يطلق عليه بالنفقات التحويلية التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام . ولا شك أن زيادة الدور للملقى على الحكومات من نواحي توفير الضروريات والسعي المستمر نحو رفع الأحوال المعيشية

للمواطنين يحتاج إلى موارد مالية ضخمة . ومن هنا يمتحن أن تسمى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثاراً سلبية على الإنتاج . ومن الناحية الأخرى يتعين عليها أن تحسن إستخدام تلك الموارد وذلك حتى لا تضطر إلى أسلوب التمويل بالمعجز وما يترتب على ذلك من آثار تضخمية تعمق عملية التنمية .

ونورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية وإلى زيادة فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومي :

أ - تطوير النظام الضريبي من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل .

ب - إستحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي وذلك حتى يتحقق ركن العدالة .

ج - ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة منها إستخدام أسلوب الشواب والعقاب .

د - الإقلاع تدريجياً عن التوسع في إتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك .

هـ - التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .

خامساً : تكوين الإدخار الإجبارى عن طريق التضخم :

عاجلاً فيما سبق الإدخار الاختيارى وأظهرنا أهميته لموارد التمويل الملقى .

إلا أن عدم كفايته لمواجهة مطالب التنمية كثيراً ما يؤدي إلى التجاء الدولة إلى مصادر الإدخار الإجبارى ، لذلك كثيراً ما تلجأ الحكومات إلى إقتطاع جانب من الدخل والموارد الحقيقية للأفراد . وسيلها إلى ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفى وذلك لتخطية عجز تستحدثه فى الميزانية وعادة ما يترتب على الإنفاق التضخمى زيادة فى المستويات العامة للأثمان بمعدل أعلى من إرتفاع الدخل النقدية . يعنى هذا أن الدخل الحقيقية للأفراد قد إنخفضت وإنخفاضها معناه إجبار

الأفراد على إنقاص حجم إستهلاكهم أو إجبارهم على تكوين إدخار حقيقى من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التى زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة فى الأثمان - وهى فى هذه الحالة الحكومة .

وكذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من للمستهلكين فى صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين فى صورة أرباح إستثنائية . هذه الطريقة تعتبر حافزاً هاماً على التوسع فى الإنتاج وإعادة إستثمار الأرباح .

وبعدئنا التاريخ النقدى عن أهمية الأرباح كحافز على التوسع فى التكوين الرأسمالى . فزيادة معدلات الأرباح تزيد معدلات تجميع رؤوس الأموال فتزيد معدلات التنمية ، يتحقق ذلك عن طريق ما يسميه كينز بالتضخم الربحى .

وفى هذا الصدد يقول كينز أن ظاهرة التضخم الربحى كانت سبباً فى زيادة إكتشاف المعادن النفيسة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار فى وقت تخلفت فيه التكاليف وخاصة معدلات الأجور . أدى هذا الوضع إلى إجتاه القدر الأكبر من الأرباح إلى رجال الأعمال . حدث ذلك فى أسبانيا وفرنسا وإنجلترا . عدا أن ظاهرة التضخم الربحى فى أسبانيا كانت أقل شأناً عنها فى كل من فرنسا وإنجلترا كما أنها كانت لفترة قصيرة . يرجع ذلك إلى أن الزيادة فى النقد فى أسبانيا كانت من نصيب الطبقات الحاكمة والأرستقراطية فلم تنعكس فى الإنفاق على الإستثمار الحقيقى . أما فى كل من إنجلترا وفرنسا فإن الزيادة فى النقد كانت فى معظمها من نصيب الطبقة المخاطرة والتى تتألف من رجال الأعمال والممولين والتجار ، وإنعكست فى نهاية الأمر فى الإنفاق على الإستثمار الحقيقى . ولقد أيد وليم آرثر لويس وجهة النظر القائلة بأن التضخم وما يترتب عليه من إرباح إستثنائية لعب دوراً هاماً فى تحقيق القفزة الكبيرة فى تكوين رؤوس الأموال فى إنجلترا فى الفترة من ١٧٥٠ - ١٨١٥ .

وهكذا توجد حجج قوية تؤكد أن السبب الأساسى فى قيام ونمو الرأسمالية الحديثة ترجع إلى زيادة مستويات الأسعار فوق مستويات التكاليف وعلى الأخص مستويات الأجور أى يرجع إلى « التضخم الربحى » الذى شكل عاملاً هاماً فى تكوين

رأس المال فى الدول الغريبة .

وبالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل الهامة لتكوين الإدخار الأجارى إلا أن العديد من المآخذ توجه إليه . حقيقة أنه قد يخلق جواً ملائماً للتوسع فى الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة إلا أنه يترتب عليه إزدياد الفروق فى دخول الأفراد لأنه يؤدى إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة . كذلك فليس هناك ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة عن التضخم فى مشروعات التنمية الإقتصادية - أضف إلى هذا إن التضخم إن تجاوز حدوداً معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة فى العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية . وإختلال ميزان المدفوعات فيه وحدة الكفاية لمرقلة التقدم الإقتصادى وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الإستيراد فى توفير حاجاتها من سلع الإنتاج .

ويؤدى التضخم فى الدول النامية إلى زيادة فى دخول بعض الفئات وما يترتب على ذلك من زيادة فى الإنفاق فزيادة فى الإستيراد إذ أن الميل الحدى للإستيراد فى تلك الدول يميل إلى الإرتفاع فتزداد واردات الدولة من السلع الكمالية والسلع الإستهلاكية المعمرة ويزداد الإنفاق على أوجه غير مرغوب فيها ، كذلك يؤدى التضخم إلى إنتشار المضاربة عن طريق محاولة المتعاملين الحصول على أقصى أرباح ممكنة .

وعلى الدول النامية التى ترغب فى تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم فى حل مشاكل تدبير المدخرات أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون إستمرار لارتفاع معدلات الأسعار . ذلك لأن الدول النامية لا بد وأن تتعرض لقدر من التضخم كنتيجة لتنفيذ برامج التنمية . فالتنمية الإقتصادية تودى إلى زيادة الدخول مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وعلى الأخص الغذائية والأساسية الأخرى . لذلك يتعين على الدولة أن تزيد من إنتاجها الزراعى ومن إنتاج المشروعات الجديدة ، وإلا فإن التنمية ستؤدى إلى لارتفاع الأسعار وبالتبعية زيادة الإستيراد وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تعوق التنمية .

وسياسة التمويل التضخمي في الدول النامية ، وإن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الإقتصادي في فترات الحروب إلا أنها غالباً يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية وذلك بسبب حساسية البلاد للتخلفة للتضخم النقدي ويمكن إرجاع هذه الحساسية إلى :

أ - قلة أو عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج فالزراعة وهي التي تقوم بإنتاج القسم الأكبر من سلع الاستهلاك تعتمد تحقيق زيادة في إنتاجها في الفترة القصيرة . وعلى ذلك فالزيادة في كمية النقود تنعكس في زيادة مستويات الأسعار .

ب - نظراً إلى أن إنشاء البنوك المركزية لم يتحقق إلا حديثاً ونظراً لضيق نطاق سوق النقد والمال في تلك الدول فإننا نلمس عجز هذه البنوك عن مكافحة التضخم كما نلمس ضعف فاعلية أسلحتها التقليدية .

ج - التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن إنخفاض المدخرات الحقيقية للطبقات الفقيرة كنتيجة للتمويل التضخمي .

د - يؤدي التضخم في الدخول التقليدية إلى إحداث ضغط كبير على الميزان التجاري ، لأن ميل الأفراد التحدى إلى الاستيراد كبير كما سبق رؤيتنا ، وهذا يؤدي إلى وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات مما يستدعي الدولة إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد والتي تؤدي بدورها إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجى فتكون النتيجة توجية تلك القوى الشرائية إلى الأسواق المحلية مما يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع .

وبالرغم من تلك المآخذ فإن التضخم كثيراً ما أدى إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي في العديد من الدول مما دفع بعجلة التنمية وحقق تقدماً اقتصادياً .

وقد أثبتت التجربة الروسية نجاح سياسة التضخم لتمويل التوسع الإنتاجى دون أن تكون مصحوبة بزيادة في الفروق بين الطبقات ذلك لأن الدولة حصلت على كل الزيادة في الأسعار واستخدمتها بدورها في عمليات التوسع الإنتاجى . ومجحت سياسة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الصناعية

أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبمعداها في تمويل التوسع في الإنتاج الحربى ودون أن تكون مصحوبة بزيادة ملموسة في الفروق بين الطبقات وذلك عن طريق زيادة معدلات الضرائب والتوسع في تطبيق مبدأ التصاعد فيها .

كذلك أدى التضخم في اليابان في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ إلى المساهمة في توفير للمدخرات وحل مشكلة التمويل إذ أن المنشآت التي حققت أرباحاً وفيرة أعادت استثمارها . كذلك قامت الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعى حتى تتحول للمدخرات منه إلى القطاعات الأخرى .

وفي مصر أدى التضخم الذى اجتاحتها أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تراكم مدخرات كبيرة في صورة أرصدة أجنبية كان الأمل مفقوداً على إستخدامها في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية بعد الحرب مباشرة . ولقد بلغت هذه الأرصدة في نهاية عام ١٩٤٥ أكثر من أربعمائة مليون جنيه إسترليني أى ما يقرب من خمس الدخل القومى خلال تلك الفترة . ولم تتمكن مصر لأسباب سياسية وإقتصادية من توجيه تلك المدخرات نحو مشروعات الإصلاح الإقتصادى والإجتماعى .

كذلك يقال أن بالدول النامية موارد إقتصادية معطلة متمثلة في القوى العاملة والأراضي الزراعية والثروات المعدنية وغيرها - فإنما توافرت للمدخرات وليكن عن طريق التوسع في الإصدار - فإن ذلك قد يمكن تلك الدول من إستغلال مواردها إلا أننا يتعين أن نشير إلى عدم وفرة معظم مقومات التنمية في الدول النامية . فالأيدى العاملة تحتاج إلى تدريب وتوجيه معين وهي تقتصر إلى القنيين وفئات المنظمين هذا بالإضافة إلى شدة حاجتها إلى سلع الإنتاج وأدواته من العالم الخارجى . وعلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجى في الدول النامية يعتبر قليل المرونة إذا أن العديد من مقومات الإنتاج - كالخبرة والدراية والمقدرة على تحمل المخاطر ومدى إنساع السوق - كثيراً ما لا تتوافر .

ولا شك أن أهمية الإصدار الجديد في مراحل التنمية الإقتصادية الأولى محدودة حيث تكون الدولة في حاجة إلى أموال أجنبية للحصول على المعدات والأدوات والخبرات الأجنبية . أما في المراحل التالية فإن الإصدار الجديد يكون له أهمية

تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى مرونة الجهاز الإنتاجى وأهمية الموارد المحلية .
وفي خاتمة هذا التحليل نلخص الوضع الخاص بالتضخم - كوسيلة تكوين
للمدخرات فى الدول النامية . فيؤدى التضخم إلى ارتفاع مستويات أثمان المواد الغذائية
الإستهلاكية الأخرى مما يترتب عنه عدم مقدرة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة
على الإدخار . كذلك يعمل التضخم على إحجام قديم رؤوس الأموال الأجنبية وربما
إلى هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى العالم الخارجى خوفاً من احتمال تدهور
قيمة العملة المحلية . وأخيراً فإن ارتفاع مستويات الأسعار فى الدول النامية يجعل
منها سوقاً رديفاً للتصدير وصالحاً للاستيراد مما يترتب عليه قيام عجز فى معاملاتها مع
العالم الخارجى وبذلك تتأثر حصيلة دخلها من العالم الخارجى .
وجدير بالذكر أن الدول التى تتبع النظام الإشتراكى أكثر قدرة على التحكم فى
مصادر التضخم وآثاره بالمقارنة مع الدول التى تتبع النظام الرأسمالى .

المبحث الثانى التمويل الأجنبى

نظراً لعدم كفاية المصادر المحلية - بشقيها الأختيارى والإجبارى - عن الوفاء بحاجات الإستثمار فى الدول النامية ، أى نظراً لوجود فجوة إيداع واسعة ، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية . ففي عام ١٩٨٨ بلغ مجمل الإستثمار فى الدول النامية الأقل دخلاً ١٨ Z من إجمالى الناتج المحلى على حين بلغت مدخراتها ١٤ Z فقط (وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل) ، لذلك تجدها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية . فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع فى إستثماراتها ، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها إلى التمويل الخارجى ستزداد . ولا توجد مشكلة فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت إستثماراتها ٢٥ Z فى نفس العام من إجمالى الناتج المحلى على حين كانت المدخرات ٢٧ Z^(١) . ولما كانت المؤشرات السابقة إجمالية فإن هذا لا يحول دون معاناه بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجتها إلى الإستثمار .

ويأخذ التدفق الأجنبى من الخارج الأشكال الرئيسية التالية :

١ - التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية .

٢ - المنح والمعونات من الدول الأجنبية .

٣ - الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية .

وطالما أن التدفقات الأجنبية - بصورها المختلفة - تؤدي إلى زيادة الناتج القومى الإجمالى فى الدول النامية بما يسمح بدفع أقساط الديون والقوائد والأرباح بالإضافة إلى عائد ملازم فإن الأمر يعود بالفائدة على الأطراف المختلفة ولا يثير مشاكل . وهذا

(1) Hogendorn, Jan. S., op.cit. P. 155.

ما يحدث في العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر . كذلك فإن التاريخ شاهد صدق على هذا الأمر في الماضي بالنسبة للعديد من الدول التي أصبحت حالياً من الدول الغنية . فلقد ظلت الأموال الأجنبية تتدفق على الولايات المتحدة الأمريكية طوال المائة وخمسة وعشرون عاماً التالية على الإستقلال ونفس الأمر يقال عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا . إلا أن الصورة إختلفت بالنسبة للعديد من الدول النامية في الوقت الحاضر حيث عجزت عن سداد ما عليها من التزامات فساعت أوضاعها وتفاقمت مديونياتها حتى بلغت ١١٣ بليون دولار في ١٩٨٧ .

وقبل مناقشة المصادر المختلفة للتمويل الأجنبي ، لا بد من الإشارة إلى وجود عدة إعتبارات حالت - وما زال العديد منها يحول - دون حرية إنسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إقتصادياً إلى الدول النامية نلخص أهمها فيما يلي :

أ - كانت معدلات الأرباح في الدول الصناعية المتقدمة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة مرتفعة وكثيراً ما فاقت معدلات الأرباح في معظم ضروب النشاط الإقتصادي - المتاحة للإستثمار الأجنبي - في الدول النامية ، مما أدى إلى حرمان تلك الدول من قدر من الأموال الأجنبية ، بل كان الوضع على العكس تماماً مما أدى إلى نزوح بعض الإستثمارات الأجنبية إلى موطنها الأصلي .

ب - ترتب على إنتشار سياسات القومية الإقتصادية والتحرر السياسي وعدم التبعية في الدول النامية إلى حرمان رؤوس الأموال الأجنبية من إرتياد ميادين معينة - وفي حالات عديدة - حيث سمح فيها لرأس المال الأجنبي - تردد المستثمرين الأجانب خوفاً من التمييز أو المصادرة .

ج - تعرض العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر إلى مشاكل نقدية جسيمة أدت إلى الإقلاع تدريجياً عن أنظمة الذهب . ومن صور علم الإستقرار النقدي الدولي قيام التقلبات المستمرة في أسعار الصرف وعدم قابلية مجموعة كبيرة من العملات للتحويل ومطولة العديد من الدول إصلاح أوضاعها عن طريق تخفيض القيم الخارجية لعملاتها . ولا شك أن هذا الإضطراب النقدي أدى إلى

إحجام الإستثمارات الأجنبية إذ أن المستثمر الأجنبي أصبح معرضاً لخسائر رأسمالية خارجية عن دائرة توقعاته .

د - أوصدت أسواق المال العالمية - المتركزة في الدول الصناعية الغربية - أبوابها في وجه الدول النامية منذ أزمة الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٢) ، كما أن سوء أوضاع موازين المدفوعات - في معظم الدول النامية - منذ الخمسينات وحتى الوقت الحاضر وتفاقم العجز فيها ، وتزايد المديونيات الخارجية ، كل هذا شكل الصعاب والعقبات أمام حرية إستيـباب رؤوس الأموال إلى الدول النامية وادى إلى حرمان الدول النامية من مصدر هام من مصادر تدبير رؤوس الأموال ^(١) .

وفيما يلي نعرض ونناقش لمصادر التمويل الأجنبية المختلفة :

أولاً : التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية :

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي . ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنتشاء والتعمير IBRD ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية . وسنحاول في الصفحات التالية توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي .

أ - البنك الدولي للإنتشاء والتعمير :

جاء إنشاء البنك الدولي - كما يطلق عليه - كشكرة رئيسية من نمار إتفاقية برتن وودز Bretton Woods في ١٩٤٤ ، وهو يمثل أكبر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاث مؤسسات تقوم بتقديم للمعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل طريقتها . ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (١٥٤ دولة) ومن حصيلة ما

(١) راجع مقال الأستاذ الدكتور محمد زكي شلقى بعنوان « دور الإستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية المنشور في مجلة مصر للعاصرة العدد ١٥ ، ١٦ . إذ وضع أن ملعية السوق العالمية حينذاك لم تعد الإكتساب في سندات الهيئات الدولية والمشاركة في تمويل الشركات العالمية التي تقوم بالإستثمار المباشر بالبلاد النامية .

يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية ويجعله المقرض الأول في العالم . ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية ، فلا يسمح بتقديم القروض إلا للدول التي يبلغ أو يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٤٠٨٠ دولاراً سنوياً في عام ١٩٨٩ . وقد بلغ المتوسط السنوي للإقراض ٢١ بليون دولار في عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . وكانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت ، إلا أنه ابتداء من ١٩٨١ تغير الوضع وأصبحت الفائدة متغيرة (تبت الفائدة لمدة ستة أشهر فكانت على سبيل المثال ٢٧,٧٣ في النصف الثاني في عام ١٩٩٠) . وتقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه بالإضافة إلى ٢١ تمثل نفقاته . ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه - أي يعتمد على التسديدات في تقديم قروض جديدة - فإن تخلف المدينين عن السداد كثيراً ما يسبب إرتباكاً وإحراجاً للبنك ومن هنا عدم موافقته على إعادة جدولة الديون . ولقد حدث في الآونة الأخيرة أن تخلفت تسع دول عن سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر (جواتا - هندوراس - ليبيريا - نيكاراغوا - بنما - بيرو - سيراليون - سوريا وزامبيا) بلغت قيمتها ١,٦ بليون دولار مما أوقع البنك في بعض المشاكل وحد من قدرته على الأفراض بمعدل ٢٢٥ . ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدها Rate of return ٢١٠ على الأقل . تشير التقارير أن العائد على هذه المشروعات بلغ في الآونة الأخيرة ٢١٨ في المتوسط وحقت القروض في مجال التعليم أعلى عائد .

ولقد سلك البنك في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الإستثمار حيث أجهت نصف قروض البنك في عام ١٩٨٩ هذا المجال إلا أنه عدل أخيراً عن هذا الإتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية .

٢ - مؤسسة التنمية الدولية International Development

تمثل هذه المؤسسة مصدراً هاماً للقروض السهلة - أي قروض فوائدها شديدة الإنخفاض وأجلها طويلة - التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض . وتأتي مصادرها - والتي تتراوح بين ٣ - ٤ بليون دولار سنوياً - من المنح grants التي تقدمها ٣٢ دولة غنية كل ثلاث سنوات . وشروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة

تتلخص فى أن آجالها تبلغ أربعين عاماً (كانت خمسين عاماً فى عام ١٩٨٧ وما قبلها) وبدون فائدة (كانت نفقات خدمة الدين تبلغ ٧٥ ٪) وبفترة سماح grace period تبلغ عشر سنوات . وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتي بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ٥٨٠ دولار سنوياً أو أقل. وكان من بين هذه الدول كولومبيا وكوريا الجنوبية وتركيا حيث تلقت معونات من هيئة المعونة الدولية إلا أنها فى الوقت الحاضر بعد أن زادت متوسطات الدخل فيها بشكل واضح أصبحت من الدول التى تقدم متحاً لهيئة المعونة الدولية . ولما كانت موارد هيئة المعونة الدولية محدودة لذلك اضطرت فى الآونة الأخيرة إلى وضع سقف للقروض التى تمنحها . وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هى دول أفريقيا شبه الصحراوية Sub - Saharan African countries حيث حصلت على نصف المعونات .

ويعتقد البعض أن قصر مساعدات هيئة المعونة الدولية على الدول النامية شديدة الفقر فيه حماية لقروض البنك الدولى من مخاطر عديدة ، وهذا يعنى من ناحية أخرى أن البنك الدولى يستطيع الاقتراض من الأسواق الدولية بشروط أكثر ملاءمة . كذلك يتعين الإشارة إلى أن عملية الحصول على مصادر تمويلية لهيئة المعونة الدولية كثيراً ما تعترض سبيلها معوقات وعقبات . فلما كانت مصادر تمويل الهيئة معظمها حكومية فإن الجوانب الشكلية كثيراً ما تمثل عقبات حلها يحتاج إلى فترة من الوقت . فلقد تعرضت تلك المصادر لتوقف أكثر من مرة بسبب تأخير تصديق الهيئات التشريعية (كالكونجرس الأمريكى) على المعونات .

٣ - مؤسسة التمويل الدولى : International Finance Corporation

وتأتى فى المرتبة بعد هيئة التنمية الدولية حيث بلغت جملة إستثماراتها ١,٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ موزعة على ٤٦٨ مشروعاً . وينحصر نشاط مؤسسة التمويل فى الإسهام فى مشروعات القطاع الخاص لدى الدول . وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولى وعن طريق إصدار سندات تقوم

بتسويقها فى الأسواق المالية الدولية . وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين فى الدول المضيفة بأنصبة متواضعة وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر . وتلقى مؤسسة التمويل الدولية تمضيداً ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية لأنها لا تقدم المساهمات إلا إلى القطاع الخاص أو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال - وعموماً فإن الإقتصاديين الغربيين يؤيدون هذا الاتجاه حيث يواجه القطاع الخاص فى الدول النامية بالعديد من العقبات والصعاب إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات واتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة .

الانتقادات الموجهة إلى المنظمات الدولية :

على الرغم من الدور الهام الذى تقوم به المنظمات المالية السالفة الذكر فى تزويد الدول النامية بقدر من حاجتها إلى رؤوس الأموال فإنه يوجه إليها بعض المآخذ والانتقادات .

أ - من جانب الدول الثلاثة : هاجم المحافظون - وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية - البنك الدولى ومؤسسة التنمية الدولية لاقراضها حكومات بعض الدول الشيوعية (فيتنام) وبعض حكومات الدول الاشتراكية (الهند وبنزانيا) حيث نظام البنك لا يسمح بالتمييز فى تقديم القروض بين الدول . إضافة الى ذلك هاجموا تقديم القروض لبعض الصناعات - كصناعة المنسوجات والحديد والنحاس (شيلي) والصلب (الهند وباكستان) وما يترتب على ذلك من قيام مناقشة حادة مع المنتجات الأمريكية للشيلة .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة تصويتية مؤثرة (١٨,٥) يمكنها من اللجوء الى حق الاعتراض (veto) الذى يمكن استخدامه لمن يمتلك ١٥٪ من القوة التصويتية ومع ذلك لم تتمكن من استخدام هذا الحق إذ أنه لا يطبق على قروض البنك للتتالية . كما يتقذ هؤلاء المحافظون زيادة الإهتمام بقروض المشروعات الحكومية عامة ومن هنا تفضيلهم لمنهج مؤسسة التمويل الدولية . إلا أن البنك ومؤسسة التنمية الدولية ينافعان عن موقفهما على أساس أن ٤٣٪ من قروضها

إنجتهت الى القطاع الخاص .

(ب) من ناحية الدول المدينة : تتقد هذه الدول المنظمات الدولية على أساس أنها لا نمدها إلا بقدر محدود من احتياجاتها ، كما أنها تقدم قروضها ومساهماتها الى مشروعات محددة في الصناعة والسكك الحديدية والموانئ ... الخ . وليس لبرامج تحوى مشروعات متكاملة وحيث أن مثل هذه المشروعات تحتاج الى فترة تفريخ Gestation Period طويلة فإن القروض المسحوبة كانت لا تتعدى نصف القروض المقررة والمعتمدة . إلا أن المنظمات الدولية تدافع عن سياستها على أساس أن القروض الغير مخصصة لمشروع بذاته كثيراً ما تنتهى الى غلبة أخرى سواء لتمويل شراء الأسلحة أو مقابل جزء من العجز فى موازين مدفوعاتها .

ثانياً : المنح والمعونات الاجنبية الرسمية :

Official Development Assistance ODA

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ODA من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض . ويرجع ذلك الى عدم ملاحة قروض البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية وعدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية . شكلت تلك المعونات الرسمية فى عام ١٩٨٨ حوالى ٦٠,٦ من اجمالى الناتج القومى لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر وإن بلغت أكثر من ذلك للعديد من الدول متفردة^(١) . ومع ذلك فمن الصعب ليجاد علاقة لرباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادى وذلك لعدد من الأسباب :

(أ) صغر المعونات فى حالات عديدة .

(ب) كثيراً ما لا توجه الى الدول الأكثر حاجة اليها .

(١) بلغت المعونات الاجنبية الرسمية حوالى ٢٤٠ من اجمالى الناتج القومى للدول : تشاد ، موزنبق ، ملاوى ومالى . كما بلغت ٢٧٠ بالنسبة للصومال وتنزانيا .

(جـ) نفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال الى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكثها من تحقيق أقصى فائدة منها .

ومع ذلك فإن المعونات لعبت دوراً هاماً في مساعدة تلك الدول منها اسهامها في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها وإدخال أساليب الزراعة والإدارة الملائمة وهكذا . وكذلك فإن المعونات كثيراً ما ترتبط بالمعونة الفنية ونظم الإدارة الحديثة والتي لاتوجد عادة في القروض الخاصة .

وتشير التقارير الأخيرة إلى أن تلك المشروعات حققت نجاحاً وأن الثلث التالي حقق نتائج مقبولة وأن الثلث الأخير لم يحقق أى أنجاز .

وتوجد مجموعة من الدول أهمها مجموعة الدول الاسكندنافية وبلجيكا وهولندا وكذلك تعتقد أن عليها التزاماً أدبياً نحو الدول الفقيرة وأن المعونات تعمل على تعديل الفروق الصارخة في الدخل . على حين يشكك عدد من الاقتصاديين في جدوى هذه المعونات .

وبلغت هذه المعونات في عام ١٩٨٥ - المنح الخاصة والقروض السهلة - ٥١ مليار دولار ، ٢٨٣ منها من الدول الصناعية المتقدمة ، ٢٨ من دول الأوبك ، ٢٨ من الدول المخططة تخطيطاً مركزياً . وتشير البيانات إلى أن تلك المعونات كانت في زيادة ملموسة وأن معظم الزيادة فيها لم يتجه الى تكوين رؤوس الأموال ولكن لمواجهة العجز في مولدين المدفوعات وعلى الاخص بعد الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط . كذلك لا بد وأن نوضح أن الزيادة الرقمية في المعونات كان مبالغاً فيها نظراً للتضخم الذي زاد في الآونة الأخيرة . كما تشير إلى أنه بينما شكلت المعونات حوالي ٤٨ ، ٢٠ من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة فإنها انخفضت الى ٣٦ ، ٢٠ في ١٩٨٨ . كذلك لا بد من الإشارة الى أن مصادر المعونات حدث بها تغير واضح أثر ارتفاع أسعار النفط إذ زاد نصيب دول الأوبك وعلى الأخص الدول الإسلامية حيث زادت معوناتها من ٤ ، ٠ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٦ ، ٩ بليون في ١٩٨٠ إلا أنها عادت وانخفضت -

عندما انخفضت أسعار النفط الى ٢,٤ بليون في ١٩٨٨ . وتأتى على قمة الدول المانحة المملكة العربية السعودية حيث بلغت ٥ - ٦ ز من ناتجها القومى الاجمالى (انخفضت الى ٢٣,٩ في عام ١٩٨٧) أى أكثر من ثلاث أرباع معونات دول الأوبك . وعلى الجانب الآخر حصلت دول عربية أهمها سوريا والاردن على الشطر الأكبر من معونات السعودية . وكثيراً ما اتجهت تلك المعونات الى مشروعات تشترك فى تمويلها مع هيئات أخرى مثل البنك الدولى وبعض البنوك الدولية والاقليمية .

أما معونات الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية - والتي كانت تمثل ٢٨ من المعونات الأجنبية الرسمية - فقدت بحوالى ٢١,٢٠ ز من ناتجها القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٤ . وكانت شروط تلك للمعونات اقل ملائمة واتجه معظمها (٢٨٠) الى أفغانستان وكوبا ومنغوليا وفيتنام . اتجه ثلثى تلك المعونات الى المشروعات واتجه الباقي الى تدعيم الموازنات وكان أن أخفت تلك المعلومات ابتداء من ١٩٩١ .

وكذلك توجد معونات محددة مصدرها بعض الدول النامية كاليهند والصين وكانت لا تزيد عن البليون سنوياً معظمها فى شكل معونات فنية .

ويدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الدول الغنية لتحقيق هدف جديد للمعونات فى حدود ٧,٢٠ ز من ناتجها القومى الاجمالى . ولقد وافقت خمس دول - هولندا ، النرويج ، السويد ، الدانمرك ، فرنسا - على بلوغ هذا الهدف إلا أن معظم الدول الغنية الأخرى قلنها لم تبد تماطفا حتى أن معونات الولايات المتحدة الأمريكية - وإن كان كمها المطلق فاق معونات الدول الأخرى عدا اليابان - فإنها كانت ٢٧,٢٠ ز فى عام ١٩٨٠ ، ٢١,٢٠ ز فى عام ١٩٨٨ . ويرجع السبب فى ضخامة معونات اليابان الى ارتفاع سعر صرف الين الخارجى .

ولقد شهدت السنوات الاخيرة تطورات عديدة بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى. ففي جانب الإيجابيات اتجهت المعونات الى الدول الأكثر حاجة اليها حيث كانت المعونات الى الدول الأكثر فقراً فى صورة منح ، كما قررت الدول الغنية فى عام

١٩٧٨ إلغاء جميع ديونها السابقة إلى الدول الأشد فقراً مما أدى بذلك الدول إلى توجيه ما كان عليها من التزامات إلى نواحي أخرى هي في حاجة ماسة إليها ، كذلك شهدت السنوات الأخيرة منح الهيئات الدولية قدرأ أكبر من المعونات الى الدول الأشد فقراً ، كما تضاعفت المعونات ذات الجوانب المتعددة Multilateral واتجهت الى ميادين حيوية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم .

أما الجوانب السلبية فتتلخص في :

(أ) المعونات المقيدة Tied Aid

من المآخذ الواضحة أن المعونة الثنائية كثيراً ما تكون في شكل المعونة المقيدة حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة توجيهها الى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة . فكانت المعونات المقيدة تشكل ٢٥٪ من المعونات الثنائية في ١٩٧٢ إلا أنها زادت لتبلغ ٢٦٪ في الوقت الحاضر (كانت النسبة في منتصف الثمانينات ٢٧٪ في المملكة المتحدة كما كانت معظم معونات اليابان من هذا القبيل) . وكانت بعض المعونات تخضع لتقييد مزدوج double tied ، بالإضافة الى ضرورة اتفاق المعونة على سلع الدول المانحة فإنه يجب عليها توجيهها الى مشروع معين . يرجع ذلك إلى أن الدول المانحة للمعونات تعتبرها بمثابة صادرات وهذا أمر له أهميته في توازن ميزان المدفوعات وعلى الأخص إذا كان ميزان مدفوعات تلك الدول يعاني مصاعب ، أو في حالة تمتع المصدرين بوجود اتصالات قوية Strong Lobby توجد صفوفهم . ولا شك أن هذا كثيراً ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة وعلى الأخص عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص أو الأجود . كما أن المصدرين - وهم يعلمون أنه يتعين اتفاق المعونة على مجموعة من السلع - كثيراً ما يبالغون في الأسعار أو يسلمون سلماً أقل جودة مستغلين مركزهم الاحتكاري . ونشير التقدير الى أن الدول المتلقية للمعونات تخسر من ١٥ - ٢٠٪ من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود .

(ب) الائتمان المختلط : Mixed Credit

ظهر في الآونة الأخيرة نمط آخر للائتمان يتم بمقتضاه منح إئتمان يسمح بالشراء من الدول المتقدمة على أساس سعر الفائدة السائد أى يحوى معونة . ظهر في فرنسا في أواخر السبعينات وأخذ يزيد حتى بلغ في أوائل الثمانينات حوالى ٣,٥ بليون دولار جاء النصف من فرنسا والربع من بريطانيا . ولا شك أن هذا النمو كان له أثره الواضح في زيادة صادرات الدول المتقدمة . إنجه هذا النمط في التمويل الى مجموعة الدول النامية التى أحرزت تقدماً ملموساً . وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة لهذا النمط على أساس عدم عدالته إلا أنها أخذت بدورها في ممارسته . وفي عام ١٩٨٧ قرر الاتفاق الدولي للائتمان المختلط رفع الحد الأدنى للمنحة من ٢٢٥ الى ٢٣٥ الى الدول النامية والى ٢٥٠ بالنسبة للدول الأشد فقراً حتى يعتبر الاتفاق ائتمناً مختلطاً . ولا شك أن هذا التمويل يعود بالفائدة على الدول النامية وإن كان الهدف الرئيسى منه هو تنمية صادرات البلاد المتقدمة .

(ج) تسييس المعونات : Politicization of Aid

يعتبر موضوع تسييس المعونات من المشكلات الملموسة منذ زمن بعيد . فنجد فرنسا تخصص مساعدات كبيرة لغيانا الفرنسية فى أمريكا الجنوبية للدرجة أن ما يحصل عليه الفرد منها يزيد ٧٠٠ مرة عما يحصل عليه الفرد فى الهند من جميع مصادر المساعدات . كذلك فإن دول المجموعة الأوربية تقدم أكثر من ٢٥٠ من معوناتها الى الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والباسيفك ، وكلها كانت مستعمرات فرنسية ولا يشكل سكانها أكثر من ٢١٠ من سكان دول العالم الثالث . وكثيراً ما يشترط لاستمرار هذه المعونات سير تلك الدول فى ركاب السياسة التى نزلها الدول المانحة . ومن هنا نشاهد فى حالات عديدة وقف المساعدات دون مقدمات مما يعرقل عمليات النمو فى الدول المتلقية لها .

ومن دراسة المعونات والمساعدات التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتى نلمس ظاهرة التسييس بوضوح إذ كانت كوبا تحصل على نفس ما كانت تحصل عليه

إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية . وتحصل إسرائيل ومصر والباكستان والفلبين وتركيا على ثلثي المساعدات الأمريكية ويبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد في إسرائيل من المعونات الأمريكية ثلثمائة دولار سنوياً .

وكانت السودان من الدول التي تتلقى قدراً كبيراً من المساعدات من الدول الغربية وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية - ليس لكونها من أشد الدول فقراً - ولكن نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين ليبيا وتشاد . وعندما غيرت السودان من سياستها في ١٩٦٦ واتحدت عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية توقفت المعونة . كذلك يضاف الى قائمة الدول المتلقية للمعونات ابتداء من عام ١٩٩٠ مجموعة دول اوروبا الشرقية مما أدى الى نقص المعونات الى الدول الأشد حاجة اليها . وتشير الاحصائيات أن المساعدات التي قلمتها الدول اتجه ٦٤٠ منها الى دول دخولها متوسطة .

وتوجه المساعدات الأمريكية في الآونة الأخيرة نحو تمويل المشروعات وليس البرامج وعلى الأخص بعد إنشاء مكتباً خاصاً بالمشروع الخاص Bureau for private enterprise ضمن هيئة المعونة الأمريكية الدولية - U . S . Agency for International Development - بهدف توجيه اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات نحو إقتصاديات السوق ونحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن هنا زيادة المساعدات العسكرية .

(د) انتقادات أخرى :

يضيف عدد من الاقتصاديين الراديكاليين والمحافظين مجموعة أخرى من سلبيات المعونات :

١ - يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية ، إذ أن الأمر الذي يطنى على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض في معركة التنمية .

٢ - كثيراً ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات وعلى

الأخص وأن المعونات تدعم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص .

٣ - إضافة الى ذلك فإن البعض يعتقد أن أثر للمعونات على التقدم محدود .
ويصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي ولكن تدبير الوسائل
لتزويد من الاستهلاك وكثيراً ما يصل الأمر الى أن تحمل المساعدات محل الإدخار المحلي .
٤ - تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس لصالح الريفات الريفية .

٥ - تلقى المعونات معارضة من قبل الطبقة المتوسطة - في الدول المانحة لها -
نتيجة لما تتحمله من أعباء على حين لا تضار الطبقة الغنية لضآلة ما تتحمله من أعباء
في ظل نظمها الضريبية الغير تصاعدية . بل كثيراً ما تحقق الطبقة الغنية غنائم كثيرة
من ورائها . لذلك يطالب البعض بإعادة النظر في النظام الضريبي في الدول المانحة بما
يؤدي الى تحمل اصحاب الدخول العليا بقدر أكبر من تلك المعونات .

٦ - يطالب البعض بأن تقدم المعونات على قدر ما تحققه الدول المتلقية لها من
إنجازات مثل زيادة الإدخار ، زيادة كفاءة الاستثمارات ، تحسين هيكل وسائل
الاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى التعليم وإصلاح النظام الضريبي وتبني نظم
الإصلاح السياسي والاقتصادي . واقع الأمر أن الدول التي تحقق تلك الإنجازات لا
تصبح في حاجة الى مساعدات كما أن هذا الشرط يعني حرمان الدول الأشد فقراً
والتي يعتمد عليها اصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية من المعونات .

مستقبل المعونة :

تحيط بمستقبل المعونة الكثير من الغيوم وعدم وضوح الرؤيا إضافة الى اختلاف
وجهات النظر . فعلى حين كانت معونة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل ٢٢ من
الناتج القومي الإجمالي أثناء مشروع مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية تجدها
تنخفض إلى ٢,٢٥ فقط أي إلى ثمن ما كانت عليه أي أنها هبطت بصورة واضحة
في الوقت الذي كان يتعين أن تزيد فيه .

ولقد ناشدت لجنة براننت Brandt Commission الدول الغنية بتقديم ٢,٧
في ناتجها القومي الإجمالي إلى الدول النامية في عام ١٩٨٥ ، وعلى أن ترتفع إلى

٢١ في عام ٢٠٠٠ وعلى أن تضاعف معوناتنا إلى الدول الأشد فقراً . إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق والذي حدث هو العكس إذ هبطت للمعونات في أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣ ولم تتحقق أى زيادة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ .

وعلى حين كانت المعونات والمساعدات من الموضوعات الهامة لإحداث التنمية فإن هذا الأمر لم يعد صحيحاً في الوقت الحاضر إذ قل الاهتمام بها والإعتماد عليها في معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر - والتي لا تملك بديلاً - وقلة من الدول النامية الأخرى استطاعت الحصول على قدر كبير من المعونات نتيجة لموقعها الاستراتيجي - إسرائيل ، مصر ، كويا . وبدأ يظهر شعاراً قديماً من جديد والذي ينادى بأهمية التجارة على المعونة « التجارة وليس المعونة Trade not Aid » - فقد بلغت حصيلة صادرات الدول النامية ٤٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ (خارج الدول العربية الغنية المصدر للنفط) أى تسعة أضعاف المعونات التي حصلت عليها بينما كان معامل التجارة / المعونات أربعة فقط في أوائل التسعينات . كل هذا يدعو إلى العمل على تهئية المناخ الملائم لدفع صادرات الدول النامية وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي بدلاً من الإعتماد على القروض والمعونات . لن يتأتى ذلك إلا بإزالة العقبات وتحجير التجارة .

ثالثاً : الإستثمار الأجنبي الخاص :

يحتل الإستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في إقتصاديات الدول النامية حيث أن للمدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الإستثمار المحلي كما سبق ورأينا . وبلغ المتوسط السنوي لهذا النشاط في منتصف الثمانينات من ١٦ - ٢٠ بليون دولار سنوياً (هبط هذا الرقم بسبب أزمة المديونية الخارجية) . وقد يكون مباشراً عندما يستثمر في إمتلاك أصول رأسمالية تتيح له السيطرة وحق الإدارة . والخط الفاصل بين الإستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه . فتعتبر إستراليا حيازة ٢٢٥ على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثماراً مباشراً على حين نجد الرقم ٢٢٠ في فرنسا ، ٢١٠ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد والمانيا . أو قد يكون الإستثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم وممتلكات لا يترتب عليها حق الإدارة .

١ - الإستثمار غير المباشر :

كان للإستثمار غير المباشر أهمية كبيرة حتى أوائل القرن العشرين حيث قام المستثمرون في الدول المتقدمة بشراء الأسهم والسندات لمشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وشيلي وغيرها . وكانت على قمة هذه الدول بريطانيا التي إستثمرت 75 من ناتجها القومي المحلي في الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٣ في هذا المجال . ويمثل هذا الرقم ربع المدخرات البريطانية إتجهت إلى مشروعات ائتناف العامة وعلى الأخص السكك الحديدية وإلى بعض الصناعات . كذلك كان هناك سوق هامة للسندات الحكومية وكانت أسعار الفائدة ثابتة وكانت أجالها طويلة بلغت في بعض الحالات ٩٩ عاماً . ولقد تعرضت الأسواق المالية لإضطرابات عديدة أخطرها نتيجة الكساد الكبير الذي تعرضت له معظم أسواق العالم في الثلاثينات حيث توقفت للملأيا والعديد من الدول الأخرى عن دفع ما عليها من فوائد وأقساط . وهذا أدى بطبيعة الحال إلى عدم الإستثمار في شراء الأسهم والسندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة . فهبط تدفق الأموال إلى أقل من نصف بليون دولار سنوياً في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (أى أصبحت أقل من عشر الإستثمارات المباشرة) . حدث بعد ذلك إلتعاش في الأسواق المالية الأوربية واليابانية فبلغت قيمة السندات التي أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام ١٩٧٨ حوالي ٥ بليون دولار (1١٥ من قيمة السندات الدولية المصدرة) . إلا أنها عادت وهبطت مرة أخرى في أوائل الثمانينات لتبلغ ثلاثة ونصف في المائة من قيمة السندات الدولية في ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ . وعموماً فالأسباب التي أدت إلى تردى الإستثمار غير المباشر ترجع إلى الإضطراب في أسعار الصرف الخارجى وما ترتب على ذلك من مخاطر .

٢ - الإستثمار المباشر :

تفوق أهمية الإستثمار المباشر في معظم السنوات أهمية الإستثمار غير المباشر . كذلك فإن الإستثمار المباشر يثير قضايا غير متفق عليها تماماً وأهمها موضوع الشركات المتعددة الجنسيات Multinationals . هذه الشركات يكون لديها مقر رئيسى

ويكون نشاطها في الخارج . ويفضل خبراء الأمم المتحدة والكثير من الأكاديميين إستخدام مسمى الشركات عبر القارات Transnational بدلاً من الشركات المتعددة الجنسيات . ويوجد في الوقت الحاضر عشر آلاف مشروع تمتلك أصولاً في أكثر من دولة واحدة . إتخذ النصف دول أوروبية مقراً لها ، والربع الولايات المتحدة ، ويمتلك ٦٠٪ منها فرع أو فرعين في الخارج إلا أن ٤٠٠ شركة هي التي تقوم بمعظم الإستثمار . وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية على قمة المستثمرين تليها بريطانيا واليابان . وكانت أكبر عشر شركات تقوم بهذا النشاط - خارج نشاط المصارف والمنافع العامة هي : جنرال الكتريك General Electric ، جنرال موتورز GM ، رويال دتش Royal Dutch ، ديملر بنز Diamler Benz ودي بونت Du Pont ، فيليب موريس Philip Morris ، سيرز Sears ، وأخيراً بريتش بتروليم . وعمليات هذه الشركات على قدر كبير من الضخامة . فبلغت صادرات فروع الشركات الأمريكية في أواخر السبعينات أكثر من خمس جميع صادرات الولايات المتحدة ، كما بلغت مبيعات المنتجات الصناعية للشركات الأمريكية عبر القارات حوالي ٦٢٠٪ من مبيعاتها المحلية . ولتوضيح ضخامة هذه الشركات نذكر أن كل أربعة عمال يعملون في الصناعة الأمريكية يقابلهم عامل يعمل في فروع تلك الشركات في الخارج . هذا وقد قدرت الأمم المتحدة أن الشركات عبر القارات تستخدم ٦٥ مليون عامل في العالم . وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع نشاط الشركات عبر القارات المباشر كان في الدول المتقدمة والربع فقط في الدول الأقل تقدماً إلا أن نشاطها كان في نمو لدرجة أن الإستثمارات الجديدة لهذه الشركات في الدول النامية زادت من ٢,٨ بليون دولار في السبعينات إلى ١٩,٧ بليون في الثمانينات . ولا يجب أن يفهم من ذلك أن مصدر الإستثمارات كان الدول المتقدمة بل أن قادراً لا يستهان به كان مصدره الدول النامية نفسها . فكان نشاط شركات البرازيل يمتد إلى الشرق الأوسط وغرب أفريقيا ونشاط الهند يشمل أندونيسيا وماليزيا . ويقال أن البرازيل وهونغ كونغ كانتا ضمن أكبر ١٥ دولة في مجال الشركات عبر القارات .

كذلك فإن الشركات عبر القارات في الدول النامية كانت الأكثر في إستخدام

التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل وأنها سياسياً أكثر الأشكال قبولاً . وقد ترتب على زيادة إستثمارات الشركات عبر القارات في الدول النامية نمواً في أسواق تلك الدول في السلع التي يزيد الطلب عليها نتيجة لتفوقها التكنولوجي وشهرتها العالمية ، وكذلك نمت الإستثمارات لإنتاج بعض السلع التي تحظى بحماية جمركية . وتنتشر تلك الإستثمارات حيث تلقى منتجاتها سوقاً واسعاً ولذلك كثيراً ما نجد أنها لا تقوم في الدول الأشد فقراً . وتوجد عوامل أخرى تعمل على جذب نشاط الشركات عبر القارات أهمها وفرة مصادر جديدة لمستلزمات الإنتاج ، تفتقر إليها الدول المتقدمة ، وعلى الأخص بعض المعادن والنفط . كذلك فإن عنصر العمل قد يكون عامل جذب حيث نميل الأجور إلى الإنخفاض عن مثيلاتها في الدولة الأم .

وتجبه تلك إستثمارات الشركات عبر القارات إلى النشاط الصناعي والثالث التالي إلى النفط وحوالي العشر إلى الثماني والرابع الباقي إلى مجال الخدمات والذي ينمو بمعدلات مرتفعة .

ويمثل إنتاج الشركات عبر القارات الصناعي - بوجه عام - ٢٣٠ من جملة إنتاج تلك الدول الصناعي (بلغ في سنغافورة ٢٦٣ وفي زامبيا ٢٧٠) وتوجه معظم إستثمارات تلك الشركات في الدول التي تشجع سياسة دفع الصادرات إلى الإنتاج الصناعي كما في البرازيل والمكسيك وسنغافورة وجنوب أفريقيا وماليزيا .

ولعل أهم المنافع التي تعود على الدول النامية من الشركات عبر القارات لا يقتصر فقط على إنتقال رؤوس الأموال وإنما يتمثل فيما يلي :

أ - ترتب على قيام الشركات عبر القارات إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات .

ب - تزيد إيرادات الحكومات نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات .

ج - يشجع الوضع الجديد الإستثمارات المحلية بما يتجده من مجالات وفرص .

د - كثيراً ما تتجس الشركات عبر القارات نتيجة لسياساتها التسويقية وقدرتها

على التخطيط وما تدخله من تحسينات على الإدارة والتنظيم والإفادة من الفاقد والمخلفات - في تخفيض نفقات الإنتاج .

هـ - يترتب على قيام الشركات عبر القارات التعرف على الفنون الإنتاجية ونقل التكنولوجيا .

و - تفوق قدرة الشركات عبر القارات قدرة الدول المضيفة في مجال التصدير لما تمتلكه من شبكة واسعة للتسويق وقدرة كبيرة على الإعلام .

ومع ذلك فإنه يوجه إليها العديد من المآخذ لعل أهمها :

أ - تحويلات الأرباح إلى الخارج وما ينجم عن ذلك من مآخذ .

ب - الأعباء والتكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات عبر القارات .

ج - السلوك الاحتكاري الذي ينشأ وما يترتب عليه من آثار .

د - الإنابات العالية التي تحصل عليها الشركات الأم مقابل حقوق الاختراع وعمولات المبيعات .

و - السلع الغير ملائمة التي تقوم بإنتاجها وتسويقها في الدول النامية .

هـ - استخدام التكنولوجيا غير الملائمة .

وستناول تلك المآخذ بقدر من الشرح والتحليل فيما يلي :

أ - تحويل الأرباح Repatriation of profits

يوجه إلى تحويل الأرباح للخارج إنتقادات شتى لأنها تؤدي إلى تحويل الأموال التي كان يتعين إعادة استثمارها . كذلك يرتبط بتحويل الأرباح مدى تأثير سوق الصرف الأجنبي في ظل علمنا بما تعانيه الدول الأقل تقدماً من ندرته . ولا تشير عملية تحويل الأرباح مشاكل إذا كان البلد يطبق إقتصاديات السوق وأن أسعار الصرف تتحدد في ظل سوق حرة Market - determined exchange وأن الإقتصاد يتبع مبادئ الميزة النسبية . إلا أن هذا قلما يوجد بسبب ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود

وعقبات أمام وارداتها وعلى الأخص من الدول الأقل تقدماً وكذلك نتيجة للسياسات النقدية في الدول الأقل تقدماً وتقريرها أسعار صرف لمعاملتها أعلى مما تملية قواعد السوق وما تفرضه من قيود ورقابة على الصرف الخارجي . ولذلك يذكر المدافعون عن الشركات عبر القارات أن الخطأ ليس من جانبها وإنما يرد إلى السياسة الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة وما تفرضه الدول الأقل تقدماً على نفسها من قيود . ويدعمون حججهم بأنه - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - فمن المتوقع ارتفاع أرباح الشركات عبر القارات نظراً لندرة عامل رأس المال مما يبرر عملية تحويل الأرباح على أسس اقتصادية . ومن ناحية أخرى فإن إعادة استثمار الأرباح يعني تكلفة أقل لإصلاح الإحتلال في موازين مدفوعات الدول النامية عما لو لجأت تلك الدول إلى الحصول على قروض أجنبية . إلا أن المدافعين عن الشركات عبر القارات يشيرون إلى ما يترتب على نشاطها من زيادة في الصادرات وتقص في الواردات .

ب - الأعباء والتكلفة التي تتحملها الدول الأقل تقدماً لجذب الشركات عبر القارات Cost of Attracting Multinationals

تتمثل تلك الأعباء في تخفيض الضرائب ، منح امتيازات ، معدلات الفائدة المدعومة ، أثمان الأراضي المخفضة لإقامة المصانع ، الحماية الجمركية ، .. إلخ . إلا أن هذه الأمور كثيراً ما لا تنجح في جذب للشروعات . وتوجد مجموعة أخرى من العوامل يعزى إليها جذب تلك المشروعات أهمها مدى إتساع السوق المحلي ، انخفاض أجور عنصر العمل وأثمان المنتجات الأولية ، تدنى معدل التضخم ، النمو المستقر وطرق التسعير في السوق .

وكثيراً ما يترتب على تنافس الدول النامية في جذب الشركات عبر القارات أن تفوق التكاليف والأعباء ما يعود عليها من منافع . وتكون النتيجة أن جمهور المستهلكين ودافعي الضرائب في الدول الأقل تقدماً يقومون بإعانة ودعم مشروعات الشركات عبر القارات . ومن هنا ظهر من ينادى بضرورة وضع قواعد لترشيد ما تقدمه الدول الأقل تقدماً من حوافز .

ج - السلوك الإحتكاري Monopolistic Behavior

يمكن التعرف على الثمن الإحتكاري overpricing في ظل قيام المنافسة في السوق العالية بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الزيادة في السعر} = \frac{\text{السعر المقرر من قبل الشركات عبر القارات} - \text{السعر العالمي}}{\text{السعر العالمي}}$$

ولارتفاع الأسعار المقررة من قبل الشركات عبر القارات كثيراً ما يرجع إلى السياسات التجارية التي تتبعها الدول الأقل تقدماً (الحماية) . وتدعى الشركات عبر القارات بأن الشركات المحلية والتي تعارض الشركات عبر القارات تقوم بالبيع بالأسعار المرتفعة إذا وانتهت الظروف . وعلى ذلك فإن سياسة الدول النامية الخاصة بالحماية هي التي عادة تقود إلى هذه النتيجة . ومع ذلك فإن الشركات عبر القارات كثيراً ما تضغط بوسائل مختلفة وهي بصدد للمفاوضة على إقامة مشاريعها لبلوغ هذه الغاية . إلا أن الإحتكار على الصعيد العالمي قلما يحدث لأن على تلك الشركات مواجهة المنافسة من كل الدول وليس من قبل دولة واحدة . وعلى ذلك فإن سياسة التمييز في الثمن - كأحد مظاهر الإحتكار - لا تمثل إجتهاً عاماً وإن ظل قائماً في بعض الحالات وعلى الأخص عندما تتبع الشركات وسائل غير مشروعة . ويمكن تفهم هذه الحالة بمراجعة سلوك شركة الفواكه المتحدة الأمريكية United Fruit Company حيث كانت تسيطر على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض مناطق نشاطها وتشتري الساسة والعسكريين للدرجة أنها أصبحت قادرة على تغيير القوانين لصالحها وتشكيل الحكومات التي تخضع لمصالحها . إلا أن هذا الوضع تغير في الأونة الأخيرة نتيجة لردود الفعل المحلية مما أدى إلى تغير في مواقف الشركة وخضوعها للشرعية ثم كان أن باعت قسراً كثيراً من أوجه نشاطها إلى شركة Del Monte ^(١) .

(١) كانت شركة الفواكه الأمريكية تتمتع بإحتكار ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل كذلك في دول أمريكا الوسطى من بنما حتى جواتيمالا . فكلفت تمتلك تهييلات في المواني والسكان الحديدية ومحطات الكهرباء إضافة إلى تملكها لوحلات النقل البحري . وكانت تزود الحكوم =

د - المبالغات فى حقوق الاختراع والإتاوات :

أصبحت تجارة العالم فى التقنيات Know - how على جانب كبير من الأهمية فزادت من ٢,٧ بليون دولار فى ١٩٦٥ إلى ١١ بليون فى ١٩٧٥ معظمها فيما بين الدول المتقدمة ، وحوالى ٢١٠ بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وعلى الرغم من ضلّالة نصيب الدول النامية إلا أنها تمثل نسبة كبيرة من صادراتها فعلى سبيل المثال إتفقت المكسيك أكثر من ٢١١ من حصيلة صادراتها فى صورة رسوم وإتاوات مقابل الحصول على التقنية الأجنبية . ولما كانت تلك الرسوم وحقوق الاختراع يتم تحويلها من فرع من فروع إحدى الشركات عبر القارات فى دولة نامية إلى المركز الرئيسى فى الخارج - ولا يتحدد بفعل قوى السوق - فإنه من الصعب التعرف على الأرقام الفعلية . لذلك كثيراً ما يتم التلاعب فى حساب تلك الإتاوات إذ لا توجد قاعدة واحدة يمكن الاعتماد عليها فى تقديرها .

هـ - السلع غير الملائمة :

ينسب إلى الشركات عبر القارات قيامها بإنتاج العديد من السلع الغير مرغوب فيها والتي لا تلائم حاجات جمهور المستهلكين فى الدول الأقل تقدماً - مثل المياه الغازية وعلى الأخص الكوكاكولا - وبذلك ينقلون بعض المنتجات التى لاقت قبولاً واسعاً فى بلادهم وتمتعت بشعبية كبيرة إلى الدول النامية التى لا تتوفر فيها مقوماتها ومستلزمات إنتاجها مستغلين إمكانياتهم الهائلة ووسائل الإعلام الطموحة . لذلك إنتشرت صناعة المياه الغازية فى الدول النامية بينما كان الأولى أن تقوم بها صناعة المصائر التى تتوفر مقوماتها فى الدول النامية ، كذلك إنتشرت صناعة المنظفات بأنواعها العديدة بدلاً من صناعة الصابون . كذلك فإن الشركات عبر القارات أصبحت تروج لإنتاج العديد من المنتجات الغير ملائمة والغير صحية فى الوقت الذى أقلمت فيه

= بالقروض وتحمل على إعانات وتخفيضات فى الرسوم والضرائب كما كنت تسيطر على مساحات واسعة من الأرضى (٢٤٢ من مساحة الأرضى القابلة للزراعة فى جواتيمالا) وذلك حتى تقلل من فرص المنافسة .

عن إنتاجها في دولها . من أمثلة ذلك : الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية الغير سليوزية والقابلة للإشتعال ، التوسع في إنتاج الدخان والسجائر من الأنواع العالية في نسبة النيكوتين والقار والترويج لها في الوقت الذي لاتمرضها في أسواقها . فعلى حين نلمس إنكماش إنتاج الدخان والسجائر في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإستهلاك في الدول النامية زاد في الآونة الأخيرة (74+) ولقد أصدرت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر حظراً على تصدير السلع المحظور أو المقيد إستهلاكها في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن إدارة الرئيس ريجان ألغى هذا الحظر وتجاوزت صادرات تلك المنتجات البليون دولار في الآونة الأخيرة . ولقد أصدرت الأمم المتحدة قراراً في عام ١٩٨٢ بأغلبية ١٤٦ صوتاً ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) تدعو فيه الدول إلى فرض قيود صارمة على تصدير المنتجات المحظور إستهلاكها في أوطانها إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق . كذلك من الإنهجمات التي توجه إلى الشركات عبر القارات لارتفاع أسعار بعض منتجاتها من المستحضرات الطبية وبيعها أى كمية من المستحضرات التي لا تصرف في بلادها إلا بأمر الطبيب . وتمثل التجارة في العقاقير الطبية نشاطاً هاماً في الدول النامية حيث تخصص ٢٥٠٪ من موازيناها الصحية ثمناً للعقاقير والمستحضرات الطبية في الوقت الذي لا تتعدى النسبة ١٥ - ٢٠٪ في الدول المتقدمة . وتبلغ أثمان بعض تلك المستحضرات عشرة أضعاف تكلفتها - وحيث أن هذه الشركات تحتكر إنتاج بعض العقاقير الطبية فإنها كثيراً ما تفرض لها أسعاراً احتكارية ومن أمثلة ذلك عقار الإسترينوميسين Streptomycin حيث يباع في غيانا بحوالي ثلثي عشر ضعفه في مصر . وعلى حين منعت لدول عقار كلورامفينيكول من التداول في أسواقها لما يترتب عليه من مشاكل في الدم نجدها تقوم ببيعها للدول النامية دون أى قيود .

و - تكنولوجيا غير ملائمة :

تفضل الشركات عبر القارات عادة إستخدام التكنولوجيا المكثفة لرأس المال على حين تعلم أن التكنولوجيا المكثفة لتعصر العمل أكثر ملائمة للدول الأقل تقدماً حيث يتوفر فيها تعصر العمل الرخيص نسبياً وحيث تنتشر فيها البطالة بأشكالها المختلفة وعلى

الأخص البطالة المقتنة .

الرقابة على الشركات عبر القارات :

بدأت الدول النامية في الستينات والسبعينات تؤكد على ضرورة إشرافها وفرض رقابة على نشاط الشركات الأجنبية التي تعمل في أراضيها . وتمثل أهم أوجه هذه الرقابة في :

١ - حظر إقامة الشركات عبر القارات لبعض الصناعات .

٢ - وضع حدود قصوى لتصيب الشركات عبر القارات من رأس المال وكذلك الأرباح المحولة إلى الخارج . ولذلك ينذر في الوقت الحالي وجود شركات أجنبية تمتلك كل رأس مال المشروع أو تتمتع بالحرية الكاملة في تحويل الأرباح .

٣ - وضع قواعد صارمة لتنظيم المشاركة في مجال الاستثمار والإدارة . فكثيراً ما تحتفظ الدول المضيقة في حقها الكامل في الأكتتاب في رأس المال عند التوسع وزيادة رأس المال . وفي بعض الحالات ينص على قيام أصحاب المشروع ببيع ما يمتلكونه من أسهم إلى المواطنين في الدول المضيقة خلال فترة زمنية محددة . فعلى سبيل المثال نصت اللوائح في بعض دول أمريكا الجنوبية - بوليفيا كولومبيا ، الأكوادور، فنزويلا - على تخفيض الملكية الأجنبية إلى ٢٤٩ بعد إنقضاء فترة تتراوح بين ١٥ - ٢٠ عاماً .

٤ - قامت العديد من الدول النامية بالزام المشروعات عبر القارات بتعيين نسبة معينة من المديرين على المستوى الأعلى والأدنى . كما إشتطت إستخدام نسبة من مستلزمات الإنتاج المحلية في عملية الإنتاج كما وضعت سقفاً معيناً للإكتمان المحلي .

٥ - وفي محاولة للتصدي لمشكلة سعر التحويل transfer price - قامت العديد من الحكومات بتحديد الرسوم والإتاوات على أساس نسبة مئوية محددة إلى مجمل المبيعات في الدول المضيقة .

وقد إستجابت العديد من الشركات عبر القارات لمعظم هذه المطالب وإنتشر في الآونة الأخيرة قيام شركات عبر القارات تقوم بالإنشاء والإدارة ثم نقل الملكية

(BOT (Build, Operate and Transfer) بدلاً من « الإنشاء ، التملك ، الإدارة ثم نقل الملكية في هذه الحالة تقوم الشركات بإنشاء المشروعات ثم إدارتها لمدة تبلغ حوالي عشر سنوات ثم تقوم ببيعها لمواطني الدول المضيفة . إنتشر هذا النموذج في بعض الدول ومنها تركيا .

المبحث الثالث مشكلة الدينونية العالمية

١ - مقدمة

من الطبيعي أن تحصل الدول النامية على قروض من الدول المتقدمة وتوجهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة . فإذا كانت معدلات الفائدة معتدلة ولا تتعرض لتقلبات حادة ، وإذا وجهت تلك القروض إلى مجالات إنتاجية تؤدي إلى زيادة الإنتاج فإن الدول المدينة تكون قادرة على مقابلة أعباء وأصل الدين . ولكن إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة ، وإذا رفضت المؤسسات الائتمانية التجديد أو تقديم قروض جديدة ، وإذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة أو استخدمت في أغراض سياسية وعسكرية ، كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى بطء معدل النمو الاقتصادي ، وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات وهذا ما حدث فعلا في أوائل الثمانينات .

ويوضح الجدول التالي الدين العام الخارجي لبعض الدول النامية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ ونسبته إلى إجمالي الدخل القومي .

جدول (٦ - ٣)

الدين العام الخارجى ونسبة الى اجمالى الدخل القومى
لمجموعة من الدول النامية (بالمليون دولار)

| النسبة الى الدخل القومى | | | الدين الخارجى | | | |
|-------------------------|------|------|---------------|-------|------|------------|
| ١٩٨٠ | ١٩٧٧ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٧ | ١٩٧٠ | الدولة |
| ١٧,٧ | ١١,٨ | ٧,٦ | ٣٥١٩٠ | ١٩٢٢٠ | ٣٤٠٥ | البرازيل |
| ٢٦,٤ | ٢٤,٦ | ٢٤ | ٤٧٦٥ | ٣٥٨٥ | ٢٠٦٥ | شيلي |
| ٢٤,٥ | ٢٦,٩ | ٢١,٥ | ١٤٦٩٥ | ٨٤٧٠ | ١٧٩٥ | كوريا |
| ١٩,٠ | ٩,٥ | ١٤,٤ | ١٠٩٧٠ | ٤٣٢٥ | ١٨٥٥ | تركيا |
| ٤٠,٣ | ٣٤,٦ | ١٨,٢ | ٣٦٤٥ | ١٩٧٥ | ٢٥٥ | ساحل العاج |
| ٢٤,٥ | ٢٦,٥ | ٩,٧ | ٢٨٨٠٥ | ١٩٢١٠ | ٣٢٣٠ | المكسيك |
| ٦٠,٤ | ٦٩,٢ | ٢٣,٧ | ١١٤١٠ | ٨١٠٠ | ١٦٤٠ | مصر |
| ٣٨,٥ | ٤٤,٩ | ٣٠,٥ | ٨٠٠٠ | ٦٧٧٠ | ٣٠٥٥ | باكستان |
| ٢٨,٣ | ٢٥,٦ | ٢٦,٧ | ١٣٣٢٥ | ١١٤١٠ | ٢٤٠٥ | اندونيسيا |

المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى للائشاء والتعمير عام ١٩٨١

يتضح من البيانات الواردة بالجدول تزايد المديونية الخارجية لكل الدول السابقة وتزايد نسبة الدين إلى اجمالى الدخل القومى . وتشير ارقام الثمانينات الى تزايد ارقام المديونية الى معدلات أكثر اقلاقا . وتعرض فى الجدول التالى الأعباء المتولدة عن تلك الديون « الفوائد والاقساط » ونسبة خلفة الدين إلى الناتج القومى وإلى الصادرات السلعية والخدمات .

جدول (٦ - ٤)

اِعباء الدين الخارجى ونسبتها الى الناتج القومى
والى الصادرات

| الدول | مدفوعات الفوائد والأقساط مليون دولار | | | نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى | | | نسبة خدمة الدين الى الصادرات | | |
|------------|---|------|------|--------------------------------------|------|------|---------------------------------|------|------|
| | ١٩٧٠ | ١٩٧٧ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٧٧ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٧٧ | ١٩٨٠ |
| البرازيل | ٥١١٠ | ١٠٦٥ | ٣٨٦٥ | ١,٩ | ٢,٠ | ١,٥ | ٢١,٤ | ١٥ | ١٥,٥ |
| شيلي | ٨٠ | ٢٠٠ | ٢٥٥ | ٢,٨ | ٥,٩ | ٦,٢ | ١٨,٩ | ٣٢,٤ | ٢٦,٢ |
| كوريا | ٧٠ | ٤٣٥ | ٩٣٥ | ٣,٢ | ٣,٧ | ٤,٤ | ١٨,٩ | ٨٧ | ١٣,٥ |
| تركيا | ٤٠ | ١٧٠ | ٢٥٥ | ١,٣ | ٠,٨ | ١,١ | ١٦,٣ | ١١,٠ | ١٢,٩ |
| ساحل العاج | ١٠ | ١٠٥ | ٢٢٥ | ٢,٧ | ٥,١ | ٦,٠ | ٦,٧ | ١٢,٢ | ١٥,٢ |
| المكسيك | ٢١٥ | ١٣٣٠ | ٢٨٧٥ | ٢,١ | ٥,٢ | ٨,٨ | ٢٣,٦ | ٤٨١ | ٦٤,١ |
| مصر | ٤٠ | ٢٨٥ | ٢٣٥ | ٤,١ | ٨,٨ | ٥,٥ | ٢٨,٧ | ٢٢,٨ | ١٥,٨ |
| باكستان | ٧٥ | ١٤٠ | ٢١٥ | ١,٩ | ٢,١ | ٢,٣ | ١٣,٦ | ١٩,٠ | ٠٠ |
| اندونيسيا | ٢١ | ٧٣ | ٧٧٠ | ٠,٨ | ٢,٩ | ٤,٥ | ٣,٤ | ١١,٩ | ١٣,٤ |

المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٨١ .

يتضح من الارقام السابقة تزايد الأعباء وارتفاع نسبتها الى الناتج القومى والى الصادرات السلعية والخدمية . وهذا يتطلب من الدول النامية أن تحسن استخدام القروض التى تحصل عليها حتى تستطيع أن تدفع ماعليها من التزامات فى الوقت الذى تستمر فيه عملية التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الأخرى فإن على الدول الغنية والمنظمات الدولية أن تعيد النظر فى شروط القروض وذلك بتخفيض الفوائد من ناحية وإعادة جدولة الديون من ناحية أخرى .

ولقد تفاقمت مشكلة الديون الخارجية فى الآونة الأخيرة وأصبحت بمثابة عائق أمام عملية التنمية اذ زاد مجموع الديون طويلة الأجل من ٥٠٣ بليون دولار فى عام

١٩٨١ الى ١٩٩٦ بليوناً في عام ١٩٨٧^(١) . ويصف البنك الدولي مجموعة من الدول يبلغ عددها سبعة عشر دولة بأنها « مثقلة بالديون » هذه الدول هي الأرجنتين ، اكوادور ، ارجواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، جاميكا ، شيلي ، فنزويلا ، الفلبين ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغسلافيا . وهذا لا يحول دون معاناة دول أخرى من تفاقم الديون الخارجية وارهاق اقتصادياتها بدفع الفوائد واقساط الديون . فلقد كانت جملة الديون الطويلة الأجل المتسحقة على مصر ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ارتفعت الى ٣٤,٥ بليوناً في عام ١٩٨٧ مثلت حينذاك ١٠٨,٧٪ من الناتج القومي الاجمالي وبلغت جملة الفوائد السنوية المدفوعة ٨٠٦ مليون دولار تمثل ١٥,٣٪ من الناتج القومي ٢١,٥٪ من صادرات السلع والخدمات^(٢) . وتعددت المحاولات في السنوات الأخيرة لعلاج مشكلة المديونية العالمية كما سنرى فيما بعد .

٢ - طبيعة المشكلة :

عندما قامت البنوك التجارية في الدول المتقدمة بتقديم القروض الى الدول النامية فإن هذا الأمر قوبل بالارتياح العام نتيجة لما حققته الدول النامية من توسع ملموس في النشاط الاقتصادي وكانت البنوك قد حظيت بفيض من الودائع أثر ارتفاع اسعار النفط في السبعينات حيث قامت الدول النفعلية بإيداع مبالغ كبيرة في بنوك الغرب مما أدى الى زيادة كبيرة في السيولة لدى تلك البنوك . وكانت وجهة نظر دول النفط ان ايداع اموالها في البنوك الغربية يحقق لها الأمان لتفتتها الكبيرة في هذه البنوك من ناحية وأن العمل بنظام البيروودولار ، الدولار الأوربي ، يعود عليها بالفائدة من ناحية أخرى . وكانت البنوك تقوم باستثمار بعض تلك الأموال في الدول النامية التي كانت في حاجة ماسة اليها عن طريق مايعرف بعملية التدوير Recycling . فظلت عملية الاقتراض تنمو ولا تثير مشاكل وتعود بالفائدة على الاطراف المختلفة حتى بلغت قروض البنوك التجارية

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في عام ١٩٨٩ ، جدول ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، الجدول رقم ٢٣ ، ص ٢٤٦ .

الى الدول النامية فى عام ١٩٨٢ حوالى ٣٥٤ بليون دولار اى ٢٥٣ من القروض العالمية والتي بلغت ٦٦٩ بليون دولار^(١) . وكانت هذه القروض تمثل ٢٦ من جملة اصول البنوك التجارية ، كما كانت تمثل ٢٣٤ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٤ (كانت لا تتجاوز ٢١٤ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٠) . أما الدول النامية شديدة الفقر فقد تعذر عليها الاقتراض من البنوك التجارية نظرا لوضعها الاقتصادية الغير ملائمة ولذلك كانت معظم قروضها من الحكومات والهيئات الدولية (٢٨٧ من قروضها فى عام ١٩٨٠) . واتجهت معظم قروض البنوك التجارية الى ١٣ دولة نامية ذات الدخول المتوسطة وتركزت ٢٥٠ منها فى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية . وكان نصيب البنوك التجارية الامريكية فى تلك القروض حوالى الثلث^(٢) .

وتفجرت ازمة المديونية الدولية فجأة وبعتف اثر تصريح للمكسيك فى عام ١٩٨٢ بانها تعاني من مشاكل وصعوبات اقتصادية تحول دون تمكينها من مقابلة ما عليها من التزامات ، حينذاك بدأت البنوك الرئيسية فى العالم تعاني فى تحصيل الفوائد والاقساط وتواجه مشكلة السيولة .

٣ - الاسباب الرئيسية لأزمة الثمانينات :

توجد مجموعة من الاسباب التي أدت الى قيام ازمة المديونية الدولية وزيادة حدتها نلخص أهمها فيما يلى :

أ - الركود العالمى فى الثمانينات :

ترتب على الركود الذى واجهته معظم دول العالم فى أوائل الثمانينات نقص

(١) زادت القروض منذ ١٩٧١ الى سبعة امثالها (فى ١٩٨٢) وكانت قروض البنوك التجارية تمثل ٢٢٣ من مجملتها .

(٢) بلغت قروض البنوك التجارية الامريكية فى عام ١٩٨٢ حوالى ٩٨ بليون دولار مثلت ٢٨ من أصولها ، ٢١٨٦ من قيمة لسهومها .

واردات الدول المتقدمة ، ومن ثم نقص صادرات البلاد الأقل تقدماً . ومن المعروف أن نقص معدل النمو بمقدار ١ Z في الدول المتقدمة يؤدي الى نقص في وارداتها بمعدل يتراوح بين ١.٢ - ٢.٢ Z إضافة الى ذلك فإن طلب الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية يتسم بشدة الحساسية إذ يتألف أساساً من المنتجات الأولية الصناعية التي تتأثر بشكل ملموس مما تعرض له الدول المتقدمة من تقلبات . ولا تقتصر المشكلة على حدة الركود الاقتصادي وإنما لأنه كان مقلراً بأقل من حقيقته .

كذلك كان اثر صدمة البترول الثانية في عام ١٩٧٩ عنيفاً على الدول النامية إذ أصبح يتعين عليها تخصيص قدر من مواردها المحدودة من النقد الاجنبي لمواجهة زيادة اسعار النفط . وتزداد خطورة هذا الموضوع نظراً لوضع سلعة النفط الخاص وارتباطها بالصناعة والنقل والزراعة وإنتاج الأسمدة وغيرها . وتشير بيانات صندوق النقد الدولي الى أن ارتفاع سعر برميل البترول بدولار واحد يعنى زيادة اتفاق الدول النامية على وارداتها من النفط بمقدار بليونى دولار سنوياً .

وعلى ذلك فإن نقص الطلب على صادرات البلاد الأقل تقدماً إضافة الى ارتفاع اسعار النفط ادى الى نقص حصيلة صادراتها وإلى ميل معدلات التبادل الخارجى الى وضع أسوأ مما كان عليه . يعنى هذا أن الدولار الذى تحصل عليه الدول النامية من صادراتها أصبحت تشتري به قدر أقل مما كان يشتريه من وارداتها . فلقد انخفض هذا بمعدل ٢٦ فى ١٩٨٠ ثم أصبح ٢٤ فى ١٩٨١ ثم ٢٣ فى ١٩٨٢ . وفى نفس الوقت انخفض معدل التبادل الخارجى للدول المتقدمة لأنها فى غالبيتها مستوردة للنفط . ترتب على هذا الركود أن تولدت ضغوط قوية لفرض الحماية فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية - خارج الدول النفطية . وعلى ذلك فإن انخفاض حصيلة الصادرات ، انخفاض معدل التبادل الدولى ، الزيادة فى الحماية ، جميعها عاقت دون حصول الدول الأقل تقدماً على النقد الاجنبي المطلوب لمقابلة الاقساط وابعاء الديون الخارجية . وتقدر بيانات صندوق النقد الدولي فى ١٩٨٣ أن الركود العالمى مسئول عن ثلث ازمة اللبونية الخارجية فيما بين ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، وأن ارتفاع اسعار النفط مسئول عن الربع .

ب - ارتفاع اسعار الفائدة :

من المعتقد أن اسعار الفائدة الذى بدأ فى ١٩٧٨ يمثل السبب الثانى المستول عن ثلث التضخم فى لزمة للمدىونية الخارجية اذ ارتفعت مدفوعات الفوائد على ديون الدول الاقل تقدما من ٢٠,٥ ٪ من ناتجها القومى فى ١٩٧٠ الى ٢٢,٨ ٪ فى ١٩٨٣ .

وهنا تتساءل عن اسباب ارتفاع اسعار الفائدة ؟

كان مصدر معظم قروض البنوك التجارية منذ اوائل الثمانيات سوق اوربا النقدية حيث انتشر التعامل باليورو ودولار - عبارة عن دولارات فى حيازة البنوك خارج الولايات المتحدة الامريكية . وترجع نشأة هذه الحسابات الى حكومات دول الأونك وغيرها من حائزى الدولارات قاموا بايداعها فى سوق اليورو ودولار حيث كانت معدلات الفائدة مرتفعة نسبيا وحيث تمتعت تلك الودائع بالسيولة اضافة الى تمتعها بعنصر امان مرتفع لكونها فى غير دولة العملة . كانت معظم القروض لفترات قصيرة أو متوسطة (سبع سنوات فى المتوسط) وكانت تقرض باسعار فائدة متغيرة تتحدد على أساس مايعرف بسعر الليبور LIBOR أى سعر الفائدة بين بنوك لندن London Interbank Rate مضافا اليه هامش يعرف Spread . ولاشك أن علم ثبات اسعار الفائدة كان من الاسباب الرئيسية لازمة للمدىونية . ولا يجب أن نلقى اللوم على البنوك التجارية لارتفاع اسعار الفائدة اذ أن ما تعرضت له اقتصاديات الدول المتقدمة من موجات من التضخم خلال السبعينات دعا البنوك الى التخلي عن اسعار الفائدة الثابتة وأدى بها الى التمسك بحققها فى تغيير اسعار الفائدة حرصا منها على مصالح اصحاب الودائع من التضخم . الا أن هذا الوضع - وان كان قصد به حماية البنوك من التضخم - نجم عنه توقف العديد من المقترضين نتيجة لتضخم الاعباء التى القيت عليهم . كان الهامش الذى حددته البنوك فى بريطانيا وفرنسا فوق الليبور قبل ازمة الديون ٨٧٥, ٢٠ ٪ لقروض اليورو دولار على حين كان الهامش فى المكسيك ٦٢٥, ١١ ٪ وفى البرازيل ٢٥, ٢٢ ٪ وفى بورما ٢٥, ٢٢ ٪ ولم يكن هناك مشكلة طالما كان سعر الفائدة ثابتا . الا أنه ابتداء من ١٩٧٩ ارتفعت اسعار الفائدة بشدة وانعكس الارتفاع على قروض الدول النامية السابقة . وبلغ سعر الفائدة الرئيسى فى الولايات المتحدة والذى يطبق على دول امريكا اللاتينية

٢٢٠,٥ في ١٩٨١ في الوقت الذي كان فيه الليبور ٢١٦,٦٢٥ (كان الليبور ٢٩,٢٥ في ١٩٧٨) . هذا في الوقت الذي كانت فيه اسعار الفائدة على قروض التنمية الحكومية ٢٢,٥ . من هذا يتضح الاعباء القاسية التي فرضت على كاهل الدول للمدينة .

ويرجع الارتفاع في اسعار الفائدة الى السياسات النقدية الجامدة وعلى الاخص في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وذلك لمكافحة تضخم أواخر السبعينات ولمقاومة ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط ، وعلى العموم فيمكننا تلخيص الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الفائدة في :

١ - ادى توقع التضخم المرتفع الى مطالبة المقرضين بزيادة اسعار الفائدة بمقدار ما يتعرضون له من مخاطر .

٢ - زيادة المعجز في الموازنات الحكومية - وعلى الاخص في الموازنة الامريكية - استدعى الحاجة الى الاقتراض وبالتالي مثل ضغطاً على أسعار الفائدة .

٣ - ما تحمته البلاد النامية من اعباء اضافية Front Loading . ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي :

قرضاً بمبلغ ١٠٠ دولار لمدة عشرة سنوات وبفائدة ٢٦ يفرض على الدولة المدينة دفع ١٦ دولار في نهاية العام الأول : ٦ دولارات كفائدة ١٠ دولارات كقسط . فاذا فرضنا حدوث تضخم مقداره ٢١٠ فإن هذا يستدعي رفع الفائدة الى ٢١٦ وبذلك يدفع المقرض في نهاية العام الثاني ٢٦ دولاراً ، ١٦ كفائدة اضافة الى القسط المستحق وقدره عشرة دولارات . أي أن عبء القرض يزيد بمعدل الثلثين وكان في مقدور الدول النامية تحمل هذا العبء الاضافي لو أن صادراتها حققت زيادة أما وأنها لم تحقق زيادة فإن العبء الجديد أدى الى عدم القدرة على السداد .

وللتدليل على ذلك نذكر أن معامل خدمة الديون في الدول النامية ارتفع من ٢١٥ في الفترة ٧٧/١٩٧٣ الى ٢٢٤,٧ في عام ١٩٨٢ . وعلى حين بلغ رقم خدمة الديون في الدول النامية ٩ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ارتفع الى مائة بليون

دولار في عام ١٩٨٤ .

جـ - الدولار القوي :

حقق الدولار زيادة في قيمته قبل العملات الأخرى في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ - وأثر ذلك على وضع الدول الأقل تقدما نظرا لكبر نسبة قروضها الدولارية حيث بلغت نسبتها الى جملة القروض حوالي ٢٧٠ في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ (بلغت هذه النسبة ٢٩٠ في دول امريكا اللاتينية) وقد ترتب على ارتفاع قيمة الدولار اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة بمعدلات فاقت العملات الأخرى زيادة الأعباء على الدول المدينة . وقد قدر بنك نيويورك للاحتياطى التعاهدى Federal Reserve Bank of New York الاعباء الاضافية التى القيت على كاهل الدول النامية الغير نفعلية بحوالى ٢١٢ في الفترة ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ والتي كان يمكن تفادى معظمها لو أن تلك الدول قامت بتتنوع قروضها وهنا تتسائل عن الأسباب الحقيقية وراء قوة الدولار ؟

كان المعلوم تاريخيا أن معدلات التضخم النسبية تشرح هذا الموضوع إلا أن هذا الأمر لم يتحقق . ولتوضيح ذلك نذكر أن معدل التضخم وتكلفة العمل كانتا أقل في كل من المانيا واليابان عنها في الولايات المتحدة الامريكية وعلى ذلك كان يتعين أن يكون المارك الالمانى والين اليابانى اقوى من الدولار وهو الأمر الذى لم يحدث . كذلك قد ترد قوة العملة نظريا إلى زيادة صادرات الدول عن وارداتها وفي حالة الدولار الأمريكى لم يتحقق هذا الأمر كذلك . فالميزان التجارى الذى كان ينعم بفائض حتى ١٩٧٩ - ١٩٨١ بدأ يعاني من عجز بلغ ٣٥ بليون في ١٩٨٥ . في الوقت الذى بلغ فيه فائض الميزان التجارى الالمانى ١٣ بليون دولار والميزان التجارى اليابانى ٣٦ بليون (١٩٨٤) . بمعنى أنه كان يتعين مرة أخرى أن يكون المارك الالمانى والين اليابانى اقوى من الدولار وهو الذى لم يحدث كذلك .

ويدلو أن الحجة الحقيقية وراء ارتفاع القيمة الخارجية للدولار واسعار الفائدة على الدولار عنها بالنسبة للعملات الأخرى كالمارك والين والفرنك والاسترلينى هي

شدة الطلب على الدولار الأمريكي عامة وعدم استقرار الاوضاع فى انحاء كثيرة منها فرنسا والمكسيك والعديد من دول امريكا اللاتينية . وقد قشرت رؤوس الأموال الهاربة من دول امريكا اللاتينية بحوالى ٥٠ بليون دولار فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ وذلك بسبب المناخ السياسى الغير مستقر وتدنى اسعار الفائدة وتقسيم بعض العملات بأكثر من حقيقتها . وشجع على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٤ بالغاء ضريبة كانت تفرضها على الفوائد التى يحصل عليها الأجانب الحائزين لسندات أمريكية وكان معدلها ٢٣% كما قامت اليابان بتحرير اسواقها المالية مما أدى الى تدفق أموال الدول الغنية على الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك يرد ارتفاع اسعار الفائدة الى طريقة معالجة المعجز فى الموازنات العامة - فلقد تمكنت العديد من الدول خارج الولايات المتحدة من تخفيض المعجز فى الموازنة العامة ومن ثم قامت بتخفيض اسعار الفائدة عن تلك السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على عكس الوضع فى الدولة الأخيرة حيث ظل المعجز قائما حتى أوائل التسعينات وإن هبط مستواه . وهنا ما أدى بدوره الى استمرار الارتفاع فى اسعار الفائدة لفترة من الوقت . وعموما تراجع الاقتصاد العالمى وارتفاع اسعار الفائدة للدولالامريكي- كما اسلفنا - تعتبر مسئولة عن أزمة المديونية العالمية اضافة الى عاملين آخرين لا يقلان أهمية وهما الاخطاء التى وقعت فيها المصارف وعدم ملائمة سياسات الدول الأقل تقدما فنجدها تبالغ فى الاقتراض وتعتمد على امان نتيجة لسميها للتخفيف من حدة التراجع وفى حالات عديدة فضلت الحصول على قروض قصيرة الأجل على القروض الطويلة الأجل - كذلك لجأت تلك الدول الى تمويل المعجز المالى المخلى جزئيا عن طريق القروض ثم بنسبة أكبر عن طريق الاصدار أى عن طريق التضخم . فارتفع عجز الموازنة فى الدول النامية من متوسط قدره ٢٣ الى الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٧٩ الى ٢٤,٥ فى عام ١٩٨٢ . وزاد عجز القطاع العلم فى الأرجنتين من ٢٧ فى ١٩٧٩ الى ٢١٤ فى ١٩٨٢ وفى البرازيل من ٢٨ الى ٢١٦ على التوالى ليبلغ ٢٢٤ فى ١٩٨٤ . فكانت هناك علاقة ارتباط ايجابية قوية بين المعجز المالى الحكومى وبين المديونية الخارجية ولم تتمكن الدول النامية بل ولم تحاول من الحد من الانفاق على

سكان الحضر في صورة دعم مستمر لمعظم مفردات الغذاء والخدمات الرئيسية ، كذلك لقطاع الأعمال الخاص في صورة دعم لإسعار الفائدة ، كذلك استمرت في التوسع على الانفاق العسكري وفي خلق وظائف وهمية لجيوش المتدققين على سوق العمل وفي إقامة العديد من المشروعات دون دراسة وافية لمدى جدواها . وعموما انتشر مبدأ الاستمرار في الانفاق على أمل تحمل الاجيال القادمة يابجاد حل للميترب عليها من مشكلات . وعندما تدخل صندوق النقد الدولي للاسهام في ايجاد حلول لهذه المشكلة مجده يصمم على ضرورة وضع حد لعجز الموازنات دون النظر للميترب على ذلك من مشاكل سياسية واجتماعية . لذلك مجدة يطالب الأرجنتين بتخفيض العجز الى حوالى النصف والى أكثر من ذلك فى كل من البرازيل والمكسيك فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . وقيام العجز فى الموازنة وتمويله عن طريق الاصدار النقدى يودى بالضرورة الى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الا أن الدول النامية - حيث اسعار صرفها ثابتة أو شبه ثابتة - كثيرا ماتعارض تخفيض اسعار صرفها مما يعنى تقديم عملاتها بأكثر من حقيقتها والذي يودى بلوره الى تخفيض صادراتها وزيادة وارداتها ومن ثم زيادة العجز فى موازين مدفوعاتها . وتنتهى دراسة لصندوق النقد الدولي عن ٨٢ دولة الى أن الدول التى استجابت الى الحد من عجزها المالى وتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها نجحت فى تحقيق معدلات نمو عالية وفى زيادة حجم معاملاتها مع العالم الخارجى . كذلك فإن موضوع تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية كان من الأمور الجديرة بالدراسة . إذا أنه ترتب على الابقاء على اسعار صرف عملات الدول الأقل تقدما باعلى من قيمتها الخارجية اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة فى الخارج تشجيع استمرار التسرب الى الخارج . فلقد تسرب من المكسيك الى العالم الخارجى حوالى ٨٤ بليون دولار أى مايمثل اربعة اخماس ديونها الخارجية ، ومن الأرجنتين ٤٦ بليوناً أى ثلاثة أخماس ديونها الخارجية . توضح البيانات الواردة فى القائمة التالية نسبة الأموال التى تسربت الى الخارج الى ديون حكوماتها الخارجية الطويلة الأجل فى عام ١٩٨٨ لمجموعة من الدول .

جدول (٦ - ٥)

نسبة الأموال المملوكة في الخارج لبعض الدول النامية
بالنسبة إلى ديون حكوماتها الطويلة الأجل

| الدولة | النسبة المئوية |
|-----------|----------------|
| الأرجنتين | ١١١ |
| بوليفيا | ١٧٨ |
| البرازيل | ٤٦ |
| كولومبيا | ١٠٣ |
| الفلبين | ١٨٨ |
| فنزويلا | ٢٤٠ |
| إكوادور | ١١٥ |

وينطبق نفس الوضع على مصر حيث اذيع أن المصريين يمتلكون في الخارج ضعف الديون الحكومية الطويلة الأجل للعالم الخارجي .
٤ - ماهي وسائل مقابلة مشكلة المديونية :

لجأت الدول الدائنة والدول المدينة إلى محاولة إيجاد اسلوب لمواجهة مشكلة أزمة المديونية الدولية . فكان من ضمن هذه الوسائل ما اطلق عليه إعادة جدولته الديون Rescheduling حيث دخلت الدول الدائنة والمدينة وصندوق النقد الدولي في مفاوضات طويلة ومضنية بدأت في مدينة لندن منذ أواخر السبعينات . وكانت كل دولة مدينة تجتمع بالدول الدائنة في محاولة لإعادة جدولته ماعليها من ديون والتي تشمل تأجيل دفع الاقساط المستحقة دون تأجيل الفوائد . وبلغ عدد اتفاقات إعادة الجدولة من الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، ٨٣ اتفاقا كان أولها اتفاق البرازيل في عام ١٩٨٥ حيث بلغت جملة الأموال المتفق على إعادة جدولتها ٩٣ بليون دولار أى مايوازى ١٣٪ من جملة مديونية الدول النامية حينذاك . وكان معظم الاتفاقات لمدة

سنة على أن تجدد بعد ذلك . وعقد أول اتفاق ملاكم وطويل مع المكسيك في عام ١٩٨٥ . وتنص هذه الاتفاقات على :

أ - تأجيل كل أو معظم الدين لفترة تتراوح بين ست وثمانى سنوات .

ب - فترة سماح تتراوح بين عامين وأربعة أعوام .

ج - يعاد حساب القروض على أساس اسعار فائدة ومصاريف أكثر ملاءمة للدول المدينة . فعلى حين كانت تحسب الفائدة بالنسبة لقروض دول أمريكا اللاتينية بعد إعادة جدولتها في ١٩٨٣ على أساس اثنان وربع فى المائة فوق الليبور ، انخفض بعد ذلك واصبح ٢/١٦/١٣ وهو ما يوازى الهاش العادى .

وأثناء فترة إعادة الجدولة قامت حكومات الدول المتقدمة برشيد معوناتها وقروضها حتى تنفادى ماسبق وتمرضت له وساعدها فى ذلك صندوق النقد الدولى . وانتشرت بعد ذلك اشكال جديدة من القروض أهمها القروض المعبرية Bridging Loans وعلى الأخص عن طريق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتسويات فى جنيف والخزانة الامريكية.

وستعرض فى الصفحات التالية وفى اختصار لشرح وتقييم بعض المحاولات الدولية لتسوية مشكلة المديونية الدولية .

أولا - مشروع بيكر Baker Plan .

يعتبر مشروع بيكر - نسبة الى وزير الخزانة الامريكى حينذاك جيمز بيكر - أول أكبر المحاولات التى تتعامل مع ازمة المديونية الدولية عن طريق اجراء تعديلات فى السياسة الاقتصادية للدول الأقل تقدما وعلى سياسة البنوك فى تقديم القروض بما يؤدى الى تحقيق النمو . فيقضى المشروع بإجراء تعديلات جوهرية فى السياسة الاقتصادية للدول النامية واعطاء صندوق النقد الدولى دورا رئيسيا فى إيجاد الحلول وزيادة قروض البنوك بمقدار عشرين بليون دولار بالنسبة الى أكبر خمسة عشر دولة مقترضة . كما يشمل المشروع زيادة القروض التى يقدمها البنك الدولى والبنوك الاقليمية الى ٩ بليون دولار وزيادة المساعدات التى يقدمها صندوق النقد الدولى ،

كل هذا مقابل تعهد الدول النامية بإجراء الإصلاحات الاقتصادية المقترحة . وكان أن ظهر مشروع التسوية في المكسيك بمقتضى مشروع بيكر فى عام ١٩٨٦ ثم تبعة مشروع البرازيل فى ١٩٨٨ . ويقتضى مشروع البرازيل بحساب سعر الليبور وعلاوة ١٣/١٦٪ للثمانية سنوات الأولى وعلى أن تحصل البرازيل على ستة بليون دولار فى صورة قروض جديدة ثم تزيد مدفوعاتها من الأقساط والفوائد خلال الاثنى عشر عاما التالية . ولقد وافق على المشروع ١٤ بنكا تمثل ٧٠٠ دائن . والجانب المضىء فى مشروع بيكر اعترافه بأهمية تدوير الارصدة الى الدول الأقل تقدما من البنوك الدائنة . ومع ذلك فقد تبين فى ٨٩/١٩٨٨ فشل مشروع بيكر إذ أنه لم يتناول موضوع تخفيض المديونية كما أن حجم القروض الجديدة كان اقل من الفوائد المستحقة على الدول الأقل تقدما .

ثانيا - مشروع برادى Brady Plan .

كان مشروع برادى - نسبة الى نيكوليس برادى خليفة بيكر فى وزارة الخزانة الامريكية - فى عام ١٩٨٩ يمثل المحاولة الثانية . حاول المشروع تلافى المآخذ التى وجهت الى مشروع بيكر اذ نص على قيام البنوك بتقديم قروض جديدة الى الدول للمدينة كما اقترح إجراء تخفيض على حجم المديونية القديمة . إلا أنه كان يسير ببطء كما قوبل بمعارضة البنوك فى تقديم القروض الجديدة . وفى يناير ١٩٩٠ بدأت كوستاريكا والمكسيك والفلبين التفاوض على تخفيض حجم القروض واعباتها مع البنوك التجارية وبعها فى عام ٩١/١٩٩٠ مجموعة من الدول الأخرى . ولتوضيح مفردات هذا المشروع نورد شرحا لمشروع التسوية مع المكسيك فى ١٩٨٩ والذي تم فى ظل مشروع برادى واحتوى على :

أ - إلغاء قروضها القديمة مقابل سندات لمدة ثلاثين عاما بقيمة نقل ٢٣٥ عن اصل قيمة الديون وعلى أن يكون سعر فائدة السندات هو نفس الفائدة السابق (الليبور وعلاوة ١٣/١٦٪) .

ب - والبديل الآخر هو اصدار سندات بأصل الدين دون خصم وبفائدة ثابتة

معدلها ستة وربع في المائة .

جـ - في مقابل ذلك تقوم البنوك الدائنة بتقديم قروض جديدة أو تقوم بإعادة اقراض الفوائد التي تحصل عليها - أو تدويرها - لمدة أربع سنوات .

د - تحصل البنوك حاملة السندات على ضمان من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمكسيك للحصول على فوائدها خلال الثمانية عشر أشهر الأولى .

ثالثا - مشروعات تخفيض المديونية :

لأنك أن تسوية مشكلة المديونية الدولية ليست من الأمور السيرة فعلى الرغم من العديد من المبادرات والمشروعات التي قدمت لايجاد حل يلائم أوضاع الاطراف المختلفة فإنها في معظمها لم تلق القبول والنجاح وذلك للإسباب الآتية :

أ - عدم ملائمة ونجاح السياسات الاقتصادية في الدول الأقل تقدما .

ب - تناقص معدلات النمو في الدول المتقدمة .

جـ - تزايد الأخذ بأسلوب حماية الواردات .

ولذلك يدعى البعض أنه اذا توافرت السياسات الاقتصادية الملائمة والتي تزيد من الكفاءة الاقتصادية في الدول النامية ، ولذا نجحت الدول المتقدمة في تحقيق معدلا جيدا للنمو الاقتصادي وفتحت أسواقها أمام منتجات الدول النامية . إذا حدث هذا فإنه يكون كفيلا بتحقيق فرص النجاح أمام مشروعات التسوية ويمكن أن نوجز فيما يلي أهم الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية العالمية .

أ - إعادة شراء الديون Debt Buy - Backs .

أي قيام الدول للمدينة بشراء ما عليها من ديون الى البنوك الأجنبية بأثمان أقل من قيمتها الدفترية . ولا تمنع البنوك في بيع حقوقها تلك الى الدول المدينة وعلى الأخص وانها ليس لديها الضمان للحصول عليها . وكلما قلت الثقة في الحصول على الدين كلما كان إنخفاض قيمة تلك القروض عن حقيقتها كبيرا . ولقد نشأت سوق ثانية تتم فيها عملية إعادة الشراء ففي عام ١٩٨٩ قدر سعر دين الأرجنتين ب ١٨ ستا

لكل دولار ، ودين البرازيل ٣٢ ستا ، ودين المكسيك ٤٤ شيلي وكولومبيا ٦٠ ستا . وبدا انخفاض أسعار الدينون مشجعا للدول النامية وفرصة يتعين عليها استغلالها والاستفادة منها . لذلك بدأت بوليفيا في عام ١٩٨٨ في شراء ديونها وفعلا نجحت في شراء نصفها في العام التالي اذ دفعت ٢١١ فقط من قيمتها الدفترية ، كما قامت شيلي في نفس العام بشراء نسبة من ديونها بسعر يوازي ٢٤٤ من قيمتها . مع ذلك فإن البعض يتساءل عن كيف تتمكن دولة فقيرة تعاني من مجموعة من المشكلات الاقتصادية الحادة أهمها ندرة النقد الأجنبي ، كيف تتمكن من تدبير الأموال لشراء ماعليها من ديون حتى ان كانت بأثمان زهيدة . ويضيفون الى ذلك أن هذه الدول اذا توافرت لديها بعض الأرصدة من النقد الأجنبي فالأفضل أن تستخدمها في تسديد القوائد والاقساط وذلك حتى لاتسوء سمعتها الدولية ، كذلك إذا اشيع أن الدولة بصدد شراء ديونها فإن هذا كثيرا ما يؤدي تلقائيا الى ارتفاع ائتمان الدينون . ويؤكد هذا أنه كان من نتائج مشروع برادى - على الرغم من تواضعه - أن ساد شعور بعض الدائنين أن فرص تسديد حقوقهم في تحسن مما أدى الى ارتفاع أئتمان تلك الدينون في السوق الثانية بمعدل بلغ ٢٥ في الفترة من ابريل ١٩٨٩ الى ابريل ١٩٩٠ .

ب - مبادلة الدينون بحقوق الملكية Debt - Equity Swap .

استحدث هذا الاسلوب في شيلي عام ١٩٨٥ ويمكن تفهمه من تتبع المثال التالي : فيفرض أن احدى الشركات الخاصة في احدى الدول المتقدمة أبنت استعدادها للاستثمار في دولة نامية فإنها قد تجد الاسلوب التالي أكثر ملائمة لها :

أ - تقوم بشراء بعض القروض بخصم من واحد أو بعض البنوك الدائنة .

ب - تقوم بتحويل القرض الذى اشتريته الى عملة الدولة المدينة والذى عادة يتم بسعر مفر .

ج - تستخدم العملة الوطنية التى حصلت عليها في شراء مشروع حكومى ، أو قطاع عام أو تقوم باستثمار تلك الأموال في الدول المدينة .

وهنا يشير البعض مجموعة من النقاط أهمها :

أ - أن الدول المدينة - وهى التى قبلت تحويل الدين الأجنبى للمستثمر الأجنبى الى العملة الوطنية - غالبا ستلجأ لتسليده عن طريق الاصدار الجديد مما يؤدى الى زيادة معدل التضخم بها ولذلك يقترح - حتى لا يستفحل التضخم - أن تقوم الدولة النامية للمدينة بتعقيم - أى إلغاء اثر عملية المبادلة - عن طريق اصدار وبيع سندات حكومية فى السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية ، إلا أن البعض يشكك فى قدرة الأسواق المحلية على شراء السندات المقترحة إصدارها .

ب - هذا الاسلوب يعنى زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية وهو أمر لم يعد يلقى القبول من رجل الشارع .

ج - أن اسلوب مبادلة الديون بحقوق الملكية يعنى دعما للاستثمار الأجنبى الذى كان فى الإمكان قيامه دون حاجة الى دعم .

ح - مبادلة الديون بمشروعات لحماية البيئة Enviromental Swaps .

ظهرت هذه المشروعات فى السنوات الأخيرة عندما اشتدت المطالبة بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة - ومن أمثلتها حملة الثروة الغابية والحيوانية والنباتية ومكافحة التلوث . يتلخص هذا الأسلوب فى تخصيص جزء من المديونية واستخدامه فى المشروعات التى تعمل على حماية البيئة ولقد وقعت أول اتفاقية فى بوليفيا عام ١٩٨٧ عن طريق جمعيات خاصة نشأت فى الدول الأكثر تقدما بهدف حماية البيئة - وعلى الرغم من أن البداية مازالت متواضعة إلا أنه يتوقع لها النمو فى المستقبل لذا أنها تهدف الى :

أ - تخفيض مديونية الدول الأقل تقدما .

ب - حصول الدائنين على كل أو معظم حقوقهم .

ج - حماية البيئة والمحافظة عليها وهو أمر يهم العالم اجمع .

د - كفالة دافعى الضرائب Taxpayers Bailout .

اقترح أن يقوم دافعوا الضرائب فى البلاد الدائنة بتمويض البنوك الدائنة عما

اصحابها من ضرر نتيجة لموقف الدول للمدينة . لقي هذا الاقتراح ترحيبا من كل من الدول المدينة والبنوك الدائنة على حد سواء . وذلك على عكس دافعي الضرائب فى الدول الدائنة الذين عارضوا هذا الاقتراح على أساس ان البنوك - شأنها شأن المشروعات المتعثرة - فطالما أن قراراتها لم تكن سليمة فعليها تحمل نتائج اعمالها . فالشركات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية التى تتعرض لتحمل اصحابها وحملة اسهمها مايصيبها من خسائر وفشل - ويضيف دافعو الضرائب أن مثل هذه البنوك ليس لها الحق فى الحصول على مـ اعدة الدولة لأنهم بذلك يقتطعون جزءا من المساعدات كان يمتنع أن يتجه الى الدول الأشد فقرا . ويدعمون هذا الرأى باعتبار أن معظم الدول التى حصلت على قروض كبيرة كانت من قبل الدول النامية ذات الدخل المتوسط حتى بوليفيا - وهى من أفقر دول أمريكا اللاتينية - فان متوسط نصيب الفرد فيها يبلغ ضعف متوسط نصيب دخل الفرد فى الهند . فلماذا تستأثر مثل هذه الدول بشريحة من المعونات فى الوقت الذى لا تحصل فيه الدول الأشد فقرا على معونات لأنها لم تكن قادرة على الاقتراض ؟

٥ - صندوق النقد الدولى ومشكلة المديونية :

بالإضافة لما يقوم به صندوق النقد الدولى من تزويد الدول الاعضاء بالقروض والمعونات لاصلاح العجز فى موازين مدفوعاتها وتحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف فإنه بدوره يسهم فى إيجاد الحلول وتقديم المساعدات للتخفيف من حدة أزمة المديونية العالمية . ويعتمد الصندوق اساسا على رؤسأله الذى يتكون من حصص الدول الاعضاء والذى زاد فى عام ١٩٩٠ بمعدل ٧٥٠ ليصبح ١٩٣ بليون دولار بعد أن كان ١٢٩ بليوناً ، وإن كثرت هذه الزيادة مازالت فى حاجة الى تصليق بعض حكومات الدول الأعضاء . كذلك فان الصندوق لديه موارد اضافية قابلة للاقتراض حصل عليها من مجموعة من الدول تحت مسمى « الاتفاق العام للاقتراض » General Agreement to Borrow GAB هذا الاتفاق كان يقدم فى أول نشأته قروضه لاعضائه فقط ولكن بسبب أزمة المديونية العالمية ونتيجة لزيادة موارده التى أصبحت ٢٦,٥ بليون دولار فإنه أصبح يعد الصندوق بقدر منها يستخدمها فى

أغراضه . ويعول العديد من الاقتصاديين على أن القروض التي مصدرها صندوق الاتفاق العام للأقراض اقل ملائمة من حصص الدول الاعضاء في رأس مال الصندوق لأن قرار تقديم القروض في يد اعضائه من الدول الأكثر تقدما . كذلك فإن صندوق النقد الدولي يحصل في الوقت الحاضر على موارد مالية من مصادر رسمية مثل البنوك المركزية لبعض الدول الاعضاء ومن سويسرا ومن بنك التسويات الدولي . إلا أن المصدر الأساسي للصندوق هو رأسماله ، ولما كانت بعض العملات التي يحتفظ بها ضمن رأسماله غير قابلة للتحويل فإن قدرته على الاقراض لا تزيد عن نصف رأسماله . كذلك يؤخذ على نظام الصندوق أن القوة التصويتية للدول الاعضاء ترتبط بمقدار حصتهم في رأسماله اذ يتمتع كل عضو بمدد ٢٥٠ صوتا إضافة الى صوت واحد عن كل ١٠٠,٠٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة . فمثلا تغطي الولايات المتحدة ب ١٩,٦٢٪ من القوة التصويتية وهذا يفوق القدر الذي يمنحها حق الفيتو - أى حق الاعتراض - وهو ١٥٪ .

وتحصل الدول النامية على قروض من الصندوق بدرجات متفاوتة من السهولة والصعوبة . فتحصل على الشريحة الأولى - ٢٥٪ من حصتها تلقائيا وفي أى وقت وبالعملة الحرة ، ثم تحصل على الشريحة الثانية دون قيد ، ويمكنها بعد ذلك أن تحصل على ثلاث شرائح في سنوات متعاقبة . ويقتضى الحصول على الشريحة الثالثة مبررات معقولة ، أما الشريحتين التاليتين فإن الحصول عليهما يتطلب مبررات ملحة واتباع برامج معينة . ويتم تسليد هذه القروض بالعملة الحرة على فترة تتراوح بين ثلاثة وربع سنة وخمس سنوات . ومنذ عام ١٩٨١ فرض الصندوق التدقيق في منح الشرائح الأولى والتي كانت لا تتطلب شروطا معينة واصبح منحها قاصرا على الدول التي تحتاج إليها . وأثناء أزمة للديونية العالمية حصل الصندوق على موارد جديدة لتقديم تسهيلات معينة لمدة طويلة وبفوائد منخفضة وكان مصدر معظم هذه التسهيلات قروضا ومنحها حصل عليها الصندوق من البنوك المركزية وبعض الحكومات . واصبح من حق العضو الحصول على قروض تفوق ما تسمح به نظم الصندوق شريطة أن يوافق الصندوق على برنامج الاصلاح الاقتصادى المقدم . بمعنى أن هذه القروض مشروطة

بنظام الاصلاح الاقتصادى نذكر بعض هذه القروض فيما يلى :

أ - تسهيلات الارصدة الممتدة The extended fund facility .

ترجع نشأة هذه التسهيلات الى عام ١٩٧٤ وذلك بغرض الاصلاح الهيكلى لاقتصاديات الدول للمدينة وبلغ رصيده ١١ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ . ويمتد استخدام هذه التسهيلات لفترة ثلاث واربع سنوات ويتم التسديد على فترة تتراوح بين اربعة ونصف سنة الى عشر سنوات . وتستطيع الدولة الاقتراض فى حدود ١٤٠٪ من حصتها .

ب - تسهيلات الاصلاح الهيكلى The structural adjustment facility (SAF)

بدأت هذه التسهيلات فى عام ١٩٨٦ وبلغ رصيدها ١,٢٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ . وكان مصدر هذه الارصدة من بيع الصندوق بعض مافى حوزته من ذهب (فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠) وتستطيع الدولة الحصول على تسهيلات فى حدود ٧٠٪ من حصتها شريطة تقديم برنامج مقبول للاصلاح الاقتصادى وعلى أن يتم السداد على فترة من خمسة ونصف سنة الى عشرة سنوات فى صورة اقساط ثلث سنوية وبفائدة ١٠,٥ ٪ .

ج - تسهيلات الاصلاح الهيكلى العاجلة - The enhanced structural facility (ESAF)

بدأت هذه التسهيلات فى ديسمبر ١٩٨٧ وعلى أن تنتهى فى ١٩٩٢ وتمنح شريطة الموافقة على برنامج الاصلاح الهيكلى ويتم متابعتها بتقرير كل ستة اشهر . وفى ظل هذه التسهيلات تحصل الدولة على ٢٥٠٪ من حصتها على ثلاث سنوات . وتخضع كل هذه التسهيلات الجديدة الى سقف تبلغ من ٤٠٠ الى ٤٤٠٪ من حصة العضو ومن حق الصندوق أن يعامل كل حالة على حدة بما يتفق مع ظروفها الأمر الذى لم يكن واردا فى الماضى والذى يمثل قدرا كبيرا من المرونة . ولايحصل الصندوق على فوائد من العضو بحصوله على شريحة الاحتياطى

RESERVE TRANCHE ويحصل على ٢٦,٥ فائدة على شرائع المديونية Credit tranche ، على ٢٠,٥ على تسهيلات الاصلاح الهيكلي وتسهيلات الاصلاح الهيكلي العاجلة ، اضافة الى مايكون الصندوق قد دفع - ثم يضاف ٢٠,٢ في حالة وجود أموال اقترضها الصندوق .

بالإضافة الى التسهيلات السابقة توجد صور أخرى لعل أهمها التسهيلات التمويلية والتي بدأت منذ فترة طويلة (١٩٦٣) والتي تسمح للمضو بالاقتراض في حدود ٢٤٠ من حصصة اضافة الى المسموح به وذلك في حالة انخفاض حصيلة صادرات الدولة من المنتجات الأولية عن المتوسط في مجموعة من السنوات السابقة . وكانت الدولة تحصل على هذه المساعدة اذا توافرت اركانها دون شروط أخرى إلا أن هذا الوضع تغير ابتداء من ١٩٨٣ بحيث اصبح يتعين على الدولة اجراء مايلحق الاستقرار طبقا لبرامج معينة Stabilization .

٦ - الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي IMF Conditionality .

لاشك أن حصول الدول الاعضاء من الصندوق على المساعدات والتسهيلات بدءاً بالشريحة الثانية من حصصهم وماسبق وعرضناه من صور واتواع للتسهيلات المتنوعة ترتب عليها المزيد من الاشراف من قبل الصندوق على اقتصاديات الدول المدينة . يهدف الصندوق من وراء ذلك أن تؤدي القروض والتسهيلات الى تحقيق الأهداف التي منحت من أجلها . ولقد بلغ عدد البرامج التي وقعها الصندوق خلال الثمانينات مائة برنامجاً - وتؤكد هذه البرامج اساساً على مايلي :

أ - تخفيض عجز الموازنات العامة ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تخفيض الدعم بصورة مختلفة .

ب - تخفيض معدل التوسع النقدي .

ج - اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الارتفاع في كل من الاسعار والأجور .

د - تقرير اسعار الصرف الحقيقية حيث كانت العديد من عملات الدول النامية مقومة بأكثر من حقيقتها .

هـ - العمل على إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية أو تخفيفها بهدف بلوغ حرية التجارة فى النهاية .

و - كثيرا ما يطالب الصندوق الدول الأعضاء بتقرير الاسعار الحقيقية للمسلع والخدمات التى تمكس قوى السوق .

وقد اثارت اتفاقات الصندوق المشروطة جدلا فى الفترة الأخيرة بين مؤيد ومعارض وعلى الأخص وأن حجم التسهيلات التى تربت على تلك الاتفاقات تجاوز فى السنوات الأخيرة ثلاثة ارباع نشاط الصندوق . وتتلخص وجهة نظر الدول للمقرضة فى أن برامج الصندوق كانت صعبة تحمل شروطا قاسية وأن اصحاب الدخول الدنيا تحملوا معظم اعبائها . ويضيفون الى ذلك أن البرامج التقشفية التى يطلبها الصندوق متحيزة ضد الدول النامية حيث سيتولد عنها نقص الاستهلاك والعمالة فى الوقت الذى لم تتأثر فيه اقتصاديات الدول التى كانت وراء الأزمة - فلا شك أن ارتفاع اسعار النفط كان من الاسباب الرئيسية لأزمة اللدونية ، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى أدت الى ارتفاع اسعار الفائدة كانت بلورها سببا رئيسيا للأزمة ، كما أن الركود الذى تعرضت له الدول الأكثر تقدما ادى الى نقص صادرات الدول النامية ، يعنى هذا أن الدول اللدونية لم يكن لها يد فيما تعرضت له وأن الدول الأخرى والتى كانت السبب فيما حدث يتعين أن تشارك فى تحمل النتائج . ولم يقبل صندوق النقد هذا الاتهام مشيرا الى أن تشارك فى تحمل النتائج . ولم يقبل صندوق النقد هذا الاتهام مشيرا الى أن شروطه لاتسم بالقسوة وإنما أوضاع الدول اللدونية الاقتصادية هى التى اشتدت سوءاً . والصندوق باجراءاته يهدف الى زيادة ما تحصل عليه الدول المتضررة ليس فقط من مصادرة للتويعه ولكن من الحكومات المختلفة والبنوك . وبدون وضع مجموعة الشروط المطروحة فإن تدفق الأموال على الدول اللدونية سيكون اقل ، مضيفا الى ذلك أن كل دولار فى صورة تسهيل من الصندوق اثناء سنوات الأزمة السيئة (١٩٨٢ - ١٩٨٤) جلب من ٤-٧ دولارات فى شكل معونات وقروض جديدة من الحكومات والبنوك . ويؤكد الصندوق من تجاربه أن آلام التغيير والاصلاح أمر لافرم منه ، إذ لا يعقل أن تستمر الدول اللدونية فى الاستمرار فى السياسات التى نؤدى

الى زيادة الانفاق عن الموارد الحقيقية . كذلك فإنه في ظل غياب مجموعة الشروط المطروحة فإن التعديلات ستحد عن الطريق السليم وغالبا يصاحبها زيادة في معدلات التضخم ومزيد من القيود على الواردات مما يؤدي في النهاية الى انخفاض في معدلات النمو وزيادة في البطالة وكل هذا يؤدي في آخر الأمر الى صعوبات في سبل الحصول على النقد الأجنبي . ويضيف الصندوق الى ذلك ان الدول الأقل تقدما - إذا اتبعت السياسات الصحيحة - تستطيع الإبقاء على وربما زيادة نفقاتها الاجتماعية ، حتى في أوقات الشدة ، تلك عن طريق إلغاء ماتمتع به بعض الطبقات القادرة من مزايا . بل أن الدول النامية في مقدورها وضع حد أدنى - لانهبط دونه - للانفاق على التعليم والصحة والتغذية . وذلك عن طريق تخفيض بعض بنود الانفاق الأقل أهمية في الموازنة كذلك عن طريق زيادة الضرائب على الطبقات القادرة . كذلك فان حكومات الدول الأقل تقدما تبذل عليها تشجيع قطاعات بذلتها مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الصغيرة وقطاع الحرفيين وذلك بهدف زيادة دخول العاملين فيها . كذلك فان الصندوق لا يمانع إطلاقا في الإبقاء على دعم تستفيد منه طبقات تستحقه . ويوضح الصندوق أن أوجه الدعم الموجودة في العديد من الدول النامية تستفيد منه كل الطبقات بما في ذلك الطبقة القادرة ، بل كثيرا ما يحظى سكان المدن - نظرا لموقعهم السياسي - برعاية تفوق ما يتلقاه سكان الريف . كذلك من المشاهد أن سلعة البتزين تلقى دعما واضحا ونحن نعلم أن أكثر الناس استخداما له هم سكان المدن والطبقات القادرة . أما فيما يتعلق بالآثار السيئة التي تترتب على السياسة الانكماشية فان خبراء الصندوق يعترفون بها ويعتبرونها نتيجة طبيعية ولكن لفترة قصيرة فقط إذ أن الأوضاع سرعان ما تتغير في الفترة الانتقالية عندما تبدأ آثار في جانب العرض تظهر ، فالتسلسل المنطقي من وجهة خبراء صندوق النقد الدولي يتمثل في حدوث ركود أو كساد نتيجة للسياسة الجديدة ، ومع ظهور نتائج الإصلاح في جانب العرض فإن معدلات النمو تبدأ في الزيادة .

وفي الواقع فإن تجارب بعض الدول التي أعلنت عن موافقتها على برامج الصندوق نجدها بمجرد تطبيقها القيود المقترحة واجهت مشاكل سياسية خطيرة .

فلقد اضطربت الأوضاع السياسية فى بعض الدول وشهدت مظاهرات صاخبة ، حدث ذلك فى بوليفيا والبرازيل والاكوادور ومصر وتونس وغيرها تندد بسياسة الصندوق وتعتبرها امتداد لسياسة المستعمر الأجنبى فى الماضى مما أدى الى استقالة حكومات وتفشى الاضطرابات والشغب . وفى بعض الحالات اضطرت بعض الدول الى وقف العمل بهذه الاتفاقات ^(١) . ومجد أن بعض الاقتصاديين والسياسيين يعتقدون أن خبراء الصندوق ولجانه لم يراعوا فى شروطهم الأوضاع الداخلية فى الدول المدينة . فالعمل على تخفيض القيمة الخارجية للعملة ووقف المعونات - وعلى الأخص معونات الغذاء - قبل أن تحصل الدول على قروض ومعونات يعتبر بمثابة الدواء المر للحكومات . بمعنى أن شروط الصندوق لم يكن يصاحبها نهضة سياسية كافية ودعم اقتصادى ، مما أدى فى حالات عديدة الى الاطاحة بحكومات جيدة .

وعموما فإن برامج التعديل والاصلاح الاقتصادى تؤدي فى الفترة القصيرة الى ركود ونقص فى العمالة كما أن العديد من الوحدات الإنتاجية تضطر - كنتيجة مبدئية للركود - الى غلق أبوابها وذلك قبل أن تؤتى الحوافز الاقتصادية الجديدة آثارها ، لذلك كان من المنطق - خلال تلك الفترة - إنشاء بعض المشروعات القادرة على امتصاص قدر من البطالة ، وكذلك إنشاء معاهد ومراكز تدريب لإعادة تأهيل قوة العمل . ومن ناحية أخرى فإنه لاجدال فى أن خات الفقراء سيعانون بصورة واضحة فى حالة عدم البدء فى مشروعات الاصلاح الاقتصادى . ذلك لأنهم سيضارون ضررا بليغا من التضخم وآثاره - بينما لو أخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى والذى من ضمن اساليبه الرئيسية محاربة التضخم - لاستفادوا فائدة كبيرة . ولما كان معظم الفقراء من البيئات الريفية لذلك تجدهم يعانون من انخفاض اثمان المنتجات الزراعية بينما فى حالة الأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى فإن اسعار المنتجات الزراعية لايد وأن ترتفع لتصل الى مستوياتها العالمية . وأخيرا فإنه فى حالة عدم الأخذ ببرامج الاصلاح من المتوقع انخفاض الاتفاق على المشروعات العامة والتي تنعكس على البيئات الريفية فى

(١) حدث ذلك فى مصر عام ١٩٧٨ مما أدى الى وقف العمل بمشروع الاصلاح والمودة الى الأوضاع السابقة .

صورة الحرمان من العديد من الخدمات . ويرد البعض على ذلك موضحين الآثار السيئة التي تنجم عن تخفيض أو إلغاء الدعم على الطبقات الفقيرة . إلا أننا سبق ووضحنا أن نصيب الطبقات الفقيرة من الدعم على درجة عالية من التواضع وأن الاخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادى يؤيد ترشيد الدعم ولا يلغيه ، بل يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدعم شريطة أن يحصل عليه من يستحقه .

وقد يكون من المفيد ونحن قرب نهاية شرح وعرض قضية المديونية العالمية ووسائل العلاج أن نتساءل عن اسباب عدم الترحيب بشروط صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى . يمكننا أن نجمل تلك الاسباب فيما يلى :

- أ - عدم فهم السياسيين لطبيعة المشكلة الاقتصادية فى بلادهم .
- ب - اختلاف وجهات النظر بشأن تحليل المشكلة والتنبؤ بما ينجم عنها .
- ج - اختلاف التقديرات الخاصة بالمساعدات والقروض الأجنبية المتاحة .
- د - عدم الاتفاق على فاعلية أسلوب ووسائل الرقابة .
- هـ - يعتبر السياسيون أن المنافع المتوقعة الحصول عليها من برامج الإصلاح لا تبرر التكلفة العالية التي يتحملونها .

الانتقادات الموجهة الى صندوق النقد الدولى :

على الرغم من الجهد الكبير الذى يبذله الصندوق فى قضية المديونية العالمية إلا أن اسهامه لم يحقق الطموحات المولدة عليه وذلك للأسباب التالية :

- أ - عدم رغبة الدول المتقدمة اقتصاديا فى زيادة حصص الدول الاعضاء بما يتمشى مع النمو فى الاقتصاد العالمى . وعلى الرغم من الزيادة التي حدثت فى حصص الاعضاء - على حد ماسق ورؤينا - فانها اقل مما كان يتعين عمله بسبب التضخم الذى يعانى منه العالم . وتقلر القيمة الحقيقية لحصص الاعضاء حاليا باقل من نصف ما كانت عليه منذ ثلاثين عاما .

- ب - يقدم الصندوق معظم قروضه لفترة قصيرة وإن الشروط المصاحبة تحتاج الى فترة من ثلاث الى اربع سنوات وفى بعض الحالات ثمانية عشر شهرا ، على حين

أن أزمة المديونية الخاصة تتطلب استراتيجية اصلاح لفترة اطول من ذلك .

جـ - عاشت الدول النامية قبل ظهور أزمة المديونية الخارجية فترة حظت فيها بقروض كثيفة على حين تجدها بعد ظهور الأزمة تحجب عنها ولا تمنح إلا في اضيق الحدود في الوقت الذي أصبح عليها القيام بالتسديد . فعلى سبيل المثال فاقت التسديدات في الآونة الأخيرة مقلد القروض الجديدة . فعلى حين زادت تسهيلات الصندوق في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ بمقدار ثلاث مرات ونصف ، فإن الوضع تغير وهبط في عام ١٩٨٨ إلى ٢٧٧ كما كان عليه في عام ١٩٨٥ . وكان مصدر التسديدات من دول حققت نجاحا في مواجهة مشاكلها على حين لم يتمكن العديد من الدول من تحقيق أى نجاح .

د - نجم عن مشاركة كل من الصندوق والبنك الدولي في تقديم القروض والمعونات للدول النامية نشوء ماعرف بالمشروطية المتبادلة بمعنى أن البنك الدولي لا يقدم قرضا الى دولة اقل تقدما إلا إذا استجابت الدولة للشروط التي وضعها الصندوق ، والعكس صحيح . ففي عام ١٩٨٥ قدم البنك الدولي قرضا الى الأرجنتين والتي لم تكن قد وافقت على برنامج الصندوق مما أدى الى قيام مشاكل بين الصندوق والبنك احتاجت الى فترة من الوقت حتى تم تسويتها .

هـ - واجه الصندوق هجوما عنيفا من بعض الدول الأكثر تقدما - فالدول التي عارضت سياسة الصندوق في تقديم القروض والمعونات في العادة تعارض في تقديم القروض والتسهيلات للصندوق مما يحد من نشاطه . ونهاجم بعض الدول المتقدمة سياسة تقديم المعونات لبعض الحكومات غير الصديقة (افغانستان - فيتنام - نيكاراغوا) كما تتهمه بتحيزه ضد دول السوق الحرة .

الفصل الثامن الزراعة والتنمية

أولاً: تقديم

كان للزراعة - عبر التاريخ - الدور الأهم في عملية التوسع الاقتصادى . فلقد ترتب على التقدم الملموس فى الزراعة فى بريطانيا أثناء الربع الأول من القرن الثامن عشر تقدم واضح فى قطاع الصناعة . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر زاد الانتاج الصافى من القمح - بعد استبعاد البذور للتقاوى - من ١٢,٥ بوشيل للفدان الى ٢٠ بوشيل . وبعد حوالى قرن واكث الثورة الصناعية فى ألمانيا تقدماً ملموساً فى قطاع الزراعة إذ زاد انتاج الفدان من القمح فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ من ١,٢ إلى ٢,٧ طناً ، كما زاد انتاج البطاطس من ٨ إلى ٢٢ طناً خلال نفس الفترة . ترتب على زيادة الانتاج الزراعى زيادة فى الدخل للزراعى مما ادى إلى زيادة للمدخرات وبالتبعية تدفقها إلى القطاعات الأخرى اما اختياراً أو جبراً .

كذلك يزودنا التاريخ الاقتصادى الحديث بتجربة اليابان فى الفترة ١٨٨٥ إلى ١٩١٥ حيث زادت انتاجية العامل الزراعى إلى الضعف بفضل استخدام الاساليب المتطورة ، واستطاعت الدولة امتصاص هذه الزيادة عن طريق الضرائب على الارض قامت بتوجيهها نحو الصناعة مع الابقاء على مستويات المعيشة المتدنية فى قطاع الزراعة . فى هذه الفترة اسهمت الضرائب على الارض بحوالى ٢٩٣ من جملة الضرائب وظلت مرتفعة [حوالى ٥٠ ٪] حتى اوائل القرن الحالى . ولقد سلكت العديد من الدول فى القرن الحالى - مثل الصين والاتحاد السوفيتى - نفس الطريق إذ انها وجهت الزيادة التى تحققت فى قطاع الزراعى - جبراً أما عن طريق الضرائب أو نظام التوريد الزراعى - إلى قطاع الصناعة .

• كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

واقع الامر ان اثر النمو الزراعى على التقدم الصناعى اكثر من ذلك بكثير ، فلا يقتصر فقط على زيادة للدخول المتاحة للأستثمار والتي توجه إلى قطاع الصناعة ، بل يترتب على التقدم فى قطاع الانتاج الاولى الأمور الآتية :

١ - مقابلة فائض الطلب المتزايد على الغذاء .

٢ - توفير العديد من المنتجات الاولى لقطاع الصناعة .

٣ - توفير قدر من الصرف الاجنبى عن طريق الصادرات .

٤ - فتح اسواق واسعة للمنتجات الصناعية .

٥ - تزويد قطاع الصناعة المتطور بقدر من قوة العمل .

هذا بالإضافة إلى الاسهام فى تنشيط اسواق التبادل وفى تنمية وسائل النقل والاتصال .

فلا يخفى على الدول النامية ضرورة زيادة انتاجها من الغذاء لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان من ناحية وللمقابلة الزيادة فى الطلب المترتبة على ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية اخرى . فحتى تتمكن الدول منخفضة الدخل فى آسيا وافريقيا من الحفاظ على وضعها الراهن المتدنى عليها أن تزيد انتاجها بمعدل ٢ ٪ سنوياً . أى بنفس معدل الزيادة فى السكان . وعليها بالإضافة الى ذلك ان تعمل على رفع مستويات التغذية فيها وخاصة وإن دراسة للأمم المتحدة خلصت إلى أن متوسط الطاقة المستهلكة فى دول اسيا والشرق الأقصى المتخلفة - وهى من أدنى المتوسطات - تقل عن تلك التى تعتبر ضرورية للحفاظ على مستويات الصحة العادية . فعلى سبيل المثال تقل معدلات استهلاك الغذاء عن الحد الأدنى المطلوب بحوالى من ١٢ - ١٨ ٪ فى كل من سيرى لانكا والهند والفلبين . ومن البديهيات انه يترتب على التنمية الاقتصادية زيادة فى الدخل وبالتالى زيادة فى الانفاق على الغذاء . إلا ان زيادة الانفاق على الغذاء ستكون بمعدلات تقل عن الزيادة فى الدخل بمعنى ان مرونة الطلب الدخلية على الغذاء موجبة ، وإن كانت تقل عن الوحدة [يبلغ معامل مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فى الهند ٠,٧] وفى ظل انخفاض معدلات الاستهلاك فى

الدول النامية فى الوقت الحاضر فإنه من الواضح ان تكون مرونة الطلب الدخلية على الغذاء اعلى منها فى الدول الصناعية . يضاف إلى ذلك ان تحسن الأوضاع الاجتماعية وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات ، كل ذلك لا بد وان يؤدي إلى زيادة قدرة قطاع الزراعة على الاستهلاك . كما ان الاتجاه المستمر للأقامة فى الحضر يحتاج الى فائض فى الانتاج الزراعى . كذلك من المتوقع ان تتغير انماط الطلب على الغذاء مع زيادة الدخول ، فيزيد الطلب على السلع الغذائية مرتفعة الثمن والغنية فى قيمتها الغذائية كالخضر والفاكهة واللحم والأسماك والبيض ومنتجات الالبان .

وحتى هذا الوضع تلمس حدوته فى العديد من الدول المتقدمة . فعلى سبيل المثال نجد ان مرونة الطلب على الغذاء كافة فى اليابان بلغت ٠,٦ ، وان اختلفت بين نوعياته المختلفة . فكانت ٠,٢ بالنسبة للحبوب والمواد النشوية بينما ترتفع إلى ١,١ بالنسبة للحوم .

حتى بالنسبة للحبوب - أى سلع المجموعة الواحدة - نجد لها بالسالب بالنسبة للقمح والشعير على حين تبلغ بين ٠,٠٩ ، ٠,٢٥ ، بالنسبة للارز . ولأنك ان هذا التغير فى نمط الطلب يتطلب تحولا فى نمط الانتاج الزراعى . وعلى ذلك فإنه فى ظل تخطيط الانتاج يتعين ان يؤخذ فى الحسبان المرونات المقدرة لمقدرات السلع وليس لمجموعات السلع .

الى جانب الحاجة إلى زيادة الانتاج الغذائى فان الاتجاه الى التصنيع يتطلب التوسع فى انتاج المنتجات الاولية الصناعية . ويتطلب تنمية انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية توفر العديد من المنتجات الاولية الزراعية مثل الخيوط والألياف والاخشاب ولب الخشب وغيرها .

وهناك فارق هام بين طبيعة الطلب على غذاء اضافى نتيجة الزيادة فى مستوى الدخل وبين طبيعة الطلب على المنتجات الاولية الصناعية الناجم عن التوسع فى قطاع الصناعة . فعلى حين تكون مرونة الطلب على الغذاء محدودة نجد لها بالنسبة للمنتجات الأولية الصناعية عالية .

ويرتب على عدم كفاية المنتج من المواد الغذائية والاولية الزراعية - فى غمار عملية التنمية - عدم التوازن الداخلى والخارجى .

ففى مراحل النمو الاولى للدول النامية يضمن استيراد العدد والالات والسلع الرأسمالية من الدول الاكثر تقدما والتي تقوم بدفع قيمتها من حصيله صادراتها من المنتجات الزراعية . ونظرا لما يقتضيه الوضع من اتفاق اموال طائلة فى مجالات الاستثمار المختلفة فانه لامناص من قيام فجوة بين الزيادة فى الدخول النقدية وبين عرض سلع الاستهلاك الاساسية بما يؤدى إلى نشوء ضغوط تضخمية .

وكذلك عندما تبدأ عجلة الصناعة فى الدوران ويزيد الانتاج الصناعى وفى حالة وجود نقص فى عرض الغذاء فإن معدلات التبادل تميل الى صالح قطاع الزراعة والى غير صالح قطاع الصناعة مما يؤدى فى كثير من الأحوال إلى الضغط على التوسع فى قطاع الصناعة بفعل عاملى السعر والتكلفة . وهذا الاختلال الداخلى يؤدى غالبا إلى اختلال فى ميزان مدفوعات الدولة . وحتى تتمكن الدولة من التصدى للإتجاهات التضخمية وتحقق النمو فى قطاع الصناعة عليها ان تقوم باستيراد الغذاء من العالم الخارجى وهنا تواجه مشكلة نثره العملات الاجنبية . وحتى اذا نجحت الدولة فى زيادة انتاجها الزراعى فإن شطرا كبيرا منه سيتجه إلى تلبية الطلب المحلى نتيجة لزيادة الدخل مما يجعل الفائض القابل للتصدير غير كاف . والسبيل الوحيد لمقابلة هذه المشكلة هو زيادة سلع التصدير والتي تتركز فى هذه المرحلة بالدول النامية فى المنتجات الاولى . ومع تزايد عملية التنمية الصناعية فى الدول النامية فإن قدرا أكبر من منتجاتها والتي يمكن ان يتجه الى التصدير - يستهلك محليا . وحتى تنتقل الدول النامية الى مرحلة تصدير قدر من السلع الصناعية المنتجة محليا فإن معظم ايراداتها من النقد الاجنبى ستعتمد على صادرات المنتجات الزراعية .

وعلى ذلك يتعين اعطاء الاولوية للاستثمار فى قطاع الزراعة الذى يعتبر مصدرا للنقد الاجنبى ويعمل فى نفس الوقت للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية . فبالاضافة الى تزويد قطاع الصناعة بالمنتجات الاولى الضرورية فإن الزراعة تساعد فى فتح اسواق لتصريف منتجات قطاع الصناعة .

ولاشك ان زيادة قطاع الزراعة وبالتعبية زيادة معدلات الدخول فى المناطق الريفية بالاضافة الى التصنيع ونمو للمناطق الحضرية ووسائل المواصلات والاتصالات ، كل هذه الامور تؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية .

وفى نهاية هذا التحليل فإن الزراعة تساعد على النمو الصناعى عن طريق تزويد الصناعة بقدر من حاجاتها الى قوة العمل - فالزيادة فى الانتاجية الزراعية يترتب عليها تخفيض قوة العمل فى مجال الزراعة . ولاشك ان طاقة قطاع الصناعة لاستقبال وفتح فرص للعمالة كبيرة . وعلى ذلك ففى غمار عملية التنمية يزيد اسهام قطاع الصناعة ضمن الناتج القومى اذا ما قورن بقطاع الانتاج الاولى . حينئذ يزداد حجم قوة العمل فى الصناعة فى الوقت الذى يقل فى الزراعة . ولاشك ان هذا سيكون له اثره ليس فقط من الزاوية الاقتصادية ولكن كذلك من الناحية الاجتماعية . وحيث ان قيمة الانتاج الحدى للعامل الزراعى اقل منه فى الصناعة فإن الانتقال من الزراعة الى الصناعة يعنى زيادة عرض عنصر العمل الرخيص نسبيا فى القطاعات غير الزراعية . ولاشك ان هذا يؤدى الى تحسن فى توزيع قوة العمل فى الاقتصاد أى الى تخصيص احسن للموارد الاقتصادية .

ثانيا - الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة :

رأينا فيما سبق الدور الذى تلعبه الزراعة فى التنمية الاقتصادية عن طريق اسهامها فى تسهيل عملية التصنيع . وفى المقابل نجد ان للصناعة دورا هاما فى دعم قطاع الزراعة فلا يمكن أن يكون هناك دوافع لزيادة الانتاج الزراعى عن طريق التوسع فى الزراعة . وادخال محاصيل جديدة وتبنى وسائل متطورة الا اذا كان هناك اسواق تستوعب هذا الانتاج ، فكما سبق ورأينا ان ارتفاع الدخول فى قطاع الزراعة يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى ، فان زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول فى القطاع الصناعى لا بد وان يؤدى الى زيادة فى الطلب على انتاج الزراعة . كذلك فإن اتساع اسواق الحضر يؤدى الى تنمية وسائل المواصلات مما يؤدى الى نمو النشاط التجارى للمنتجات الزراعية ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة . كذلك فإن الصناعة تمتص فائض قوة العمل من قطاع الزراعة بما يؤدى الى زيادة متوسط إنتاج

العامل الزراعى ، اضافة الى أن التقدم الصناعى يزود الزراعة بالعديد من مستلزمات الانتاج المزرعية كالأسمدة والادوات والآلات . واخيرا فحيث ان قطاع الزراعة عادة يعتبر بمثابة قطاع عجز Deficit Sector وغير قادر على توفير المدخرات بالقدر المطلوب نجد ان قطاع الصناعة كثيرا مايزوده بالموارد المالية .

وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين - الزراعى والصناعى - يقود الى الدعوة الى التنمية المتوازنة بينهما حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومى . يؤدي هذا التوازن التعمى الى تقليل فاقد الموارد الى حده الأدنى . اما فى حالة عدم التوازن فإننا نجد ان كل قطاع يعمل على تقويض القطاع الآخر واضعافه بإحدى الصورتين الآتيتين :

أ - بفشله فى تزويده بما يحتاج اليه من مستلزمات اساسية سواء فى صورة سلع أو خدمات .

ب - عدم نجاحه فى تدبير اسواق لاستيعاب انتاجه .

فعلى سبيل المثال اذا حقق القطاع الصناعى نموا على حين فشل قطاع الزراعة فى مجارائه فإن الزيادة المتولدة فى قطاع الصناعة ستحدث ضغطا على الانتاج الزراعى الغير كاف مما يؤدي الى نشوء ضغوط تضخمية أو عدم توازن خارجى . وعلى العكس اذا زاد الانتاج الزراعى دون ان يزيد الانتاج الصناعى فإن الطلب على المنتجات الزراعية يقل عن العرض وفى ظل بقاء السوق الخارجية على حالها فإن الزراعة ستواجه وجود فائض عرض مما يؤدي الى انخفاض الائتمان وتراكم المخزون وبالتبعه انخفاض الدخل مما يقيق عملية النمو .

ولا يجب ان يفهم ان النمو المتوازن يعنى نموا متساويا فى القطاعين ذلك لان الزيادة فى الدخل من المتوقع ان يترتب عليها زيادة فى الانفاق على المنتجات الصناعية بمعدل يفوق زيادة فى الانفاق على المنتجات الزراعية، وعلى ذلك فإن نموا متوازنا ومستقرا يتحقق عندما تكون معدلات النمو فى القطاع الصناعى اعلى منها فى القطاع الاولى . وعلى العموم فانه من غير المنطقى ان يكون هناك تركيزاً على احد القطاعين .

ويشير تقرير المؤتمر العالمى للسكان فى عام ١٩٥٤ فى روما على ان التصنيع السريع فى دول امريكا اللاتينية ادى الى تحويل الموارد الاقتصادية ورأس المال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة والذي لا يقتصر اثره على قطاع الزراعة وانما يولد تحويلات غير مرغوب فيها على الاقتصاد القومى عامة فى ذلك الدول .

ومع ذلك يثار جدل واسع بين الكتاب . فالبعض يؤكد على ضرورة اولوية قطاع أو اخر فى اى خطة او برنامج اقتصادى . فمن يدافعون عن توجيه استثمارات كبيرة الى قطاع الزراعة يؤيدون ذلك بتجربة بعض الدول المتقدمة كالمملكة المتحدة ، ويذهب البعض منهم الى التأكيد على ان التنمية الزراعية شرط اساسى لنمو الصناعة .

ويضيفون ان الدول النامية حيث يحتل الانتاج الأولى المقام الاول لا يمكن ان تحقق تقدما اقتصاديا الا اذا حظى قطاع الانتاج الاولى بعناية ورعاية اكبر ، ويؤيد الاستاذ تيودور شولتز Theodore Schultz هذا الرأى . ويرى آخرون عكس هذا الرأى فحيث تصنف انتاجية الزراعة فى الدول النامية بالضعف ، وحيث يعاني العديد من الدول النامية من ضغط السكان فليس من الحكمة ان تتركز الاستثمارات فى هذا القطاع . بل ان مشكلة هذه الاقتصاديات تتمثل فى طريقة نجاحها فى تحقيق زيادة سريعة فى الدخل وفى تحويل فائض قوة العمل من قطاع الانتاج الاولى . ولذلك فعلى تلك الدول ان تواجه وتركز استثماراتها فى قطاع الصناعة . ايد هذا الاتجاه الاستاذ Kuriha ra - فى المؤتمر الدولى لنمو الاقتصادى الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٥٧ - وذلك للأسباب التالية :

١ - ان انتاجية رأس المال الحدى فى الزراعة اقل منها فى الصناعة وعلى ذلك يصبح من الخطأ توجيه رأس المال الشحيح فى الدول النامية الى مجالات الانتاج الاولى الزراعى .

٢ - ان الميل الى الادخار فى القطاع الزراعى اقل منه فى القطاع الصناعى ذلك لأن الاستهلاك البذخى لفئات الاقطاعيين يحول دون تحقيق الادخار المطلوب وفى نفس الوقت فان انتشار حد الكفاف بين جمهور المزارعين يؤدى الى تدنى المدخرات .

جـ - تميل معدلات التبادل الخارجية الى غير صالح السلع الزراعية وعلى ذلك فإن تنمية الانتاج الزراعى سيؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات . ويضيف الى ذلك ان التوازن فى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى عملية كمالية تقوى عليها الدول المتقدمة على حين لا تقوى عليها الدول الفقيرة فى رؤوس الاموال . لذلك ينصح بان توجه الدول النامية مدخراتها المحدودة نحو المجالات الاسرع انتاجا والمتمثلة فى القطاع الصناعى تاركة القطاع الزراعى ينمو بفعل قواه الداخلية .

ثالثا : الزراعة القطاع المستغل Depressed Sector .

كانت الزراعة الى وقت ليس بالبعيد تمثل النشاط الاهم وكانت تزود المجتمع بمعظم نتاجه القومى . وازيادة الانتاج الزراعى ونمو مقدرة المجتمع على الادخار نشأت أنشطة اخرى - اقل اعتمادا على الأرض - مما ادى الى انخفاض نصيب الزراعة ضمن الناتج القومى . يتبين من هذا ان التنمية الصناعية والخدمية اصبحت حقيقة عندما حققت الزراعة فاتحها فى انتاجها - اى بالاضافة الى الاستهلاك المطلوب . وعلى الرغم من اسهام القطاع الزراعى فى تنمية القطاعات الاخرى الا انه بمقارنته بالقطاع الصناعى ظل القطاع المسغل . هذه حقيقة واضحة فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

فكانت الزراعة تمول ٢٧٠ من السكان على حين ساهمت فقط بتوليد ٢٤٥ من الناتج القومى الاجمالى . يعنى هذا ان متوسط نصيب الفرد فى القطاع الزراعى يبلغ حوالى ثلث متوسط نصيب الفرد فى القطاعات الاخرى ومع التقدم الصناعى ينخفض نصيب الزراعة من الدخل حتى بلوغ مستوى معين Level of disparity وعنده يستقر تقريبا . ويقدر الاستاذ Egbert de Vries بان زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى مقدارها ٢١٠ يصاحبها نقص فى نصيب الزراعة بمقدار واحد ونصف فى المائة . ويذكر الاستاذ كولن كلارك ان الاستقرار يتحقق عندما يتراوح نصيب العامل الزراعى بين ثلث الى نصف متوسط دخل الفرد فى قطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

والسؤال الذى يثار هو لماذا يفضل قطاع الزراعة ، فى غمار عملية التنمية ، فى مجارة قطاع الصناعة سواء فى جانب امتصاص الموارد القومية او الاسهام فى الدخل القومى ؟ يرجع ذلك الى مجموعة من العوامل وان كثرت كلها ترد الى الصفات الكائنة فى الزراعة وهى :

١ - يتمثل العامل الاساسى فى ان كمية المدخلات فى قطاع الزراعة تميل الى التناقص بالمقارنة بقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات . فعلى حين تجد ان تلك المدخلات عادة متغيرة Variable من ناحيتي الكم والكيف فى الصناعة لاجلدها كذلك فى حالة الزراعة . ففى دولة تتصف بخفة سكانها ووفرة الارض الزراعية فان النشاط الزراعى لايمثل عاملاً محدداً للنتاج . ولكن مع زيادة السكان واستغلال كل الاراضى الصالحة للزراعة فان الوضع يختلف وتمثل الأرض عاملاً محدداً للنتاج . وعندما يصبح التوسع ممكناً عن طريق استصلاح الاراضى وازالة الغابات والسيطرة على عوامل التعرية فان الاثر يصبح حدياً . وعلى ذلك فإذا لم تنجح الدولة فى تحسين صفات التربة لتعويض التوسع الافقى فان الدخل المولد من الزراعة يميل الى الزيادة بمعدلات متناقصة ، وهنا يخضع الانتاج الزراعى لقانون تناقص العلة . وتؤدى الظروف القائمة فى معظم الدول النامية والتي تتمثل فى ندرة رأس المال وتدنى مستوى المعيشة بالإضافة الى زيادة السكان - الى انخفاض الناتج الحدى الى الصفر .

ولما كان عرض الارض يميل الى الثبات - كما فى مصر والعديد من الدول النامية الاخرى - على حين يشهد السكان زيادة كبيرة فان نصيب الارض كعامل انتاج يتضاؤل . وتشهد بعض الدول فى الوقت الحاضر ليس فقط نقصاً نسبياً فى نصيب الفرد من الارض بل كذلك نقصاً مطلقاً . ويذكر الاستاذ شولز ان المساحت المزروعة من الارض فى الولايات المتحدة الامريكية انخفضت من ١,٦١٨ مليون فدان فى عام ١٩١٠ الى ١,٥٧٠ مليون فى عام ١٩٤٥ وفى نفس الوقت زاد الانتاج بمعدل ٢٧٠ وفى فرنسا انخفض نصيب الاجارات الزراعية من الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٠١ الى ١٩٤٧ / ٤٨ من ٢٢٥,٢ الى ٢٩ وانخفض فى بريطانيا من ٢١٦,٨ الى ٢٥,٦ فى الفترة بين ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ . وتفسير ذلك انه فى الوقت الذى

انخفضت فيه للمساحات الزراعية فان الانتاجية ارتفعت بفعل صيغ الزراعة بالصيغة العلمية وفي نفس الوقت زاد الدخل من القطاعات الاخرى . يعنى هذا ان الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أصبحت اقل اعتمادا على الانتاج الزراعى .

٢ - اما فيما يتعلق بعنصر رأس المال ، فعلى الرغم من ان الزراعة حققت توسعا فى الدول المتقدمة نتيجة استخدام قدر اكبر من رأس المال - فى صور شتى - الا ان انسياب رأس المال الى القطاع الزراعى يقل كثيرا عن انسيابه الى القطاع الصناعى . ونلمس بوضوح تخلف المزارع فى الدول الاقل دخلا فى آسيا وافريقيا وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية . فالقطاع الزراعى - كما سبق ووضحنا - غير قادر على توليد مدخرات كبيرة تسمح بعملية تكوين رأس المال وذلك على عكس القطاع الصناعى مما ادى الى اعتماده [القطاع الزراعى] على مدخرات القطاعات الاخرى حتى بالنسبة للاستثمارات الاحلالية . ومن اسباب ندرة رأس المال فى المجال الزراعى عدم وجود اغراء كاف لجذب الاستثمارات . فتتصف الزراعة فى الدول التى تتبع النظام الحر بأن اسعار منتجاتها لايمكن التأكد منها كما ان الدخل للمزارع غير مستقر . يترتب على عنصر عدم التأكد - سواء فى الاسعار او الدخل - تقنين رأس المال فى صورتين : اولهما تردد بل احجام المزارع عن استثمار أمواله فى الزراعة ، وثانيهما احجام الغير عن اقراض المزارعين . نجم عن ذلك ارتفاع معدل الفائدة فى القطاع الرفيى عنه فى القطاعات الاخرى فى كل من الدول النامية والمتقدمة .

٣ - أما فيما يتعلق بعنصر العمل فقد سبق واوضحنا تدفق السكان المستمر من الريف الى المدن والمراكز الصناعية Rural كمظهر من مظاهر التصنيع والتقدم حيث يترتب على ذلك زيادة فى انتاجية عنصر العمل فى الزراعة ويساعد بالتبعية على مزيد من النمو فى الاقتصاد القومى . وهنا يتعين ان نتذكر انه مع نمو الاقتصاد فان قطاع الزراعة لايتوسعب الانسبا متناقصة من كل المدخلات . بمعنى انه فى حالة إستغلال مساحة أكبر من الارض وقدر أكبر من كل من العمل ورأس المال فان نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى لايزيد ، ومع تقدم الاقتصاد القومى فان الفرد يستطيع ان

ينتج غذاء لحوالى ٢٠ فردا وربما أكثر ، يعنى هذا ان نفرا قليلا من السكان يتراوح بين ٢-٣ ٪ يستطيع تلبية غذاء جميع افراد الامة. يترتب على قلة عدد الذين يعملون فى قطاع الزراعة اظهار هذا القطاع بمظهر القطاع الضعيف .

٤ - كذلك من الاسباب الهامة لانخفاض معدل الدخل الزراعى انخفاض الفن التنظيمى وغياب التحمس من جانب عنصر العمل ، فالعامل الزراعى بمقارنته بالعامل الصناعى يتصف بفقدان التحمس والمخاطرة والمبادرة للحصول على دخل اعلى . يرجع ذلك الى اختلاف الظروف وقلة الفرص المتاحة وعدم الانفتاح على المؤسسات والحصول على الموارد المالية المطلوبة . ويشير Belkopy الى ان للمعدل الدولى المتوسط للدخول فى القطاع الزراعى قبل عام ١٩٣٩ كان يمثل ٢٥٥ ٪ بالنسبة الى الدخل من الانشطة الأخرى .

٥ - بالإضافة الى قلة المدخلات والمواقف الاجتماعية غير الملائمة تعتبر الخصائص الاساسية للزراعة مسئولة الى حد كبير عن وضع قطاع الانتاج الزراعى المستغل . ففى جانبى الطلب والعرض تبرز ظاهرة عدم المرونة . فمن المواصل الهامة المسؤولة عن انخفاض مستويات الدخل فى القطاع الزراعى انخفاض المرونة السعرية ومرونة الطلب الدخلى على الغذاء - وهو الذى كثيرا ما يمثل الانتاج الرئيسى فى الزراعة . فمع زيادة دخل الفرد تنخفض نسبة المنفق على الغذاء فى الوقت الذى يزيد فيه الطلب على المنتجات الصناعية . كذلك يحدث تحول فى الطلب نحو مجموعة من السلع تتصف بان نسبة كبيرة من عناصر تكلفتها تمثل نفقات اعداد وتجهئة Pro-cessing وهنا امر طبيعى حيث يهاجم زيادة دخل الاسرة قلة نسبة المنفق على السلع الضرورية . ففى الدول المتقدمة يستخدم قطاع الزراعة الاساليب العلمية فيزيد الانتاج بمعدلات كبيرة وهنا يواجه قطاع الزراعة بنقص واضح فى الطلب على الغذاء . ويتضح من البيانات التالية وجود ارتباط عكسى بين مستويات التقدم الاقتصادى فى بلد ما ومرونة الطلب الدخلى على الغذاء .

مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فى بعض الدول

| الدولة | مرونة الطلب الدخلية على الغذاء |
|----------------------------|--------------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٠,٢٧ |
| السويد | ٠,٣٢ |
| المملكة المتحدة | ٠,٣٣ |
| النميا | ٠,٣٦ |
| سيرى لانكا | ٠,٧٩ |

وعلى ذلك فانه مع زيادة الدخل فان نسبة المنفق من الدخل على الغذاء يقل .
يترتب على ذلك نقص الدخل الفردى فى القطاع الزراعى بالنسبة للقطاع الصناعى
الا اذا كان هناك تسرب فى عنصر العمل الى خارج الزراعة .

وفى جانب العرض لا يترتب على التغيرات فى الاسعار الاستجابة محدودة فى
الكميات المنتجة . ويرجع السبب الرئيسى فى عدم حساسية المزارع للتغير فى الثمن
الى طبيعة مكونات هيكل التكلفة السعريه *Cost Structure* حيث تزيد نسبة النفقات
الثابتة *Cost inescapable* الى نسبة النفقات المتغيرة *escapable* فالنفقات المتغيرة هى
تلك التى تتناسب طرديا مع حجم الانتاج ، لما الثابتة فلا تتغير بتغير حجم الانتاج
وأهمها الحد الأدنى لدخل الأسرة ، الايجارات القوائد وغيرها ، أما الصناعة فتزيد نسبة
النفقات المتغيرة عن الثابتة وأهمها جميعاً الاجور .

ومن العوامل الاخرى التى تسهم فى عدم المرونة السعريه فى عرض المنتجات
الزراعية صغر حجم المزرعة ، غياب التنظيم وقلة فرص العمالة خارج الزراعة .

يتضح مما سبق ان الاسباب الرئيسة للمسئولة عن الابقاء على قطاع الزراعة ضعيفا
ومستغلا هى اسباب اقتصادية . فالنمو الاقتصادى يعمل على توجيه الموارد الاقتصادية
الى القطاعات والمشروعات التى تستخدمها احسن استخدام ممكن . وحيث انه يترتب

على زيادة الدخل زيادة في الطلب على السلع الصناعية تفوق الزيادة في الطلب على السلع الزراعية فإنه لامناس - في ظل الاقتصاديات الحرة - من اتجاه تلك الموارد الى قطاع الصناعة . وعلى ذلك فإن نمو قطاع الزراعة سيكون محدداً في الوقت الذي يحقق فيه الاقتصاد القومي نموا مضطرباً .

رابعاً : موضوع الزراعة في الاقتصاديات النامية

يحتل قطاع الزراعة مركزاً هاماً في الدول النامية ومع ذلك نلمس تخلفه من ناحية اسهامه في الناتج القومي . فعلى حين يعتمد ١٧٠ من السكان في معظم دول افريقيا وآسيا - خارج اليابان - على الانتاج الزراعي تنخفض النسبة الى ما بين الخمس والثالث في اوربا وامريكا الشمالية . ويترب على ذلك الانخفاض الشديد في دخول الافراد في دول أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية لدرجة ان نصيب الفرد من الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة وكندا ودول شمال وغرب اوربا يبلغ من عشرة الى عشرين ضعفاً للدخل في مجموعة الدول الاولى . ويقدر الاستاذ كوين كلارك Colin Clark انتاج العامل في الزراعة في الدول النامية بحوالى ٢٥٠ وحدة والتي تمثل $\frac{1}{16}$ من انتاج العامل الزراعي في نيوزيلندا وحوالى من ربع الى سدس انتاجية العامل في الدول المتقدمة . وتبين الانتاجية فيما بين الدول النامية فنجدها تبلغ في الهند نصف الانتاجية في سري لانكا ومصر وحوالى سبع الانتاجية في البرازيل . وتبلغ انتاجية الهند من القمح سدس الانتاجية في الدول الصناعية المزدهمة بالسكان مثل بلجيكا والمانيا الغربية وسويسرا والمملكة المتحدة ، كما تقل عن الانتاجية في مصر وتركيا والباكستان .

وعلى حين حقق الانتاج الزراعي في الدول المتقدمة زيادة ملحوظة في الازمنة الأخيرة فإنه ظل على وضعه في معظم الدول النامية . فزاد الانتاج الزراعي في الفترة بين ١٩٣٠ ، ١٩٥٠ في الولايات المتحدة بحوالى ٢٤٥ وزادت المساحات المزروعة ارضا في اليابان منذ مطلع القرن الحالي وحتى العقد السادس بحوالى ٢٢٥ على حين زادت الانتاجية بحوالى ٢٧٠ وزاد الانتاج الكلى بحوالى ٢١١٣ وانخفضت ساعات العمل المطلوبة لانتاج ١٠٠ بوشل من القمح في الولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٠٠ ،

١٩٤٠ من ٣٧٣ الى ٤٧ ساعة .

وعلى الجانب الآخر وضحت لجان الامم المتحدة أن النمو في انتاج الغذاء في الدول الاسيوية والشرق الاقصى منذ الحرب العالمية الثانية لم يلحق بالزيادة في السكان مما ادى الى ان نصيب الفرد من الانتاج في عام ١٩٥٥/٥٦ كان اقل بحوالى ٢٨ ٪ مما كان عليه قبل الحرب. ومع ذلك فبعض الدول نجح في تحقيق تحسنا وان كان غير مستقر في الآونة الأخيرة . فزاد الانتاج الصافى من الحبوب في الهند من ٦٧ مليون طن في عام ١٩٧٣ الى ١٠٠ مليون في ١٩٧٨ ، الا ان النمو في الانتاج لم يكن مستقرا . فبلغ حده الاقصى ١٠٤,٧ مليون طن في ١٩٧٩ ثم هبط الى ٨٨,٥ مليون في العام التالي .

ويرجع التخلف الزراعى في الدول النامية الى ثلاثة عوامل :

١ - انخفاض معدل الارض / العمل .

٢ - انخفاض معدل رأس المال / العمل .

٣ - عدم ملائمة العوامل الاجتماعية والمرقبة .

ويبدو واضحا ان وفرة عنصر العمل ونسبة رأس المال يترتب عليها انتشار البطالة وعلى الأخص للمقنعة في المناطق الريفية . فتنافس العمل المتوفرة تفوق قوة العمل المطلوبة مما يؤدي الى انخفاض الانتاجية الحدية للعامل . ولما كان نقل البطالة المقنعة الى خارج قطاع الزراعة لن يترتب عليه نقص في المحصول الزراعى فان هذا يعنى ان انتاجية هذه المجموعة من العمال كثيرا ما تفصل الى الصفر .

يتطلب هذا الوضع السائد في الدول المحدودة الدخل نقل جزء من قوة العمل من البيئات الزراعية الى حيث تقوم الصناعة . وفي هذا الصدد يوجد فارق جوهري بين الوضع في الدول الصناعية والوضع في الدول النامية . ففي الدول الصناعية التي تتوفر فيها الاراضى حيث يكون معامل الارض / العمل مرتفعا يمكنها التغلب على هذه الصعوبة بالتوسع في استخدام الادوات والميكنة والمعرفة التقنية والمتوفرة لديها . ونوضح ذلك بتجربة الولايات المتحدة الامريكية في الفترة ١٩٣٨ ، ١٩٤٩ عندما زاد الطلب

على الغذاء فمالت اسعاره الى الارتفاع . وفي ظل وفرة رأس المال والمعرفة التقنية استطاعت ان تزيد الانتاج وفي نفس الوقت استمر انتقال العمل من قطاع الزراعة الى القطاعات الاخرى . كما تشير البيانات الى انه نتيجة للتقدم الفنى فى الزراعة الأمريكية فان انتاجية الوحدة من المدخلات زاد بمعدل 11,35 فى السنة بالإضافة الى الزيادة السنوية التى تحققها الزراعة بمعدل يفوق 12 سنوياً مما يعنى ان التقدم الفنى يحزى اليه من 60 - 70 من التقدم الزراعى . لما فى الدول النامية المكثفة بالسكان فان ضغط السكان يظهر بوضوح فى القطاع الاولى للدرجة توضح ان التقدم الزراعى لا يمكن تحقيقه الا فى ظل نقل نسبة كبيرة من قوة العمل الى خارجه . فلاحظ ان نقل العمالة الفائضة من قطاع الزراعة سؤدى الى زيادة القيمة الحدية لانتاج العامل مما يساعد على تكوين رأس المال . فاذا نظرنا الى واقع الدول النامية فى الوقت الحاضر نواجه الحقائق التالية : انخفاض انتاجية العامل ، ندرة هجرة عنصر العمل من الريف الى المدن للعديد من الأسباب الثقافية والاجتماعية ، عدم النمو السريع فى قطاع الصناعة واخيراً ليس اخراً ندرة فرص العمل خارج قطاع الزراعة .

ولا تعتبر ندرة الاراضى ورأس المال مسئولة وحدها عن انخفاض الانتاجية ، ولكن توجد عوامل غير مباشرة اخرى تمثل فى مجموعة من التنظيمات الاجتماعية تؤدى الى اعاقه عملية التنمية الزراعية .

فيذكر الاستاذ تيودور شولز انه فى ظل اقتصاد يتجه معظم الدخل فيه الى الانفاق على الغذاء ترتفع فيه نسبة الايجار الى الدخل ، بمعنى ان الايجار يشكل نسبة عالية الى عوائد عناصر الانتاج الاخرى . فاذا كان المنفق على الغذاء يمثل 175 من الدخل وكان الايجار يمثل 133,3 من ثمن الغذاء فان الايجار يمثل ربع الدخل . ويختلف الوضع فى الدول للتقدمة تصلما عنه فى الدول النامية ، فاذا فرضنا ان مئتين على الغذاء يمثل 112 من الدخل ، وان الايجار السنوى 220 من ثمن الغذاء فإن الايجار لا يمثل الا 22,5 من الدخل . هذا الوضع اى طغيان الايجار - يقود الى تعزيز المصالح للمكسبة Vested interests ويحدث اختلالاً فى الاوضاع الاجتماعية . ولاحظ ان هذا الوضع يتطلب اعادة النظر فى نظم الملكية والاتجاه الى مختلف السبل

وجود هذه الاوضاع ورسوخها يقود الى مقاومة التغيير نظرا لما تتمتع به فئة الملاك من قوة ونفوذ . فمجتمع الدول النامية مازال يعاني من تمتع طبقة الملاك بدخول عالية ، كما يعاني من اللبونية الزمنية وانتشار القوائد الربوية وشدة تحكم طبقة الوسطاء . كل هذه الاوضاع تؤدي الى تقاعس العمل الزراعى وفشله فى تحقيق زيادة فى الانتاج .

ولاتجدى جهود الافراد ونداءات المصلحين فى التغلب على تلك العقبات . والامر يقتضى تدخلا واضحا وسريعا من السلطات الحكومية للعمل على تغيير الوضع الاجتماعى . يدعم هذا الاتجاه احداث تغييرات مرفقية عن طريق التشريع ، وتقديم التسهيلات للملائمة لمواجهة الحاجة الى القروض ، واتخاذ الخطوات واتباع السياسات لتحقيق الاستقرار فى الدخول . ولاشك ان كل هذه الامور تحتاج الى موارد مالية طائلة والى تنظيمات كفئة . ولاشك ان هذا الوضع يتوقف اولا واخيرا على موقف السلطات الحكومية من قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

خامساً : ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية

بدأت معظم دول العالم - المتقدمة والنامية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى تنفيذ برامج ومشروعات طموحة فى القطاع الزراعى بهدف زيادة الانتاج ونظرا للاختلاف فى النظم السياسية والاقتصادية والتباين فى الاوضاع الاقتصادية ، لذلك نجد اختلافات واضحة فى الاهداف وفى الوسائل التى لجأت اليها برامجها وخطتها .

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فان الانجاز الذى تحقّق فى قطاع الزراعة كان كبيرا سواء فى بعض دول أوروبا الشرقية التى كانت تتبع الزراعة الجماعية مثل الاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا او فى الدول الرأسمالية الصناعية التى تتبع المشروع الحر .

وعلى الرغم من عدم ملاحقة قطاع الزراعة فى الدول الصناعية لقطاع الصناعة فى تقدمه اذ نقص نصيب الدخل الزراعى من اجمالى الناتج القومى فان الانتاج

الزراعى حقق زيادة مطلقة [١] .

يرجع التقدم الزراعى الذى تحقق فى الدول الصناعية الى الوعى والجهد المبذول . وكان هدف السياسة الزراعية الرئيسى فى معظم تلك الدول تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء إستجابة للوائح الامن القومى وعلى الاخص فى ظل مثل شبح الحروب . ولم يقتصر الاهتمام على انتاج السلع التقليدية بل امتد الى كافة المنتجات الغذائية المطلوبة . ومن بين اهداف السياسة الزراعية فى الدول الصناعية تفضى الاختلال فى موازين المدفوعات وذلك بالتوسع فى الانتاج أما بهدف التصدير أو بهدف الاحلال محل الواردات . كذلك كان هناك هدفا اجتماعيا سياسيا Socio - Political يعمل على زيادة نفوذ قطاع الزراعة فى العمل السياسى فتصبح زيادة الدخل من الزراعة غاية هامة تؤدى فى النهاية الى تضيق الفجوة مع القطاعات الاخرى .

وتتلخص الوسائل التى لجأت اليها هذه الدول لزيادة الانتاج الزراعى فى :
أ - التوسع فى استغلال الاسمدة والمبيدات . فزادت الاسمدة المستهلكة فى الدنمارك والمانيا الاتحادية بنسب تتراوح بين ٢٥٠ الى ٢٩٠ فى عقد السبعينات من القرن الحالى .

ب - التوسع فى استخدمات المكنة مما أدى الى نقص ملحوظ فى قوة العمل المستخدمة فى الزراعة . فانخفضت قوة العمل المستخدمة فى الفترة ١٩٥٠/٥٢ - ٥٩/١٩٥٧ بحوالى ٢٢٥ فى كل من المانيا الاتحادية والسويد [٢] .

(١) نقص نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥١ فى بلجيكا من ٢٩ الى ٢٧ وفى المانيا الاتحادية من ٢١ الى ٢٧ وفى المملكة المتحدة من ٢٦ الى ٢٤ ، وفى الدنمارك من ٢١ الى ٢٧ وفى ايطاليا من ٢٩ الى ٢٩ من الوقت الذى حقق فيه الانتاج الزراعى زيادة مطلقة كبيرة .

(٢) زاد عدد الجرارات المستخدمة فى نفس الفترة الى اربع مرات فى كل من بلجيكا وفرنسا وخمس مرات فى المانيا الاتحادية وست مرات فى فنلندا .

ج - التوسع فى استخدام البذور والنباتات المحسنة وعلى الاخص فى القمح والشعير والذرة الملهجة .

د - التوسع الكبير فى الخدمات والارشاد الزراعى

زاد الاهتمام فى الدول الصناعية بالتعليم للفنى الزراعى وزادت الحكومات من نفقاتها على الارشاد الزراعى وعملت على نشر استخدام الاساليب العلمية فى الزراعة عن طريق الجامعات ومراكز البحوث والتجارب .

اما عن الوضع فى الدول النامية فان العديد من دول هذه المجموعة لولى الزراعة قدرا من الاهتمام ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك هو الوضع السيئ لموزين مدفوعاتها . فلقد عانت العديد من الدول النامية نقصا فى حصة صادراتها من المنتجات الاولى وذلك نتيجة لتراخى الطلب الخارجى من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلى من ناحية اخرى ، وهذا اضافة الى التضخم الذى تلتقى منه معظم الدول النامية . كذلك نشهد فى الوقت الحاضر زيادة كبيرة فى ولزمت الدول النامية من المواد الغذائية . كل هذه العوامل ادت الى وجود عجز مزمن فى موزين مدفوعاتها . ومن هنا فان الهدف الرئيسى للدول النامية تمثل فى العمل على زيادة الانتاج الزراعى حتى تتغلب على جانب من فجوة الصرف الاجبى . كذلك اتبعت الدول النامية سياسات تؤدى الى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى وعلى الاخص بالنسبة لمفردات الغذاء الاساسى وتشجيع التوسع فى زراعة بقلل لسلع تستوردها مثل الخيوط والالياف والبذور الزيتية ومنتجات الالبان والفاكهة . اضافة الى ذلك فان الدول النامية عملت على تنويع انتاجها الزراعى وتوسيع قاعدته استجابة الى هدف التصنيع والتوسع فى اقامة العديد من الصناعات للملائمة . وحتى تتحقق هذه الاهداف وضعت السياسات ورسمت البرامج المختلفة منها التوسع الاقوى فى الزراعة ، استخدام الاساليب الجديدة فى الانتاج زيادة استخدام الاسمدة وتوفير مصادر الائتمان للملائم والقيام بالخدمات التسويقية . كذلك اتخذت الحكومات الاجراءات الكفيلة بتحقيق استقرار فى دخول المزارعين .

وعلى الرغم من اتباع العديد من الدول لهذه السياسات فان النتائج لم تكن

مرضية ، حقيقة انها نجحت في زيادة الانتاج الزراعى ولكن بمعدلات تقل عن الزيادة فى السكان . وفى حالات عديدة كان التنفيذ متأخرا فى تحقيق الاهداف المحددة نتيجة لصعوبة التغلب على بعض نقاط الاختناق منها على سبيل المثال عدم كفاية الموارد المالية ، عدم توفر البيانات والمعلومات ، عدم وجود المتفنيين فى مجال التخطيط والتطبيق واخيرا اختفاء التعاون والتنسيق بين الاجهزة المختلفة .

الفصل التاسع

التصنيع كأسلوب للتنمية

ووسائل تنمية الصادرات الصناعية

المبحث الاول : التصنيع كأسلوب للتنمية

تعاين الدول النامية - كما سبق واولحنا في الفصل السابق - من الاختلالات الهيكلية فى إقتصادياتها ومن هنا يتعين أن تقوم عملية التنمية باصلاح وتصحيح هذه الاختلالات . ويعتقد البعض أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات ومن هنا يعتبرونه جوهر عملية التنمية . ويعرف التصنيع بأنه « عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل اقامة هيكل اقتصادى محلى متنوع ومتطور وتكنولوجيا قوامه قطاع تحويلى ديناميكى ينتج كلا من وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادى ومن التقدم الاجتماعى والاقتصادى » .

فى هذه الحالة يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر فى الاقتصاد المحلى وهذا ما حدث فى الدول المتقدمة حيث اقامت قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغييراً هيكلياً . فالثورة الصناعية التى حدثت فى بريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على انتاج السلع الانتاجية والوسيلة والاستهلاكية وانما اثر تأثيراً واضحاً على قطاعات الاقتصاد الأخرى الزراعية والتعليمية والخدمية وحدث تغييراً واضحاً فى الهيكل والبنيان الاقتصادى فتقلص عدد العاملين فى مجالات الانتاج الاولى وزاد عدد المشتغلين فى الصناعة والتجارة وكافة الخدمات كما صلب هذا التطور لانتقال السكان من الازمة فى الريف الى الحضر حيث زادت أهمية الانتاجية وحيث ارتبطت الاجور وعوائد عناصر الانتاج الأخرى بالانتاجية .

• كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعى والذي ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل القومى . كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة والموجودة بالقطاع الزراعى .

كما يترتب على التصنيع توزيع الهيكل الانتاجى وهيكىل الصادرات . وبذلك أن تعتمد الدول على منتج لولى واحد أو قلة منها وتعرض لتقلبات مستمرة فى أثمانها ونتاجها وحصيله صادراتها وتعانى من اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالحها تقوم بانتاج مئات السلع وبذلك تقلل من وارداتها فى الوقت الذى تنوع فيه من صادراتها .

هذا بالإضافة الى قدرة الصناعة على تحقيق قوة الجذب الامامية والخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد القومى . ويتضح أن لا يغب عن الذهن ما يتميز به الانتاج الصناعى من ارتفاع انتاجية العمل واستغلال الاساليب والوسائل الانتاجية المتطورة .

كذلك فإن معظم الدول النامية تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها الخارجية وذلك بسبب تراخى صادراتها من المنتجات الأولية ، وعدم ارتفاع معدلات اسعار المنتجات الأولية بنسبة ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الصناعية وبسبب تزايد الطلب المحلى على السلع والخدمات المنتجة محلياً مما أدى إلى نقص المتاح منها للتصدير . فمن ناحية نقصت الصادرات ومن ناحية أخرى زادت الواردات . كل هذا أدى إلى وجود عجز فى ميزان المدفوعات يتزايد على مر السنين .

لذلك اتجهت العديد من الدول النامية الى إقامة المشروعات الصناعية بفرض الاحلال محل الواردات . وبالإضافة الى الاساليب السابقة توجد مجموعة أخرى من الاساليب دعت وحث العديد من الدول الى إقامة الصناعة بفرض الاحلال نذكر أهمها فيما يلى :

١ - تقوم العديد من صناعات الاحلال كنتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية . فمما لا يخفى أن السوق المحلية نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية إقامة صناعات لشباب الطلب المحلى المتزايد . هذه الصناعات تقام تلقائياً بدفع قوى السوق ودون ما حاجه الى تدخل من قبل الحكومات . ولعل هذا ما يرافق عمليات التنمية الاقتصادية

للتواضعة التي تشهدها الدول النامية منذ الحرب العالمية الأولى . هنا تركز الدول النامية على الصناعات التي تتوفر مقوماتها وتتمتع في إنتاجها بالميزة النسبية ولا شك أن أهم المزايا النسبية في الدول النامية هي انخفاض تكلفة عنصر العمل ومن هنا اتجهوا الى إقامة الصناعات المكثفة لهذا العنصر والذي عادة لا يتوفر على هذا المستوى في الدول الصناعية المتقدمة .

٢ - ترتب على الإضطرابات والأزمات العالمية التي شهدتها دول العالم في القرن العشرين أن قامت العديد من الدول النامية بإقامة مجموعة من صناعات الاحلال محل الواردات . وبذلك تضمن استمرار وجود بعض المنتجات الصناعية في أسواقها . حدث هذا نتيجة للحرب العالمية الأولى ثم نتيجة للكساد العالمي والحرب العالمية الثانية . هذه الاحداث العالمية دفعت وشجعت قيام العديد من صناعات احلال الواردات . فلقد اقامت مصر على سبيل المثال - العديد من الصناعات خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية كما أن الدولة وجدت نفسها مضطرة لاتباع قدر من الحماية الجمركية منذ الكساد الكبير .

٣ - ذاع في الآونة الاخيرة اقامة العديد من صناعات الإحلال نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول النامية وعلى الأخص بعد حصولها على الاستقلال السياسي . فوضعت العديد من الدول النامية اهدافاً لبرامجها وخططها متمثلة في توفير العملات الاجنبية أو خلق فرص العمالة أو تعظيم الدخل القومي أو محاكاة الدول التي سبقتها ولن يتأتى تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق التصنيع .

٤ - أدى التقدم التكنولوجي - في ظل العصور التي تعيشها العديد من الدول النامية - وما ترتب عليها من إعطاء الصناعة دفعات قوية إلى أن اتجهت الدول المتقدمة إلى إقامة الصناعات الأكثر تقدماً وتركزت الصناعات التحويلية التقليدية للبلاد النامية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدول الصناعية المتقدمة أهملت عن عمد إقامة والتوسع في مجموعة من الصناعات حالية لشحوتها بما تخلقه هذه الصناعات من تلوث . يأتي على قائمة هذه المجموعة صناعات الحديد والصلب والاسمنت والاسمدة الكيماوية التي توسعت الدول النامية فيها وعلى أن تخصص الدول الأكثر تقدماً في صناعات

الآلات والمعدات الخاصة بها .

استراتيجيات التصنيع

إن التعرف على السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في الماضي فيما يتعلق بالصناعة وأنماطها وممارستها ومراحلها يعتبر أمراً هاماً للدول النامية لتسترد وتهتدى به في وضع سياستها ورسم برامجها فيما يتعلق بالتصنيع . فلقد اتبعت الدول الرأسمالية استراتيجية تقوم على النمو التلقائي على حين اتبعت الدول الاشتراكية استراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومى الشامل .

أولاً - استراتيجية التصنيع التلقائي

تعكس استراتيجية التصنيع التلقائي التي اتبعتها الدول الرأسمالية مبدأ الحرية الاقتصادية الذى تؤمن به . فمفصار هذا الرأى يعتقدون أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافياً فى مراحل التنمية الصناعية الاولى على حفز للمستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات وعلى الاخص تلك التى تنتج منتجات نمطية . ويترتب على كبر حجم الوحدات الانتاجية نمتعها بوفورات داخلية وخارجية وهذه تخفض من نفقات الانتاج والتي بدورها تؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية وعلى الاخص ان كان الطلب عليها تزيد مرونته على الوحدة . يصاحب اقامة العديد من الصناعات وزيادة طاقتها الانتاجية زيادة فى الدخل بما يؤدي الى زيادة جديدة فى الطلب على للمنتجات الصناعية . يترتب على هذا الوضع زيادة طلب الصناعات الاستهلاكية على الصناعات الوسيطة والتي بدورها تؤدي الى زيادة فى الطلب على المعدات والآلات ومختلف السلع الرأسمالية .

يؤكد صحة هذا النمط ما حققته الاقتصاديات الغربية من تقدم وإزدهار اقتصادى منذ الثورة الصناعية الأولى . فلقد استهلكت بريطانيا التصنيع بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية وعلى الاخص صناعة القزل والنسيج ، وبمرور الوقت نمت هذا الصناعات وزاد طلبها على كل من مستلزمات الانتاج والمعد والآلات مما أدى الى أهمية الصناعات الوسيطة والانتاجية . كذلك استهلكت اليابان التصنيع فى الثلث الأخير

من القرن الماضي بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية وبعد مرحلة من الوقت نجحت تلك الصناعات في التصدير الى الاسواق الخارجية . وبعد الحرب العالمية الأولى اقامت اليابان العديد من الصناعات الوسيطة والانتاجية لاشباع حاجات السوق المحلية . وبعد مرحلة من الوقت نمت تلك الصناعات واتخذت منتجاتها طريقها الى السوق الخارجية . وقد اعطت الصادرات للصناعة دفعة قوية الى الأمام حيث أخذت الصناعات الثقيلة تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الصناعات الاستهلاكية . وترتب على ذلك تغيير هيكل تجارة اليابان الخارجية حيث إنخفضت صادرات المنتجات الأولية من ٢٢١ في عام ١٩٦٠ الى ٢٣ عام ١٩٨١ على حين زادت الصادرات الصناعية من ٢٧٩ الى ٢٩٧ من مجموع الصادرات .

ثانياً - نمط التصنيع الأساسي

ويمثل الاستراتيجية التي سلكها الاتحاد السوفيتي في عشرينات القرن وتبعه في سلوك هذا النمط العديد من الدول الاشتراكية الاخرى . وتمثل هذه الاستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة وعلى الاخص الصناعات الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتمثل عملية التصنيع في بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تنتج العدد والآلات والمعدات التي تستخدمها قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى . ولا تقبل هذه الاستراتيجية فكرة آليه السوق وتلقائته بل تعتمد على إعداد الخطط الاقتصادية التي يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومي لتحقيق الأهداف القومية .

في هذه الاستراتيجية يتم خلق طاقات انتاجية قبل ان يتوفر الطلب عليها . وفي رأى انصارها أن هذا الامر لا يشير المخاوف إذ أن الصناعات المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها بالاضافة الى الدور الهام الذي يقوم به التخطيط في التنسيق بين القطاعات والصناعات المختلفة .

استراتيجية التصنيع في الدول النامية :

بعد أن إستعرضنا في أختصار استراتيجية التصنيع التلقائي التي اتبعتها الدول الرأسمالية واستراتيجية التخطيط القومي الشامل التي اتبعتها الدول المخططة مركزيا نعرض أخيراً لأستراتيجية التصنيع في الدول النامية .

١ - أستراتيجية الاحلال محل الواردات :

وتعنى هذه الاستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلاً من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فإن سياسة الاحلال تهدف الى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات للمصنوعة .

وتقوم هذه الاستراتيجية اساساً لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها . يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الإستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الانتاجية نحو الانخفاض . وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الاجنبية من ناحية وضمان القدر اللازم من الارياح للمستثمرين لحفزهم على اقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى .

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد إستنفذت فرص الاحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في إرتداد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء في اقامة بعض الصناعات الوسيطة والانتاجية . ومن العوامل للمساعدة في هذه المرحلة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الاولى وما صاحبه من إرتفاع في مستويات الدخول . وفي هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، كما قد تزيد الواردات من بعض السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل . ويصعب في هذه المرحلة تقييد الواردات إذ أن معظمها من السلع الرأسمالية والوسيطة مما يؤدي الى بروز مشكلة نقص العملات الاجنبية وعلى العموم فإن هذه المرحلة تتسم بزيادة الأهمية النسبية للصناعات الانتاجية والصناعات الوسيطة .

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الانتاجية بما يؤدي الى زيادة أهمية تلك المنتجات الى السلع الاستهلاكية .

٢ - إستراتيجية التصنيع للتصدير

وتعنى هذه الاستراتيجية التركيز على انشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها . كذلك أنه تبين للعديد من الدول النامية - منذ منتصف ستينات القرن الحالى - أن سياسة احلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتمد مرحلتها الأولى والمتمثلة فى إنتاج السلع الإستهلاكية ولم تنجح فى الانتقال الى مراحلها التالية والتي تتمثل فى إنتاج السلع الصناعية والوسيلة والانتاجية ، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعتها الى مرحلة لرياد الاسواق الخارجية .

وتلخص اسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير فى :

١ - الاستفادة من المزايا النسبية المحلية ، فتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية الى مصدرة لمنتجات الصناعة التى تستخلصها من المنتجات الأولية فتحول الدول المصدرة للقطن الخام الى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها ، وتحول الدول المصدرة للنفط الخام الى تصدير مشتقاته المتعددة .

٢ - الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة فى عدم اتجاهها الى رؤوس الاموال الاجنبية الا عند الضرورة الملحة .

٣ - التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الانتاجية وبالتالي لارتفاع تكاليف الانتاج فإذا استطاعت الصناعات البيع فى الاسواق الاجنبية فإن هذا يؤدى الى كبر حجم الوحدات الانتاجية ويخفض من نفقات الانتاج . ومن ناحية اخرى فإن دخول الاسواق الاجنبية الى جوار المنتجات الصناعية من الدول الاخرى يدفع الصناعة الى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات انتاجها .

وتتمثل صورة اقامة صناعات التصدير فى :

(أ) تصنيع المواد الأولية وتصديرها .

(ب) انتقال صناعات احلال الواردات الى مرحلة التصدير .

(ج) إقامة الصناعات التصديرية التى تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية .

المبحث الثاني

وسائل تنمية الصادرات الصناعية

تشكل الدول الصناعية للتقدمة السوق الرئيسى لصادرات البلاد النامية من المنتجات الصناعية حيث استوعبت $\frac{2}{3}$ الصادرات الصناعية للدول النامية فى عام ١٩٨٠ . فى الوقت الذى تفض فيه تلك الدول العديد من العقبات والقيود امام صادرات الدول النامية . لهذا يتعين على الدول النامية أن تولي اهتمامها الى تنمية صادراتها من المنتجات الصناعية الى اسواق تلك الدول . وهذا الأمر يتطلب التعرف على ما تصادفه صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية من قيود وعقبات فهناك معوقات من جانب العرض واخرى من جانب الطلب .

أولاً - المعوقات من جانب العرض

١ - نظراً لأن الصناعة غالباً ما تبدأ فى الدول النامية بهدف الأحلال إلا أنها بعد مرحلة من الوقت وبعد نجاحها فى إشباع حاجات السوق المحلية تجد لديها فائضاً للتصدير . الا أن هذه السلع كثيراً ما لا تلقى قبولاً فى الاسواق الخارجية لعدم ملائمتها للذواق وحاجات المستهلكين أذ أنها انتجت أصلاً لمقابلة حاجات السوق المحلية .

٢ - ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الصناعية بالاضافة الى انخفاض جودتها . يرجع ذلك الى ضيق السوق المحلية ومن ثم تحرم الصناعة من وفورات الحجم . كما يرجع الى انخفاض انتاجية عنصر العمل باعتباره سمة قائمة فى الدول النامية . وقد يبدو لأول وهلة أن انخفاض الاجور التقيدى لعنصر العمل يمثل ميزة تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج ولكن بترجمة تلك الاجور الى أجور حقيقية فإنها تصبح مرتفعة . معنى هذا أن انخفاض الانتاجية فى البلاد النامية بالنسبة للانتاجية فى الدول المتقدمة تلغى اثر انخفاض الاجور التقيدى السائدة فى البلاد النامية .

٣ - كثيراً ما تقوم الدول النامية بتقديم الإعانات الى الصناعة المحلية حتى تصبح قادرة على مقابلة منافسة المنتجات الاجنبية . حقيقة أن الإعانات تميز من مركز المنتجات الوطنية في مواجهة الاجنبية . إلا أنها كثيراً ما تؤدي الى خمول وتراخي الوحدات الانتاجية وتقلل من قدرتها على مقابلة المنافسة الأجنبية مستقبلاً .

٤ - كان العديد من الدول النامية وما يزال بعضها يصدر القوانين والقرارات والتظيمات المعوقة لانسياب التجارة الخارجية ، منها فرض ضرائب على الصادرات وتقرير حصص تصدير وفرض رقابة على الصرف الخارجي وتقييد الواردات من مستلزمات الانتاج ، كل هذه الامور بالإضافة الى العديد من الاجراءات الإدارية تمثل عوائق امام الصادرات .

ثانياً : المعوقات من جانب الطلب

رأينا معوقات الصادرات من جانب العرض التي يمكن التصدي لها والعمل على إزالتها اذا أتبعَت الدول النامية السياسات الرشيدة نحو تنمية ودفع الصادرات . أما المعوقات من جانب الطلب - وهي التي تفرضها الدول المستوردة - فليس للدول النامية عليها من سلطان ومن ثم فإن تخفيضها أو إزالتها يقع على عاتق الدول المستوردة ومعظمها دول صناعية متقدمة والتي قد ترى أن مصلحتها الخاصة تكون في الإبقاء عليها .

أهم هذه المعوقات هي :

١ - الرسوم والضرائب الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية وذلك لحماية منتجاتها المثيلة بحجة انخفاض تكلفة العمل في البلاد النامية . ولقد أقر هذا اللون من الحماية ليس فقط على كم صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية ولكن كذلك على الاستثمارات التي كان يمكن أن تتجه الى صناعات التصدير بها . وتختلف الحماية الجمركية باختلاف درجات التصنيع فهي منخفضة على المنتجات الأولية ثم تزيد مع تقدم مراحل التصنيع التالية . وترتفع بقدر أكبر على بعض المنتجات الصناعية التي لها أهمية كبيرة ضمن صادرات الدول النامية كصناعة المنسوجات والملابس والتي تشكل حوالي ٢٣٠ من جملة

صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة .

٢ - القيود الادارية التي تفرضها الدول المتقدمة ومن أهم صورها حصص الاستيراد واتفاقيات الحد من الصادرات ، ومقتضيات الجودة التقيدية والتنظيمات الصحية . هذا بالإضافة الى الاعانات الظاهرة والمستترة للصادرات من السلع الرأسمالية . ولقد توسعت الدول المتقدمة في إستخدام هذه القيود عندما اضطرت امام المنظمات والمؤتمرات الدولية التي ليرتفع صوتها يطالبها بتخفيض الرسوم والضرائب على منتجات الدول النامية من السلع المصنوعة . فقرضها للعديد من القيود الادارية الغى ما قرره من تخفيضات في الضرائب والرسوم .

٣ - كثيراً ما تلجأ الدول الصناعية الى تقديم الدعم لصناعاتها من خلال اعفاء الشركات من الضرائب على مصروفاتها الرأسمالية . كما تلجأ الى فرض رسوم تعويضية بهدف إلغاء دعم قد تكون حكومات الدول النامية قدمته للصناعات الوليدة .

٤ - التكتلات والاحتكارات الدولية والتي تتبع سياسات من شأنها زيادة قدرة الدول الصناعية المتقدمة على المساومة في السوق الدولية سواء في جانب الشراء أو في جانب البيع .

وسائل تنمية صادرات الدول النامية :

أولاً : في جانب العرض :

تستطيع الحكومات في الدول النامية أن تقوم بالكثير في هذا المجال منها تقديم الاعانات المعقولة للمصنعين دون أن يترتب عليها تراخي عن إدخال التحسينات وضبط نفقات الانتاج ، وتقديم الخبرات التنظيمية والتسويقية التي تساعد المنتجين في مجالات التصدير المختلفة ، وتوفير الهياكل الاساسية للاقتصاد القومي التي تساعد على زيادة الانتاجية والعمل على توفير مستلزمات الانتاج وتدير النقد الاجنبي اللازم لاستيرادها ، ازالة القيود والمقبات الادارية التي تعترض سبيل الصادرات والاسهام في تدبير وسائل النقل بالاسعار الملائمة .

ثانياً : فى جانب الطلب :

هنا يتعين على الدول الصناعية المتقدمة أن تتحمل مسؤوليتها قبل المجتمع الدولى وذلك بإزالة أو تخفيف القيود القيمية والكمية والإدارية التى تفرضها على وارداتها من المنتجات المصنوعة. ولا شك أن تفاصيل هذا الموضوع كثيرة وتخرج عن نطاق هذا المؤلف . الا انه يتعين على الدول المتقدمة أن تتعاون مع دول العالم الثالث فى هذا المجال إذ أن زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية الى الدول المتقدمة سيؤدى الى زيادة صادرات الدول المتقدمة اليها ومن ثم دفع عجلة التقدم بها . كما يتعين على الدول النامية أن تولى اسواق الدول الاشتراكية والتنمية اهتمامها نظراً لإمكانات اسواق هذه الدول الكبيرة وتميز المعاملات معها بالاستقرار . كما يتعين أن تتأكد أن المعاملات فيما بينها انشاقية وليست تحويلية . وتشير البيانات الى أن صادرات البلاد النامية فيما بينها زادت من ٣٠,٤ Z من جملة صادراتها فى عام ١٩٧٣ الى ٣٥,٨ Z عام ١٩٨٠ .

المبحث الثالث

مشكلة الاختيار بين الصناعات

تواجه الدول النامية ، وهي بصدد تنمية اقتصادياتها بمشكلة الاختيار بين الصناعات المختلفة ، فأى الصناعات تسمتع بالأولوية . الصناعات الانتاجية أو الاستهلاكية ، بل وأى الصناعات داخل هذين الفرعين الاساسيين تعمل على إنتاجها ؟ وهل هناك قاعدة يتعين أن نهتدى بها فى مجال الاختيار والتفضيل بين الصناعات التى يتعين إقامتها ؟

ولمحاولة الإجابة على هذه الاستفسارات نذكر أن الاستثمارات فى التصنيع يمكن أن تقسم بين أربعة قطاعات صناعية رئيسية وهى .

١ - الصناعات الهيكلية :

وقوامها بناء رأس مال إجماعى مستديم يقوم بتقديم الخدمات الضرورية اللازمة لكل تقدم صناعى . وتوفير الخدمات المختلفة يؤدى الى خفض نفقات الانتاج فى ضروب الاستثمار الأخرى . وتشمل صناعات المنافع العامة خدمات النقل والمواصلات وتوليد القوى وشبكات المياه ومشروعات الرى والصرف والتعليم والصحة وغيرها . ولا يمكن للدولة تصبو نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية إهمال هذا النوع من الاستثمار ، إذ أن الصناعة تحتاج الى خدمات مشتركة تتمثل فى حاجتها الى الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الهندسية العامة وخدمات النقل وغيرها - فإن لم تكن تكلفة تلك الخدمات معقولة فإن الصناعة قد لا تظهر الى حيز الوجود . وإقامة الصناعات فى المراكز التى تتوفر فيها تلك الخدمات تؤدى الى جذب صناعات أخرى مما يؤدى فى النهاية الى نمو مراكز الصناعة ^(١) .

(1) W. A. Lewis. Aspects of Industrialisation. op. cit., p.4 .

وتحتاج هذه المشروعات الى رؤوس أموال باهظة - سواء من النقد المطلق أو النقد الاجنبى - كما تحتاج الى فترة طويلة . فشق الطرق وتعبيدها وبناء وتشيد المدارس والمعاهد والموانئ وإقامة محطات الكهرباء والمياه كل هذه وغيرها - يحتاج الى أموال طائلة وخبرة متخصصة وفترة من الوقت طويلة . ناهيك عن أعداد القوى البشرية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها . لذلك كثيراً ما تؤول العديد من الدول النامية بعضها على أساس أن عائدها الاقتصادى يفوق مقدرتها مفضلة عليها إقامة صناعات يكون معامل الانتاج الى رأس المال فيها كبيراً [كالعديد من الصناعات الاستهلاكية التى لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة] . إلا أنها سرعان ما تبين لها أن التنمية الصناعية الطموحة لا تتحقق إلا فى ظل بناء رأس مال إجماعى كبير . فشبكة الكهرباء أو الغاز أو المياه أو شبكة الطرق الموجودة حالياً لم تعد ملائمة للتوسع الصناعى ولا وسيلة الى التقدم الصناعى إلا بتدعيم مشروعات البنية التحتية .

٢ - الصناعات الاستخراجية

وتختلف أهميتها من دولة إلى أخرى تبعاً لما تحويه من ثروات معدنية . ولذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية .

وعمليات المسح الجيولوجى بدورها تحتاج إلى أموال طائلة وخبرات فنية عالية لذلك نجد أن معظم الدول النامية لا تعلم الكثير عما تحويه أراضيها من معادن ومواد وقود وملاح . ولقد استأثرت الشركات العالمية الكبرى فى الماضى بالقيام بهذه المهمة فحصلت على إمتيازات لفترات طويلة تعطىها الحق فى البحث عن المعادن وغيرها واستغلالها مقابل إتاوات أو عوائد [من أمثلة ذلك الامتيازات البترولية بالدول العربية وغيرها وامتيازات استغلال النحاس والقصدير واليوكسيت فى العديد من الدول الافريقية والاسيوية وغيرها] واحتفظت هذه الشركات لنفسها بأرقام الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للمعادن المختلفة باعتبارها اسراراً لا يحق للدولة المعنية التعرف عليها .

ولا شك أن العديد من الدول النامية - وعلى الاخص بعد أن حصلت على إستقلالها وحرزت قدراً معتدلاً من التقدم فى المجال العلمى - أصبحت قادرة وفى

نفس الوقت واعية لاجراء الدراسات اللازمة للتعرف على ثرواتها المكنونة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة .

ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية فى إقامة العديد من الصناعات أو بتصديرها الى العالم الخارجى والحصول على عملات أجنبية ضرورية لإستمرار التنمية، ويتمين على الدول النامية أن تحقق اكبر اضافة ممكنة الى دخولها من وجود المعادن فيها . إذ تستطيع إقامة معامل تكرير البترول وتنقية النحاس وغيرها من الوحدات التى تزيد من قيم تلك الثروات .

٣ - الصناعات الإنتاجية :

نجد أن الهدف الاساسى للتنمية الاقتصادية هو توفير قدر متزايد من عوامل الانتاج لتوفير كميات متزايدة من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الآلات ومعدات الانتاج الاخرى ، أى توفير طاقات جديدة للصناعات التى تنتج العديد من السلع الأساسية كالحديد والصلب والاسمنت والاسمدة والأدوات الهندسية وغيرها . ويعتقد البعض أن التنمية الصحيحة تقضى خلق قاعدة صناعية استثمارية تفي باحتياجات الجهاز الانتاجي من السلع الرأسمالية وبذلك يتحقق للدولة بناء أنتاجياً سليماً واستقلالاً اقتصادياً غير منقوص .

ولا شك أن النهوض الصناعى يتطلب زيادة فى صناعات الانتاج والتى تنصف بحاجتها الى تكوينات رأسمالية بمعنى أن معامل الاستثمار يكون فيها مرتفعاً . ولما كانت الدول النامية عموماً تعاني من الندرة فى رؤوس الأموال لذلك نجد من ينادى بعدم إقامة تلك الصناعات فى مراحل النمو الأولى وإنما يتعين الانتظار حتى تتوفر رؤوس الاموال نسبياً . ومن الأسباب التى تدعو إلى تأجيل إقامة الصناعات الرأسمالية فى الدول النامية إلى مراحل تالية ، أنها ارتادت الميكان الصناعى فى وقت بلغت فيه الصناعة فى الدول المتقدمة درجة عالية من التقدم ، وعلى ذلك فأيسر للدول النامية أن تستورد الآلات والمعدات والمصانع من تلك الدول ، إذ أنها ستكون فى

هذه الحالة أقل ثمناً وأكثر جودة واثقاً^(١) .

ومع إيماننا بأن الدول الصناعية المتقدمة أكثر كفاءة من الدول النامية في مجال العديد من الصناعات الإنتاجية إلا أن تسليمنا هذا سيؤدنا دائماً إلى تأجيل قيام هذه الصناعات ذلك لأن الدول الصناعية المتقدمة تعمل دائماً على تطوير إنتاجها فيما يما يضمن لها قصب السبق بصفة مستمرة . ولذلك فإننا نعتقد بضرورة دخول الدول النامية هذا الميدان - طالما توفرت مقوماته - بإدخال الصناعات التي يقل فيها معامل الاستثمار . فعلى سبيل المثال فإن توفر الحديد الخام ومصدر الطاقة والسوق في دولة نامية كان ذلك كافياً لدعوتها إلى إقامة مصانع من أحجام اقتصادية لصناعة الحديد على أن تستغل المنتج منه في صناعة التشييد وبعض الصناعات السهلة . وبمرور الوقت واحراز درجة من الكفاءة الاقتصادية أعلى تستطيع أن تتراد صناعات أكثر تعقيداً ، حينذاك يتحقق التشابك الصناعي وتنمو العديد من الصناعات تلقائياً محققة بذلك دخولاً أعلى إذ أن هذه الصناعات تمتاز بما تدره من قيم مضافة مرتفعة . ونفس النهج يتبع بشأن الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية . فوجود البترول ، الغاز بالإضافة إلى حد أدنى من الخبرة والسوق يدعو إلى إقامة صناعات للأسمدة تتلوها العديد من الصناعات الكيماوية الأخرى والتي تمثل منتجاتها مدخلات لصناعات أخرى .

ولا يجب بحال من الأحوال أن تنحصر الصناعات الأساسية على المشروعات الكبرى - كمصنع للحديد والصلب والبتروكيماويات العملاقة والتي عادة تبهر الدول النامية وتستقطب كل جهودها - بل لا بد من توجيه قدر كبير من الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمكملة سواء كانت مغنية Upstream أو مستخدمة Down

(١) لتوضيح هذه النقطة نذكر ما حدث في اليابان فالفرق بين التصنيع في بريطانيا وفي اليابان هو أن الدولة الأخيرة بدأت التصنيع في وقت كفت الصناعة في إنجلترا قد مضى عليها وقتاً طويلاً وكانت قد حققت تقدماً واضحاً وعلى ذلك استطاعت اليابان أن تحصل على الآلات من إنجلترا وغيرها من الدول الصناعية بالثمان أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً ، وهذا يفسر لنا درجة البطء في توسع الصناعات الرأسمالية في اليابان . راجع مقال الأستاذ أحمد أبو اسماعيل (بعض جوانب البنيان الصناعي في مصر) مجلة مصر المعاصرة إبريل ١٩٦٤ .

stream. ونظرة سريعة نحو هيكل الصناعة فى الدول المتقدمة توضح مدى أهمية تلك الصناعات للمكاملة والصغيرة الى جانب الصناعات الأساسية^(١). وتلعب الصناعات الصغيرة والمكاملة دوراً بارزاً فى إقتصاديات الدول. فهى تمد حقلاً هاماً لزيادة وتنمية كفاءة للوارد البشرية فنياً وإدارياً وتساهم بنسبة عالية من حجم الانتاج والقيمة المضافة. لكل هذا فانه من الضرورى إيجاد نوع من التوازن بين الصناعات الأساسية والصناعات المكاملة حتى يمكن خلق كيان صناعى وطنى فعال والإسهام فى كسر حلقة التخلف.

٤ - صناعات الاستهلاك

يرى البعض أنه من الضرورى إقامة صناعات تمد السوق بفيض من سلع الاستهلاك، فالزيادة فى الدخول الترتب على التنمية الاقتصادية متوذى الى زياده فى الطلب على سلع الاستهلاك كما سبق وأشرنا إلى ذلك^(٢). ولذلك يتعين على الدول أن تعمل على توفيرها قدر طاقاتها وذلك حتى لا ترتفع أثمانها من ناحية أو تضطر الى استيرادها من العالم الخارجى مما يترتب عليه تسرب قدر هام من قوتها الشرائية الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع ضرورية لتنفيذ برامج التنمية. ومن الصناعات الاستهلاكية التى استهلت بها المجتمرا وبعض الدول الاخرى كسويسرا واليابان وكوريا نهضتها الصناعية، هى صناعة المنسوجات. لذلك هناك شبه إجماع على ضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات فى الدول النامية ولعل الاسباب الرئيسية فى ذلك هى^(٣)

(أ) مرونة الطلب على المنسوجات كبيرة نسبياً - فالإنخفاض فى أثمانها يؤدى الى زيادة الكميات المطلوبة منها بنسبة أكبر من إنخفاض أثمانها كما أن مرونة الطلب

(١) تأكيداً على أهمية الصناعات المكاملة فإن شركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات تتعامل مع أكثر من ستم ألف مورد كما تتعامل شركة فورد الأمريكية لصناعة السيارات مع أكثر من ٢٥ ألف مورد.

(٢) يقول الاستاذ لويس أن أهم الصناعات التى تتلقى زيادة الدخول هى صناعات المنسوجات والصناعات للمعنية - راجع مقاله السابق الإشارة إليه ص ٦.

B. K. Shank Agriculture and Industrialisation pp, 102 . 108

(٣)

الدخيلة عليها كبيرة . وعلى ذلك تتوقع أن تؤدي زيادة الدخول في الدول النامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في الطلب على المنسوجات . ولقد استطاعت اليابان تحقيق برنامج انمائي واسع إستراتيجته بإقامة صناعة المنسوجات الرخيصة التي لاقت سوقاً واسعاً ختمت الصناعة نمواً كبيراً ما أدى إلى إنخفاض في متوسط تكلفتها فمكنتها هذا من غزوها للأسواق العالمية . كذلك نلاحظ أن معظم الدول النامية - في الفترة الأخيرة - إستهدفت تنميتها الاقتصادية بإقامة صناعة للغزل والنسيج .

(ب) وفرة المواد الأولية المطلوبة للصناعة في الدول النامية وعلى الأخص كل من القطن والصوف والالياف الصناعية أو سهولة الحصول عليها من العالم الخارجي . ذلك لأن نفقات النقل لا تمثل عبئاً لانخفاض ثمنها بالنسبة إلى قيمتها .

(جـ) سهولة نقل المنسوجات إلى الأسواق العالمية وانخفاض عبء نفقة نقلها .

(د) استخدام إعدداً وفيرة من الأيدي العاملة والأفاداة من انخفاض أجورها الحقيقية . كذلك فإن أعداد العمال وتدريبهم لإتقان أصول وفنون صناعات الغزل والنسيج من الأمور السيرة نسبياً ولا تحتاج إلى درجة عالية من الدراية والخبرة . هذا بالإضافة إلى أن العديد من الدول النامية نجح في الآونة الأخيرة في إقامة صناعات الالياف الصناعية وعلى الأخص السيلولوزية .

ويرى العديد من الاقتصاديين أن إقامة صناعات الاستهلاك في الدول النامية يعد المرحلة الأولى في تصنيعها ، وأن هذه المرحلة سيتلوها نشاط في مجالات الاستثمار الصناعي الأخرى . فسترتب على إقامة تلك الصناعات اتساع السوق مما يدعو إلى إقامة العديد من الصناعات الانتاجية كصناعات الحديد والصلب والآلات والصناعات الكهربائية والكيميائية والبتروكيماوية . وكلما اضطرد تقدم التصنيع بعد ذلك زادت أهمية صناعات الانتاج بالقياس إلى الصناعات الأخرى وهناك من يرى أن التنمية الصحيحة تقتضي خلق قاعدة صناعية إستثمارية تفي باحتياجات الجهاز الانتاجي من السلع الرأسمالية ، وتؤدي إلى تحقيق توازن في عمليات التنمية ^(١) .

(١) التخطيط الاقتصادي في مصر والهند ، للرجع السابق الإشارة إليه .

ويركز هوفمان على أهمية صناعات السلع الإستهلاكية فى مراحل التصنيع الأولى . فتجده يقسم مراحل النمو الصناعى إلى أربع مراحل مستنداً الى القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية^(١) .

فى المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية الى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية $0.5 [\pm 1] : 1$.

وفى المرحلة الثانية تصبح النسبة $2.5 [\pm 1] : 1$

فى المرحلة الثالثة تصبح النسبة $1 [\pm 1] : 1$ أى تكاد تتساوى أهمية صناعات سلع الإستهلاك مع صناعات سلع الانتاج .

وفى المرحلة الاخيرة تزيد نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية الى القيمة المضافة لصناعة السلع الاستهلاكية .

معنى ذلك أن الصناعات الإستهلاكية تنال قدراً أكبر من الأهمية فى مراحل التصنيع الأولى ثم بعد ذلك تزداد أهمية الصناعات الرأسمالية حتى تتفوق على الصناعات الاستهلاكية .

ويشير تقرير الأمم المتحدة : إلى أن عملية النمو الصناعى فى الدول النامية تمر من خلال ثلاث مراحل^(٢) .

الأولى : وفيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير بالإضافة الى نمو الانتاج الصناعى للسوق الداخلى وعلى الاخص إنتاج السلع الإستهلاكية غير المعمرة . ومن أمثلة تلك الصناعات تجهيز وتعبئة السلع الغذائية ، الغزل والنسيج ، والصناعات الجلدية والاحذية ، فالصناعات التى تقام خلال تلك المرحلة هى إنتاج مجموعة من السلع كانت الصناعات الحرفية التقليدية تقوم بها ، أو إنتاج بعض السلع سهلة الانتاج

(١) راجع ، الدكتور محمد زكى شافى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٤ ،

١٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

لا حلّ لها محل الواردات .

والثانية : وفيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالاسمنت والاسمدة ومصافي البترول ، هذا بالإضافة الى إنتاج بعض سلع الإستهلاك التي تحتاج إلى قدر من المعرفة مثل الادوية ومستحضرات التجميل ومنتجات المطاط . وتتميز الصناعات الرأسمالية التي تقام في هذه المرحلة في أنها لا تعتمد على فروع الصناعة الاخرى ولكنها تجد أسواقاً لها في قطاعات الإقتصاد الاخرى كالزراعة والتشييد والنقل .

والثالثة : وفيها تقام صناعات تتطلب أشكالاً أشد تركيياً . فتقام مصانع تجميع بعض المنتجات الهندسية كالثلاجات والثلاجات والسيارات وتعتمد هذه الصناعات على بعض الاجزاء المستوردة من الخارج وعلى بعض الاجزاء المصنعة محلياً ولا شك أن هذا يؤدي إلى نمو العديد من الصناعات المعدنية والكيميائية .

ولا شك أن إختيار الصناعات التي يتعين على الدول النامية اقتصادياً إقامتها من الامور الصعبة كما سبق توضيحه ، وما يزيد من هذه الصعوبات أن عالم اليوم يتبع سياسات تجارية متباينة ، وينبذ فكرة التخصص الدولي التي نادى بها نظريات التجارة الخارجية حيث إغرضت عالم تسوده حرية التبادل الدولي . إلا أن من المهم عند إختيار أنواع الصناعات الأخذ في الاعتبار مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج التي توجد في الدولة التي تبحث في موضوع إختيار صناعتها . إذ أن هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى تكاليف الإنتاج ومستوى الكفاية الإنتاجية في الصناعات التي تنوي إقامتها .

وتتطلب التنمية الاقتصادية توزيعاً متوازناً لبرامجها على مختلف أوجه النشاط الانتاجي ، فالصنيع بمعنى إنشاء صناعات جديدة استهلاكية و انتاجية ، لا يعنى إغفال التنمية الزراعية وتنمية الموارد المعدنية . فالصنيع عموماً يخلق زيادة في الطلب على المواد الغذائية من ناحية وعلى الموارد الأولية من ناحية أخرى وكلاهما من ثمار الزراعة والتعليم . وعلى ذلك فإن التنمية الزراعية وتنمية الموارد المعدنية نشاط مكمل

للتنمية الصناعية . وإن كنا نؤكد أهمية تنمية النشاط الزراعى والتعدينى ليس لأننا نأمل كثيراً فى زيادة الصادرات منها وإنما كشاش لازم وضرورى لتدعيم الصناعات الجديدة ومقابلة الحاجيات الفعلية . ويمكن التدليل على ذلك بتفهم الأرقام فى الاحصائية التالية^(١) .

صادرات المعالم من المواد الأولية وأنتاج العالم من السلع الصناعية

صادرات المواد الأولية ، إنتاج السلع الصناعية

$$١٩١٣ = ١٠٠$$

| | | |
|-----|-----|------|
| ١٦١ | ١٢٨ | ١٩٣٧ |
| ٢١٠ | ١٢٠ | ١٩٥٣ |

فبينما زاد الانتاج الصناعى فى العالم خلال ١٩٣٧ / ١٩٥٣ زيادة كبيرة نجد أن صادرات المواد الأولية إعتراها قدرأ من النقص مما يقتضى من الدول النامية توجيه الزيادة فى إنتاجها - المترتبة عن التنمية الاقتصادية - إلى نواحى الانتاج الصناعى .

ولما كانت الدول النامية فقيرة نسبياً فى مقومات الصناعة الثقيلة - وهذا لا يتنافى مع وجود الحديد الخام أو الفحم أو النحاس أو غيرها من المعادن الهامة فى بعضها ، كذلك لما كان إقامة الصناعة على نطاق واسع يحتاج إلى خدمات مشتركة كخدمات القوى الكهربائية ، والخدمات الهندسية ، وتسهيلات النقل ... وغيرها . ولما كانت معظم تلك الأشياء لا تتوفر بالمعنى الاقتصادى فى معظم الدول النامية مما يعنى أن على الصناعة فى مراحلها الأولى أن تحمل نفقات مرتفعة نسبياً - كل هذا يستدعى ضرورة تدخل الدولة ، بل يستدعى أن يكون للدولة الرأى الأول فى إختيار

p. Lamartine Yales . Forty Years of Foreign Trade , 1959 p. 45 .

(١)

الصناعات المختلفة . . هذا ما حدث في اليابان في الفترة من ١٨٧٠ - ١٩٠٠ حيث كانت الدولة تقيم صناعة بعد صناعة ، بل يصعب وجود صناعة في اليابان في الوقت الحاضر دون أن تكون الدولة هي التي بدأها^(١) .

وفي ضوء التحليل السابق يتعين على الدولة النامية أن تهتدى بعدة قواعد في صدد اختيار الصناعات الملائمة ودون أن تتعرض لمشاكل جسيمة متعلقة بإنتاجها . أهم هذه القواعد هي :

أولاً - مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، بمعنى أنه يتعين دراسة التواحي المتصلة بالعرض النسبي لعناصر الإنتاج .

ثانياً - مدى إنساع الأسواق المحلية ، فمن الجائز أن تكون السوق متسعة - بسبب وفرة السكان أو بسبب ارتفاع الدخل النسبي - مما يؤدي إلى نمو الصناعة وتمتعها برفورات الإنتاج وهذا قد يكون فيه تعويض عن ندرة بعض عناصر الإنتاج المطلوبة . بمعنى أنه يتعين دراسة العرض النسبي لعناصر الإنتاج في ضوء الطلب الفعلي على السلع والخدمات .

ثالثاً - السياسات التي تترافق الدولة ملازمة لتطورها الاقتصادي فقد تقام بعض الصناعات لأن الدولة ترى أهميتها في مجال خطتها ، أو لكونها من صناعات الأمن الاقتصادي أو لغیر ذلك من الأسباب .

وعموماً يتعين أن يكون أساس اختيار الصناعات في الدول النامية هو درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات ، ذلك لأن قدرأ من إنتاجها يتعين أن يجد طريقه إلى العالم الخارجي .

وعلى هذا فالأساس في إقامتها هو مدى قدرتها على مقابلة المنافسة الأجنبية . حقيقة أن هناك بعض الصناعات الاتناجية والاستهلاكية - يتعين أن تستثنى من

(١) إلا أن الدولة في اليابان كانت تقوم ببيع للشرع بمجرد نموه ووقوفه على قدميه ، راجع

W. A. Lewis, Aspects of Industrialisation. op. cit., p. 30.

القاعدة السابقة لاسباب إستراتيجية أو لعوامل تتصل بالامن القومي أو غيرها من الاسباب . إلا أن قدراً هائلاً من مشاكل الصناعة فى الدول النامية - فى الاجل الطويل - يتصل بتواحي تصريف منتجاتها فى الداخل والخارج ^(١) .

لذلك يتعين الاهتمام بكل الصناعات الاستهلاكية والانتاجية واختيار تلك التى تتمشى مع القواعد السابقة . وفى مجال الصناعات الإستهلاكية يتعين اختيار تلك التى تتمتع بسوق واسعة فى الداخل والخارج كما يتعين إقامة قاعدة صناعية إستثمارية تعمل على توليد أركان الصناعة وتدفع بها الى الأمام . ونرى أن يكون التصنيع - وعلى الأخص للتصدير - متركزاً - زل صناعات محددة حتى تتمكن الدولة من تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة حتى تقل للمشاكل إلى أدناها ^(٢) . كذلك نرى أن يكون التصنيع الواسع والسريع كثيراً ما يترتب عليه مشاكل وصعوبات ينوء عن تحملها كاهل الإقتصاد المتخلف ، وعلى أن يكون النمو الصناعى فى الفترات التالية بمعدل أسرع .

(١) راجع مقال الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل « بعض جوانب البنية الصناعى فى مصر » السابق الإشارة إليه ص ٥٠ .

(٢) يحدد الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل المزبلة المترتبة على تركيز الصناعة فى تبسيط مشاكل الانتاج ، سهولة تدبير قوة العمل المدربة واللازمة للمشروعات الاقتصادية فى رؤوس الاموال ثم تبسيط مشاكل التصدير .

راجع للمقال السابق الإشارة إليه ص ٤٩ .

الفصل العاشر السكان والتنمية

أولاً : تقديم

نجد أن للسكان - كمعصر من عناصر الإنتاج - أهمية مزدوجة . فيلعب السكان دوراً ، أما في جانب الإستهلاك ودوراً آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج . ولعله العامل شبه الوحيد الذي يعزى إليه الإستهلاك سواء كان في حالة عمالة أو في حالة بطالة . أما عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فلا تحتاج إلا إلى قدر محدود من الإنفاق في حالة عدم مشاركتها في العملية الإنتاجية ، يقل كثيراً عنه في المشاركة . يستدعي هذا الوضع ضرورة بلوغ عنصر العمل مستوى عال من العمالة وتجنب البطالة في أى صورة من صورها .

وبصاحب زيادة عدد السكان زيادة في الإستهلاك بنفس المعدل تقريباً في حالة بقاء الأشياء الأخرى على وضعها . على حين يساهم النمو في عدد السكان في الإنتاج ليس فقط نتيجة لزيادة العدد ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها مدى وفرة أو ندرة العناصر المكملات وأساليب وطرق الإنتاج المستخدمة والمستوى التنظيمي وغير ذلك . وفي ظل نمو معين في السكان فإن النمو الإقتصادي المتوقع يعتمد على مدى زيادة الإنتاج عن الإستهلاك الجارى ، وهذه الزيادة هي التي تحدد المعدل الممكن لتراكم رأس المال . وعلى ذلك عند دراسة أثر السكان على النمو الإقتصادي يتعين أن نتبين عاملين هامين ، أولهما المتاح للعامل في الدول المتقدمة كعميار لحساب رأس المال المطلوب لعامل في نفس النشاط في الدول النامية . وثانيهما الزيادة في الإستهلاك المترتبة عن زيادة السكان .

وقبل مناقشة العوامل المتعلقة بالإنتاج والإستهلاك نستعرض الخصائص الأساسية

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

للسكان فى الدول النامية مقارنة بخصائصها فى الدول المتقدمة .

ثانياً - خصائص السكان فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية :

بدأء ذى بدء يتعين التعرف على توزيع السكان فى العالم بين الدول المتقدمة والدول النامية . فتركز الدول ذات الدخل المرتفع فى أمريكا الشمالية ، معظم أوروبا ، أستراليا ، ونيوزيلندا ، الإتحاد السوفيتى والمنطقة المعتدلة فى أمريكا الجنوبية . أما الدول ذات الدخل المنخفض فتوجد فى أفريقيا ، وسط أمريكا ، منطقة الكاريبى ، أمريكا الجنوبية المدارية وآسيا عدا اليابان . وقد بلغ عدد السكان عام ١٩٨٠ فى المجموعة الأولى ١٢٧٩ مليوناً وفى الثانية ٣٢٩٤ مليوناً أى بنسبة ٢٨ و ٧٢ على التوالي .

ويصنف البنك الدولى دول العالم إلى خمس مجموعات تبعاً لمعدلات الدخل الفردية كما يتبين مما يلى : ^(١) .

| المجموعة | عدد السكان بالمليون |
|------------------------------|---------------------|
| الدول ذات الدخل المنخفض | ٢٣٨٩,٥ |
| الدول ذات الدخل المتوسط | ١١٨٧,٦ |
| دول النفط ذات الدخل المرتفعة | ١٨,٦ |
| الدول الصناعية | ٧٣٣,٤ |
| دول أوروبا الشرقية | ٣٨٩,٣ |

ويستبعد الدول الصغيرة التى يقل سكانها عن مليون نسمة يوجد بالعالم ١٢٨ دولة جملة سكانها ٤٧١٨ مليون نسمة نصفها معدلات الدخل فيها منخفضة بمتوسط يقل عن ٤٠٠ دولار للفرد فى السنة .

وتقسم دول العالم من ناحية درجة الكثافة السكانية ومستويات الإنجاز الإقتصادى إلى :

(1) D. Brught Dingh, Economic Growth, Problems, Policies, The Centre To Research on New International Order, Madras, India, 1968, P. 137 .

- ١ - دول متقدمة كثيفة السكان مثل اليابان وسويسرا وإيطاليا .
- ٢ - دول متقدمة خفيفة السكان مثل الولايات المتحدة وكندا والإتحاد السوفيتي .
- ٣ - دول متخلفة كثيفة السكان مثل مصر والهند والصين وأندونيسيا .
- ٤ - دول متخلفة خفيفة السكان مثل البرازيل وساحل العاج وبورما .

ثالثاً - النمو السكاني والنمو الإقتصادي :

لم يكن النمو السكاني عقبة في طريق النمو الإقتصادي إلا في الآونة الأخيرة . ففي زمن مالتس وريكاردو بدا الخوف كحقيقة واضحة من عدم قدرة الزراعة لتلبية الزيادة الحقيقية في حاجات السكان ومن هنا برزت مشكلة عدم التكافؤ بين معدل النمو لكل من السكان والإنتاج ومن ثمال هذا الموضوع قطعاً وافراً من الشرح والتحليل في الأدب الإقتصادي . ولكن سرعان ما قضى على هذه للمشكلة نتيجة قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية . فلقد شهد العالم الغربي خلال القرن التاسع عشر طفرة كبيرة في الإنتاج فاقت الزيادة في السكان وتبلورت للمشكلة حول الندرة النسبية في عرض عنصر العمل .

ولعل في قيام نظرية هانس Hansen في التضج الإقتصادي ومن شروطها ضرورة تحقيق معدلا مرتفعاً للزيادة السكانية ما يوضح التحول الكامل في مفهوم مشكلة السكان إلا أن الأوضاع تطورت في ثلاثينات القرن الحالي عندما مالت معدلات الزيادة السكانية إلى التراخي بما يفيد أن السكان لم تعد عاملاً مؤثراً بقدر ما أصبحت عاملاً تابعاً للنمو الإقتصادي . ومن هنا لاغربة أن موضوع إقتصاديات السكان لم يلق إهتماماً يذكر من قبل الكتاب الغربيين كما كان الوضع أيام مالتس .

وفي الآونة الأخيرة زاد الإهتمام بقضايا النمو وعلى الأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان ومن ثم عادت مشكلة السكان إلى الظهور . ومن الحقائق المعروفة أن الدول المتقدمة - في أيامها الأولى من التصنيع - لم يواجهها تهديد زيادة السكان

بمعدل يفوق النمو الإقتصادي ، وما زال العديد من الكتاب المتدينين يؤمنون بهذا الرأي ولا يقولون كثيراً على مخاطراً النمو السكاني - بل إن الأستاذ آرثر لويس وضع أنه من خلال نموذج إقتصاد يحوى قطاعاً صناعياً وخدمياً رأسالياً وقطاعاً زراعياً وحيث يحظى القطاع الأول بالنصيب الأكبر من الإنتاج القومي بما يمكنه من سحب قدر من قوة العمل من القطاع الثاني لتزايد تبعاً في ظل معدلات للأجور تزيد قليلاً عن تلك السائدة فيه (القطاع الزراعي) . ويمتد الأستاذ كولن كلارك أن مخاوف النيوكلاسيك مبالغ فيها . ويدعم هذا الرأي ويؤكد أنه معدلات الكثافة السكانية المرتفعة في الهند (٥٠٠ نسمة للمربع) يقابلها نفس الكثافة في كل من إيطاليا وهولندا ومع ذلك فإن الدخول في الدولتين الأخيرتين مرتفعة بما يعنى أن هذا الوضع يمكن أن يحدث في الهند . ويخلص هذا التحليل إلى أن الدول النامية في مقدورها التغلب على مشكلة الضغط السكاني إذا ما توفرت الأمور الآتية :

أ - حرية الهجرة .

ب - علم فرض قيود على صادرات الدول النامية من قبل الدول الأكثر تقدماً .

ج - الحصول على مونات أجنبية .

ويشير الأستاذ الفرد يونيه - في مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في روما عام ١٩٥٤ إلى أن الاتجاهات المواتية للنمو الإقتصادي في عدد من دول الشرق الأوسط كفيلة بالتغلب على التوقعات المتشائمة المتعلقة بمستقبل النمو في المنطقة . كما يؤكد الأقتصادي السوفيتي Ryabuskkin في نفس المؤتمر على أهمية الدور الديناميكي للسكان الذي يصاحب ديناميكية الإنتاج ، أي إمكانية زيادة الإنتاج للمصاحب لزيادة السكان .

تلخص الآراء السابقة - وإن كانت متحيزة - في أن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي شريطة تغير في المواقف والقيم الاجتماعية-لأنه لا بد من التغلب على العديد من المشاكل والموانئ الاقتصادية وتحولها إلى فرص للتقدم شأن ما حدث في الدول المتقدمة . كذلك في ميدان التجارة الخارجية فإن بلوغ مستويات

معينة من التنظيم وتحقيق قدر أعلى من التصنيع يزيد من قوة الدولة التنافسية في ميدان التجارة الدولية ويحبل بعملية النمو .

ويشارك العمل عناصر الإنتاج الأخرى في النشاط الإنتاجي . فعندما يكون حجم السكان صغيراً وعرض العمل محدوداً بالنسبة إلى رأس المال والأرض - وفي ظل مستوى تقني معين فإن الزيادة في عنصر العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج - وعلى ذلك في حالة وفرة الأرض بالنسبة للسكان فإن زيادة السكان تساعد على سرعة التصنيع . ذلك لأن زيادة السكان تستعمل على زيادة نصيب الفرد من الإنتاج من خلال آثارها الملاحمة على التنظيم الإقتصادي والتقدم التقني والتي تقود إلى التخصص وتقسيم العمل .

وتوجد مجموعة من المؤشرات منها إجماع معدل نصيب الفرد من الإنتاج ، معدل البطالة ، وجود أو غياب مظاهر تناقص الغلة ، كل هذه المؤشرات يمكن أن توضح عما إذا كان النمو في السكان في فترة من الزمن يزيد أو يقل عن المعدل الأمثل .

ويعتقد Kingsley Davis أنه على الرغم من زيادة الإنتاج في الهند في فترة الثلاثة أحياب (١٩٢١ / ١٩٥١) بحوالي ٢٤٤ وهو نفس معدل الزيادة في سكانها ، فإن هذه الزيادة في الإنتاج ليس من الضروري أن تكون جميعها بفعل الزيادة في السكان . ويضيف إلى ذلك أنه في ظل معدل أقل في النمو السكاني من الممكن أن يزيد متوسط نصيب الفرد من الإنتاج بمعدل أعلى . ويخلص من ذلك أن عدد السكان في الهند يفوق العدد الأمثل ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مصر .

رابعاً - نمو السكان وتكوين رأس المال :

في ظل إقتصاد بدائي يفتقر إلى رأس المال ، نجد أن إنتاج العالم يعتمد أساساً على كم وطبيعة الأرض ، ومع زيادة عدد السكان تستغل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى بطريقة تقترب تدريجياً إلى الإستغلال الكامل . وعند بلوغ هذه المرحلة يصبح المجتمع قادراً على تكوين رأس المال . وعلى ذلك لا تتأثر الإنتاجية عكسياً بزيادة

قوة العمل إذا تمكن المجتمع من تعويض النقص في نصيب الفرد من الأرض والموارد الطبيعية - الناتج عن زيادة السكان - بزيادة رأس المال .

ويمكن تمييز مستوى - في غمار عملية التنمية - يكون عنده معدل الأرض / العمل قادراً على تدبير الأساس لهيكل رأس المال . وإذا حدث لسبب أو آخر فشل الدولة في بناء رأس المال فإن إنتاجية العمل تبدأ في الانخفاض وحينذاك تصبح عملية تكوين رأس المال صعبة . ولقد شهدت معظم الدول المتقدمة هذه المرحلة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . إذ صاحب زيادة السكان - في الوقت الذي إنخفض فيه نصيب الفرد من الموارد الطبيعية - زيادة في بناء رأس المال - إستطاع رأس المال - عكس عنصر الأرض - أن يزود السكان بزيادة ملموسة في الدخل . أما وضع الدول النامية فيختلف تماماً حيث أنها لم تنجح في تحقيق زيادة في الدخل في ظل زيادة السكان، فالزيادة في السكان صاحبها نقصاً في الموارد الطبيعية ونقصاً موازياً في نصيب الفرد من الدخل مما أدى إلى السكون عند مستوى منخفض من التقدم الإقتصادي .

نخلص من ذلك إلى أنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً في الدول النامية زاد معدل إنخفاض نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تفاقمت مشكلة تكوين رأس المال . واقع الأمر أنه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيراً كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد النامية . هذا الوضع تعيشه العديد من الدول النامية حالياً . ويوجد جانبان لهذه المشكلة . أولهما ناجم عن أن إقتصاديات الدول النامية ساكنة عند مستوى منخفض من الدخل وفي نفس الوقت تعاني كثافة كبيرة في السكان مما يعنى شدة حاجتها إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق النمو ، ويتمثل الجانب الآخر في أن معاناة الدول النامية من الندرة في رأس المال والزيادة في السكان يجعل عملية الحفاظ على المستويات الإقتصادية للتنمية السائدة فيها أمراً بالغ الصعوبة .

خامساً - رؤوس الأموال المطلوبة في الدول النامية :

تحتاج الدول النامية إلى رؤوس الأموال ليس فقط للإستثمار في الزراعة والصناعة

ولكن كذلك لتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والترع والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء والمياه والاستثمارات الإجماعية لتنمية الموارد البشرية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات. ومن الصعب تقدير حاجة الدول إلى رأس المال في مرحلة التنمية المبكرة بسبب عدم وجود البيانات والإحصاءات أو عدم كفايتها ، أو عدم دقتها، وكذلك نتيجة لتباين واختلاف معاميل رأس المال / العامل من دولة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى بسبب اختلاف الفنون الإنتاجية والتنظيمية المتبعة . وفي مراحل التصنيع المبكرة يصعب إستغلال الموارد المالية المتاحة إلا إذا كانت موارد إنتاجية أخرى قد أستغلت . وعندما تباشر الدولة عملية التنمية فإن مجموع عوامل الإنتاج في المشروعات الجديدة والتخزين في التنظيمات يؤثر على الإحتياجات المالية للمشروعات .

وتزيد الحاجة إلى رؤوس الأموال لسببين : أولهما لمقابلة الأعباء المترتبة على زيادة السكان وثانيهما لتحقيق زيادة في معدل نصيب الفرد من الناتج القومي . ويفرق الاقتصاديون بين الإستثمارات الديمغرافية والإستثمارات الإقتصادية . وتمثل الأولى الإستثمارات المطلوبة للحفاظ على مستوى معيشى مستقر مع نمو السكان ، وتمثل الثانية إستثمارات تهدف إلى زيادة الناتج القومي بمعدل يفوق الزيادة في السكان. وعلى هذا يتحدد الأول بمعدل نمو السكان أما الثانى فيتحدد ليس فقط بمعدل نمو السكان بل بمعدل الزيادة المستهدفة فى دخل الفرد . وفى الدول النامية التى تشهد زيادة كبيرة فى السكان وحيث يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل منخفضاً فإن معدل الإستثمار الديمغرافى يمتص معظم أو كل للدخرات المتاحة . فالدول التى يكون معدل زيادة سكانها 1% فى السنة تحتاج إلى مدخرات تتراوح بين 2 - 10% من الدخل القومى . فإذا بلغت معدلات الزيادة 2% كما هو وضع العديد من الدول النامية - تزيد المدخرات المطلوبة إلى 5 - 12% من الدخل القومى وذلك دون تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

وعلى ضوء الصعوبات التى ذكرناها سلفاً فإن إحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال لا تعدى أن تكون إلا مؤشرات مقدرة تفتقر إلى الدقة . ويلجأ بعض الاقتصاديين إلى الأخذ بمقدار رأس المال المطلوب لتحقيق الزيادة المطلوبة فى الدخل ،

هذه الوسيلة تقوم على أساس العلاقة بين الزيادة في رأس المال والزيادة في الدخل .
هذا وقد سبق مناقشة هذا الوضع (نموذج هارود - دومار) في الفصل
الرابع ^(١) .

وتطبيقاً لهذا النموذج حاول بعض الكتاب حساب رؤوس الأموال المطلوبة في
الدول النامية على أساس إفتراضات معينة ^(٢) . فيفترض H.W. Singer مجتمعاً
نامياً يتألف ، من ١٠٠٠ فرد ، منهم ٧٠ يعملون في الزراعة ، ٣٠ في القطاعات
الأخرى وأن متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ مائة دولار (٥٧ دولاراً للزراع ،
٢٠٠ دولاراً للآخرين) كما يفترض أن معدل نمو السكان ١,٢٥ سنوياً ، وأن
النمو السكاني يؤدي إلى تحويل الزيادة الصافية في سكان الريف إلى العمل بالقطاعات
الأخرى (٨,٧٥ فرداً في السنة) وبإضافة الزيادة في القطاعات الأخرى (٣,٧٥
فرداً) (٨,٧٥ + ٣,٧٥) . وعلى ذلك تصبح جملة الإستثمارات المطلوبة لتشغيل
هؤلاء العمال ١٤٠٠٠ دولاراً سنوياً وذلك بافتراض أن تشغيل العامل يحتاج إلى
١٦٠٠ دولار (٨,٧٥ × ١٦٠٠) .

وبافتراض أن معامل رأس المال / الدخل ٦ : ١ فإن الزيادة في الدخل بفعل
هذه الإستثمارات ستبلغ ٢٣٣٣ دولار ($\frac{1}{6} \times ١٤٠٠٠$) .

وفي قطاع الزراعة يتعين تحقيق زيادة في الدخل بمعدل لا يقل عن ٢٣٠
سنوياً للفرد وذلك حتى يزيد الإستهلاك زيادة معقولة ، أي زيادة الدخل بمعدل
١٢٠٠ دولار سنوياً (٧٠٠ × ٥٧ × ٢٣) . وإذا فرضنا أن معامل رأس المال /
الدخل لهذا القطاع ٤ : ١ تكون الإستثمارات المطلوبة ٤٨٠٠ دولاراً (١٢٠٠ ×
٤) . وأخيراً لتوفير رأس المال المطلوب لتعاقلة الزيادة الطبيعية في سكان القطاع
غير الزراعي يتعين تجميع ٨٠٠ دولار لكل فرد (بفرض أن معامل رأس المال

(١) راجع نموذج هارود - دومار في الفصل الرابع .

(٢) المثال المذكور ينص خرة الخمسينات وعلى ذلك فلا بد من الأخذ في الحسبان التغيرات للتلاحقة
التي حدثت في هذه الفترة .

الدخل ٤ : ١) وبذلك تصبح الإستثمارات المطلوبة ٣٠٠٠ دولاراً (٣,٧٥ × ٨٠٠) .
وعلى ذلك تصبح جملة تكلفة البرنامج ٢١٨٠٠ دولاراً (١٤٠٠٠ +
٤٨٠٠ + ٣٠٠٠) . كما تصبح الزيادة فى الدخل ٤٢٨٣ دولار (٢٣٣٣ +
١٢٠٠ + ٧٥٠) مما يعنى تحقيق معدل زيادة فى الدخل يبلغ ١٤,٣٪ وزيادة فى
متوسط نصيب الفرد من الدخل تبلغ ٢٣ . ومن زاوية أخرى تمثل هذه الإستثمارات
(٢١٨٠٠ دولاراً) ٢٢٪ من الدخل القومى المقترض ، وحيث أن دولة يبلغ متوسط
دخل الفرد فيها ١٠٠ دولار سنوياً لا تتوقع قدرتها على إدخال هذا المعدل المرتفع وكل
ما تستطيع إدخاله لا يزيد عن ٢٦ من دخلها أى لا تتعدى مدخراتها المتاحة ٦٠٠٠
دولاراً مما يعنى وجود فجوة إيداع تبلغ ١٥٠٠٠ دولار (أى ٢٧٠) . كذلك فإن
هذا الكم من الإيداع (٢٦) لا يعنى أن هذا المجتمع لا يحقق أى نمو .

وقد أجرى Spogler دراسة مشابهة لتقدير حاجة الدول من رأس المال خلال
٢٥ عاماً . أوضحت الدراسة أن عملية التنمية تتطلب توفر مجموعة من الشروط .

أ - تخفيض عدد عمال الزراعة وتحويلهم إلى قطاع الصناعة .

ب - تزويد العمال الجدد والمحولين إلى قطاع الصناعة برأس المال المطلوب .

ج - تحسين الأدوات التى يستخدمها العمال الآخرون .

وطبقاً لعدة فروض تبين أنه حتى يمكن زيادة نصيب الفرد من الدخل بمعدل
٢٢,٢ (أى لزيادة دخل الفرد من ١٠٠ دولار إلى ٢٢٠ دولاراً خلال ٢٥ عاماً)
فإن الموارد المالية المطلوبة تمثل ١٣,٨٪ من الدخل القومى سنوياً وذلك فى حالة زيادة
السكان بمعدل ٢١ ، وارتفاع الرقم إلى ١٩,٥٪ فى حالة زيادة السكان بمعدل ٢٢ .
ويشير فى النهاية إلى تعذر تدبير هذه الإستثمارات دون إسهام الإستثمارات الأجنبية .

ويتبين من العرض السابق شدة حاجة الدول إلى تنمية مواردها المالية سواء المحلية
أو الأجنبية . وتشير دراسة للأمم المتحدة عن العلاقة بين النمو السكانى والأوضاع
الإقتصادية والاجتماعية أنه لا مناص من تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبى إلى
الدول النامية . ويفرض تقدير حاجة العامل إلى رأس المال فى دول آسيا بمبلغ يتراوح

بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ دولار فإنها - أى دول آسيا دون اليابان - تحتاج إلى مبلغ يتراوح بين ٤٢٥ - ٨٥٠ بليون دولار ، وهذا الرقم يمثل من ١,٥ - ٣ مرات حجم الدخل القومى الأمريكى .

سادسا : النمو السكانى كماتق لعملية تكوين رأس المال :

يتضح من التحليل السابق شدة حاجة الدول النامية إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق عملية التنمية . ومع ذلك فإن هيكلا السكان فى الدول النامية كثيراً ما يؤدي إلى إعاقة عملية تكوين رأس المال .

ومن الجديهي أن إسهام الزيادة السكانية فى النمو الإقتصادى يتمثل فى الزيادة فى الإنتاج ناقصاً الزيادة فى الإستهلاك . ولذلك نلاحظ فى الدول التى تعاني من الضغط السكانى مثل سيرى لانكا ومصر والهند إرتفاع معدل الإستهلاك بالنسبة إلى حجم الناتج القومى .

والحدود التى فى إطارها يستطيع السكان أن تساعد على زيادة الإنتاج تتوقف على الأمور التالية :

أ - حجم قوة العمل

ب - مستوى قوة العمل التقنى ودرجة تنوعها .

ج - الأدوات والأساليب التى تستخدمها قوة العمل .

وبلاحظ أن إستثمارات تبلغ ١٠٪ من الدخل القومى فى الدول المتقدمة تزيد الناتج القومى بمعدل ٢,٥٪ . وفى ظل زيادة السكان وقوة العمل بمعدل ١٪ سنوياً فإن إسهام تلك الإستثمارات إلى الزيادة فى الدخل يتراوح بين ١,٦ - ٢,٧٥٪ . أما فى الدول النامية فإن تنفى مستويات الأدوات التى يستخدمها العامل هى النتيجة والسبب فى إنخفاض إنتاجية العمل . فعلم كفاية الموارد المستخدمة تؤثر على إنتاجية العامل ومن ثم العائد ، وإنخفاض الدخل يؤدي إلى إنخفاض المدخرات والتى تعنى صعوبة تزويد العامل بالأدوات الرأسمالية الكافية . وإنخفاض الموارد الرأسمالية بالإضافة إلى تدنى مستويات التعليم يندرها مسئولة عن التطور البطيء للتكنولوجيا . إلى جانب ذلك فإن

إنخفاض مستوى إنتاجية العامل يرد جزئياً إلى رداءة نوعيته .

ويشير Spengler إلى أن التركيب النوعي لقوة العمل يعتمد على تكوينها العضوي - الخصائص العقلية والعضلية الموروثة ، التكوين الصحي والتعليمي وغيرها - وعلى ذلك يعتقد أن التركيب النوعي له أثر كبير ومحدد للعملية الإنتاجية ومن ثم التقدم الإقتصادي . ويعتقد البعض أنه إذا بلغ التركيب العمري والحالة الصحية مستوياتها في الدول المتقدمة يرتفع دخل الفرد بمعدل يتراوح بين ٢٠ - ٢٣٠ بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

وفي ظل حجم معين للسكان فإن فاعلية قوة العمل تعتمد على التركيب العمري للسكان من ناحية وعلى العوامل الاجتماعية السائدة ، وعلى الأخص وضع المرأة ومدى إسهامها في العملية الإنتاجية . فتبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٦٤ عاماً في الهند ٢٥٨,٦ ومع ذلك لا تزيد قوة العمل عن ٢٤٠^(١) .

وحيث يكون معدل النمو السكاني ثابتاً في بعض الدول النامية - بفعل لارتفاع معدلات الوفيات ولارتفاع معدلات الخصوبة - يميل معدل قوة العمل إلى جملة السكان إلى الصغر بالمقارنة مع الدول التي يكون معدل النمو السكاني مستقراً بفعل انخفاض معدلات الوفيات وفي نفس الوقت انخفاض معدلات الخصوبة . ونفس الشيء يتحقق بالمقارنة مع الدول التي يكون معدل النمو السكاني فيها موجباً بفعل انخفاض معدل الوفيات ولارتفاع معدل الخصوبة .

ومن الواضح أنه إذا زاد عدد السكان في مجموعة عمر العمل Working age group في دولة ما عنه في دولة أخرى فإتنا نتوقع أن يكون معدل المنتجين إلى المستهلكين أكثر ملاءمة في الأولى عنه في الثانية . كما نلاحظ أن شدة انخفاض

(١) من المعلوم أن قوة العمل تتركز في الفئات العمرية من ١٥ - ٥٩ عاماً فجدهم يبلغون ٢٦٦ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٦٢ في أوروبا على حين لا يبلغون عن ٢٥٥ في الهند . وإنخفاض قوة العمل العقلية وعلى الأخص في البلاد النامية عن قوة العمل المفروضة يرجع إلى عدم إشتغال نسبة كبيرة من النساء .

للمدخرات في الدول الثانية ليس فقط بسبب القلة النسبية لإعداد المتجين بل كذلك لأن طبقة المتجين القليلة نسبياً عليها أن توفى بإحتياجاتها إلى الإستهلاك بالإضافة إلى حاجة للعالمين للدرجة أنه لا يمكنها أن تحقق قاصداً للإستثمار .

فإذا فرضنا مجتمعاً يتألف من ألف شخص ويبلغ فيه حد الإستهلاك الأدنى للفرد ٥٠ دولاراً ، وإنتاج العامل ٢٠٠ دولاراً وللليل الحدى للإستهلاك ٢٧٠ ، ففي حالة عمل ٢٣٠ من السكان يمثل الإدخار ٢٥ من الدخل ، بينما في حالة عمل ٢٤٠ يرتفع الإدخار إلى ٢١١,٢ ، ويتوجيه هذه المدخرات إلى مجالات الإستثمار المختلفة يزيد الدخل ومن ثم الإدخار . وإذا فرضنا - في النموذج السابق - أن إستثمار ٢٣ يؤدي إلى زيادة في الدخل ٢١ ، ففي حالة عمل ٢٣٠ من السكان يزيد دخل الفرد خلال سنة إلى ٢٠٣,٣ دولار وتزيد المدخرات إلى ٢٥,٤ ، وفي حالة عمل ٢٤٠ يرتفع دخل الفرد إلى ٢٠٧,٥ دولاراً ويزيد الإدخار إلى ٢١١,٩ من الدخل القومي لمجتمع .

خامساً : التركيب العمري للسكان وحاجات الإستهلاك :

سبق أن رأينا الأثر السلبي للتركيب العمري للسكان على كل من الإدخار وتكوين رأس المال والذي يتحقق نتيجة للزيادة في كل من حاجات الإستهلاك وأعباء الأعباء . كذلك هناك علاقة طردية بين الإنفاق على إستهلاك الغذاء والسلع الضرورية الأخرى ، وزيادة الدخل سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع ككل . في حالة الدول المنخفضة الدخل يتجه الليل الحدى للإستهلاك للإرتفاع مع زيادة الدخل إذ تتحول دالة الطلب من السلع الرديئة إلى السلع الأحسن ، وتشمل حينذاك مجموعة أكثر تنوعاً من السلع . كما يظهر عامل أثر المحاكاة وما يترتب عليه من تغير في أنماط الإستهلاك وعلى الأخص نتيجة للإنتقال من الإقامة في الريف إلى الإقامة في الحضر حيث التعرف على السلع الكمالية وشبه الكمالية . وهناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الإستهلاك . فالدول سريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة حيث تشكل المجموعات العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان ، تتفق نسبة كبيرة من دخولها على الغذاء إذا ما قورنت بالدول ذات المجموعات العمرية العليا ومن

ذات نفس الدخل . وفي كلمات أخرى نجد أن الدول ذات المجموعات العمرية الشابة يعمل فيها الإنتاج إلى الانخفاض على حين يعمل الإستهلاك فيها إلى الارتفاع . فيقطعن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أقل من 26 من سكان العالم ينتجون خمس الإنتاج الزراعي العالمي ، على حين يقطن دول الشرق الأقصى وغرب آسيا 255 من سكان العالم لا ينتجون إلا ثلث إنتاج العالم . وكانت مصر والهند إلى وقت قريب مصدرتين صافيتين للغذاء إلا أنهما تحولتا منذ خمسينات القرن الحالى إلى مجموعة الدول المستوردة . فعلى الرغم من زيادة الإنتاج الغذائى فى الهند إلا أن وارداتها من القمح والأرز بلغت 20 مليون طن عام 1983 / 1984 كما بلغت وأرادات مصر من القمح والذرة حوالى ثمانية مليون طن فى السنوات الأخيرة . يعنى هذا الوضع أن على هذه الدول أن تخصص مبالغ كبيرة من مواردها المحدودة من الصرف الأجنبى لتأمين حاجتها إلى سلع الغذاء الرئيسية بدلاً من إتفاقها للحصول على السلع الرأسمالية التى تعمل على زيادة الإنتاج ومن ثم للدخول . فزيادة السكان عامة وزيادة سكان المدن خاصة ولارتفاع مستويات المعيشة تضاعف من حدة مشكلة توفير الغذاء .

ومن زاوية النمو الإقتصادى فإن إقتصادا يعتمد قدراً كبيراً من الغذاء high food drain economy مثل مصر يواجه مشكلة أخرى ناجمة عن تركيز عدداً كبيراً من قوة العمل فى النشاط الزراعى حيث تكون قدرته على توليد الدخل محدودة بالمقارنة بالوضع فى الإقتصاديات الصناعية .

ومن زاوية أخرى فإن حالة الضغط السكاني - التى تعيشها هذه الدول - وزيادة نسبة المجموعات العمرية للمالة ، تؤدي إلى الضغط على الموارد الأخرى . وفى ظل زيادة سريعة للنمو السكاني يزيد الإنفاق على الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وإسكان ومرافق أخرى . ويجد الدول النامية أنها فى وضع يقتضى تخصيص موارد هائلة لمواجهة هذه الإستثمارات تفوق فى نسبتها تلك المخصصة فى الدول الأكثر تقدماً نتيجة لأمرين : الأول تلبية لحاجات الأعداد المتزايدة من السكان والثانى لأن رصيد تلك الدول من تلك الإستثمارات شديد الانخفاض .

سادساً - التركيب العمري وعبء الاعالة :

تتألف الطبقة المالة من الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد عن ستين سنة. وتزيد نسبة المجموعات العمرية الشابة في الدول النامية على حين تزيد نسبة المجموعات العمرية العليا في الدول المتقدمة . ولا يمكن مقارنة الأعباء المترتبة على الذين يزيدون عن الستين عاماً بتلك الخاصة بالفئات العمرية الدنيا . وعادة - بحسب عبء الاعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية باستهلاكها . فلذا فرضنا أن استهلاك الفرد العامل يقلر بوحدة واحدة واستهلاك الصغار دون سن العمل بثلاث وحدة واستهلاك الكبار - فوق سن العمل - بنصف وحدة وفي ظل توزيع عمري للسكان يتكون من ٢٤٢ صغار العمر ، ٢٣ كبار العمر ، ٢٥٥ بالغين عمر العمل، نجد أن معامل المستهلك / المنتج يكون ١٢٨ / ١٠٠ . أما في الدول المتقدمة حيث التركيب العمري أكثر ملائمة إلى الإنتاج (٢٢٣ صغار دون سن العمل - ٢١٠ كبار العمر - ٢٦٧ بالغين عمر العمل) يصبح معامل المستهلك المنتج ١١٩ / ١٠٠ .

وعلى هذا فإن التركيب العمري للسكان في الدول النامية أقل ملائمة عنه في الدول المتقدمة وتزيد الوضع سوءاً أن نسبة كبيرة من قوة العمل في الدول النامية لا تعمل . وعلى ذلك فإن الأثر المزدوج والمتمثل في زيادة عدد صغار العمر / السكان للمتجدين ونفسي البطالة لا يعوضان بحال من الأحوال زيادة الأعباء المترتبة على لارتفاع نسبة كبار العمر في الدول المتقدمة .

يتضح من العرض السابق الحقائق التالية :

أ - أن نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الاعالة .

ب - نظراً لارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فالنتيجة لا تتمثل في تحول في الموارد فحسب بل في إهدارها كذلك . فلقد قدرت نفقات إعالة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ ١٣ عاماً بحوالي ٢٣ من الناتج القومي في الهند على حين تنخفض النسبة إلى ٢,١ في المملكة المتحدة . فلذا

قدر إن إنجه هذا القدر من الإستثمار إلى تكوين رأس المال ليزاد بمعدل 7.50 .

ج - على الرغم من الأهمية النسبية لهذا الإنفاق فى الدول النامية إلا أننا نجد ضالة نصيب الفرد وإنما قرون بنصيب الفرد فى الدول المتقدمة مما يعنى عدم توفير الحد الأدنى من الرعاية لصغار العمر فى الدول النامية .

د - تلجأ العديد من الدول النامية إلى تشغيل الأطفال - كوسيلة للإفادة منهم - مما يؤدي فى النهاية إلى تقضى البطالة فى الإقتصاد عامة وإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج ، كما يؤدي فى نفس الوقت إلى التأثير سلبياً على القوى العقلية والجسمانية لعمال المستقبل ..

حاصلها كيفية مواجهة مشكلة التضخم السكانى فى الدول النامية

يتفق العديد من الإقتصاديين على أن التضخم السكانى فى الدول النامية يمثل العائق الرئيسى للتنمية الإقتصادية . ولذا فشلت الجهود المبذولة للتصدى للمشكلة السكانية فسوف تعجز دول العالم الثالث عن رفع معدل التكوين الرأسمالى .

ولقد اختلف الإقتصاديون فى الطرق التى يتعين إتباعها لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة . فهناك رأى يرى أنه بزيادة معدل نمو الدخل فسوف ينخفض معدل نمو المواليد مما يساعد على رفع معدل نمو الدخل بشكل سريع . ورأى Harvey Leibenstein أن الكثير من الدول النامية تعيش عند وضع تولونى عند مستوى الكفاف حيث تعاني هذه الدول من إنخفاض نصيب الفرد من الدخل وتكون معدلات النمو السكانى ثابتة نتيجة لإرتفاع معدلات المواليد والوفيات . ويرى آخرون أن فرص تحقيق حياة إجتماعية أفضل تكون أكبر مع قلة عدد أفراد الأسرة الواحدة . وحيث يرتفع نصيب الفرد من الدخل تسود الرغبة فى تحديد النسل .

ويرى Leibenstein أن السكان دالة متزايدة فى الدخل وذلك حتى مستوى معين من الدخل فتقلب هذه العلاقة إلى علاقة عكسية فيصبح السكان دالة متناقصة فى الدخل . فعندما يكون الدخل منخفضاً للغاية فإن تكلفة الإعداد الكبيرة من الأطفال مقارنة بمنفعتهم تكون منخفضة إلى حد كبير يرجع ذلك إلى أن الأطفال

يعملون في السن الصغيرة ويصبحون أعضاء فعالين في الإقتصاد . وهكذا فعبء تربية الأطفال لا يشعر به الفقراء .

وفي المرحلة التالية وعندما تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض نلاحظ ارتفاع الفجوة بين معدلات المواليد (التي تظل مرتفعة) ومعدلات الوفيات وحيث يعيش عدد متزايد من الأطفال في سن الإنتاج فإن مساهمة الأطفال في الإنتاج كسبة لتكلفة المحافظة عليهم وتربيتهم سوف يرتفع . ولكن مع الارتفاع المستمر في الدخل لاحظ Leibenstein أن مساهمة الأطفال في الإنتاج سوف تقل . وإذا اقتنع الأفراد بأهمية تخليد النسل نظراً لأن الأسرة الصغيرة تتمتع بمركز إقتصادي واجتماعي مرموق فسوف يرتفع نصيب الفرد من الدخل وسوف ينخفض معدل المواليد والوفيات فيظل معدل النمو السكاني ثابتاً (بل قد ينخفض) . وهكذا تعاني الكثير من الدول النامية من وجودها في وضع توازني عند مستوى مرتفع من البطالة ويمكن أن يختل مثل هذا التوازن عن طريق هجرة العمال إلى الخارج ، إدخال الفنون التكنولوجية الحديثة في الإنتاج ، واستيراد رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي لرفع نصيب الفرد من الدخل وترتب على ذلك .

١ - ارتفاع الدخل الكلي عن طريق رفع معدلات الاستثمار .

٢ - انخفاض معدل النمو السكاني .

ومن الجدير بالملاحظة أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لارتفاعاً كافياً سوف يعمل على انخفاض معدل النمو السكاني ولكن طول الفترة التي يجب أن تستغرق حتى يمكن رفع نصيب الفرد من الدخل تعتمد على :

١ - مدى الزيادة الأولية التي حدثت في الدخل .

٢ - وضع القوى العاملة وأهميتها النسبية .

٣ - معدل النمو السكاني .

والنتيجة التي توصل إليها Leibenstein هي : كلما كان معدل الزيادة الأولية في الدخل كبيراً وكلما انخفض معدل النمو السكاني ، يستطيع المجتمع أن يحقق

التنمية الاقتصادية بشكل أسرع ويستطيع الاقتصاد أن يواجه معوقات التنمية بصورة أفضل .

وهكذا ففي المجتمعات النامية ، التي تعاني من مشكلة التضخم السكاني لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا إذا بذلت الجهود الخارقة في المراحل الأولى لرفع الدخل وتشجيع الاستثمارات . وهكذا يركز Leibenstein على ضرورة تحقيق حد أدنى أساسى لنمو الدخل وإلا تصبح عملية التنمية الاقتصادية مستحيلة بل سوف يسوء وضع المجتمع بصورة مستمرة . ولذلك نجد أن المجتمعات المتأخرة تظل متأخرة لأن الجهود المبذولة لمواجهة معوقات التنمية ، مهما كانت كبيرة ، إلا أنها أقل من الحد الأدنى اللازم لدفع عجلة النمو .

ويرى Leibenstein أنه في حالة غياب رأس المال الأجنبي ، الهجرة إلى الخارج والتجديدات التكنولوجية ، لا يمكن التوصل إلى الحد الأدنى اللازم لمستوى الدخل إلا عن طريق تخفيض الاستهلاك ورفع معدلات الإدخار المحلية لتمويل الاستثمارات . وهكذا تلخص المشكلة الأساسية في كيفية تعبئة أكبر قدر من المدخرات المحلية وتوجيهها لإستثمارات . وذلك يتطلب توافر معلومات دقيقة عن رصيد رأس المال ، الدخل ، معدل الإدخار والإستثمار ، معدل النمو السكاني وإلى أى مدى يجب أن يرتفع معامل الإستثمار من أجل رفع نصيب الفرد من الدخل . وفي دراسة قامت بها الأمم المتحدة إتضح أنه إذا قدر للنمو السكاني أن يرتفع عند معدل 1.5٪ سنوياً فالعمالة ترتفع بنسبة 23٪ من السكان وتبلغ المدخرات والإستثمارات 27٪ من الدخل القومي ويرتفع الدخل القومي بمقدار 278٪ فقط خلال 30 سنة ويرتفع نصيب الفرد من الدخل بمقدار 14٪ فقط خلال هذه الفترة . وهذه معدلات منخفضة للغاية لا تمكن الدول النامية من تحقيق معدلات التنمية المرغوبة .

وأوضح Leibenstein أن تخفيض معدل النمو السكاني يتطلب رفع نصيب الفرد من الدخل بطريقة سريعة . فارتفاع متوسط في الدخل سوف يعمل على رفع معدل النمو السكى ، ولكن مع إستمرار زيادة الدخل وبعد بلوغه إلى حد معين يبدأ معدل النمو السكاني في الإنخفاض . وحقيقة الوضع أن المشكلة السكانية في الدول

النامية ليست مسألة حساسية ولكنها مشكلة إجتماعية معقدة تتأثر بالعادات والتقاليد السائدة والتي يصعب تغييرها . فواقع الدول النامية يدل على أن تغيير مثل هذه العادات الإجتماعية والأنماط الثقافية السائدة سوف يكون له تأثير مباشر على النمو السكاني أكثر من مجرد رفع الدخل . فالإنخفاض المفاجيء فى معدل نمو السكان فى اليابان فى السنوات الماضية يرد إلى التخطيط السليم وسن القوانين الخاصة بتحديد النسل ولم يكن بسبب لارتفاع الدخل . حقيقة أن التحسن فى الظروف الاقتصادية يمكن أن يخلق البيئة الإجتماعية للمالمة فتعمل الأسرة على تحديد النسل ، ولكن ليس من الضروري أن يتحقق ذلك . ففي الدول النامية نلاحظ أن معدل النمو السكاني فى المناطق الحضرية أقل من نظيره فى المناطق الريفية وذلك لا يرجع إلى ارتفاع الدخل فى المدن عن الريف بقدر ما يرجع إلى العوامل الإجتماعية والعادات التى تختلف فى المدينة عن الريف . فارتفاع الدخل بالنسبة لأسرة تعمل فى الريف سوف يؤدى فى أغلب الأحيان إلى زيادة عدد أفرادها . ومع ذلك فالإحصائيات الخاصة بالمنطقة الجنوبية فى الهند توضح أن سن الزواج يكون أكثر ارتفاعاً ومعدل المواليد يكون أكثر إنخفاضاً من المناطق الأخرى على الرغم من أن المنطقة الجنوبية ليست أكثر المناطق الهندية تقلماً من الناحية الاقتصادية . وعلى ذلك فالتركيز فى علاج مشكلة التضخم السكاني يجب أن يكون على العوامل الإجتماعية أكثر من العوامل الاقتصادية .

وهكذا يرى البعض ضرورة مواجهة المشكلة السكانية عن طريق رفع الدخل . ويرى البعض الآخر ضرورة تغيير العادات والتقاليد الإجتماعية عن طريق إتخاذ السياسات وسن القوانين التى تؤثر على معدلات الإنجاب وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الهيئات والمنظمات الحكومية . وحتى الطبقات الفقيرة فى أفقر المناطق فى الدول النامية تعرف مزاياء الأسرة صغيرة الحجم ، ولكن كثيراً ما تنقصها الدراية بالوسائل الحديثة المتاحة لتحديد النسل وتنظيم الأسرة . وهكذا يتطلب الأمر حملة إعلامية ضخمة على مستوى الدولة بأسرها تبناها الحكومة . وهكذا تصبح ظاهرة تنظيم الأسرة سياسة قومية ممولة عن طريق الدولة . فتنفيذ برامج تحديد النسل يتطلب ميزانيات ضخمة . ولم توجه الدول النامية لمثل هذه البرامج التمويل الكافى فى الهند

مثلاً بلغت نسبة الإنفاق على هذه البرامج فقط ٩٨، في ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، ٢١،٢ في ٨١ / ٨٢ ، و ٢١،٣ في ١٩٨٢ / ١٩٨٣ من إجمالي الإنفاق .

ولقد إلتجعت الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا في السنوات الأخيرة لمساعدة الدول النامية في مواجهة مشكلة التضخم السكاني . فقامت حكومات بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والسويد ، وبعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة بتقديم المساعدات لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة في الدول النامية . ولقد أتت هذه المساعدات ببعض النتائج الإيجابية حيث إنخفضت معدلات الحمل ومعدلات المواليد . وهذا ما نراه في بعض الدول مثل كولومبيا وكوبا . ولكن هذا الإنخفاض في معدل المواليد يفقد بريقه إذا أخذنا في الإعتبار معدلات النمو السكاني التي لا زالت مرتفعة (٢٢ ز أو أكثر) . ففي الدول المكتظة بالسكان مثل الهند ، نلاحظ أن معدل نمو سكاني بنسبة ٢١ ز يعنى إضافة ٧ مليون نسمة للشعب الهندى فى السنة الواحدة . فيتعين على الدول النامية أن تعمل على تثبيت معدل النمو السكاني ، والعمل على الوصول بهذا المعدل إلى صفر كما حدث في بعض الدول الغربية .

وهكذا فمواجهة المشكلة السكانية يعتبر أمراً حيوياً ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية الإقتصادية . فالسياسات الخاصة بتحديد النسل وتنظيم الأسرة والإنفاق عليها يعتبر من أهم الإستثمارات المربحة في دول العالم الثالث .

الفصل الحادى عشر التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

١ - مقدمة

من الأسئلة المطروحة فى مجال دراسات النمو والتنمية هو هل تؤدي التجارة الخارجية إلى تحقيق النمو والتقدم الإقتصادى ؟ كان الرأى المتداول والمقبول خلال القرن التاسع عشر ومعظم العشرين بالإيجاب . فالإقتصادى البريطانى ألفريد مارشال كان يعتقد أن التجارة كانت ميباً رئيسياً للتقدم ، وشاركه فى الرأى خليفته فى جامعة كامبردج دنس روبرتسون Dennis Robertson حيث إعتبرها بمثابة آلة التقدم - engine of growth وتقوم هذه الآراء إستناداً إلى نظرية المزايا النسبية والتي تتلخص فى إنه فى حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق فيها وترك للدول الأخرى السلع التي أقل كفاءة فى إنتاجها ، فإن الناتج الحقيقى والدخل والإستهلاك ستزيد فيها عنها فى حالة غياب التجارة . وتعنى زيادة الإستهلاك إتساع فى السوق المحلى يؤدي بدوره إلى زيادة فى التخصص ومن ثم زيادة فى إقتصاديات الحجم وارتفاع فى معدلات إستغلال رأس المال . وتمثل الزيادة فى الدخل الأساس للتوسع فى الإستثمار فى الإنتاج المحلى والنتيجة أن إتساع السوق وكبر الإستثمارات تقود بدورها إلى زيادة الدخل .

كذلك فإن التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والتي بدورها تسرع من عملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها- Trade is indeed seen as an expedient of growth .

ومع ذلك فيوجد العديد من الآخرين الذين يرون عكس ذلك . فيوجد من السياسيين والإقتصاديين من يرون أن التجارة بذاتها مسؤولة عن التخلف . فلقد لاقت نظرية التبعية Dependency theory ونظرية التبادل غير المتكافئ Theory of unequal

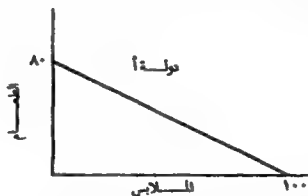
(*) نب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

exchange شهره واسعة وعلى الأخص فى دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية وما زال صدها مسموعاً حتى الوقت الحاضر . فالتجارة ليست محركاً أو منفذاً نحو النمو طبقاً لهذه للدرسة بل على العكس فإنها تضع الدول الأقل تقدماً فى وضع سوء فى عالم تكون التجارة فيه مسيطراً عليها من قبل الدول الغنية ولذلك يطالب أنصارها بشورة تغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ - التجارة كدافع نحو النمو :

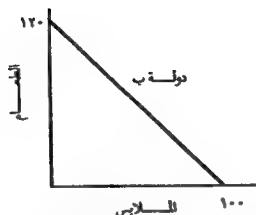
رأينا حالاً أن فكرة أن التجارة تؤدي إلى دفع عملية التنمية تستند إلى نظرية المزايا النسبية . وتفترض النظرية عدم وجود عوائق وعقبات أمام حركة التبادل وعلى ذلك تخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتمتع بمزايا نسبية فيها وتصدر السلع الأخص نسبياً وتستورد السلع الأخرى ويستخدم الشكل الحديث لهذه النظرية مجموعة من منحنيات الإنتاج لتأكيد أفكار ريكاردو .

ويمثل الشكل (١ - أ) أبسط أشكالها ، حيث توجد دولتان أ ، ب تنتجان سلعتين (الطعام والملابس) . فإذا استخدمت الدولة أ كل عوامل الإنتاج لإنتاج الطعام فإنها تنتج ٨٠ وحدة منها ولا تنتج أى وحدة من الملابس . ومن ناحية أخرى إذا إنجته كل عوامل الإنتاج لإنتاج الملابس فإنها تنتج ١٠٠ وحدة ولا تنتج طعاماً على الإطلاق .



الإنتاج المحتمل فى حالة إخضاع التجارة شكل (١ - أ)

أما الدولة الأخرى ب فإنها تنتج ١٢٠ وحدة طعام إذا تخصصت فى إنتاج تلك السلعة أو ١٠٠ وحدة ملابس إذا لم تنتج طعاماً كما يتضح من الشكل (أ - ب)



الإنتاج المحتمل في حالة إخضاع التجارة شكل (١ - ب)

وعلى ذلك يتضح من الشكل الأول أن الدولة أ أكثر كفاءة في إنتاج الملابس، ومن الشكل الثاني أن الدولة ب أكثر كفاءة في إنتاج الطعام. وبداهة فإن أي من الدولتين لا تستهلك أكثر مما تنتج.

ففي حالة عدم قيام التجارة الخارجية :

حالة الدولة أ : فإن إنتاج وحدة الطعام يساوي $\frac{10}{8}$ وحدة ملابس

و إنتاج وحدة الملابس يساوي $\frac{8}{10}$ وحدة غذاء

حالة الدولة ب : فإن إنتاج وحدة الطعام يساوي $\frac{10}{12}$ وحدة ملابس

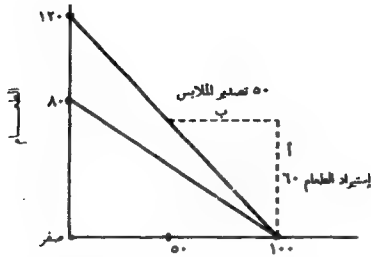
و إنتاج وحدة الملابس يساوي $\frac{12}{10}$ وحدة طعام

وفي ظل ظروف المنافسة فإن هذه المعدلات تتغير بنفس معدلات الأسعار في

الدولتين.

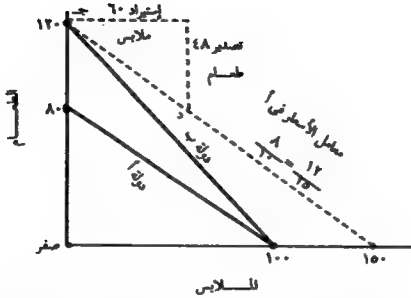
ولكن في ظل قيام التجارة الخارجية - وطبقاً لنظرية المزايا النسبية - حيث نضع

المنحنيان السابقان في شكل واحد (الشكل ١ جـ) فإن الوضع يختلف .



شكل (١ - ج) أرباح أ من التجارة في ظل نموذج المزايا النسبية

فإذا تخصصت الدولة أ في إنتاج الملابس . كما يتضح من الشكل ١ ج - لأنها أكثر كفاءة في إنتاجها كما يتضح عند النقطة أ وبيع جزءاً منه إلى الدولة ب بالأسعار السائدة بها ، فإنها يمكنها تصدير ٥٠ وحدة ملابس وتحصل على ٦٠ وحدة طعام على أساس أن معامل التبادل هو $\frac{١٢}{١٠}$ ، وعلى ذلك فإن الدولة أ تستهلك عند النقطة ب أكثر مما يتيح منحه الإنتاج بها . كذلك فإن الدولة ب تستطيع أن تحقق مكسباً من تجارتها كما يتضح من الشكل ١ د وذلك عندما تخصص في إنتاج الطعام حيث أنها أكثر كفاءة في إنتاجه وتبادله مع الدولة أ على أساس معامل التبادل بها وهو ٨ طعام = ١٠ ملابس .



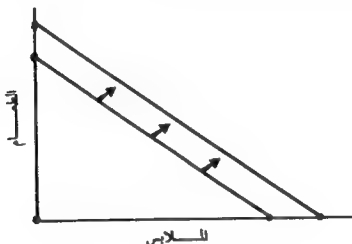
شكل (١ - د) أرباح دولة ب من التجارة في ظل نموذج المزايا النسبية

وعلى ذلك تستطيع الدول ب تصدير ٤٨ وحدة طعام مقابل حصولها على ٦٠ وحدة ملابس $(\frac{12}{10} = \frac{8}{10} = \frac{48}{60})$. بمعنى أن الدولة ب تستطيع بدورها أن تستهلك خارج منحنى الإنتاج عند نقطة د . فالطعام أصبح أكثر وفرة في دولة ب وبالتالي أقل ثمناً وفي نفس الوقت سيكون أكثر ارتفاعاً في دولة أ . كذلك فإن أسعار الملابس تنخفض في دولة أ وتزداد في دولة ب .

٣ - ديناميكية الربح من التجارة :

لاحظنا أنه في إطار نموذج ريكاردو أن تظل الميزة النسبية دون تغيير خلال فترة من الزمن . فالدولة المتخصصة في الإنتاج الأولى تقوم بتصدير كميات كبيرة وهي أساساً من إنتاج عنصر العمل الغير فنى وبتراكم رأسمالى متواضع وبإمكانيات فنية محدودة . نتيجة لذلك تجد نفسها مغلفة على هذا الإنتاج ، ذلك لأنه دون تطوير فنون الإنتاج وزيادة رأس المال ورُقءاء التعليم والمعرفة فإنه يتعذر عليها إنتاج وتصدير سلع أكثر ربحية . لذلك فإن العديد من الإقتصاديين يرون أن مزايا التجارة الرئيسية في إقتصاديات النمو ليست في أرباحها الساكنة - كما في حالتى نموذج ريكاردو ونموذج مينت -

ولكن فى المزايا الديناميكية الناجمة عن التغير فى نسب عوامل الإنتاج . إلا أنه ليس هناك ما يؤكد على أن المكاسب الديناميكية لا بد وأن تصاحب التجارة فى جميع الحالات : فتجارب بعض الدول لم يترتب عليها أرباح على حين حققت العديد من الدول الأخرى أرباحاً ضخمة مما يدعو إلى القول أن الدول النامية فى مقدورها أن تحقق أرباحاً إذا إتبعت الإدارة الاقتصادية السليمة .



شكل : ٢

الأرباح الديناميكية

ويمكن أن تتحقق التحركات خارج منحنى الإنتاج وذلك نتيجة للواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والفنون والمفاهيم الجديدة . فالسلع الاستهلاكية الجديدة يصاحبها زيادة الحاجات وتغير الأذواق ومن ثم زيادة فى الطاقة الإنتاجية - كذلك يمكن الحصول على السلع الرأسمالية بأسعار أقل . ويمكن تمويل مستويات الاستثمار المرتفعة عن طريق ضرائب مرتبطة بالصادرات والتي تستخدم جزئياً فى تنمية البنية التحتية - كوسائل المواصلات ، توليد القوى ، الخدمات الصحية والتعليم - إضافة إلى زيادة متوسط نصيب العامل من رأس المال . كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاجية والتي تبلغ حدها الأقصى فى ظل إستخدام رشيد للإستثمار . ولعل أهم المكاسب الديناميكية هى إستيراد الأفكار الفنية والإدارية وحسن إستخدامها .

ولا شك أن الفائدة الديناميكية من التجارة سيكون لها أثرها الكبير في تنشيط ودفع الإنتاج مما يؤدي إلى نقل منحى الإنتاج إلى الخارج . هذا بالإضافة إلى إكتساب المعرفة عن طريق الممارسة Learning - by - doing والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض نفقة الإنتاج ومن ثم مزيد من المزايا النسبية . يترتب على ذلك إنتاج العديد في السلع التي كانت تستود من الخارج وكذلك زيادة في الصادرات من سلع جديدة إضافة إلى تنمية صادرات المنتجات الأولية . وتعتبر للمعرفة المكتسبة عن طريق الاداء والتجربة من الوسائل الهامة لزيادة للمنافع من التجارة الخارجية . فإذا كانت الدولة تسعى إلى تنمية إنتاجها من صناعة معينة فإنه يتعين إتباع إستراتيجية مبكرة تكون أكثر نجاحاً في الدول النامية ذات مستويات التعليم العالية .

يتضح من العرض السابق وجود عوامل تؤدي إلى قيام تجاره بدورها كمنجز expeditor لعملية النمو :

أ - دخول أعلى من خلال زيادة المزايا النسبية .

ب - منفذ لتحقيق فائض Vent For surplus .

ج - ديناميكية المكاسب الإنتاجية .

ويمكن أن نجادل في مدى نجاح هذه الديناميكية في تحقيق للمكاسب في دول الإقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والتي لا تصدر أكثر من 10٪ من إجمالي ناتجها القومي وتعتمد على سوق داخلية واسعة لدفع عملية النمو . أما في حالة الدول الصغيرة فإن دور التجاره الخارجية على درجة عالية من الأهمية . ويؤكد هذا البيانات الواردة في الجدول ١١ - ١ حيث يتضح أن من أغنى دول العالم الدول الثمانية الموضحة فيه وحيث معدلات الصادرات فيها مرتفعة إلى إجمالي ناتجها المحلي .

جدول (١١ - ١)

نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي

| | | | |
|----|-----------------|----|----------|
| ٦٨ | النرويج | ٣٦ | بليز |
| ٣٢ | السويد | ٣٢ | الدنمارك |
| ٥٥ | سويسرا | ٣٦ | هولندا |
| ٦٤ | ألمانيا الغربية | ٣٣ | أيرلندا |

ودون قيام التجارة الخارجية كان لا يمكن لتلك الدول أن تكون من بين أغنى دول العالم . ويذكر التاريخ الإقتصادي أن تلك الدول كانت إلى وقت قريب وقبل أن تصبح من الدول التجارية الهامة تعتبر من الدول الأقل تقدماً . ومن ناحية أخرى فإن جدول ١١ - ٢ يوضح أن معظم الدول النامية ما زالت صادراتها محدودة ومن ثم يعزى إلى ذلك جزئياً تخلفها .

جدول (١١ - ٢)

نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي

لمجموعة من الدول (١٩٨٨)

| | | | |
|----|-----------|----|----------|
| ٨ | الباكستان | ١٤ | بنجلاديش |
| ١٠ | يسرو | ١٠ | البرازيل |
| ١٤ | السودان | ٤ | الصين |
| ١٦ | سوريا | ١١ | كولومبيا |
| ٧ | تنزانيا | ١١ | الهند |
| ١٦ | أوغندا | ١١ | المكسيك |

وعلى عكس ذلك فإن الدول النامية التي تنصف بارتفاع معدل صادراتها إلى إجمالي ناتجها القومي فإن وضعها يختلف تماماً ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

أ - الدول حديثة التصنيع والتي نجحت في زيادة صادراتها .

ب - الدول ذات الإقتصاديات الصغيرة والذي يقتضى الوضع أن تكون صادراتها وورادتها كبيرة .

ج - الدول الهامة فى تصدير المعادن كالبتروول والنحاس وغيرها .

جدول (١١ - ٣)

نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى ١٩٨٨

أ - الدول حثية التصنيع

ماليزيا ٤٧

كوريا الجنوبية ٤٠

ب - الدول الصغيرة

كوستاريكا ٣٦

جاميكا ٣٩

بناما ٣٦

ج - الدول المصدره للمعادن

ليبيا ٥٣

ماليزيا ٦٧

موريتانيا ٥١

٤ - التجاره كعقبة نحو النمو :

يتقسم الذين يعارضون التجاره كدافع نحو النمو فى تبرير أرائهم إلى ثلاثة أقسام :

أ - فهناك مدرسة تعتقد أن مبدأ المزايا النسبية لم يمه له تلك الأهمية ، وأن التجاره من المحتمل أن يتج عنها تبادل غير متكافئ .

ب - وهناك من يعتقد أن الصادرات فى الدول الأقل تقدماً فشلت فى حفز

عملية التنمية نتيجة لضعف أثر المضاعف ولعدم كفاية الإشعاع الديناميكي dynamic radiation. ويتفق أنصار هذا المبدأ على أن التجاره يستفاد منها طبقاً لمبدأ الزايا النسبية إلا أن بعض الدول تستفيد أكثر من دول أخرى. فالزايا النسبية المبدئية في إقتصاد صناعي متقدم فنيا تميل إلى أن يكون لها قوة دفع ذاتي وهذا لا يحدث في الدول الأقل تقدماً صناعياً. ولذلك يقولون أن انفلاق الدول الأقل تقدماً على إنتاج وتصدير مجموعه من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية سيحد من تأثيرها على الإقتصاد المحلي.

جـ - ما زال العديد من الإقتصاديين يعتقدون أن استمرار قيام الدول النامية بتصدير المنتجات الأولية التي ما زالت اسعارها النسبية أقل من أسعار صادرات الدول الصناعية ، بالإضافة إلى أن السوق العالمية لا يمكنها إستيعاب قدر أكبر من تلك المنتجات ، كل هذا يعني أن التجارة لا تقوم بدورها كدافع للنمو .

كل هذا الحوار والجدل بين الشمال والجنوب في مجال التجارة الخارجية يطلق عليه نظرية التبعية Dependency theory واضعاً الدول الأقل تقدماً في الجانب الأسوأ والدول المتقدمة في الجانب الأقوى .

ولقد استخلف العديد من الكتاب كلمة « تبعية » لتمييز أشياء كثيرة ، إلا أن المفهوم الغالب هو توقف النمو - بدرجة كبيرة - على الأوضاع والتحركات في العالم الرأسمالي . وطبقاً لهذا الرأي فإن الدول المتقدمة تعتبر - إلى حد كبير - مسئولة عن الأبقاء على الوضع التندني للدول النامية ، إضافة إلى تدميرها للعديد من الصناعات القائمة في الدول النامية وأهمها صناعة للنسوجات والعديد من الصناعات الحرفية واليدوية . وكذلك تحويل الزراعة من إنتاج الغذاء إلى إنتاج محاصيل نقدية للتصدير -- كل هذا أدى في النهاية إلى فقدان للكاسب من التجارة . وحتى في حالة وجود بعض المكاسب من التجارة الخارجية فإنها سرعان ما تتلاشى نتيجة إستيراد أنماط وصور من الإستهلاك من الدول الأكثر تقدماً . إضافة إلى ما يترتب على هروب رؤوس الأموال إلى الدول الأجنبية والإنفاق على الأمن لصالح بعض العليقات . وعلى العموم فإن هذه النظرية إن لم يترتب عليها في أضعف صورها إنقار الدولة فإنها حالت دون قيام النمو في الدول النامية .

والتغلب على التبعة والقضاء عليها فإنه - طبقاً لهذا الرأس - يمكن تحقيق هدفين:
الأول إنهاء حالة الفقر ، والثاني التحكم فى مصير البلد عن طريق تحديد
العلاقات الخارجية بما فيها التجارة ، بمعنى أن الإستراتيجية الجديدة توجه إلى الداخل
والاعتماد على الذات inward - looking - self-reliance . على حين يعتقد
البعض الآخر أن نية التبعية يعنى إتياع إستراتيجية مستقلة فى العلاقات الاقتصادية
الخارجية وليس تقليدها.

كذلك فإن الجدل بأن التجارة ليست منفذاً للنمو بسبب إتياع الدول المتقدمة
لسياسات حمائية تؤثر سلباً على صادرات البلاد الأقل تقدماً لا يعتبر هجوماً على
التجارة ذاتها ولكن على سياسة وإستراتيجية متبعة بنقلها .

وفى صدد مناقشة هذا الجدل والدخول فى تفاصيله لا بد من التحفظ على
أهمية التجارة - حقيقة أن أهميتها كبيرة إلا أنه من السهل المبالغة فى هذه الأهمية .
فمعدل التجارة / الدخل trade - to - income ratio للعالم فى عام ١٩٨٨
(صادرات العالم مقسومة على الدخل العالمى) كانت ٢١٦ . وكانت فى الدول
الكبيرة ذات معدل الدخل / التجارة المنخفض (الهند ٢٧ ، بنجلاديش ٢٨ ، البرازيل
٢١٦) وعلى ذلك فإن زيادة أسعار الصادرات إلى أربعة أضعافها فى تلك الدول فى
الوقت الذى تظل فيه أسعار وارداتها دون تغيير ، يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل بين ٢٨
- ٢٤٠ وفى الهند تتطلب مضاعفة الدخل القومى زيادة أسعار الصادرات ١٤ ضعفاً ،
وهذا أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً .

وعلى ذلك فإنه من الأهمية أن نعلم أن هذه الدول يرجع فقرها أساساً إلى
إنخفاض الإنتاجية فيها وليس إلى الظروف التى تعيشها التجارة الخارجية . فزيادة
الإنتاجية هى مفتاح النمو لفترة طويلة .

The unequal exchange Argument

٥ - التبادل غير المتكافئ

يقول بول ساملسون Samuelson أن نظرية المزايا النسبية هى من الأوضاع
القليلة للمنطق الساكن التى يتفق عليها إقتصادى كل المدارس . ويستثنى من ذلك

كتابات إمانويل Emmanuël حيث يذكر أن فقر الدول الأقل تقدماً مرده وسببه التجاره نفسها، فتشير دراساته إلى أن شروط التجاره ، إنخفاض أثر المضاعف وأمور أخرى ذات طبيعة ديناميكية هي السبب في التخلف . وربما الأمر الجليل الذي يستحق الذكر في هذا الجدل أنه في حالة وضع استاتيكي فإنه يمكن أن يكون هناك تبادل غير متكافئ، يترتب عليه خساره وليس مكسباً للدول الأقل تقدماً من التجاره . وبديهي إذا نجح في إثبات ذلك عملياً فإنه يكون بمثابة ثورة . ويستخدم الأستاذ إيمانويل حركات رأس المال للتدليل على صحة أفكاره . فتؤدى حركات رأس المال إلى زيادة عرض العنصر النادر في الدول الفقيره في رأس المال (الدول الأقل تقدماً) وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض معدلات الأرباح في الوقت الذي تزيد فيه (معدلات الأرباح) في الدول المصدرة لرؤوس الأموال (الدول الغنيه) . وفي ظل إنخفاض شريحة الربح في الدول النامية فإن أسعار سلعها ينخفض بدوره ، على حين يحدث العكس في الدول الغنيه حيث تميل أسعار سلعها إلى الارتفاع . معنى هذا أن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى أن الدول النامية تستبدل قدرأ أكبر من سلعها - التي أصبحت رخيصة - بقدر أقل من سلع الدول الغنيه مما يضعها في مركز أسوأ عما كانت عليه في حالة عدم التجارة مع الدول الأخرى . هذا الجدل كثيراً ما يجذب انتباه المسؤولين في الدول النامية ويدعوهم إلى قبول فكرة إستراتيجية الإعتماد على الذات ^(١) .

Enclave Argument

٦ - الجيوب الأجنبية

يسوق ميردال Gunnar Myrdal الإقتصادى السويدى جدلاً رئيسياً في أن التجاره هي المنفذ نحو النمو بما تحدته من علاقات ترابط linkage ويفعل أثر المضاعف بين النشاط التجارى والإقتصاد المحلى . ومن السهل توضيح النشاط التجارى حيث يتحمل في نمو سريع في قطاع التصدير الذي له أثر كبير في دفع وتنشيط الإستثمار وفي زيادة العماله المحليه والدخل المحلى ، كل هذا يؤدي إلى الإفاده من

(١) هاجم بول سابلوسون إنكار إيمانويل في مقال بعنوان :

" The Ill-logic of Neo - Marxiam Doctrine of unequal exchange " .

الاقتصاديات الخارجية مثل رفع المهارات لعنصر العمل وزيادة طلب صناعات التصدير على المنتجات الأولية المحلية . كذلك فإن قوة العمل ستوجه قسراً من دخلها المتزايد نحو شراء سلع الإستهلاك المحلية بدلاً من الأجنبية ، كما سيكون هناك علاقات ترابط إلى الأمام تصاحب الزيادة في الصادرات . فعلى سبيل المثال تستخدم مخلفات صناعة ضرب الأرز المصدر في صناعات منها الزيوت والأعلاف وغيرها ، وتستخدم مخلفات صناعة حلج القطن في إقامة صناعات جديدة (الزيوت الصابون الكبس ...) .

ولمزيد من التوضيح تضرب مثلاً بإقامة مصنع للتعليب لنذلل على الأمر في جانبيه الإيجابي والسلبي . هنا نجد أن مصدر الفاكهة والخضر المعلبة يزود المزارعين - من خلال عقود طويلة لأجل - بالمعرفة التقنية والبذور والأسمدة اللازمة مما يؤدي إلى الحصول على أحسن وأنسب إنتاج للصناعة . ومن ناحية أخرى يحصل أصحاب الصناعة وقوة العمل المستخدمة على دخول أعلى والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على سلع الإستهلاك والحصول على نوعية أحسن من الغذاء مما يؤدي إلى تحفيز كل من الصناعة والزراعة المحلية . ولا شك أن تزويد المزارعين بالمعارف الجديدة وما يترتب على ذلك من زراعة غلات أخرى يؤدي إلى إبتعاش الزراعة ، وهذا بدوره يشجع البنوك لتزويد المزارعين والتعاونيات والوسطاء والمصانع بالإئتمان المطلوب . ويرد كل هذا إلى ما حققته الصناعة التي أقيمت من نجاح .

ولكن من ناحية أخرى فكثيراً ما لا تحقق الصناعة الآمال المعقودة عليها . فإذا فرضنا أن مصنع المعلبات لم يحقق النجاح للمأمول لأن المزارعين فشلوا في التحول إلى المنتجات المطلوبة وعلى ذلك فإن للمنتجات الأولية التي تمثل مستلزمات الإنتاج للمصنع المقام لا بد من إستيرادها ، كما أن الأجور التي تدفع لعنصر العمل ستكون الأجور السائدة المنخفضة وعلى ذلك فإن أثر المضاعف سيكون منخفضاً ، وحتى هؤلاء الذين يحصلون على أجور مرتفعة فإنهم سيقومون بشراء سلع مستوردة . وتوجد العديد من الأمثلة لتوضيح وضع الجيوب الاقتصادية حيث تلعب فيها الصادرات دوراً ثانوياً في حفز الإقتصاد المحلي . مثال ذلك صناعة الشاي في سيرى لانكا (سابقاً

سيلان) حيث الآلات والمعدات والأدوات مستوردة من بريطانيا ، هذه الآلات والمعدات وسلعة الشاى نفسها تنقل على سفن بريطانية ، ويهيمن على الإدارة العليا بريطانيون الذين يستوردون معظم حاجاتهم من الخارج ، كذلك فإن الأرباح كانت تحول إلى الدولة الأم ، حتى عصر العمل نفسه فكان يستورد من الهند نظراً لإنخفاض مستويات الأجور . وعلى ذلك فإن سيرى لانكا لم تحصل على مزية أو فائدة تذكر : فالمعرفة الفنية محدودة ، وأثر المضاعف على الدخل يكاد لا يذكر كما أنه لم يترتب على الوضع قيام صناعات جديدة . ونفس الشيء يقال عن إقامة المحاليج والمكابس فى صناعة القطن فى مصر .

ويخلص هانس سنجر Hans Singer إلى أن مشكلة الجيوب أكثر حدة فى حالة تصدير الإنتاج الأولى حيث أن عملية تكوين وتركيب رأس المال تكون متواضعة وأن الإشعاع الديناميكي يكون محدوداً من خلال تدريب العمال الفنية ونصف الفنية . ويعتقد أن الصناعة أكثر ملائمة من الزراعة والتعدين مدعماً هذا الرأى بما حدث فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر وفى اليابان فى القرن العشرين . ومع ذلك فيوجد من الإقتصاديين من يختلف مع هذا الرأى ، ذلك أن الأشعاع الديناميكي من خلال التدريب من المحتمل أن يكون له أهمية واضحة فى حالة الزراعة المكثفة لرأس المال والمستخدمة للفنون والتقنيات ، وهم يدون دهشتهم من أن هذا الأسلوب أقل قبولاً عن التصنيع . ويمزجون هذا الرأى بالعديد من الأمثلة لدول حققت نمواً من خلال الزراعة دون التضحية بالوفورات الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والبنمرك . فالزراع فى ولاية أيوا أو فى إستراليا لديه خبره كافية عن الآلات والمعدات ووسائل التسويق وطرق الإنتاج ربما تفوق معرفة قاطنى الحضر بها . إضافة إلى ذلك فإن هناك من الصناعات ما يقود إلى جيوب تسرب ، تماماً كما سبق رؤينا فى حالة الإنتاج الأولى . فالمؤسسة الأجنبية التى تستورد معرفة تقنية مكثفة لرأس المال غالباً ستقوم بدفع أجور ومرتبات مرتفعة نسبياً ولكنها لن تستخدم عدداً كبيراً من قوة العمل . وهؤلاء المحظوظون الذين يحصلون على تلك الوظائف غالباً تكون معيشتهم على نمط مختلف عن الوضع السائد وغالباً يفضلون السلع المستوردة على

المتجة محلياً . كذلك فإن هذه الصناعة المحلية المكثفة لتعصر رأس المال والتي تنتج سلماً بديلة للواردات ، كثيراً ما تعتمد على مستلزمات إنتاج مستوردة . كل هذا يقودنا إلى القول بأن هذه الصناعة لا تحقق الإشعاع الديناميكي للرفع عملية التنمية وإنما تمثل جيئاً يقود إلى التهرب .

ويتفق معظم الإقتصاديين أن هذا اللون من الإستثمار بإقامة جيوب أجنبية أمر عاى فى الدول الأقل تقدماً - إلى جانب ذلك فهناك إضفاق أقل - بين الإقتصاديين - أن التجارة الخارجية هى السبب فى نشوء تلك الجيوب . قيام الجيوب وإنخفاض أثر المضاعف يعزوها البعض إلى طبيعة عملية التخطف ، وكثيراً ما لا يكون لها علاقة بالتجارة وطبيعة الصادرات والواردات . فعلى سبيل المثال فإن إقتصاداً يحوى قطاعاً زراعياً إستكشافياً كبيراً وحتى فى حالة نشاط قطاع الصادرات فإن أثر المضاعف يظل متواضعاً . ولتوضيح ذلك نسوق الوضع فى دولتين ناميتين : الأولى دولة ساحل العاج حيث يتوفر لديها سوق تبادلى للمنتجات الزراعية الغذائية تجد أن أثر المضاعف كبير نتيجة لصادراتها من الكاكاو والبن وذلك عكس ما نجاه فى دولة أوغندا حيث تنتشر فيها زراعة كل من القطن والبن إلى جانب العديد من محاصيل الغذاء الأخرى للإستهلاك المحلى حيث تجد أن آثار المضاعف محدودة .

وعموماً فكلما كانت الدولة أشد فقراً وكلما كان قطاع الإستكفاء المحلى كبيراً وما يترتب على ذلك من ضيق السوق المحلية كلما نجم عن ذلك فرصة أقل لتوليد دخل جديد ، سواء من الصادرات أو أى نشاط محلى آخر لا يرتبط بالتجارة للإتفاق على للمنتجات المحلية . وكذلك كلما زاد فقر الدولة كلما زادت حاجتها إلى رؤوس الأموال والتقنيات والإدارة الأجنبية وفى نفس الوقت يرتفع معدل تحويل الأجور والمربيات إلى الخارج .

وسبب آخر لنشوء الجيوب الأجنبية - إضافة إلى السبب السابق للمتمثل فى وجود قطاع إستكشافى كبير - وجود أعداد كبيرة من العمالة المدربة على استعداد للعمل مقابل أجور زهيدة وذلك نتيجة للضغط السكانى وإنتشار البطالة أو قيام قطاع زراعى كبير يتسم بإنخفاض الإنتاجية .

وكثيراً ما يترتب على إنتشار البطالة وتدنى الأجور أن يجد القطاع التصديري فرصته للنمو ولكن دون حفز ودفع لنمو الإقتصاد كما هو الوضع فى حالة الدول الأكثر تقدماً حيث ترتفع الأجور بشكل ملحوظ نتيجة للطلب الجديد فى سوق العمل . وعلى ذلك فإن أى نشاط محلى - كالتصنيع - إضافة إلى التصدير يكون إشعاعه أقل حفزاً لباقي قطاعات الإقتصاد القومى .

وسبب ثالث لوجود الجيوب الأجنبية يرجع إلى طبيعة المؤسسات المالية والسياسية . فعندما تكون الدولة فقيرة فإن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وبيوت السمسرة لا تنمو بالدرجة الكافية لتحقيق مزيد من الترابط بين قطاع التصدير وباقي قطاعات الإقتصاد القومى . فتظل البنوك متخصصة تماماً فى تمويل الصادرات التقليدية ، كذلك فإن المستوردين الأجانب والوكالات وبيوت السمسرة تقصر نشاطها على معاملاتها التقليدية . يرجع هذا التخصص الشديد إلى سياسة الحيلة والحذر . وحيث أن رأس المال نادر ومكلف والمعرفة محدودة فإن المؤسسات المالية تنحو عن الأنشطة غير المطروقة ، وهناك كذلك عامل مؤسسى آخر يرتبط بالجوانب السياسية ويحول دون الترابط إلى الأمام أو الخلف . فكثيراً ما يكون النظام الضريبى متحيزاً ضد الزراعة وعلى الأخص عندما تخفى قوة العمل فى المناطق الحضرية برعاية خاصة ينجم عنها فرض رقابة صارمة على أسعار مواد الغذاء ودعم أسعار المواد الغذائية المستوردة . يترتب على ذلك زيادة فى الأجور الحقيقية لسكان المدن فى الوقت الذى تهمل فيه الزراعة . وهنا نجد أن قيام الجيوب يرتبط باعراض التخلف عامة وليس بالصادرات .

ويعتقد العديد من الإقتصاديين . ومنهم Alec Cairncross أن أضرار جيوب التصدير بولغ فيها - حقيقة كما يذكر Cairncross أن إقامة معمل لتكرير النفط لن يحقق إلا القليل فى التحول نحو الزراعة فى دولة نفطية . ولكن ماذا عن الترابط الذى ينجم عن ميكانيكية الضرائب حتى الجيوب التى ليس لها علاقة واضحة بالإقتصاد المحلى يمكن أن ترتبط به من خلال الضرائب . فلا شك أن جيوب المنتجات الأولية كان لها دوراً كبيراً فى تحقيق النمو فى دولة مثل اليابان (الحريز) ، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (الجيوب) والمملكة المتحدة (أولاً الصوف ثم المنسوجات) التى كانت

تشكل فى فترة من الفترات ٢٧٠ من صادرات بريطانيا) . كذلك فإن الجيوب التى تنتج بعض المنتجات الأولية غالباً ستحدث ترابط قوى مع عملية إعداد تلك المنتجات وتحويلها إلى المنتج نصف النهائى أو النهائى . وأى إعاقه لعملية الترابط تلك ستكون نتيجة لعوامل سياسية فى الدول المتقدمة كالضرائب والرسوم المرتفعة وليس لعوامل الضعف للوروة فى التجارة . حتى فى أسوأ الحالات - كما فى حالة شاي سبرى لأنكا السابق ذكرها - فقد كان هناك قدراً من الترابط . فالسكك الحديدية والطرق والموانئ التى أقيمت أو طورت لخدمة تصدير الشاي كان لها فائدة لوجه النشاط الإقتصادى الأخرى . كذلك فإن حصيلة الضرائب (التى حققت زيادة) استخدم قدر منها فى تمويل مراحل التعليم والصحة . والى أصبح لها أهمية كبيرة فيما بعد فى دفع التقدم والنمو . (وأن كان هذا لا ينفى أن قدراً من الضرائب أيام الاستعمار كان يوجه إلى أوجه التسليح والأمن ودفع مرائب عالية لأفراد الإدارة الأجنبية الإستعمارية) . وعلى ذلك فإنه يبدو منطقياً لمهاجمة آثار جيوب التجارة الخارجية المصاحبة لحزمة من الضرائب وبرامج النمو عن مهاجمة التجارة الخارجية بذاتها .

ونقطة أخيرة هى أن الذين يهاجمون التجارة الخارجية باعتبارها مشولة عن آثار الجيوب على التقدم يرون أنه دون قيام التجارة الخارجية وجيوبها فإن إقتصاد الدولة يكون فى وضع أفضل ولكن يشترط فى هذه الحالة توفر بعض العناصر الهامة :

أ - وجود إستثمارات مطية محل محل الإستثمارات الأجنبية .

ب - توفر الإدارة الكفؤة والسليمة .

ج - توفر سوق محلية بالقدر الكافى لتشجيع إقامة مجموعة من المشروعات الإقتصادية العظيمة .

ولما كان من الصعب توفر هذه المقومات فى الدول النامية فإن وضعها دون قيام التجارة لا بد وأن يكون أسوأ حيث ستكون عناصر الإنتاج فى حالة سكون نتيجة لشدة ضيق السوق .

ولا شك أنه في حالة وجود صادرات من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية ، وبعض منتجات الصناعة للتصدير حتى في حالة إنخفاض ترابطها وعدم التفاؤل بتحسين الأوضاع في المستقبل ذاتها تمثل الوسيلة الوحيدة المقبولة للبدء في عملية التنمية للعديد من الدول النامية . وللتدليل على ذلك دعنا نتصور الوضع السىء الذى ستكون عليه السنغال دون تصدير القبول السودانى ، أو أوغندا والسودان دون القطن أو نيجيريا وليبيا ودول الخليج العربى دون النفط .

The Terms of Trade

٧ - معدل التبادل الدولى

يعد السبب الأساسى لإنخفاض معدل التبادل الدولى إلى تراخى الطلب على المنتجات الأولية في المدة الطويلة . وقد يرتبط هذا الجدل بأراء كل من راؤول بريتش Raul Prebisch وراجنار نيركس Ragnar Nurkse وأدوارد برنشتين Edward Bernstien . وتلخص أراؤهم في أن انخفاض معدل التبادل يرجع إلى اعتماد تلك الدول على المنتجات الأولية في التصدير حيث يتمو الطلب عليها بمعدل يقل عن نمو الطلب على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى اتجاه الأسعار ضد صالح الدول المنتجة للمنتجات الأولية وفي صالح الدول المنتجة للمنتجات الصناعية - يرجع ذلك في رأيهم إلى مجموعة من العوامل :

أ - قانون إنجمل والطلب على الغذاء :

يزيد الطلب على الغذاء بمعدل يقل عن زيادة الدخل . هذه الظاهرة تعرف بقانون إنجمل (رياضى من بروسيا في القرن ١٩) . وهناك إجماع على صحة هذا القانون بالنسبة للدول المتقدمة إقتصادياً - فمرونة الطلب الداخلية على الغذاء - أى الزيادة المشوبة في الطلب المصاحب لزيادة قدرها ١٪ في الدخل هى في حدود ٢,٠ - ٣,٠ في كندا وغرب أوروبا . أما المرونات الخاصة بصادرات الدول الأقل تقدماً من مواد الغذاء فهى أعلى من ذلك ، فصادراتها من مواد الغذاء يقدر لها أن تزيد بحوالى ٦,٠٪ لكل ١٪ زيادة في دخل الدول المتقدمة ، وصادرات المنتجات المنارية - الشاى ، السكر ، البن ، الكاكاو ، الموز ، الأناناس - تبلغ مرونتها الداخلية أقل من واحد

والعديد منها أقل من ٦، أى أقل من المتوسط وفى حدود ٥ - ٣، وفى العديد من الحالات نجد أن المستهلكين يتحولون عن إستهلاك بعض تلك المنتجات للمدايرة مثل الشاي والقهوة إلى المشروبات الأخرى من غازية وعصائر ، ومن زيت النخيل (الذى يحوى نسبة عالية من الدهون) إلى زيت الذرة . كذلك هناك موضوع زيادة السكان فى الدول النامية وما يصاحبها من زيادة فى الطلب على الغذاء . تشير التقارير إلى توقع زيادة إستهلاك الغذاء بمعدل مرتين ونصف فى الدول النامية فى الفترة من ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠ بسبب الزيادة فى السكان من ناحية وزيادة متوسط دخل الفرد بحوالى ١٠٪ من الناحية الأخرى . كذلك من للتوقع زيادة الأسعار الحقيقية لمواد الغذاء بين ٣٠ - ١٠٠٪ خلال نفس الفترة . ومن المعلوم كذلك أنه من الصعب أضافة لإراض جديدة لمواجهة هذه المشكلة إذ تقلر المساحات المستغلة من الأراضى الزراعية بحوالى ١,٤٨ بليون هكتار فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ من للتوقع زيادتها إلى ١,٥٤ بليون هكتار فى عام ٢٠٠٠ . ومن هنا فإنه يتعين العمل على زيادة إنتاجية الأرض عن طريق التوسع الرأسى وهذا يحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة المرتفعة الثمن ومن المالية - ولا شك أن الزيادة فى أثمان مستلزمات الإنتاج أضافة إلى أثر الرواج على الأسعار ، كل هذا يؤدى إلى زيادة فى الأسعار فى الفترة الطويلة ، بل هناك عامل جديد له نفس الأهمية فى التأثير على الأسعار والذى يترتب على تحول الدول الأقل تقدماً - طبقاً لقانون بنت Bennet's Low - من إنتاج الحبوب والنشويات إلى إنتاج اللحوم والدواجن . إذا تحققت هذه التوقعات فإن هناك احتمالاً لبعض الدول النامية من تغلبها على الآثار السلبية لقانون إنجل حينذاك فإن قطاع تصدير الغذاء قد يصبح القطاع القائد لقلة من الدول النامية القادرة على إنتاج فائض زراعى إضافة إلى حاجتها منه . ومن الدول التى سيكون تصدير الطعام بمثابة عامل ديناميكى يحفز عملية التنمية : الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وأندونيسيا وتايلاند . كما أن العديد به من الدول الأخرى من الممكن أن تصدر الطعام مستقبلاً إذا تمكنت من التغلب على مشكلة ندرة رأس المال وبعض المشكلات الأخرى . وعلى ذلك فإن التوقعات الخاصة بتصدير الغذاء فى الفترة الطويلة ليست سيئة كما يراها البعض .

(ب) ضعف الطلب على المنتجات الأولية :

يعتبر ضعف الطلب على المنتجات الأولية من أسباب اتجاه معدلات التبادل الدولية الى غير صالح الدول الأقل تقدماً . فعلى مستوى العالم نجد أن واردات الطعام والوقود والمنتجات الأولية الأخرى كانت تمثل 24% من كل الواردات في عام 1965 على حين نجدها تنخفض إلى 22% في عام 1988 . ولعل ذلك يرجع إلى :

أولاً : مع زيادة الدخول في الدول المتقدمة فإن الطلب فيها يتحول إلى صناعة الخدمات حيث تبة المدخلات فيها من المنتجات الأولية منخفضة بالمقارنة مع المنتجات الصناعية .

ثانياً : أدى التقدم للتكنولوجيا الذي شهده العالم في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية إلى ولادة العديد من المنتجات البديلة الجديدة (الاسمدة المخلفة - الالياف الصناعية - المعالط الصناعي) فاحلال للمنتجات المصنعة محل للمنتجات الأولية كان له أكبر الأثر على العديد من المحاصيل الزراعية والمعادن . فمن المنتجات الجديدة التي كان وما زال لها أثراً كبيراً البلاستيك ، السيراميك Ceramics وصفائح السيليكون Silion chips . وتستخدم السيارات و الطائرات كميات من البلاستيك وغيره ، فالسيارات في العشرينات كانت تحوى قدرأ من المنتجات الأولية يمثل 50% من قيمتها ، على حين نجد أن للمنتجات الأولية لا تمثل أكثر من 1% من تكاليف الحاسوب Computer في الوقت الحالي .

وكذلك فإن كابل النحاس كان يحوى مواد أولية تمثل 50% من قيمته ، أما الآن فقد حل منتج بديل Fiber optics وهنا نجد أن مائة رطل من هذا المنتج الصناعي البديل Fiber-optic cable يمكنها أن تقوم بعمل طن من اسلاك النحاس . كل هذا يوضح أن هناك ثورة في إستخدام العديد من المعادن . فلقد هبط استهلاك النحاس في الفترة 1973 - 1984 بحوالى 22% (هبط النحاس المستخدم لكل وحدة إجمالى ناتج قومي بمقدار 22%) ، 23% للنيكل ، 24% للقصدير . ويمرّ هذا الانخفاض إلى احلال البلاستيك الذي هو أحد منتجات النفط . وعلى الرغم من أن البلاستيك من منتجات الصناعات البتروكيماوية إلا أن كمية الطاقة اللازمة لإنتاجه

اقل كثيراً عن تلك المطلوبة لتكرير وتنقية المعادن البديلة . ولذلك فإن انخفاض أسعار النفط منذ ١٩٨٢ وحتى الوقت الحاضر أدى إلى انخفاض تكاليف إنتاج البلاستيك وغيره من منتجات الصناعات البتروكيمياوية . كل هذا أدى إلى أن القاعدة التي كانت سائدة ، ومفادها أن زيادة الإنتاج الصناعي تؤدي بالتبعية إلى زيادة في استهلاك المعادن ، أصبح مشكوكاً في صحتها . فعلى حين زاد الإنتاج الصناعي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ بحوالى ٢١٣ لم يترتب على ذلك أى زيادة في استهلاك المعادن ، وكذلك كان معدل زيادة الإنتاج العالمى ٢٢١ سنوياً بينما ظل استهلاك الألمونيوم دون تغيير وهبط إنتاج النحاس . من كل هذا يتضح أن الدول الأقل تقدماً أصبحت تواجه نقصاً في الطلب على منتجاتها الأولية ومن ثم تحول معدل تبادلها الخارجى إلى غير صالحها .

وجهة نظر مخالفه :

على الرغم من وجهة النظر المتشائمة - والتي وضحاها - فهناك تحفظات عليها . فالتحول التقنى ليس دائماً يحد من الطلب على المنتجات الأولية بل قد يزيد الطلب عليها والدليل على ذلك زيادة الطلب خلال الثلاثين عاماً على مجموعة من المعادن منها الفانديوم واليورانيوم والتجستن . ويشير تقرير العالم عام ٢٠٠٠ global 2000 إلى أن الطلب على مجموعة من المنتجات الأولية - الاحجار الكريمة الصناعية والفوسفات - زاد بمعدلات تفوق الزيادة في إجمالى الناتج القومى ، على حين تكون الزيادة على مجموعة أخرى بنفس زيادة إجمالى الناتج القومى ، وأخيراً يقل الطلب على مجموعة ثالثة - النحاس المكرر ، خام الحديد ، الزئبق ، النيكل ، الفضة والقصدير . وحتى في حالة انخفاض الطلب عن معدل الزيادة في إجمالى الناتج القومى فإن هذا لا يعتبر مؤشراً لمعدل تبادل غير ملائم وذلك لأن الاسعار قد تغير الوضع . فبلوغ مرحلة تناقص القوة في إنتاج المنتجات الأولية - الزراعة والمعدنية - قد يعنى ارتفاع الاسعار ومن ثم زيادة الدخول ، دون اعتبار إلى مرونة الطلب الداخلية . هذا الوضع متفق عليه ومعروف منذ أيام ريكاردو وماتس وكيتز .

وفي الوقت الحاضر نجد أن الدولة المتقدمة تعتمد بشدة على واردات المعادن

كما يتضح من البيانات في الجدول التالى :

جداول رقم ١١ - ٤

واردات المعادن كنسبة مئوية إلى الاستهلاك (١٩٧٦)

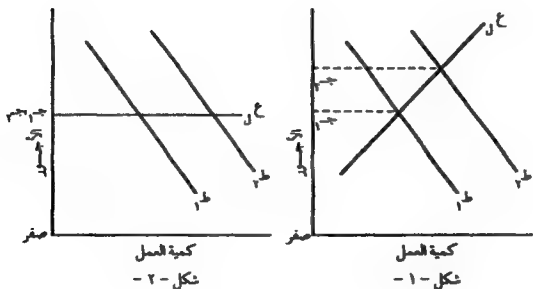
| المعدن | الولايات المتحدة الأمريكية | أوروبا الغربية | اليابان |
|--------------|----------------------------|----------------|---------|
| بوكسيت | ٨٨ | ٥٠ | ١٠٠ |
| الكروم | ٩٠ | ٩٥ | ٩٥ |
| النحاس | ١٦ | ٩٩ | ٩٣ |
| الحديد الخام | ٢٥ | ٨٥ | ٩٩ |
| للتنجيز | ١٠٠ | ٩٩ | ٩٠ |
| النيكل | ٦١ | ٩٠ | ٩٥ |
| القصدير | ٧٥ | ٩٠ | ٩٠ |

وتوجد في الوقت الحاضر في الدول الأقل تقدماً أرصدة كبيرة للمعدن من المعادن منها البوكسيت (٢٧٣) ، الكروم (٢٩٨) ، النحاس (٢٥٧) ، النيكل (٢٦٤) ، القصدير (٢٨٧) . كما أن لديها كميات وفيرة من الحديد الخام تبلغ ٢٣١ من أرصدة العالم . إضافة إلى ذلك فإن المعادن المستغلة في الدول الأقل تقدماً أكثر ثراءً في محتواها للمعدن عنها في الدول المتقدمة . ولعل ذلك يرجع أساساً إلى أن مشكلة نقل المعادن - حيث لا تتوفر الطرق أو الوسائل المتقدمة في الدول الأقل تقدماً - تدعو إلى استغلال المصادر الغنية (من أمثلة ذلك نحاس شيلي وزامبيا وزائير ، الحديد الخام من ليبيريا وموريتانيا ، البوكسيت من سيرينام وغيانا ، القصدير من بوليفيا وماليزيا والفوسفات من مراكش) ولقد ثبت - أثناء أزمة النفط وارتفاع أسعاره - أن استغلال الحقول والناجم الغنية كان له ميزة كبرى إذ أن التعدين من المناجم الأقل ثراءً بالمعدن يحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود energy intensive .

وأخيراً فإن هناك استخدامات بديلة للموارد في الدول الصناعية المتقدمة . وحيث تكون تكلفة الفرصة البديلة مرتفعة فإنه عندما تنخفض أسعار المعادن فمن

المتوقع أن تلك الدول ستتحول عن إنتاج تلك للمعادن قبل الدول الأقل تقدماً بفترة من الوقت . فلا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتوقف عن إنتاج النحاس كنتيجة لانخفاض اسعاره وذلك قبل أن تتوقف شيلي أو زائير بوقت طويل . واقع الأمر أن الدول المتقدمة تحول عن إنتاج للمنتجات الأولية وتوجه إلى عمليات التجميع Processed items ذات القيمة الأعلى وكلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما كان ذلك في صالح الدول النامية المبقية على الإنتاج . ونفس الجدل يثار بالنسبة للدول النامية التي يوجد لديها بدائل أحسن . ذلك أنه على الرغم من هبوط صادراتها من المنتجات الأولية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يرتفع مما يؤدي إلى توجيه النشاط نحو الصناعة والزراعة . وحقيقة الأمر أنه مع النمو فإن بعض الدول الأقل تقدماً تقلل من صادراتها السلعية مما يؤدي إلى تحسن أوضاع الدول التي تبقى على التخصص في الإنتاج الأولي . وملاحظة أخيرة تلخص في إمكان زيادة صادرات الدول الأقل تقدماً من سلع الطعام والمنتجات الأولية وذلك على حساب صادرات الدول المتقدمة منها . فالدول المتقدمة تعتبر من كبار منتجي المنتجات الأولية كما أنها صدرت حتى مطلع الثمانيات منتجات أولية بقيمة تفوق ما صدرته الدول الأقل تقدماً فهناك منافسة كبيرة ومباشرة بين الكتلتين في مجموعة من المعادن والخيوط والألياف والسكر والدهنيات والزيوت، ومنافسة غير مباشرة في المشروبات والمطاط . وقد أوضح الأستاذ كيرنكروس Cairncross أنه كلما كانت المرونة السعرية مرتفعة بسبب منافسة المنتجات الأولية من الدول المتقدمة كلما ترتب على ذلك بطيء الطلب على صادرات الدول الأقل تقدماً - لذلك فإن استقرار الأسعار أو انخفاضها في الدول الأقل تقدماً يكون مفيداً لها لأنه كثيراً ما يؤدي إلى الاستحواذ على أسواق كبيرة على حساب إنتاج الدول المتقدمة . لذلك يتعين أن تعمل الدول النامية على تخفيض تكاليف الإنتاج بوسائل مختلفة منها استخدام الأساليب العلمية في الزراعة ، زيادة الاستثمارات في التعدين وتخفيض الضرائب - إلى أدنى مستوى - على الصادرات . يترتب على ذلك زيادة ملموسة في الصادرات ، إلا أنه في حالة إبقاء الدول المتقدمة على حماية إنتاجها الأولي فإنه لا أمل للدول النامية في زيادة صادراتها .

جـ - السبب الثالث لإنخفاض معدلات التبادل الدولية في الدول النامية يرتبط بنظرية الإنتاجية التي قدمها منجر Hans Singer منذ حوالي ثلاثين عاماً وما زالت محل مناقشة وجدل . فيقرر منجر أن النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة يقود تلقائياً إلى زيادة الدخل في صورة لوفتاع الأجور حيث يكون عرض عنصر العمل عديم المرونة نسبياً كما يتضح من الشكل ١ . أما في الدول الأقل تقدماً فإن الوضع يختلف فيترتب على النمو وزيادة في الطلب على عنصر العمل الوفير نسبياً فلا يترتب عليه زيادة في الأجور كما يتضح في الشكل ٢ . إضافة إلى ذلك فإن نمو الطلب في الدول المتقدمة أسرع حيث يتركز التقدم الفني بها وعلى ذلك فالدخل للمستمد من الأجور في الدول الأقل تقدماً لا يزيد أو يزيد بمعدلات تقل عن تلك التي تحدث في الدول الأكثر تقدماً نتيجة لذلك تتخذ أسعار السلع إنجهاً مختلفاً : فهي ترتفع في الدول المتقدمة نتيجة لزيادة التكاليف ، وترتفع بمعدل أقل في الدول الأقل تقدماً نتيجة لارتفاع مرونة عرض عنصر العمل .



ولقد لقي هذا الفكر قبولاً من العديد من الإقتصاديين واستخدم للتدليل على إنخفاض معدل التبادل الخارجى للدول الأقل تقدماً . إلا أن هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً حيث مع التنمية وبعمر الوقت يصبح عرض عنصر العمل أقل مرونة عندئذ تبدأ الأجور الحقيقية فى الارتفاع - شأن ما يحدث فى الدول الأكثر تقدماً - ومن هنا الحاجة الملحة إلى إتباع سياسة تؤدي إلى الحد من النمو السكاني فى الدول الأقل تقدماً.

د - يرتبط السبب الرابع لإنخفاض معدلات التبادل فى الدول الأقل تقدماً بجمود هيكل أسواق الدول المتقدمة . وينسب إلى الأستاذ راؤول بريتش (جدل الاحتكار وما يثيره أثر رانشت Ratchet effect فى النظرية الإقتصادية) حيث يؤكد على أن انتشار احتكار القلة Oligopolistic Market فى الدول الأكثر تقدماً يؤدي إلى زيادة فى الأسعار فى أسواق تلك الدول . فى نفس هذه الدول وفى حالات قليلة فى الدول الأقل تقدماً نجد أن إتحادات العمال القوية تساهم للمنشآت الكبيرة . فى ظل هذه الظروف فإن أثر رانشت يؤثر على نمط الأسعار . فترتفع الأسعار عادة أثناء فترة الرواج وتقوم الشركات الاحتكارية بتحميل المستهلكين بالزيادة فى تكاليف الإنتاج ، وفى نفس الوقت تسعى إتحادات المنتجين إلى دفع الأجور إلى مستوى يفوق إنتاجيتها Wage Push Type of inflation - وعندما يحل الكساد فإن الوحدات الإنتاجية من ناحية وإتحادات العمال من ناحية أخرى تعملان على تجنب حدوث إنخفاض فى كل من الأسعار والأجور . فالأسعار فى الدول المتقدمة ترتفع بسهولة أكبر من إنخفاضها ، على حين لا توجد إلا القليل من الحواجز ضد إنخفاض الأسعار فى الدول الأقل تقدماً . والنتيجة تتمثل فى إجماع معدلات التبادل الدولية ضد الدول النامية.

يلقى هذا الرأى جدلاً واسعاً فلقد أوضح كندلبرجر أن قوة إتحادات العمال وحدها غير كافية لشرح هذا الإجماع . كذلك لابد وأن يكون للمنتجين قوة سوقية واسعة لنقل الزيادة إلى المستهلكين ، وإلا فإن المنافسة بينهم يترتب عليها بلادة إنخفاض مبيعات الدول التى تمنأى من تضخم التكاليف وعلى ذلك فلن يتحقق هذا

الوضع (ارتفاع أسعار صادرات الدول المتقدمة) إلا إذا كانت قوى رفع الأسعار دولية. وهذا أمر مشكوك فيه إذ أن فكرة الاحتكار الدولي في العديد من المنتجات لم تحقق النجاح. وحقيقه الأمر أن هناك منافسة في الأسواق الدولية في معظم المنتجات الصناعية - السيارات ، الشاحنات ، السفن ، الطائرات الحاسبات والصلب وغيرها . وإضافة على ذلك فهناك احتمال أن إحتكار الدول المتقدمة - مع مرور الوقت - يؤدي إلى تطوير تقنى ومن ثم تخفيض في تكاليف الإنتاج والذي يكون في نهاية الأمر في صالح الدول النامية. كذلك فإن التحليل الإحصائي لا يؤكد على صحة هذه النظرية .

هـ - وأخيراً هناك سبب آخر لجيل معدلات التجارة إلى غير صالح الدول الأقل تقدماً وهو نظرية عدم اللوامية Flexibility التي قدمها كندلبرجر . فيرى كندلبرجر أن الركود يحدث في الدول الأقل تقدماً لأن إقتصادياتها أقل قدرة على التحول السريع في العملية الإنتاجية عنه في الدول المتقدمة . ذلك لأن قدرة عناصر الإنتاج - العمل والأرض ورأس المال والتنظيم - ضعيفة الحركة من نشاط إلى آخر نتيجة لمجموعة من الأسباب منها : فقر عوامل المواصلات ، تخلف وسائل الإتصال ومن ثم ندرة المعلومات ، تدنى معدلات القراءة والكتابة وتدنى للمهاره في الإدارة والأجهزة الحكومية . وحتى في حالة توقع إنخفاض الطلب على منتج ما فإن التحول عنه إلى غيره بطيء . فإنخفاض مرونة العرض في مواجهة إنخفاض الأسعار يعنى تعرض الدوله - لفترة من الوقت - لظروف تصير غير ملائمة لعدم قدرتها على تغيير للميزة النسبية .

ولا يعارض أحد هذا الرأي حيث أن القدرة على التحرك ومروامة الأوضاع غير متوفرة بصفة عامه في الدول النامية . وهناك العديد من الدول أبقت وحافظت على إنتاجها من بعض المنتجات التي إنخفض الطلب عليها لسبب أو آخر كما في حالة تترات شيلي ، الجوت ، القطن والمطاط الطبيعي . فالمفروض أن الدوله التي تعاني من ميل معدل التبادل الدولي إلى غير صالحها بسبب تدنى الطلب على منتجاتها أو بسبب شدة المنافسة ، تسعى فوراً نحو التحول إلى إنتاج سلع أخرى . إلا أن هذا غالباً لا يحدث في الدول الأقل تقدماً بسبب عدم توفر المرونه المطلوبه .

ونقطة الضعف في هذا الجدول أن المسئول عن عدم المرونه أوعدم المقدره على

التكليف هو الدول المصدرة للمنتجات الأولية . على حين أن العكس يتفق مع المنطق ، بمعنى أن عدم المرونة هي السبب في عدم نجاح التصدير . هذا ويتعين ملاحظة أن هذا المنطق ينطبق تماماً ونفس القوة على صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، بل ربما بدرجة أكبر ذلك لأن الأوزان وأنماط الإستهلاك أكثر فقيراً بالنسبة للعديد من السلع الإستهلاكية المصنعة ، كما إنها تنطبق على المنتجين الذين يواجهون واردات بديله . هؤلاء المنتجون - في حالة عدم قدرتهم على التحول - سيخرجون من السوق غالباً بسبب رخص الواردات . وأخيراً فإن هذا المبدأ ينطبق على أى نشاط إقتصادي محلي لا يتعلق بالتجارة الخارجية .

الفصل الثانى عشر

التجربة اليابانية فى التقدم الإقتصادى

مقدمة :

مثل الكثير من دول العالم الثالث الآن كان الإقتصاد اليابانى فى القرن الماضى إقتصاداً زراعياً محصوله الأساسى هو الأرز الذى يعتبر الغذاء الرئيسى للسكان . ومن الناحية السياسية تعرضت اليابان إلى الكثير من الضغوط الإستعمارية فى القرن التاسع عشر الذى يعتبر بحق قرن الإستعمار الغربى حيث تنافست الدول الغربية على مد نفوذها الإستعمارى فى آسيا وأفريقيا . ويمكن القول بأن إنتشار النفوذ الغربى فى الصين وهى الدول المجاورة لليابان مباشرة قد سبب فى دق نواقيس (أجراس) الخطر فى اليابان حيث لاحظت الأخيرة مدى الإتحلال السياسى والخلقى الذى لحق بالصين نتيجة لإدمان الصينيين للأفيون الذى فرضته إنجلترا عليهم باسم حرية التجارة . فى سنة ١٨٣٩ دخلت حكومة الملكة فيكتوريا فى حرب تسمى حرب الأفيون ضد الصين . وكان سبب هذه الحرب أن الحكومة الصينية قد حاولت فى هذا الوقت منع دخول هذا المخدر الذى كان يصدره التجار الإنجليز إلى الموانئ الصينية . وطبيعة الحال لم تستطع الصين مقاومة القوة العسكرية الإنجليزية ، وكانت الهزيمة الصينية صدمة كبيرة لليابان التى أدركت أن ما حدث فى الصين ممكن أن يحدث أيضاً فى اليابان نفسها . ولم تمض سنوات قليلة إلا وشرعت اليابان بدفقات الإستعمار الغربى على أبوابها وتمثل ذلك سنة ١٨٥٤ فى وصول بوارج البحرية الأمريكية إلى الموانئ اليابانية لكى تطلب من اليابان أن تفتح موانئها لخدمة السفن الأمريكية . ونبع ذلك مناقشات

(٥) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور عيسى أحمد ترك الأستاذ غير المتفرغ بكلية التجارة ، جامعة
الأسكندرية

وأستاذ الإقتصاد : Stuart School of Business, Illinois Institute of Technology, U.S.A.

مع الأسطول الإنجليزي والأسطول الفرنسى . وكان نتيجة هذه الضغوط العسكرية أن فرض الغرب شروطاً اقتصادية مجحفة منها أن لا يزيد الحد الأقصى للرسم الجمركى على الواردات اليابانية عن ٢٥% وبالتالى تعرض الصناعات اليابانية الناشئة إلى منافسة الصادرات الغربية الأكثر جودة والأقل سعراً مما يودى إلى صعوبة نمو القطاع الصناعى فى اليابان . ولقد كان هذا التقييد السياسى لسلطة الحكومة فى فرض الرسوم الجمركية طعنه فى صميم الكرامة اليابانية^(١) كانت نتيجتها سقوط حكومة التوكوجاوا Tokugawa التى قبضت هذه الشروط المهينة وبزوغ حكومة جديدة عرفت بإسم الميجى Meiji سنة ١٨٦٨ .

حكومة الميجى :

كان قادة هذه الحكومة من الشباب الوطنيين الذى أقسموا على تغيير المجتمع اليابانى القديم لكى تلحق اليابان بركب العالم المتحضر وكان شعارهم « إقتصاد غنى وجيش قوى » . وبفضل جهود هذه المجموعة استطاعت اليابان أن تكون الدولة الآسيوية الأولى التى نجحت فى تحويل إقتصادها من إقتصاد زراعى تقليدى إلى إقتصاد صناعى متقدم فى أقل من ربع قرن ولذلك إستحققت التجربة اليابانية أن يطلق عليها بحق لقب « المعجزة الإقتصادية » .

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو معرفة الكيفية التى إتبعها اليابان لتحقيق هذا النجاح الإقتصادى اللذهل خاصة أنه حدث فى دولة لم يهاها الله بوفرة من الموارد الطبيعية .

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن اليابان قد إتبع أسلوباً كان يعتبر بمقاييس هذا الوقت أسلوباً جديداً للتقدم الإقتصادى يختلف تمام الاختلاف عن الأسلوب التقليدى للتنمية الذى إتبعته إنجلترا والولايات المتحدة . ففى هذه الدول الأخيرة تجد أن شجرة الصناعة قد نمت وثرعرت بمجهود القطاع الخاص فقط بدون أى تدخل من الحكومة . ويطلق الإقتصاديون على هذا نظام الإقتصاد الحر Laissez - Faire ولكن اليابان أدركت أن من العيوب الرئيسية للنظام الإقتصادى الحر (١) فرض الغرب نفس القيود الإقتصادية على الكثير من دول العالم الثالث فى القرن التاسع عشر ومنها مصر وتركيا .

هو طول المدة اللازمة لحدوث التغيير المطلوب في المجتمع والتي لا تقل عن قرن كامل. ولما كانت اليابان غير مستعدة للإنتظار مائة عام فإنها قد إبتخذت طريقاً آخر لتحديث المجتمع يعتمد أساساً على التدخل الحكومي لمساعدة القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي. ولكن المشكلة التي واجهتها حكومة الميجي في هذا الوقت أن قادة الحكومة كانوا مجموعة من الشباب الذين تملؤهم الحماسة ولكن ينقصهم الخبرة الفنية والإقتصادية، حيث أنهم بلا إستثناء لم يحدث أنهم خرجوا من اليابان للخارج وبالتالي كانوا غير قادرين على رسم السياسات الملائمة لتقدم بلدهم. وللتغلب على هذه المشكلة قادم تفكيرهم إلى قرار فريد من نوعه تمثل في أن تقوم الوزارة اليابانية كلها في رحلة حول العالم لكي تدرس النظام الإقتصادي والسياسي في كل دولة تزورها. ولقد إستمرت هذه الرحلة تحت إشراف أحد قادة الميجي إيواكورا Iwakura لمدة ٢٣ شهراً بين ١٨٧١ و ١٨٧٣. وتعتبر هذه الرحلة نقطة تحول في تاريخ اليابان إذ وضعت الحكومة نفسها في مكان التلميذ النجيب لما يقرب من ستين لكي تتعلم من تجارب الآخرين وتعرف على مصادر القوة والضعف في كل نظام مما سهل على القادة السياسيين بعد ذلك رسم السياسات الرشيدة التي تبني مصادر القوة وتلاني عوامل الضعف. ويمكن تلخيص نتائج هذه الرحلة في التالي :

أولاً : أدركت اليابان أن سر قوة الغرب السياسية والعسكرية تكمن في تقدم صناعي ونظام برلماني وبدأ ذلك جلياً من زيارة العواصم الغربية للتقدمة في الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا بينما تخلف الدول الشرقية مثل الصين وروسيا يرجع إلى نظام زراعي متخلف ونظام سياسي أوتوقراطي .

ثانياً : لا يوجد دولة واحدة فقط يمكن لليابان أن تتخذها كنموذج كامل وتقلدها تقليداً أعمى ذلك لأن كل مجتمع له مزاياه وعيوبه وإذا إستطاعت اليابان أن تستفيد من المزايا وتلاني العيوب فإن ذلك سيؤدي إلى التقدم السريع . وعلى سبيل المثال فقد كان نتيجة هذه الرحلة أن تبنت اليابان من الولايات المتحدة نظام التعليم الإجباري والكثير من الفنون الزراعية ولكنها لم تبني النظام السياسي الأمريكي حيث أنه في هذا النظام تتمتع السلطة التشريعية بسلطة قوية مما يحد من مقدرة السلطة التنفيذية

على إتخاذ قرارات سريعة ولذلك فضلت اليابان النظام الألماني الذي يمنح السلطة التنفيذية ، قوة أكثر مما يمكنها من التدخل المباشر السريع في الشؤون السياسية والاقتصادية . ومن ألفتيا أيضاً بنيت اليابان النظام العسكري للجيش ولكنها فضلت النظام الإنجليزي للبحرية .

ثالثاً : أدركت الحكومة اليابانية أن الدولة الحديثة لا تستطيع أن تتحقق في ظل نظام إقطاعي مثل النظام الذي كان سائداً في عصر التوكوجوا Takugawa والذي تتمتع في ظله طبقة المحاربين المسماة بالساموراي Samurai بمزايا سياسية وإجتماعية ومادية وضعتهم في طبقة متميزة عن بقية أفراد الشعب ولذلك صدرت التشريعات التي قضت على المزايا الموروثة لهذه الطبقة . وبذلك كفل النظام الجديد تحقيق العدالة الإجتماعية لجميع المواطنين وبالتالي أصبح تقدم الفرد وارتفاعه في السلم الإجتماعي مرهوناً بتفوقه في التعليم والعمل وليس على أساس الطبقة التي ولد فيها .

وبالمعنى : لكن تلمح اليابان بقطار التكنولوجيا الحديثة كان لا بد عليها أن تستعين بالخبراء الأجانب وتم ذلك بإغرائهم بالحضور لليابان عن طريق دفع مرتبات سخية ومنحهم سكن مجاني وكان التعاقد معهم يعقود قصيرة الأجل لمدة سنتين أو ثلاثة في المتوسط وفي خلال هذه الفترة يتعلمذ على أيديهم الكثير من المهندسين والفنيين والعمال اليابانيين وكان الهدف في جعل هذه العقود لمدة قصيرة هو عدم إعطاء فرصة للأجانب لكن تكون لهم اليد العليا في تسيير دفة المشروعات اليابانية .

الدور الرائد للحكومة في التصنيع :

بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي قامت به الحكومة اليابانية في نقل التكنولوجيا عن طريق إستيراد الخبرات الأجنبية فقد قامت أيضاً بدور مباشر ونشط في تأسيس فروع الصناعات الجديدة وتدعيمها وحمايتها حتى تستطيع أن تقف على قدميها . ولقد كان مصدر التمويل لهذه الصناعات هو الضرائب التي فرضتها الحكومة على إنتاج الأرز . وكانت صناعة القطن من الصناعات الأولى التي أولتها الحكومة رعايتها . ففي الفترة ١٨٧٨ - ١٨٨٦ إستوردت حكومة الميجي مصانع الغزل والنسيج من

الخارج وقامت الحكومة بنفسها ببناء معظم المصانع وإدارتها ثم بيعت هذه المصانع للقطاع الخاص . ويمكن القول أن ملكية القطاع العام للمصانع لم تدم إلا فترة قصيرة وذلك لقصور الموارد الضريبة للدولة وبالتالي عدم قدرتها على تزويد المشروعات بحاجتها من رأس المال العامل بالإضافة إلى سبب آخر أهم وهو أن تجربة الحكومة في إدارة المصانع قد أثبتت إنها أقل كفاءة بكثير من القطاع الخاص .

وحيث أنه من المعروف أن عصب الاقتصاد الحديث هو نظام مصرفي يقوم بإمداد رجال الأعمال بحاجتهم من السيولة التقليدية فقد قامت الحكومة بتأسيس نظام مصرفي سليم على غرار النظام الأمريكي . وكانت نواة هذا النظام هو إنشاء بنك اليابان Bank of Japan سنة ١٨٧٢ الذي يعتبر من أوائل البنوك المركزية في العالم . وأدى ذلك إلى تنظيم البنوك التجارية على أسس حديثة . وفي البداية كان الكثير من أصحاب هذه البنوك من طبقة النبلاء اليابانية والباقي طبقة التجار الأغنياء . ولم تمشى سنوات قليلة حتى زاد نفوذ التجار الأغنياء وقام الكثير منهم بشراء مصانع الحكومة وبناء مصانع أخرى جديدة . وما أدى إلى نجاح هذه الحركة الصناعية أن بعض كبار المساهمين كانوا أيضاً من أصحاب المصارف ومديريها مما سهل عملية التمويل . والواقع أن مساهمة البنوك في ملكية المشروعات الصناعية تعتبر من الخصائص المميزة للإقتصاد الياباني وهذه الخصوصية تشبه إلى حد كبير النظام الألماني .

ولقد استطاع الإقتصاد الياباني في فترة قصيرة أن يقيم العديد من الصناعات الناجحة وكان ذلك في مجال الصناعات الخفيفة أولاً ثم في مجال الصناعات الثقيلة بعد ذلك . ونتيجة لفقر اليابان في الموارد الإقتصادية واعتمادها على استيراد معظم المواد الخام من الخارج فإن الدولة قد أدركت في مرحلة مبكرة أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لها لدفع نفقات الإستيراد هي أن تقوم الصناعات اليابانية بتصدير فائض إنتاجها إلى الخارج . وفي البداية كان التصدير أساساً في مجال الصناعات القطنية والحريرية وسرعان ما اكتسب الحرير الياباني شهرة عالمية وأصبحت اليابان المصدر الرئيسي للحرير في العالم وذلك بسبب جودته الفائقة ورخص ثمنه نتيجة لدعم الحكومة لهذه الصناعة

ياستيراد^(١١) الخبرة الفرنسية والقيام بعملية الإرشاد الزراعى .

وبصفة إجمالية يمكن القول أن الصادرات اليابانية قبل ١٩٤٥ كانت فى مجال الصناعات التى تتطلب كثافة كبيرة من عنصر المعمل Labor - intensive (مثل لعب الأطفال وصناعة المنسوجات) ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نقص معدل النمو السكانى مما أدى إلى ارتفاع تكلفة العمال ولذلك ركزت اليابان على تصدير المنتجات التى تتطلب كثافة كبيرة من عنصر رأس المال Capital - intensive (مثل التلفزيون والسيارات) . وبما ساعد الإقتصاد اليابانى على النمو السريع بعد هزيمة اليابان سنة ١٩٤٥ هو نجاح اليابان فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة من الولايات المتحدة ولذلك تبنّت اليابان سنة ١٩٦٣ بأنها سوف تتمكن من التفوق إقتصاديا على الولايات المتحدة نفسها^(١٢) . وكما يبين الجدول التالى ذلك بالفعل سنة ١٩٨٧ حيث زاد متوسط الدخل فى اليابان عن مثيله فى أمريكا .

و يرجع هذا التفوق الإقتصادى المذهل إلى الخصائص المعينة للقطاع الصناعى اليابانى التى تجعل تنظيمه مختلفاً تمام الاختلاف عن مثيله فى الدول الغربية ولهذا سوف نشرح بشيء من التفصيل الخصائص المتميزة لهذا الإقتصاد .

(١١) كانت فرنسا فى سنة ١٨٧٥ من أكبر الدول المنتجة للحبر ولكن آفة زراعية أصابت وودة الحبر سببت فى أنقراض هذه الصناعة فى فرنسا .

(١٢) نجحت الحكومة الأمريكية عملية نقل التكنولوجيا لليابان وذلك بفرض قرضة الإقتصاد اليابانى حتى يستطيع الوقوف أمام بلد التسوى .

(جدول ١٢-١) متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة واليابان بالدولار
(بالأسعار الجارية)

| السنة | الولايات المتحدة | اليابان | السنة | الولايات المتحدة | اليابان |
|-------|------------------|---------|--------------|------------------|---------|
| ١٩٥٣ | ٢٢٩٠ | ٢٢٤ | ١٩٧٨ | ٩٧٢١ | ٨٢٨٣ |
| ١٩٥٤ | ٢٢٥٠ | ٢٤٥ | ١٩٧٩ | ١٠٧٤٢ | ٨٦٢١ |
| ١٩٥٥ | ٢٤١١ | ٢٦٧ | ١٩٨٠ | ١١٥٦٠ | ٨٩٠٧ |
| ١٩٥٦ | ٢٤٩٧ | ٢٩٨ | ١٩٨١ | ١٢٨٥٥ | ٩٦٨٤ |
| ١٩٥٧ | ٢٥٨٢ | ٣٣٦ | ١٩٨٢ | ١٣٢٤٢ | ٨٩٤٧ |
| ١٩٥٨ | ٢٥٧١ | ٣٤٦ | ١٩٨٣ | ١٤١٢٧ | ٩٩٠٥ |
| ١٩٥٩ | ٢٧٤٤ | ٣٨٥ | ١٩٨٤ | ١٥٩٠٨ | ١٠٤٦٩ |
| ١٩٦٠ | ٢٨٠٣ | ٤٥٧ | ١٩٨٥ | ١٦٦٩٠ | ١١١٧٦ |
| ١٩٦١ | ٢٨٥٦ | ٥٥٩ | ١٩٨٦ | ١٧٤١٩ | ١٦١٧٣ |
| ١٩٦٢ | ٣٠٢٩ | ٦١٥ | ١٩٨٧ | ١٨٥٦٧ | ١٩٦٤٢ |
| ١٩٦٣ | ٣١٥٣ | ٧٠٢ | ١٩٨٨ | ١٩٧٦٠ | ٢٣٢٥٨ |
| ١٩٦٤ | ٣٢٢٣ | ٨٢١ | | | |
| ١٩٦٥ | ٣٥٥٧ | ٩١٧ | | | |
| ١٩٦٦ | ٣٨٤٦ | ١٠٥٦ | | | |
| ١٩٦٧ | ٤٠٢٤ | ١٢٢٥ | | | |
| ١٩٦٨ | ٤٢٥٢ | ١٤٣٦ | | | |
| ١٩٦٩ | ٤٦٥٨ | ١٦٧٠ | | | |
| ١٩٧٠ | ٤٨٤١ | ١٩٤٧ | | | |
| ١٩٧١ | ٥١٨٩ | ٢١٨١ | المصدر : | | |
| ١٩٧٢ | ٥٦٥٠ | ٢٨٤١ | سنوات متوسطة | | |
| ١٩٧٣ | ٦٢٥١ | ٣٨٠٧ | | | |
| ١٩٧٤ | ٦٧٠٧ | ٤١٦٢ | | | |
| ١٩٧٥ | ٧١٧٣ | ٤٤٦٦ | | | |
| ١٩٧٦ | ٧٨٧٩ | ٤٩٥٥ | | | |
| ١٩٧٧ | ٨٧١٠ | ٦٠٣١ | | | |

التظيم الصناعي فى اليابان :

يتميز القطاع الصناعى اليابانى بالثنائية Duality بمعنى وجود عدد قليل من التجمعات الصناعية الكبيرة Industrial Groupings التى تعمل فى ظلها ألوف من الشركات والمؤسسات الصغيرة . وفيما يلى وصفاً لتكوين المجموعات الكبيرة ومناقشة لنوعية العلاقة التى تربطها بالمشروعات الأقل حجماً .

قبل هزيمة اليابان فى الحرب اليابانية الثانية كان يطلق على كل تجمع من هذه التجمعات لقب الزايباتسو Zaibatsu المكون من شركة قابضة فى القمة تهيمن على العديد من الشركات الأخرى التى تعمل فى مجالات صناعية مختلفة بالإضافة إلى وجود بنك خاص وشركة تجارية Trading Company خاصة لهذا التجمع ومعظم رأس المال كان يتم إكتسابه عن طريق للمساهمين والباقي يتم عن طريق البنوك . وكانت الغالبية من للمساهمين الرئيسيين تتكون من عدد قليل من العائلات الفنية يملكون حصصاً من الأسهم فى الشركة القابضة والشركات الكبيرة والناطقة لها . أما الشركات الصغيرة فيملكها صغار رجال الأعمال ومعظمها تعمل لحساب الشركات الكبيرة فى التجمع حيث تملهم بما يحدون من قطع الفيار . ويتميز هذا النظام بالتخصص ، حيث تركز الشركات الكبيرة على تصنيع الأجزاء التى تحتاج لمهارات فنية عالية وتجميع المنتج النهائى بينما تنتج الشركات الصغيرة قطع الفيار السهلة الصنع نسبياً أما البنك الخاص فيقوم بتقديم قروض لشركات التجمع بشروط ميسرة بينما تخصص الشركة التجارية فى القيام بعمليات الإستيراد والتصدير .

ومن ناحية كمية المنتج وسعر البيع فإن ذلك كان يتم عن طريق الكارتل Cartel التى يتكون أعضاؤه من الشركات الكبيرة التى تنتج ناتجاً معيناً وتتفق هذه الشركات على كمية الإنتاج المسموح لكل شركة بإنتاجه وعلى تحديد السعر النهائى للمنتج . ويكون هذا الإنفاق إختيارياً إلا فى أوقات الأزمات الاقتصادية السياسية فهنا كانت الحكومة تتدخل لكى تجبر الشركات على إنتاج كميات معينة أو تطلب من شركة الإنضمام تحت لواء شركة أخرى وأحياناً كانت الحكومة تطلب تغيير نوع المنتج كما حدث فى فترة الحرب الثانية حيث أجبرت الحكومة بعض شركات النسيج إلى

تغير إنتاجها من المنسوجات لكي تخصص في إنتاج البارود اللازم للمجهود الحربي .

والملاحظ أن النظام الصناعي الذي ساد اليابان قبل ١٩٤٥ كان مختلفاً تمام الاختلاف عن النظام الأمريكي . ذلك لأن نظام الإنتاج في الولايات المتحدة يقوم على أساس السوق الحرة *Laissez - Faire* وبالتالي يتحدد الإنتاج والسعر في هذا السوق بدون تدخل الحكومة كما أن التشريع الأمريكي المعروف بالقانون المضاد للترست *Anti Trust Law* - لا يسمح بإنشاء الكارتلات التي يحدد أعضاؤها الإنتاج والسعر ، كما أن القانون المعرف في الولايات المتحدة لا يسمح للبنتوك أن تمتلك أسهماً في الشركات الصناعية كما لا يجوز لأي بنك التفرقة في المعاملة في منح القروض . ولقد أتاح الانتصار العسكري للولايات المتحدة على اليابان عند انتهاء الحرب العالمية الثانية فرصة لكي تفرض أمريكا المنتصرة نظامها الإقتصادي على اليابان المنتهزمة وتمثل ذلك إرغام اليابان على تبني القانون الأمريكي المضاد للترست كما أعلنت الإدارة الأمريكية عدم مشروعية نظام الزايتسو الذي إعتبرته الولايات المتحدة مخالفاً لنظام الإقتصاد الحر .

ولقد كان من المفروض أن يكون نتيجة هذه التشريعات الجديدة هو القضاء على نظام التجمعات الإقتصادية الكبيرة وتبني اليابان للنظام الأمريكي *Laissez - Faire* الذي يقوم على أساس مبدأ المنافسة غير المقيدة ولكن ذلك لم يحدث عملياً ذلك لأن اليابان أدركت أن نظام المنافسة المطلقة يؤدي إلى عدم إستقرار الأسواق والتذبذب السريع للأسعار وعدم تدخل الدولة لحماية الشركات وصعوبة التخطيط للمستقبل . وبطبيعة الحال لم تستطع اليابان المحتلة عسكرياً أن تمضي الأوامر الأمريكية بطريقة المواجهة الصريحة ولكنها لجأت إلى الدفاع عن مصالحها بطريقة حكيمة تتمثل في التعامل بمتهى الأدب مع الرسميين الأمريكيين والتظاهر بالموافقة على كل إقتراح يتقدمون به ولكنها في الوقت نفسه لجأت إلى إقناع المسؤولين الأمريكيين بضرورة الموافقة على إصدار بعض الإستثناءات للقوانين الإقتصادية الجديدة ومن خلال فتح باب « الإستثناءات » تمكنت اليابان تدريجياً في أن تبطل مفعول هذه القوانين وأن تخلق نظاماً مشابهاً إلى حد كبير للنظام الإقتصادي الياباني القديم والذي يسمح للدولة بأن تقوم بدور رئيسي في تسيير دفة الإقتصاد .

ومن أهم الاستثناءات الأولى التي سمح بها كان جوائز عمل كارتل ، لفترة قصيرة في حالة الحاجة إلى تحرير إنتاج الشركات التي تعاني من ضعف الطلب ويكون بعضها على وشك الإفلاس . وفي فترة قصيرة بعد ذلك تمت سنة ١٩٤٩ ولادة وزارة من أهم الوزارات الاقتصادية في اليابان ألا وهي وزارة التجارة الدولية والصناعية - Mini stry of International Trade and Industry (MITI) . وترجع أهمية هذه الوزارة إلى مسؤوليتها في رسم السياسات الصناعية التي تهدف إلى استمرار التقدم التكنولوجي للصناعات اليابانية ونجاح تسويق منتجات اليابانية في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى خلق مناخ إقتصادي مستقر داخل اليابان تتنافس فيه الشركات اليابانية مع بعضها بطريقة منتظمة Orderly وليس على طريقة قانون الغابة Law of the Jungle السائد في النظام الأمريكي حيث المنافسة المطلقة المبنية على البقاء للأقوى والتي تسمح بحرب الأسعار Price Wars وعدم إعطاء الشركة الضعيفة منحة من الوقت لكي تسترجع فيه قوتها .

ولم تمش سنة على ولادة الـ MITI حتى اندلعت نيران الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ وفي هذه الحرب ساندت الولايات المتحدة عسكرياً كوريا الجنوبية ضد الزحف الشيوعي من الشمال . ومن الناحية الاقتصادية يعتبر اليابانيون هذه الحرب بمثابة هبة من السماء وذلك لسببين : أولاً أدى زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي في كوريا إلى زيادة الطلب على المنتجات اليابانية وإنتعاش الإقتصاد الياباني ، ثانياً : أدى إنشغال الولايات المتحدة بالمجهود الحربي إلى تساهل الرسميين الأمريكيين في عملية تطبيق القانون للضاد للترست في اليابان وغض النظر عن الاستثناءات الكثيرة لهذا القانون التي خططتها وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI . ويرجع التساهل الأمريكي إلى رغبة الولايات المتحدة إلى تقوية الإقتصاد الياباني بأى ثمن حتى يستطيع الوقوف على قدميه ومقاومة المد الشيوعي حتى ولو كان هذا الثمن عدم التطبيق الفعلي للقانون للضاد للترست .

وهكذا يمكن القول أن الحكومة اليابانية قد إنتهزت تغير الأولويات السياسية للولايات المتحدة بعد حرب كوريا لكي تعيد ترتيب نظامها الصناعي وتم ذلك بإرشاد

وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI التي فتحت باب الاستثناءات للقانون المضاد للترست على مصراعيه وكان من نتيجة ذلك بزوغ نظام التجمعات الاقتصادية الكبيرة في اليابان مرة أخرى تحت إسم مختلف يعرف بنظام الكيرستو Keirestu. والجدول التالي: يعطى مثالا للشركات الكبيرة التي تكون مجموعة متسوى Mitsui التي تعتبر من أكبر المجموعات الصناعية اليابان .

(الجدول ١٢ - ٢)

الشركات الأعضاء في مجموعة متسوى Mitsui Keirestu

| نوع النشاط الإقتصادي | إسم الشركة |
|--------------------------------|--|
| مصرفي | بنك متسوى Ni . Bank متسوى ترست Mi . Trust |
| تأمين على الحياة | شركة متسوى للتأمين Mi . Life |
| تأمين بحري وتأمين ضد الحريق | شركة تايشو للتأمين البحري والحريق Taisho Marine & Fire |
| مناجم | شركة متسوى كوزان Mi . Kozan |
| شركة تجارية للإستيراد والتصدير | شركة متسوى بوسان Mi . Bussan (trading Company) |
| مطاحن تجارية | شركة ميتسوكوشي Mitsukashi |
| بناء | شركة متسوى للبناء وشركة سانكي كوجيو Sanki Kogyo |
| ماكولات ومشروبات | شركة نيهون ملز Nihon Mills |
| منسوجات | شركة طاهر Tohre |
| ورق | شركة أيجي للورق Ohji Paper |
| كيماويات | شركة متسوى توتسو Mi . Toatsu وشركة متسوى للبترول كيماويات |
| أسمنت | شركة أونودا للأسمنت Onada Cement |
| صلب | شركة نيهون سيكو جو Nihon Seikojo |
| مواصلات | شركة حصى لبناء السفن Mi.Shipbimding وشركة تويوتا Toyota للسيارات |
| إلكترونيات | توشيبا Toshiba |
| | Source : Toyo Keizai, Kigyo Kairestu Soran |

ومن هذا الجدول يلاحظ وجود شركة واحدة فقط فى كل نشاط إقتصادى (وبالتالي لا توجد منافسة بين شركتين ينتجان نفس المنتج فى تجمع واحد) ويكون تعاون كل شركة مع الأخرى تعاوناً إختيارياً بدون إجبار ومن صور هذا التعاون شراء كل شركة لبعض أسهم الشركة الأخرى وتفضيل الشركة العضو فى التجمع عن الشركات خارج هذا التجمع فى البيع والشراء وتبادل المعلومات وإذا حدث وعانت شركة من شركات التجمع من ضائقة مالية ففى هذه الحالة يقوم بنك التجمع والشركات الأخرى الأعضاء بمساعدةً مالياً بل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى تشغيل عمال الشركة المتضررة فى الشركات الأخرى الأعضاء حتى تمر الضائقة المالية بسلام وعندئذ يعود العمال المتقولين إلى شركتهم الأولى .

ويشبه تجمع الكيرستو تجمع الزليانوس القديم مع وجود فروق بسيطة أهمها عدم وجود الشركة التابعة حيث التعاون كما رأينا لا يكون عن طريق الإجبار ، كذلك إنتهى دور العلاقات الغنية القديمة التى كانت تساهم مساهمة كبيرة فى التمويل وأصبح المصدر الرئيسى للتمويل الآن هو بنك التجمع الذى يكون بحق القلب النابض للكيرستو . والجدير بالذكر أن ظاهرة الثنائية Duality لا تزال موجودة فى التجمعات الصناعية الفرعية ودليل ذلك أن كل شركة كبيرة فى الكيرستو يدور فى فلكها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة التى تقوم بمدّها بقطع الغيار التى لا تحتاج عادة لمستوى مرتفع من التكنولوجيا وعادة ما تتفق الشركة الكبيرة مع الشركة للمتوسطة على كمية قطع الغيار اللازم توريدها ثم تقوم الشركة المتوسطة بإنتاج جزء من هذا الطلب وتعتمد بتنفيذ بقية الطلب إلى شركات أخرى أصغر . ويسمى هذا النظام نظام التعاقد من الباطن Subcontracting . وعلى سبيل المثال تشتري شركة تويوتا Toyota للسيارات الآلات المولفة من قطع الغيار من شركات أصغر لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن المائة عامل .

العلاقات بين العمال والإدارة فى الشركة اليابانية :

والآن وبعد أن ناقشنا الأسس الهيكلية للشركات اليابانية يجدر بنا أن نذكر أحد مصادر القوة فى الإقتصاد اليابانى ألا وهى خصوصية العلاقة التى تربط العامل اليابانى

بإدارة الشركة التي يعمل بها . تقوم هذه العلاقة على أساس مختلف تملأ عنها في الولايات المتحدة وإنجلترا ففي هذه الدول الأخيرة تكون نقابات العمال هي الممثل الرئيسي لهم تدافع عن مصالحهم وتستخلص حقوقهم من الإدارة وتستخدم في سبيل ذلك المحامين الذين يتفاوضوا مع القسم القانوني في الإدارة وأحياناً يصل الأمر إلى الإضراب عن العمل في حالة تمسك للمفاوضات . وهكذا نجد أن العلاقة في الولايات المتحدة وإنجلترا بين طرفي العمل والإدارة تعتبر علاقة خصمية Adversarial مبنية على عدم الثقة وإفتراض سوء النية مما يؤدي إلى الحاجة إلى المحامين الذين يجولون ويصلون في المفاوضات لم يكتبون بالتفصيل الإنفاق النهائي في صورة قانونية حيث يتحدد بجلاء مسؤوليات وحقوق كل طرف .

وعلى عكس هذه العلاقة الخصمية فإننا نجد في اليابان علاقات بين العمال والإدارة مبنية على التفاهم والتعاون والتكافؤ Harmony . وهناك تسود روح النظام العائلي الذي لا يحتاج إلى خدمات المحامين لكي يحددوا بدقة مسؤوليات كل طرف وحقوقه وترجع جذور هذا التعاون إلى فلسفة كونفيوشس Confucius القديمة التي تقوم على مبدأ إحترام ولاء الإبن للأب والزوجة للزوج والصغير للكبير والتلميذ للمدرس . وفي مقابل هذا الإحترام والولاء يقوم الطرف الأقوى برعاية مصالح الطرف الأضعف والأخذ بيده وحمايته ومساعدته في تحقيق هدفه . ويطبق النظام العائلي الكونفيوشى في الشركة اليابانية حيث يتجلى ذلك في معاملة العامل لرؤسائه وهنا يقوم الرئيس بدور الأب المخلص الذي يضع مصلحة العامل فوق كل إعتبار وهذا يقودنا إلى فارق أساسى بين الهدف الرئيسى للشركة الأمريكية والهدف الرئيسى للشركة اليابانية . ففي الأولى نجد أن الإدارة تمثل مصالح المساهمين وهدفها الأول هو تحقيق حد أقصى من الأرباح يوزع جزء كبير منها على أصحاب الأسهم مما ينعكس في إرتفاع ثمن هذه الأسهم في اسواق الأوراق المالية وبالتالي حصول المدبرين على مرتبات سخية ومزايا مادية كثيرة .

ولكن ذلك لا يحدث في الشركة اليابانية التي يكون هدفها الأول العناية برضاية العمال ولا تمثل الإدارة مصالح أصحاب الأسهم بل يكون دورها الرئيسى في

نشر روح التفاهم والتعاون بين العمال أنفسهم وبين العمال والإدارة وتشجع الشركة العمال على التقدم بالإقتراحات والمساهمة فى إنخاذ القرارات حيث كثيراً ما تتبع هذه القرارات من المستويات العمالية مما يؤدى إلى تحسين الإنتاج وزيادة كفاءته . ويلاحظ أيضاً فى الشركة اليابانية أن الفارق بين أجور العمال ومرتبات الإدارة هو فارق صغير مما يؤدى إلى تقريب الفوارق بين الطبقات وذلك بعكس الحال فى الشركة الأمريكية حيث تتماظم الفوارق بين أجور العمال (أصحاب الياقات الزرقاء) ومرتبات الإدارة (أصحاب الياقات البيضاء) .

وهكذا نجد أنه نتيجة لحسن المعاملة وتقارب المرتبات يبادل العامل اليابانى رؤساءه ودأ يود وينعكس ذلك فى التفانى التام والإخلاص المطلق فى العمل^(١) ما يجعل إنتاجية العامل اليابانى أعلى إنتاجية فى العالم . وهنا يجب أن نذكر أن العلاقة المبينة على الإحرام الإنسانى داخل الشركة اليابانية تمتد أيضاً لكى تشمل العلاقة بين الشركة الكبيرة والشركات الأصغر منها والتي تملها بحاجتها من قطع الغيار . لذلك نجد أن الشركة الكبيرة لا تألوا جهداً إلا وبذلته لمساعدة الصغير وتكون صور هذه المساعدة فى عمل دورات تدريبية لعمال الشركة الصغيرة فى مصانع الكبيرة ولرسل الفنيين من الشركة الكبيرة إلى الصغيرة لإرشاد العمال إلى أفضل الوسائل لإنتاج قطع الغيار بل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى قيام الشركة الكبيرة بمد الصغيرة بما تحتاجه من آلات ومعدات ومعامل لضمان جودة الإنتاج . وفى كل الأحوال تكون العلاقة بين الشركة الكبيرة ومورديها علاقة طويلة الأجل التركيز فيها على ضمان الجودة وليس على رخص السعر .

(١) لا يهدئ شيخ البطالة عمال الشركات الكبيرة حيث يكون التمييز لدى الحياة Life - Time employment وحتى فى أحلك الظروف لا تلجأ الشركات الكبيرة إلى فصل العمال إلا فى حالات نادرة ، ولكن نظام التمييز لدى الحياة لا ينطبق على العاملين فى الشركات الصغيرة .

واخلاصة :

نخلص مما سبق أن غياب عوامل التطاحن والتخصيم والتركيز على عوامل التآلف والتعاون داخل الشركة اليابانية نفسها وفي العلاقة بين هذه الشركة والشركات الأخرى التي تساعد في الإنتاج كل ذلك كانت نتيجة تفاني العامل في عمله والحصول على قطع غيار عالية الجودة مما أدى إلى إستطاعة الكثير من الشركات اليابانية أن تقلل نسبة التآلف في الإنتاج إلى درجة الصفر Zero - Defect وبالتالي فقد نجحت المنتجات اليابانية في أن تكتسح الأسواق العالمية وذلك لحسن جودتها ورخص سعرها بالمقارنة مع مثيلاتها من المنتجات الغربية مما أدى إلى تحقيق فائض للصادرات عن الواردات في ميزان المدفوعات الياباني يتزايد عاماً بعد عام . وقد أدى نجاح التجربة اليابانية في التقدم الإقتصادي وفي نظام إدارة الشركات أن تصبح هذه التجربة منارة تهتدى به دولة العالم الثالث المقبلة على التصنيع كما تستفيد منه دول الغرب التي تدرس الآن الكيفية التي إستطاعت بها الشركات اليابانية أن تتفوق على الشركات الغربية . وهكذا يقف الغرب أمام اليابان في موقف التلميح بعد أن وقف منها موقف المدرس لسنوات طويلة .

الفهرس

| ص | الموضوع |
|-----|--|
| ٢ | تقديم |
| ٥ | الفصل الأول : ظاهرة التخلف الإقتصادى وأهمية التنمية |
| ١٥ | الفصل الثانى : الخصائص الإقتصادية الأساسية للمول النامية |
| ٤٥ | الفصل الثالث : النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية ووسائل قياسها |
| ٤٥ | المبحث الأول : النمو والتنمية |
| ٥٧ | المبحث الثانى : مقاييس النمو الإقتصادى |
| ٧٧ | المبحث الثالث : تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم |
| ١٠٣ | الفصل الرابع : نظريات واستراتيجية التنمية الإقتصادية |
| ١٢٧ | الفصل الخامس : النظريات الإجماعية فى التنمية الإقتصادية |
| ١٤٧ | الفصل السادس : أثر العوامل الإجماعية على عملية التنمية |
| ١٧٧ | الفصل السابع : تمويل التنمية الإقتصادية |
| ١٨٧ | المبحث الأول : الموارد المحلية |
| ٢١٥ | المبحث الثانى : التمويل الأجنبى |
| ٢٣٩ | المبحث الثالث : مشكلة المديونية العالمية |
| ٢٦٥ | الفصل الثامن : الزراعة والتنمية |
| | الفصل التاسع : التصنيع كاسلوب للتنمية ووسائل تنمية الصادرات |
| ٢٨٥ | الصناعية |

| الموضوع | ص |
|--|-----|
| المبحث الأول : التصنيع كأسلوب للتنمية | ٢٨٥ |
| المبحث الثاني : وسائل تنمية الصادرات الصناعية | ٢٩٢ |
| المبحث الثالث : مشكلة الاختيار بين الصناعات | ٢٩٦ |
| الفصل العاشر : السكان والتنمية | ٣٠٧ |
| الفصل الحادى عشر : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية | ٣٢٧ |
| الفصل الثانى عشر : التجربة اليابانية فى التقدم الإقتصادى | ٣٥٥ |

تم بحمد الله وتوفيقه



طبع - نشر - توزيع
الإدارة : ٨٤ شارع زكريا غنيم - الإسكندرية
تليفون : ٥٩٦٧٨٨٢
بريدياً : ص.ب ٣٥ الإبراهيمية - رمل الإسكندرية